



صندوق النقد الدولي

قوة عظمى في الساحة العالمية

تأليف: أرنست فولف

ترجمة: د. عدنان عباس علي

صندوق النقد الدولي

قوة عظمى في الساحة العالمية

تأليف: أرنست فولف

ترجمة: د. عدنان عباس علي



أبريل 2016

435

علم للعقبة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

أسسها

أحمد مشاري العدواني
د. نواز ذكريا

المشرف العام

م. علي حسين البروجة

مستشار التحرير

د. محمد خانم الربيعي
rumathum@gmail.com

هيئة التحرير

أ. جاسم خالد السعدون

أ. خليل علي حيدر

د. علي زيد الزعبي

أ. د. فريدة محمد العوضي

أ. د. ناجي سعود الزيد

مديرة التحرير

شروق عبدالحسن مظفر
a.almarifah@mccalkw.com

سكرتيرة التحرير

عالية مجيد الصراف

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

تليفون: 22431704 (965)

فاكس: 22431229 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنفيذ والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 490 - 0

العنوان الأصلي للكتاب

Weltmacht IWF

Chronik eines Raubzuges

by

Ernst Wolff

Tectum Verlag, Marburg 2014

© All rights reserved.

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

جمادى الآخرة 1437 هـ - أبريل 2016

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

هذا الكتاب هدية لبني البشر في أفريقيا وآسيا وجنوب
أمريكا، الذين لا يستطيعون قراءته، لأن سياسة صندوق النقد
الدولي قد حرمتهم من الالتحاق بالمدارس.

13	مقدمة المترجم
19	مقدمة المؤلف
23	الفصل الأول: مؤتمر بريتون وودز: بداية الابتزاز
33	الفصل الثاني: الازدهار الاقتصادي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.. صندوق النقد الدولي ينصب حباله
37	الفصل الثالث: السبعينيات.. الصندوق والتجربة النشيلية
45	الفصل الرابع: «برامج التكيف الهيكلي».. الصندوق يضيف المنهجية على إجراءاته
51	الفصل الخامس: أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.. الصندوق يتحول إلى لاعب دولي في إدارة الأزمات
61	الفصل السادس: نتائج «التكيف الهيكلي».. تصاعد المقاومة ضد الصندوق

	الفصل السابع:
65	«علاج الاتحاد السوفييتي بالصدمة».. الصندوق والعودة إلى النظام الرأسمالي
	الفصل الثامن:
75	جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري.. الصندوق والمؤتمر الوطني الأفريقي يتكاتفان ضد الشعب
	الفصل التاسع:
87	يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها
	الفصل العاشر:
101	الأزمة الآسيوية.. الصندوق يرهن على جبروته
	الفصل الحادي عشر:
113	إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار.. «منهج الصندوق في مكافحة الفقر»
	الفصل الثاني عشر:
125	الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يحتم اندلاع أكبر إفلاس حكومي عرفه التاريخ
	الفصل الثالث عشر:
139	العولمة والرأسمالية المالية.. قوى الدفع المستخدمة من قبل الصندوق
	الفصل الرابع عشر:
149	الأزمة المالية بين العامين 2007 - 2008.. كانت بالنسبة إلى الصندوق الهدوء الذي يسبق العاصفة
	الفصل الخامس عشر:
157	التيار الجهاز المصرفي في أيسلندا العام 2008.. الصندوق يركز نظره على أوروبا

الفصل السادس عشر:
169 أيرلندا.. الصندوق يتسبب في تصاعد الفقر
في أوروبا على نحو الفجاري

الفصل السابع عشر:
179 أزمة اليورو.. الصندوق والاتحاد الأوروبي
والمصرف المركزي الأوروبي يضعون أوروبا
تحت الإدارة الإلزامية

الفصل الثامن عشر:
189 اليونان.. الترويكأ أعادت المجاعات إلى أوروبا

الفصل التاسع عشر:
203 قبرص والصندوق.. بعد النهب تنطلق عمليات
نزع الملكية

الفصل العشرون:
217 أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص..
الصندوق يطالب باستحداث أطر مؤسسية
لعمليات النهب

الفصل الواحد والعشرون:
225 تراكم الديون وتزايد التفاوت الاجتماعي
واختمار الثورة.. أهذه هي التطورات التي
ستقضي على وجود الصندوق؟

الفصل الثاني والعشرون:
233 ألمانيا والصندوق.. شؤم يلوح في الأفق

243 الهوامش

253 المراجع

مقدمة المترجم

إنه يبتز دولا كثيرة، إنه يجرد أجيالا وأجيالا من بني البشر من الحلم بمستقبل أفضل، إنه يتمتع بجبروت لا تتمتع به أي منظمة أخرى من المنظمات المالية العاملة في الساحة العالمية، لا بل إنه يتمتع بجبروت لا تتمتع به دول كثيرة: إن الحديث ههنا هو عن صندوق النقد الدولي، الذي صارت ممارساته في دول العالم الثالث تعيد إلى الأذهان تاريخ أبشع عصور الهيمنة الكولونيالية.

يتعجب المرء من زعم الصندوق أن من بين مهامه وأهدافه مساعدة الدول النامية، في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، على صياغة مناهج تفضي إلى تنمية مستدامة ورخاء متزايد.

إن الصندوق يقدم هذه المساعدات منذ 40 عاما، وفي بعض البلدان للمرة الثانية والثالثة، ولكن بلا أي زيادة في النمو أو الرخاء في الدول التي لجأت إليه باعتباره الملاذ الأخير

«يشير المؤلف إلى تطور خطير انتاب المجتمعات المعاصرة: اتساع رقعة التفاوت الاجتماعي في جميع البلدان الخاضعة لتدخلات الصندوق، وبلوغها مستويات تاريخية تنذر بأوخم العواقب»

للتزود بالسيولة، إن العكس هو الصحيح: فمديونية هذه الدول تزداد تفاقماً من يوم إلى آخر، والفقر تتسع دائرته بلا انقطاع.

يستعرض أرنست فولف، في مؤلفه الموسوم «صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية»، تاريخ هذا الصندوق منذ مؤتمر بریتون وودز حتى العام 2013، مشيراً إلى أن الهدف من تأسيس الصندوق لم يكن، كما يزعم البعض، استحداث نظام نقدي عالمي جديد وقوي، وخال من العيوب. بل كان هدف تأسيسه يكمن في تعزيز هيمنة القوة العظمى الجديدة في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام العالمي الجديد. ويقسم المؤلف تاريخ الصندوق إلى أربع مراحل رئيسية. المرحلة الأولى تشتمل على خمسينيات وستينيات القرن العشرين. فخلال هذه الحقبة ركز الصندوق جهوده على تمكين الدولار الأمريكي من أن يكون العملة القيادية في العالم أجمع، وعبد الطريق أمام المصارف والشركات الأمريكية، لكي تستثمر أموالها في كل ربوع المعمورة. وفي الستينيات انتهز الصندوق موجة حركات التحرر في القارة الأفريقية على نحو مخصوص، وسعى إلى فرض وصايته على الدول المستقلة حديثاً، وذلك من خلال منح هذه الدول القروض التي كانت في أمس الحاجة إليها، بعدما نهبت الدول الاستعمارية خيراتهم ومقومات حياتهم الاقتصادية.

وبدأت المرحلة الثانية، حينما أطاحت حركة انقلابية بالحكومة الشرعية في تشيلي، أشرفت على تنظيمها من خلف الكواليس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. فخلال هذه الحقبة تعاون الصندوق، على نحو وثيق، مع الدكتاتور بينوشيه، ومع المؤمنين بالمبادئ التي تنادي بها مدرسة شيكاغو الاقتصادية بقيادة ميلتون فريدمان، فتبني مبادئ الليبرالية الحديثة، جاعلاً منها المنارة التي يهتدي بها ويصوغ بحسبها سياساته المنفذة حتى اليوم الحالي.

والأمر الجدير بالملاحظة هو أن صندوق النقد الدولي، ومعه البنك الدولي، قد تجاهل عن وعي وإرادة اختبار صواب الليبرالية الحديثة في ضوء النجاحات الباهرة التي حققتها دول شرق آسيا. وكان هذا التجاهل أمراً طبيعياً في الواقع، فالصين وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ، على سبيل المثال، حققت ما حققت من نجاحات اقتصادية واجتماعية باهرة، على الرغم من عدم انصياعها لمبادئ الليبرالية الحديثة، لا بل إننا لا نبالغ أبداً، إذا قلنا، إنها حققت ما حققت من نجاحات اقتصادية عظيمة وانتصارات اجتماعية باهرة، لأنها لم تنصع لمبادئ الليبرالية الحديثة وإرشادات

صندوق النقد الدولي. وشتان بين الموقفين، فالدور الذي مارسته الدولة في آسيا فاق بكثير الدور البائس الذي تعين على الدولة أن تنهض به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحسب تصورات صندوق النقد الدولي.

إن كل التنبؤات بشأن الدفعة العظيمة التي ستطراً على النمو الاقتصادي في العالم، وفي الدول النامية بالأخص، إنما كانت حبراً على ورق ورجماً بالغيب؛ فكثير من المحللين كانوا قد نبهوا الصندوق إلى أن مكاسب النمو ستتوزع على فئة ضئيلة العدد فقط؛ أما الآخرون، أما الفقراء والمستضعفون، أما البؤساء والعاطلون عن العمل فإنهم سيخسرون ما تكسبه هذه الفئة الضئيلة العدد.

غير أن الصندوق أصر على موقفه، فراح يطالب الدول بضرورة إلغاء مزيد من القيود وتحرير أوسع والمضي قدماً في عملية خصخصة مشاريع عامة من قبيل المستشفيات والمدارس والجامعات، والموانئ البحرية والجوية، والسكك الحديدية وشركات الطيران الوطنية، وما سوى ذلك من مرافق عامة إستراتيجية، بذريعة مفادها أن نمو الاقتصاد والرفاهية لن يعوض هذه الشعوب عن التضحيات الناجمة عن هذه الإجراءات فقط، بل سيمن عليها بخير يفوق هذا التعويض بكثير.

على صعيد آخر، تكفل الصندوق، من ثم، برعاية العولمة وبتشجيع دول العالم على تحرير القطاع المالي من التوجيه الحكومي، وذلك من خلال ما صاغ من «برامج تكيف هيكلية». وفيما مهدت هذه السياسات الطريق أمام المصارف والشركات العملاقة، الأمريكية حصراً، للوصول إلى أقصى ربوع المعمورة، فإنها أسفرت في الدول النامية عن فقر مدقع ومجاعات قاتلة وتدهور عظيم في النظامين الصحي والتعليمي، وفي مستلزمات الرعاية الاجتماعية، أي أسفرت عن تدهور مجالات كانت تتصف في كثير من دول العالم الثالث بالتخلف أصلاً.

وبدأت المرحلة الثالثة، على خلفية انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشرقية؛ فقد انتهز الصندوق هذا المنعطف التاريخي، لتمكين رأس المال الغربي من ولوج أسواق رحيبة كانت موصدة الأبواب في وجهه وقتذاك، وساهم في تعميق التفاوت الاجتماعي، وفي نشأة ثلة أوليغاركية صغيرة تمتلك ثروات لا قدرة للمرء على الإحاطة بحجمها، وفي تفاقم الفقر في صفوف غالبية مواطني الاتحاد السوفييتي [سابقاً].

أما المرحلة الرابعة، فإنها المرحلة التي تعيشها البشرية حالياً، والتي تسببت في اندلاعها أزمة القروض العقارية الأمريكية مرتفعة المخاطر، هذه الأزمة التي ضربت

النظام المالي العالمي في أسسه، وجعلته يترنح كأنه على وشك الانهيار كلية. وبعدها اتخذت حكومات بلدان كثيرة التدابير الضرورية، لإنقاذ المصارف العملاقة والمؤسسات المالية بأموال شعوبها، بأموال دافعي الضرائب، تدخل صندوق النقد الدولي، من ناحيته، باذلاً ما يستطيع بذله من جهد من أجل إصلاح وضع الموازنات الحكومية، من خلال حفز الحكومات المعنية على انتهاج «سياسة تقشف مالي»، تناسب العجز المالي، الناشئ بفعل مضاربات قام بها مستثمرون يغامرون بعشرات، لا بل بمئات، المليارات من الدولارات أو اليورو، لعلمهم أن الدولة لن تتركهم يفلسون.

في المقابل، وبقدر تعلق الأمر بالمواطنين العاديين، تمخضت سياسة التقشف هذه عن كوارث اجتماعية تاريخية الأبعاد: تمخضت عن بطالة جماهيرية، في صفوف الشبيبة في المقام الأول، وأدت إلى تعرض كثير من المواطنين لأبشع صنوف الفقر، وأسفرت عن تقويض أسس أنظمة الرعاية الاجتماعية. إن «وصفات» الصندوق المفروضة على الدول الراغبة في الحصول على قروضه أسفرت، كما هو مبين من عرض المؤلف، عن خراب وفقر مدقع، سواء في أمريكا الجنوبية، أو في جنوب شرق آسيا وروسيا ويوغسلافيا وأيسلندا وأيرلندا وقبرص واليونان مثلاً وليس حصراً.

ومدعوماً بالبيانات الإحصائية والحقائق التاريخية، يشير المؤلف إلى تطور خطير انتاب المجتمعات المعاصرة: اتساع رقعة التفاوت الاجتماعي في جميع البلدان الخاضعة لتدخلات الصندوق، وبلوغها مستويات تاريخية، تنذر بأوخم العواقب. مستويات كان صندوق النقد الدولي عامل دفع قويا في بلوغها.

واستعان المؤلف بالتطورات التي انتابت يوغسلافيا سابقاً، للتدليل على السلوكيات غير الأخلاقية المسيطرة على عمل الصندوق. فهو ساهم، بهمة وعزيمة، في تفكيك يوغسلافيا، وذلك من خلال تعليق دفع المساعدات المالية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. وبهذا الإجراء، لم يشارك الصندوق على نحو فعال فقط، في دفع شعب تعدادده 24 مليون نسمة إلى التهلكة وحياة البؤس والحرمان، بل قدم أيضاً مساعدات فعالة لتفكيك دولة متعددة الأعراق والأجناس، وإشعال فتيل صراعات دموية على الأرض الأوروبية، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية.

إن تعليق المساعدات المالية المخصصة لميزانيات الأقاليم والولايات كان أخطر إجراء نفذته الصندوق في يوغسلافيا؛ فوفقاً لقرار صدر عن صندوق النقد الدولي، أصبح، على الفور، ممنوعاً تخصيص هذه الأموال لأقاليم البلاد المختلفة؛ إذ تعين استخدامها

مقدمة المترجم

لتسديد ما في ذمة البلاد من ديون لدى نادي باريس ونادي لندن. إن هذا التعليق الاستفزازي لصلات الوصل المالية بين العاصمة بلغراد والأقاليم المختلفة، أفرز رد فعل مهلكا ومقصودا أيضا من قبل القوى العظمى: ففي المقابل علقت سلوفينيا وكرواتيا تسديد ما في ذمتها من التزامات مالية حيال الصندوق والمخصصة لمساعدة الأقاليم الضعيفة اقتصاديا، بادئتين، من ثم، التفكير بصوت مرتفع، بتقديم طلبات للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (EG).

إن هذا الإجراء كان بمنزلة الفتيل الذي أشعل لهيب الصراعات القومية والحرب الأهلية، التي تذرع بها حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي للتدخل عسكريا في يوغسلافيا. وحاول المؤلف جاهدا أن يتقصى الخلفيات والدوافع، التي تفرض على الصندوق أن يتحرك بهذا النحو غير الأخلاقي؛ فوفقا للمؤلف لا يمكن تفسير هذا الموقف، وغيره من المواقف الكثيرة غير الأخلاقية، بحجة أن الصندوق مؤسسة معرضة للخطأ والصواب، حالها في ذلك حال بني البشر، أو أنه مؤسسة تقودها ثلة تفتقر إلى الكفاءة. إن التعلل بهذه الحجة لا واقع حقيقيا يؤيد صوابه.

وعلى ما نرى، فإن الأقرب إلى الحقيقة هو أن الصندوق يتحرك انسجاما مع تطور النظام المالي العالمي، هذا النظام الذي تعرض منذ سبعينيات القرن العشرين لعملية تحرير متصاعدة، زخما وأبعادا، وتطور بخطوات سريعة، بحيث إنه صار يتفوق في حجمه على القطاع الحقيقي، أي القطاع الإنتاجي.

إن هذا التحول المهم في هيكل اقتصاديات الدول الغربية، أدى إلى نشأة حفنة مليارديرات، أمست ثرواتها تدار من قبل صناديق احتياط، تهيمن حاليا على أسواق المال وعلى السياسة ووسائل الإعلام - وعلى صندوق النقد الدولي أيضا، وذلك لأنها جعلت منه المدافع الأكيد عن مصالحها الخاصة، جعلت منه «لوبي» يتحرك وفق مشيئتها، وبحسب شروطها، جعلت منه الملاذ الأخير للتزود بالسيولة الدولية (International lender of last resort).

وإذا كانت المحافظة على سلامة نظام بريتون وودز (نظام أسعار الصرف الثابتة) مسوغا معقولا لقيام الصندوق بمنح القروض القصيرة الأجل لمساعدة بعض الدول للتغلب على أزمات ميزان المدفوعات، فإن من حق المرء أن يسأل: لمصلحة مَنْ ينهض صندوق النقد الدولي بمهمة الملاذ الأخير؟ هل لمصلحة الدول المأزومة أم لمصلحة المستثمرين الأجانب؟

وبادئ ذي بدء، نود أن نؤكد أنه يصعب على المرء الاقتناع بالتسويق الذي يقدمه الصندوق بين الحين والآخر، بأنه يراعي مصلحة هذه الدول حينما يمنحها قروضه بسخاء، فهذه القروض لا تحل أسباب الأزمة ولا انعكاساتها على اقتصاديات هذه الدول: أعني أنها لا تخفف المديونية الخارجية، ولا تحبط الارتفاع الحقيقي في قيمة هذه المديونية بفعل انهيار قيمة العملة، ولا تمنع ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع المستويات المعيشية، وما سوى ذلك من انعكاسات داخلية كثيرة.

من وجهة النظر هذه، يمكن تلخيص دور الصندوق بعبارة موجزة مفادها أن الصندوق لا يسعى إلى حل مشكلات الدول المأزومة، بل هو يسعى إلى تمكينها من استخدام قروضه لتسديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة، أي أنه يحل مكان الدائنين الأجانب، ضامنا بذلك حصولهم على رؤوس أموالهم.

وبهذا المعنى، فبالنسبة إلى دول الأزمة لا يتغير حجم المديونية البتة؛ إن كل ما يتغير هو اسم الدائن فقط؛ فبدلاً من صناديق الاحتياط الأمريكية، أو المصارف العملاقة الأوروبية أو اليابانية، أمسى الصندوق هو الدائن الآن. وهكذا، في حين ينجو الدائنون الأجانب بأموالهم، يتحمل مواطنو البلدان المأزومة أعباء الأزمة: سياسات نقدية ومالية تقييدية صارمة يفرضها عليها الصندوق، بلا مراعاة للنتائج المأساوية التي تتمخض عنها هذه السياسات.

لقد دأب الصندوق على الزعم أن هدفه يكمن في محاربة الفقر. إن هذا ما لا نصدقه أبداً، فالحقائق، كل الحقائق، تشير إلى أن الصندوق يحارب الفقراء وليس الفقر. يحاربهم بفعل خلفيته الأيديولوجية القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، ولأن من السهولة بمكان تحميل الفقراء سلبات سياسات التقشف المالي.

د. عدنان عباس علي

مقدمة المؤلف

خلال الخمسين عاما المنصرمة، كان صندوق النقد الدولي (IMF) أكثر المؤسسات المالية تأثيرا في حياة جموع غفيرة من بني البشر؛ فمنذ تأسيسه، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وازب الصندوق على أن تتسع دائرة نفوذه، لتمتد إلى أقصى أنحاء المعمورة. فعدد أعضائه، بلغ، في اليوم الحاضر، 188 دولة موزعة على خمس قارات.

وعلى مدى عقود كثيرة من الزمن، كان الصندوق يمارس نشاطه في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية في المقام الأول؛ ففي هذه القارات، نادرا ما يوجد بلد، لم تخضع حكومته، مرة أو مرات عديدة، لتنفيذ سياسة الصندوق. وإذا كانت أنظار الصندوق، قد توجهت على نحو متزايد إلى شمال أوروبا عقب اندلاع الأزمة المالية في العام 2007، فإنه

«لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنودا، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة، وبوحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل»

بات، منذ اندلاع أزمة اليورو في العام 2009، يركز نظره، على جنوب أوروبا، في المقام الأول.

من الناحية الرسمية، تكمن وظيفة الصندوق الأساسية في العمل على استقرار النظام المالي، وفي مساعدة البلدان المأزومة على تلافي ما تعانيه من مشاكل. غير أن تدخلاته تبدو، في الواقع، أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة. فإنه كان، في كل تدخلاته، ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى من المواطنين، وتخلف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي.

وفي كل هذه التدخلات، لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنودا، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة وبوحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل. ففي جميع هذه العمليات، تتسم إستراتيجيته ليس بالبساطة فقط، بل وبالفاعلية أيضا: فحالما يتعرض أحد البلدان لمشاكل مالية، فإن الصندوق يقف على أهبة الاستعداد، عارضا مساعدته في هيئة قروض. وفي المقابل، يطلب الصندوق تنفيذ إجراءات تضمن قدرة البلد المعني على تسديد هذه القروض. وبالنظر إلى كونه، على مستوى العالم أجمع، «الملاذ الأخير للتزود بالسيولة»، لذا ليس أمام حكومات البلدان المأزومة، في الأحوال العامة، غير قبول عرض الصندوق، وتنفيذ شروطه، وإن ترتب على ذلك السقوط، أكثر فأكثر، في فخ مديونية لا فرار منه، بفعل ما يتحمل البلد المقترض من فوائد وفوائد مركبة، وأقساط لتسديد ما في ذمته من ديون. وبما أن هذه الأعباء المالية، أعني الفوائد والفوائد المركبة وأقساط تسديد القروض، تنعكس، سلبا، على الموازنة الحكومية والاقتصاد الوطني، لذا يمكن القول إن قروض الصندوق تتسبب، في نهاية المطاف، في تردي الوضع المالي أكثر فأكثر، الأمر الذي يتيح للصندوق الفرصة لأن يطالب الدولة المعنية بتنفيذ برامج تقشفية لا نهاية لها ولا آخر.

وبالنسبة إلى البسطاء من مواطني الدول المعنية ههنا، أعني الدول المتدنية الدخل أصلا، تترك هذه السياسة، في الحالات العامة، نتائج وخيمة جدا؛ فجميع حكومات هذه البلدان تتصرف وفق نهج لا اختلاف فيه: إنها تحمّل الجماهير العاملة وفقراء المواطنين تبعات برامج التقشف المالي.

وبهذا النحو، تسببت برامج صندوق النقد الدولي، في خسارة ملايين العمال فرص عملهم، وباتوا محرومين من رعاية صحية فعالة، ونظام تعليمي مناسب، ومسكن يراعي كرامة الإنسان. فهذه البرامج تسببت في ارتفاع أسعار ما يستهلكون من مواد غذائية إلى مستويات لا قدرة لهم على تحمل تكاليفها، وساعدت على توسع دائرة المشردين الذين لا مأوى يؤويهم، ونهبت من المسنين ثمار الأعمال التي زاولوها عهودا طويلة من الزمن، وعززت انتشار الأمراض، وخفضت متوسط الأعمار، وزادت من معدلات وفيات الأطفال الرضع.

وفي المقابل، وإذا ما أمعنا النظر في ناتج هذه البرامج بالنسبة إلى الطرف الآخر من السلم الاجتماعي، فإن الحقيقة التي لا خلاف عليها، هي أن سياسة الصندوق قد جعلت في مستطاع حفنة من أغنياء، يعجز المرء عن وصف رخائهم، أن تراكم ثرواتها بلا انقطاع، حتى في أزمنة الأزمات. إن الإجراءات المدعومة من قبل الصندوق كانت عاملا جوهريا في بلوغ اللاعدالة الاجتماعية في العالم أجمع، مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية أبدا. إننا لا نبالغ أبدا إذا قلنا إن هذا المَلِك أو ذاك من ملوك الشمس، سيبهت تبختره، حينما يحيط علما بحجم الهوة القائمة، في اليوم الحاضر، بين دخل أحد قادة صناديق الاحتياط والقوة الشرائية المتاحة لإنسان يقتات من مدفوعات الرعاية الاجتماعية⁽¹⁾. وعلى رغم أن هذه الوقائع شائعة التداول، ودفعت، في عقود الزمن المنصرمة، مئات الألوف من المواطنين إلى الاحتجاج على ما خلفت إجراءات صندوق النقد الدولي من نتائج وخيمة، معرضين حياتهم لأقصى المخاطر، ما برح الصندوق مصرا، إلى اليوم الحاضر، على التقيد بإستراتيجيته. وعلى الرغم من تعالي الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي، ومع أن نتائج سياساته كانت وخيمة حقا وحقيقة، ما انفكت حكومات كل الأمم الصناعية الرئيسية، تساند الصندوق وتمنحه ثقتها بلا قيد أو شرط.

كيف كان هذا؟ وبأي وجه يحق لمؤسسة أن تتسبب في تعريض بني البشر لمصائب لا توصف، ورزايا لا نهاية لها، أن تواصل نشاطها بلا عقوبة، وأن تحظى، مستقبلا أيضا، بمساندة القوى صاحبة السلطان في زمننا الراهن؟

صندوق النقد الدولي

ولمصلحة من، يا ترى، يعمل صندوق النقد الدولي؟ ومن الطرف المستفيد من إجراءاته؟

إن إعطاء الجواب الشافي عن هذه الأسئلة هو الهدف الذي يسعى هذا الكتاب إلى تحقيقه.

مؤتمر بريتون وودز: بداية الابتزاز

حينما كانت رحى الحرب العالمية الثانية لا تزال دائرة في أوروبا، استضافت الولايات المتحدة الأمريكية وفودا من 44 بلدا لحضور المؤتمر الذي بدأ أعماله في الرابع عشر من يوليو من العام 1944، في المدينة السياحية الشتوية بريتون وودز، الواقعة في ولاية نيوهامبشير. وكان الهدف المعلن من المؤتمر الذي تستغرق اجتماعاته ثلاثة أسابيع، يكمن في صياغة أسس نظام اقتصادي جديد للعصر التالي لنهاية الحرب العالمية الثانية. وفي العزلة التي وفرها فندق الدرجة الأولى ماونت واشنطن (Mount Washington Hotel)، كان على المؤتمرين أن يتفقوا على نظام جديد يضيف الاستقرار على الاقتصاد العالمي، ويحول دون تكرار الأخطاء، التي

«وكانت أول مهمة يضطلع بها الصندوق تكمن في إمعان النظر في وضع جميع الدول المشاركة، وذلك بغية تحديد إسهامات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق»

تخللت عقود الزمن بين الحربين العالميتين. فثلاثينيات ذلك القرن على وجه الخصوص، كانت قد شهدت معدلات تضخم عالية، وجرى فيها تبني الكثير من المعوقات التجارية، وتحققت فيها طفرات كبيرة في أسعار الصرف الأجنبي، وندرة ملحوظة في معدن الذهب، وتراجع النشاط الاقتصادي بأكثر من 60 بالمائة. أضف إلى هذا، أن التوترات الاجتماعية كانت عاملاً يهدد استقرار النظام القائم بلا انقطاع.

وسبقت المؤتمر، مفاوضات سرية بين البيت الأبيض والحكومة البريطانية، استغرقت سنوات عديدة وتوجت في العام 1944، بالتوصل إلى مجموعة خطط ينبغي على النظام النقدي العالمي الجديد أن يركز عليها. وإذا أراد المرء معرفة كيف تعاملت نخبة ذاك الزمان، مع مصالح وأهداف البلدان الصغيرة، فما عليه سوى الرجوع إلى تعليق رئيس الوفد البريطاني الاقتصادي جون ماينارد كينز، فعنه يُنقل أنه قال: «إن الأمر الواضح، هو أن اثنتين وعشرين دولة، من الدول المدعوة، لم تسهم بأي دور ذي بال في المؤتمر، وأنها كانت حجرة عثرة لا غير ... إننا هاهنا إزاء أكبر مهزلة، حدثت في السنوات الأخيرة»⁽¹⁾.

ولم يدم الأمر طويلاً حتى تعرض اللورد كينز والوفد البريطاني المرافق له، للمهانة نفسها، التي كالتها هو نفسه لمندوبي الدول الصغيرة. ففي سياق المؤتمر، تبين بجلاء، أن ميزان القوى ما عاد في مصلحة بريطانيا العظمى أبداً. فالإمبراطورية البريطانية، التي أرهقتها، أصلاً، تكاليف الحرب العالمية الأولى الباهظة، كانت الآن، قاب قوسين أو أدنى، من إعلان عجزها عن تسديد ما بذمتها من قروض. ففي حين كان اقتصادها الوطني يتدهور بشكل كبير، كان تصاعد حركات التحرير الوطني في مختلف أنحاء المعمورة، بمنزلة نذير يشير إلى بلوغ إمبراطوريتها نهايتها المحتومة وزوال هيمنتها الاستعمارية على مقدرات العالم إلى الأبد.

وخلافاً لوضع الإمبراطورية البريطانية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، هي المنتصر بلا منازع، في الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة ارتقت، عقب الحرب العالمية الثانية، إلى أكبر دائن على المستوى الدولي، وأمسست تمتلك نحو ثلثي الرصيد الذهبي في العالم، وتنتج ما يزيد على نصف الإنتاج الصناعي العالمي.

وعلى النقيض من البلدان الأوروبية، كانت الهياكل التحتية، في الولايات المتحدة، لا تزال سليمة. وفي حين كان وفدها يفاوض في بريتون وودز، كانت قيادة الجيش الأمريكي تخطط لشن هجوم نووي على المدينتين اليابانيتين الكبيرتين هيروشيما وناجازاكي. وهكذا، وإذا كان هناك مَنْ لا يزال لم يحط علما، بالمكانة التي احتلتها الولايات المتحدة في عالم ذلك الزمن، فإن هذا الهجوم كان، بلا ريب، دليلا قاطعا على أن الولايات المتحدة، قد غدت القوة العظمى الجديدة في العالم أجمع، والدولة الرائدة، مستقبلا، على المستوى الكوني.

وعلى خلفية هذا التحول الجديد في ميزان القوى، مني اللورد كينز بهزيمة نكراء حينما عرض خطته لنظام اقتصادي جديد. فبصفته مندوب دولة تعاني من معضلات كبيرة في تسديد ما بذمتها من ديون خارجية، كان كينز قد اقترح إنشاء «اتحاد المقاصة الدولية» (International Clearing Union)، تكون مهمته تمكين الدولة المدينة (أي الدولة التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات) من الحصول على ما تحتاج إليه من سيولة أجنبية. كما اقترح على المؤتمر استحداث عملة احتياطية جديدة، اعتقد أنه يمكن تسميتها «البانكور» (The Bancor).

لقد رفضت الولايات المتحدة، القيام بدور الممول الرئيسي، الذي كانت الخطة تريد إسناده لها. وهكذا، وخلافا لخطة كينز، عرض رئيس الوفد الأمريكي، الاقتصادي هاري دكستر وايت خطة أخرى، حصلت على موافقة المؤتمرين. ورأت «خطة وايت» ضرورة استحداث نظام نقدي عالمي جديد، لم تكن له أي قرينة في تاريخ النقود أبدا، نظام نقدي، يتمحور حول الدولار الأمريكي أولا وأخيرا، وذلك لأن الدولار كان قد أنيط به أن يكون الأساس في تحديد باقي عملات العالم، فسعره بات محددا وثابتا مقابل الذهب، بات يساوي 35 دولارا للأوقية الواحدة من الذهب. كما طالبت الخطة الأمريكية بضرورة تأسيس منظمات دولية مختلفة، تكمن مهمتها في مراقبة عمل النظام النقدي الجديد، وفي العمل على استقرار هذا النظام، وذلك من خلال منح القروض للبلدان، التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات.

وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية يكمن، من ناحية، في توزيع أعباء القروض على أطراف كثيرة، ومن ناحية ثانية، في أن تضمن لنفسها، القدرة

على التحكم بالتدفقات المالية الدولية. وأخيرا وليس آخرا، كان حجم الاقتصاد الأمريكي وعموه السريع، قد فرض على واشنطن، أن تتخذ التدابير اللازمة، أولا، لضمان التزود بما تحتاج إليه من مواد أولية، وثانيا، لفتح أسواق العالم أمام إنتاجها السلعي الفائض عن حاجتها. وللنجاح في هذا المضمار، ما كان هناك بد من أن يزيح الدولار الأمريكي الجنيه الإسترليني، ويُنهي دوره، بصفته أكثر عملات العالم تداولاً وقتذاك. كما اعتقد الأمريكيون، أنه آن الأوان لأن يحل الـ "وول ستريت" (*) مكان مركز لندن المالي، ويستحوذ على مكانته في لعب دور قطب الرchy بالنسبة إلى المعاملات التجارية والمالية الدولية.

وغني عن البيان، أن ربط الدولار بالذهب، واعتماد أسعار صرف ثابتة، كان يعني، الرجوع، جزئيا، أي إلى حد ما، إلى النظام المسمى قاعدة الذهب، هذا النظام الذي كان سائدا منذ العام 1870 وحتى بداية الحرب العالمية الأولى - ولكن بشروط جديدة مختلفة كلية طبعاً. ومن خلال تثبيت أسعار صرف كل العملات مقابل الدولار الأمريكي، حجت الولايات المتحدة الأمريكية، عن باقي المشاركين في النظام النقدي الجديد، حق توجيه سياساتها النقدية، بالنحو الضروري، لحماية صناعاتها الوطنية. ولا يشط المرء أبداً، إذا أكد أن هذه التدابير الأمريكية قد كانت أول خطوة على طريق تقييد سيادة بقية دول العالم، هذا العالم الذي أمسى الآن يخضع كلية لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما لم يتصف توزيع حقوق التصويت، الذي اقترحت الولايات المتحدة اعتماده في المنظمات المزمع تأسيسها⁽²⁾، بالديموقراطية قط. فلم يكن مقراً أن تتساوى دول العالم المختلفة في الحقوق والواجبات، أو أن تمارس دورها في المنظمات الجديدة بناء على نسبة مواطنيها مقارنة بعدد سكان العالم، بل بناء على مقدار المبلغ، الذي تدفعه كل دولة للاكتتاب - وهكذا، ومن خلال سلطانها وتفوقها المالي استطاعت واشنطن، بادئ ذي بدء، أن تضمن لنفسها الهيمنة المطلقة على القرارات الخاصة بصندوق النقد الدولي. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن السماح للنظام العنصري الديكتاتوري في جنوب أفريقيا، لأن يكون عضواً

(*) المركز المالي الأول في الولايات المتحدة الأمريكية. [المترجم].

مؤسسا في صندوق النقد الدولي، إنما هو دليل قاطع، على أن المسائل الإنسانية، لم تتم مراعاتها البتة، ولم تلعب أي دور وقتذاك.

وكانت الإدارة الأمريكية تدرك جيدا، أنه لن يكون أمرا سهلا، إقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد مشروع يتعارض مع روح الدستور الأمريكي ويتناقض مع المبادئ التي يؤمن بها الكثير من مواطني الولايات المتحدة. ولهذا السبب استعانت الإدارة الأمريكية، بجهود كبير وتكاليف مالية باهظة، بالصحافة للتغطية على الأهداف الحقيقية الموكلة إلى صندوق النقد الدولي تنفيذها، وراحت من أجل التمويل على المواطنين تستخدم مقولات طنانة رنانة فارغة من قبيل «التجارة الحرة» و«القضاء على آليات الحماية التجارية». وأشارت صحيفة New York Herald Tribune وقتذاك إلى وجود «حملة موجهة من قبل أعلى المستويات، هدفها بث دعاية مضللة، بكثافة غير معتادة في تاريخ البلاد».

وكانت أول مهمة يضطلع بها الصندوق تكمن في إمعان النظر في وضع جميع الدول المشاركة، وذلك بغية تحديد إسهامات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق. فبحسب ما هو متفق عليه، فإن الصندوق مطالب بأن يمارس «وظيفة رقابية» لضمان استقرار النظام في الأمد الطويل. وفي واقع الحال، كانت وجهة النظر هذه تعني أن الولايات المتحدة قد غدت صاحبة الحق الدائم، لأن تطلع إطلاعاً دقيقاً على الأوضاع المالية والاقتصادية السائدة لدى كل الدول الأعضاء في الصندوق.

وعندما طالب البريطانيون، بعد مضي نصف عام على المؤتمر، بضرورة إجراء تعديل على الاتفاقية يحايي مصالحهم الخاصة، سرعان ما اتضح لهم حقيقة الطرف صاحب السلطان والكلمة النافذة في الصندوق. فحينما سعت المملكة المتحدة إلى الحصول على تمويل مقداره 3.75 مليار دولار أمريكي، كانت لندن بأمرس الحاجة له بناء على ما تكبدت من تكاليف باهظة، في الحرب العالمية، أصرت الولايات المتحدة على ربط الموافقة على منح القرض المنشود بموافقة بريطانيا على اتفاقية الصندوق بلا قيد أو تأخير وبالنحو المعروف عليها. وسرعان ما أعطى هذا الإملاء ثماره، فبعد أسبوعين لا غير، أعلنت بريطانيا عن موافقتها على الشرط الأمريكي صاغرة.

وفي السابع والعشرين من ديسمبر من العام 1945، صادقت 29 حكومة على الاتفاقية بنحو نهائي. وفي مارس من العام 1946، حضر إلى مدينة سافانا في ولاية جورجيا الأمريكية، ممثلو 34 دولة وذلك لحضور أول اجتماع لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان اللورد كينز ومرافقوه من أعضاء الوفد البريطاني، قد أصيبوا مرة أخرى بخيبة أمل كبيرة: فخلافا لاقتراحه بضرورة أن تكون مدينة نيويورك موقعا دائما لإقامة الصندوق، مثله في ذلك مثل منظمة الأمم المتحدة التي أصبح الصندوق، في هذه الأثناء، وكالة متخصصة من وكالاتها، أصرت الإدارة الأمريكية على أن تكون هي وحدها الطرف الذي يحدد مكان إقامة الصندوق. وكيفما اتفق، باشر الصندوق، في الأول من مارس من العام 1947، أعماله في واشنطن، في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت قواعد الحصول على العضوية في صندوق النقد الدولي غاية في البساطة: على البلدان الراغبة في الحصول على العضوية، أن تكشف عن حساباتها، وذلك لكي يكون بالمستطاع تسليط الضوء على أوضاعها وامتحان هذه الأوضاع امتحانا قاسيا. وتعين على هذه البلدان، من ثم، أن تُودع لدى الصندوق، انطلاقا من قدراتها الاقتصادية كمية من الذهب، ومبلغا من المال. وفي المقابل، صار من حق هذه الدول التزود بالسيولة الدولية بمقدار ودائعها في حالة تعرض إحداها إلى مشاكل في ميزان المدفوعات. وتعين على الدولة طالبة التمويل دفع فوائد معينة على المبالغ التي تستلفها. كما التزمت الدول المقترضة بتنفيذ شروط تقضي بأن تسدد الدولة المستدينة ديون الصندوق من قبل أن تباشر بتسديد ديون الأطراف الأخرى، أي أن تكون الأولوية لتسديد ديون الصندوق، باعتبار أنه دائن ممتاز.

وبدأ الصندوق عملياته برأسمال بلغ 8.8 مليار دولار أمريكي، جمعه من حصص الدول الأعضاء، التي تكونت إسهاماتها من 25 بالمائة ذهب، و75 بالمائة بعملة البلد العضو. وكانت الولايات المتحدة قد استحوذت على أكبر حصة، فقد بلغ إسهامها 2.9 مليار دولار. وكان هذا الإسهام ضعف إسهام بريطانيا. وبهذا النحو، لم تضمن الولايات المتحدة لنفسها قوة تصويتية تبلغ الضعف

فحسب، بل استطاعت أيضا أن تصبح الدولة الوحيدة التي تتمتع بنظام التصويت المرجح ويجوز لها استخدام حق النقض (الفيتو) في كل عمليات التصويت القادمة.

ولقيادة الصندوق جرى اختيار مجلس محافظين يشرف على اثني عشر مديرا تنفيذيا. وفي حين اختير سبعة من هؤلاء المديرين من قبل الأعضاء المشاركين في الصندوق، جرى اختيار الخمسة الباقين من قبل المجموعة، التي تشكل مجموعة الخمسة الكبار في الصندوق، أي من قبل مجموعة صارت قيادتها من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هي الحال بالنسبة إلى المنظمة الشقيقة، أعني البنك الدولي، تقع مكاتب صندوق النقد الدولي في شارع بنسلفانيا (Pennsylvania Avenue)، في واشنطن، ولا تبعد عن البيت الأبيض أكثر من بضعة دقائق، مشيا على الأقدام.

وبحسب اتفاقية تأسيس الصندوق، تكمن أهداف الصندوق في:

- تشجيع التعاون الدولي في ميدان السياسة النقدية،
- تيسير التوسع والنمو في التجارة الخارجية،
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف،
- تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء، وإتاحة الفرصة لها لأن تستخدم موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.
- العمل على تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية الخاصة بالدول الأعضاء بأسرع وقت ممكن، ودون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.

إن هذه الصياغات الرسمية ترن في أذن السامع كأن صندوق النقد الدولي مؤسسة حيادية لها منزلة تعلو على الدول ولا تخضع لعوامل سياسية، مؤسسة يكمن هدفها الرئيسي في ترك العالم الاقتصادي يعمل بأكبر قدر ممكن من النظام وفي تصحيح الاختلالات بأسرع وقت متاح. وما كان الأمر محض مصادفة

قط. فهذا الانطباع كان هو الانطباع الذي أراد الأفراد، الذين صاغوا العبارات أعلاه، تعميمه. وغني عن البيان أن هذه الصياغة قد تركت ما أريد لها من تأثير: فهذه الصياغات، بالذات، هي العبارات، التي يرددها سياسيون وخبراء ووسائل إعلام دولية على مسامع الرأي العام العالمي منذ ما يزيد على ستة عقود من الزمن.

وليس ثمة مجال للشك، في أن صندوق النقد الدولي ليس إلا مؤسسة كانت الولايات المتحدة هي القوة التي أنشأتها والطرف المهيمن عليها، والدولة التي رسمت خطوطها العريضة بما يخدم مصالحها الخاصة، إنه، وبعبارة أخرى، إحدى المؤسسات، التي أنشأتها القوة العظمى الجديدة، لتفرض، ليس هيمنتها العسكرية فحسب، بل هيمنتها الاقتصادية، أيضا، على العالم. ومن أجل ذر الرماد في عيون الرأي العام وتحويل الأنظار عن هذه الأهداف والنوايا، استحدثت المؤسسة الأوائيل لصندوق النقد الدولي في العام 1947، تقليدا تمسكت المؤسسة بانتهاجه حتى يومنا الحاضر - إسناد قيادة الصندوق لشخصية غير أمريكية.

وهكذا وقع الاختيار، في العام 1946، على المواطن البلجيكي كميل جوت (Camille Gutt) كأول مدير عام للصندوق. وحينما كان وزيرا للمالية في بلاده، أعار هذا الاقتصادي البلجيكي البريطانيين كمية من الذهب، لمساعدتهم على تمويل إنفاقهم الحربي، وأسهم في استمرار المعارك في أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال تزويد البريطانيين بشحنات من الكوبلت والنحاس مستخرجة من مناجم الكونغو، المستعمرة البلجيكية في أفريقيا، وكسب ود الإدارة الأمريكية وذلك لأنه كان قد زودها سرا، بمادة اليورانيوم، المستخرجة من مناجم الكونغو أيضا، وسهل على الولايات المتحدة، بهذا الصنيع، الاستمرار في تنفيذ برنامجها النووي. أما بالنسبة إلى الطبقة العاملة في بلجيكا، فإن كميل جوت، لم يكن في جعبته في العام 1944، غير تنفيذ إصلاح نقدي (دخل التأريخ باسم «عملية جوت»)، قضى، بنهجه المتطرف، على نسبة كبيرة من مدخرات الطبقة العاملة. وقاد كميل جوت صندوق النقد الدولي من العام 1946 حتى العام 1951. وكان قد ركز جهوده، خلال هذه الفترة، على اعتماد نظام أسعار الصرف الثابتة،

وبذل كل ما في الإمكان من أجل إحكام الرقابة على هذا النظام. وبهذا الصنيع، ضمن جوت للشركات الأمريكية والدولية العملاقة الأساس المتين للتمتع بأمان واستقرار في تصدير السلع وشراء المواد الأولية، ما كانا معهودين في سابق الزمن، بفعل الصدمات العنيفة، التي كانت تطرأ على أسعار صرف عملات العالم. وبالإضافة لهذا وذاك، كان جوت قد عبد الطريق، أمام المصارف الأمريكية العملاقة، وسهل عليها، منح القروض الدولية بلا إشكاليات ومخاطر يعتد بها، وفتح أمام رأس المال الدولي، المنقب عن فرص استثمارية مجزية، ولوج كل أقاليم العالم تقريبا، بلا عوائق تقف في طريقه.

على صعيد آخر، كان ثمة تطور يقض مضاجع صندوق النقد الدولي: التحولات السياسية الكبيرة، التي اندلعت في السنين التالية للحرب العالمية الثانية، والتي كانت قد ضيقت على الصندوق مساحة فاعليته. فقد انتهز الاتحاد السوفييتي الوضع الذي تبلورت ملامحه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وراح يوسع من دائرة نفوذه. وبما أن هيمنة ستالين ورفاقه، كانت لا تزال تستند إلى ما نفذته الثورة الروسية العائدة إلى العام 1917 من تأميم لعناصر الإنتاج، أسدل ستالين ورفاقه الستار الحديدي على ما سُمي «الكتلة الشرقية»، بعد تقسيم العالم بين القوى العظمى ورسم حدود جديدة في أوروبا، وراحوا من ثم، ومن خلال أنصارهم الحاكمين في هذه البلدان، ينفذون نظام التخطيط الاقتصادي المركزي في بلدان هذه الكتلة أيضا. وفي الواقع، لم يكن تحقيق مصالح الطبقة العاملة هو الهدف المتوخى من هذه الإجراءات، بل كان يكمن في جعل الكتلة الشرقية منطقة نفوذ تخدم مصالح الاتحاد السوفييتي وتسهل عليه نهب خيرات هذه البلدان⁽³⁾. ومهما كانت الحال، الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن هذا التحول التاريخي كان قد جعل من بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا أسواقا لا تصل إليها الرأسمالية المالية (Finance capitalism) الدولية.

كما تسبب تسلم ماو سيتونغ مقاليد الحكم في الصين في العام 1949، وتطبيق الاقتصاد الموجه مركزيا، في إغلاق حدود الصين في وجه المستثمرين الغربيين، واندلاع الحرب الكورية في نهاية المطاف، التي تكبدت فيها الولايات

المتحدة الأمريكية، على خلفية سياستها الرامية إلى ردع كتلة النفوذ السوفييتية (containment)، خسائر بشرية بلغ عددها أربعة ملايين فرد، وذلك لتبليغ العالم رسالة واضحة المعاني بينة المغزى، مفادها أن القوة العظمى في العالم قاطبة، لا تسمح، ولا حتى لدولة واحدة أن تخرج على إرادتها أو ترفض تنفيذ قراراتها.

الازدهار الاقتصادي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.. صندوق النقد الدولي ينصب حباله

تميزت السنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، باندلاع نمو اقتصادي متصاعد لدى الدول الصناعية الرئيسية - أعني ذلك النمو، الذي درج الألمان على تسميته بـ «المعجزة الاقتصادية»، والذي لعب صندوق النقد الدولي، خلاله، دورا ثانويا، من حيث حجم ما منح من قروض. فخلال العامين 1947 و1948، استدانّت من الصندوق إحدى عشرة دولة فقط. وفي العام 1950، لم تطلب الاستلاف من الصندوق ولا حتى دولة واحدة؛ أما في الأعوام التالية، فإن الملاحظ هو أن عددا ضئيلا جدا من الدول ناشد الصندوق أن يمدّه بشيء من السيولة. بيد أن هذه التطورات، لا تعني، بأي حال من الأحوال، أن قيادة الصندوق القابعة في واشنطن، كانت عاطلة عن العمل، لا فاعلية لها: ففي عهد ثاني مدير تنفيذ في الصندوق، أعني إيفار روث (Ivar Rooth)، الاقتصادي السويدي الذي

«إن المشروعية قد زادت صرامة، وتفاقت شدة، في تاريخ الصندوق، وأثبتت، باستمرار، فاعليتها المتصاعدة كآلية أساسية للتدخل، خارجيا، في قواعد الحكم السارية في البلدان المتعثرة»

عمل سابقا محافظا للمصرف المركزي السويدي، ومديرا تنفيذيا في بنك التسويات الدولية، في مدينة بازل السويسرية، (Bank of International Settlement) ⁽¹⁾، اندلَع تطورٌ، قُدر له أن يكون منعطفا خطيرا في تاريخ المنظمة - بدأ ربط التمويل بشروط لا لبس فيها. وكان هاري دكستر وايت، قد اقترح شيئا من هذا القبيل، في مؤتمر بريتون وودز، لكنه مني بالفشل بفعل المقاومة، التي أبدتها بريطانيا. بيد أن وضع بريطانيا كان قد ازداد تدهورا آنذاك. فكفاح مستعمراتها، لنيل الاستقلال، أعني كفاح مستعمراتها في أفريقيا بنحو مخصوص، وكذلك هزيمتها النكراء في الشرق الأوسط على خلفية أزمة قناة السويس ⁽²⁾، أسال لعاب الولايات المتحدة، فهي رأت في هذه التطورات فرصة مناسبة، لفرض إرادتها ومصالحها الخاصة في صندوق النقد الدولي، بقوة أكبر وإصرار أشد عنفا مما سبق.

على صعيد آخر، وفي سياق استحداث الصندوق اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Stand-by-Arrangements) - وهي اتفاقيات كانت قواعدها قد ازدادت صرامة، من ناحية، عقب اندحار البريطانيين في الصراع على قناة السويس، ومن ناحية أخرى، على خلفية تعاظم التوترات في العلاقات البريطانية - الأمريكية - فإنه استحدث، أيضا، مبدأ «المشروطة» (conditionality principle). وفحوى هذا المبدأ هو أن الموافقة على التمويل المطلوب، أمست تتوقف على تنفيذ شروط معينة، تتعدى الشروط المتفق عليها بشأن فترات السداد ومعدلات الفائدة.

ولإلزام الدول بالانصياع لهذا المبدأ، استخدم استراتيجيو الصندوق أسلوبا ذكيا لتضليل الرأي العام. فابتداء من العام 1958، جرى إلزام حكومات الدول المستلفة، بإصدار «خطاب نوايا» (Letter of Intent)، تعرب فيه عن التزامها بتحقيق «أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار»، وسعيها إلى التحكم في المشاكل المخيمة على ميزان المدفوعات. وبهذا النحو أعطى الصندوق المراقبين الخارجيين، الانطباع بأن البلد المتعثر، هو الطرف، الذي اقترح على الصندوق الإجراءات، الواردة في خطاب النوايا، مموها عليهم أنه هو نفسه كان الطرف الذي طالب بتحقيق هذه الإجراءات في واقع الحال.

غير أن هذا كله ما كان يشفي غليل الصندوق. فعلاوة على هذا وذاك، تعين أن يُصرف القرض، الموافق عليه، على مراحل (Phasing)، وذلك لضمان أن البلد المستلف لن يخرج عن الطاعة. بالإضافة إلى ذلك، أصر الصندوق، ولا يزال يصر، على أن الاتفاقيات التي يبرمها مع الدول المستلفة، ليست اتفاقيات دولية، وبالتالي

الازدهار الاقتصادي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية...

فليست ثمة حاجة إلى أن يصادق عليها برلمان الدولة المعنية. كما ارتأى الصندوق، أن تظل الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الدول المتعثرة، بعيدة عن أنظار الرأي العام، وأن يجري التعامل مع هذه الاتفاقيات، بوصفها سرا من الأسرار الواجب كتمانها؛ علما بأن هذا الترتيب لا يزال ساري المفعول حتى يومنا الراهن.

وغني عن البيان، أن المشروطة قد زادت صرامة، وتفاقت شدة، في تاريخ الصندوق، وأثبتت، باستمرار، فاعليتها المتصاعدة كآلية أساسية للتدخل، خارجيا، في قواعد الحكم السارية في البلدان المتعثرة. بالإضافة إلى هذا كله، أسهم مبدأ المشروطة في توسيع نطاق نفوذ الصندوق، وذلك لأن البنك الدولي وأغلبية الحكومات وأكثرية المصارف التجارية الدولية، قد دأبت على تسليف تلك البلدان فقط، التي لديها «شهادة حسن سلوك» من صندوق النقد الدولي، أي شهادة تثبت أنها نفذت جميع المعايير المطلوبة منها.

في العام 1956، شهدت باريس اجتماعا، ستكون له أهمية أساسية، بالنسبة إلى الاتجاه الذي سيتخذه تطور الصندوق في الحقب التالية، فالأرجنتين واجهت، وقتذاك، صعوبات في تسديد ما كان في ذمتها من قروض، ومن هنا، فقد استوجب عليها، أن تجتمع بالأطراف الدائنة وبممثلي صندوق النقد الدولي، بغية الاتفاق معهم على الرغبات، التي يريدون إملأها عليها. والتأم شمل الاجتماع في مكاتب وزير المالية الفرنسي Pierre Pflimlin وبرئاسته. ولم يكن هذا الاجتماع هو الوحيد من نوعه. ففي السنوات التالية، شهدت باريس سلسلة اجتماعات ضمت ممثلين من صندوق النقد الدولي وأطرافا دائنة ودولة مدينة. ومع مرور الزمن، تولدت عن هذه الاجتماعات، فكرة عقد اجتماعات شهرية منتظمة، يلتقي في سياقها الصندوق بالدائنين الحكوميين، وتولد عنها ما صار يُعرف بـ«نادي باريس». وصارت هذه الاجتماعات مجالا لاتخاذ قرارات تنطوي على أهمية لا يستهان بها، قرارات يجري الاتفاق عليها في سياق مفاوضات «غير رسمية» - بمنأى عن رقابة البرلمانات وبعيدا عن أنظار الرأي العام^(*).

(*) الأعضاء الدائمون في نادي باريس هم: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي 24 يونيو من العام 2014، انضمت إلى هذه الدول إسرائيل، لتصبح المجموعة مكونة من 20 دولة. وترددت أنباء حول انتهاز إسرائيل الفرصة، عقب حصولها على العضوية الدائمة في نادي باريس، فسعت إلى شراء ديون مصر من الدول الدائنة، على أمل أن تكون هذه الديون الوسيلة المناسبة لإملأ إرادتها على مصر، مما دفع الحكومة المصرية في 4 يوليو العام 2014، لتسديد القسط نصف السنوي لدول النادي والذي يبلغ 700 مليون دولار أمريكي. وذكرت بيانات البنك المركزي المصري أن ديون مصر لدى دول نادي باريس ارتفعت بمعدل بلغ 1.3 في المائة ←

وسرعان ما اكتشفت المصارف التجارية، أيضا، الأهمية العالمية لهذا النادي، ولذا فإنها اقتدت بنادي باريس، فأنشأت «نادي لندن»، وبدأت، منذ ذلك الزمن وحتى اليوم الحاضر، تعقد، اجتماعات تتزامن مع اجتماع نادي باريس.

وركز صندوق النقد الدولي أنظاره، في الزمن التالي، على حقل جديد من حقول نشاطاته، ركز أنظاره على حقل سيشكل، خلال حيز زمني قصير، قوة دفع عظيمة تزيد الصندوق سلطانا. فعلى خلفية موجة استقلال العديد من الدول الأفريقية في مطلع ستينيات القرن العشرين⁽³⁾، أخذت البلدان، التي نهب الاستعمار خيراتها، وجعلها عاجزة كلية عن الوقوف على قدميها اقتصاديا، تتطلع، الآن، إلى أخذ مكانتها بين الأمم كدول مستقلة، تتمتع بكامل السيادة، في العالم، وفي الاقتصاد العالمي بنحو مخصوص. ولتحقيق هذا الأمل، كانت حكومات هذه الدول بحاجة ماسة إلى السيولة النقدية. وبما أن أغلبية هذه الدول كانت مسرحا للتوترات الاجتماعية والاضطرابات السياسية، وكانت تفتقر إلى الهياكل التحتية المنشودة، ولم تكن قادرة على تقديم ضمانات كافية للمصارف التجارية، فقد انتهز صندوق النقد الدولي الفرصة، وعرض نفسه على هذه الدول كطرف مستعد لفتح نوافذ الإقراض لها.

ومع أن البلدان الأفريقية كانت، بصفة عامة، فقير جدا، وما كان في مقدورها أن تحصل على أكثر من قروض متواضعة القيمة، بيد أن هذه القيمة المتواضعة، كانت لها نتائج وخيمة. ففترات سداد أقساط خدمة الدين أدت، بانتظام لا مفر منه، إلى وقوع الدول، الحاصلة للتو على استقلالها من قبضة الدول الاستعمارية، في قبضة فخ جديد - أجبرت هذه الدول على التبعية لأهواء وسياسات صندوق النقد الدولي.

وبما أن الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي، يفترض أن يكون المستلف عضوا في الصندوق، انضمت إلى الصندوق، الذي كانت ثلاث دول أفريقية فقط من أعضائه المؤسسين - مصر وأثيوبيا وجنوب أفريقيا - ما يزيد على 40 دولة أفريقية بين العامين 1957 و1969. ففي العام 1969، كانت 44 دولة أفريقية تتمتع بالعضوية من أصل أعضاء كان عددهم قد بلغ، وقتذاك، 115 دولة. وإذا كان عدد الدول الأفريقية قد زاد على ثلث عدد الدول المنضوية تحت راية الصندوق، غير أن قوتها التصويتية كانت أقل من خمسة في المائة في العام المذكور.

→ في الربع الثالث من السنة المالية 2013/2014، لتسجل 3.71 مليار دولار في مارس بدلا من 3.66 مليار دولار في مارس 2013. وكانت الحكومة المصرية قد أشارت إلى أن إجراءات رفع الدعم عن الوقود في يوليو 2014، جاءت في إطار سداد أقساط تلك الديون. علما بأن مصر كانت قد سددت قسطها المستحق في 2 يناير 2014، والبالغ 700 مليون دولار قبل انضمام إسرائيل كعضو دائم في النادي. [المترجم].

السبعينيات.. الصندوق والتجربة التشيلية

مع بداية عقد الستينيات، أشرف الازدهار الذي اندلع في الحقبة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، أعني الخمسة والعشرين عاما التي اتصفت بنمو النشاطات الاقتصادية على نحو انفجاري، وبحصول الطبقة العاملة، في الدول الصناعية على أدنى تقدير، على حقوق اجتماعية كانت محجوبة عنها سابقا، وبتحسن المستويات المعيشية على نحو لم يكن معهودا في سابق الزمن. ويعود سبب بلوغ هذا التطور نهايته إلى التدهور الداخلي الذي نزل بنظام بريتون وودز؛ فعلى خلفية تزايد الاستثمارات الأمريكية في العالم الخارجي، وارتفاع الإنفاق المخصص للقوات المسلحة بمقادير مضاعفة - لتمويل الحرب الأمريكية على فيتنام على

«مع أن حقوق الإنسان قد انتهكت بكل وحشية، نلاحظ أن الصندوق قد ضاعف من قروضه إلى تشيلي بعد عام من انقلاب بينوشيه، وأنه زاد قيمة قروضه إلى أربعة أضعاف، ومن ثم إلى خمسة أضعاف في العامين التاليين»

نحو مخصص - تزايدت، على المستوى العالمي، كمية الدولارات المتداولة، بنحو مطرد، وباءت بالفشل كل ما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من تدابير ترمي إلى التحكم في التوسع الهائل في كمية الدولارات المتداولة في العالم، وذلك لأن رأس المال الأمريكي كان قد اختلط برأس المال الدولي، وتبين من هذا الاختلاط أن القوة المالية المتراكمة لم يعد في إمكان أمة واحدة التحكم فيها وكبح جماحها.

وفي العام 1971، سجلت الولايات المتحدة، لأول مرة في تاريخها، عجزا في ميزان المدفوعات الأمريكي، وكان عدم التناسب بين كمية الدولار المتداولة في العالم واحتياطي الذهب، المخزن في فورت نوكس Fort Knox، قد بلغ، في غضون ذلك، مستويات أثبتت أنه حتى رفع سعر الذهب، في بادئ الأمر، إلى 38 دولارا ومن ثم إلى 42.20 دولار للأوقية الواحدة، ما عاد يضمن تحقيق التناسب المطلوب⁽¹⁾. وعلى الصعيد نفسه، ما كان لدى الرئيس الأمريكي نيكسون غير الوقوف على نحو صارم في وجه هذا التطور، وأن يعلن في العام 1971 فك ارتباط الدولار بالذهب، بالأسلوب الفوقي، المعهود من قوة عظمى، أعني بلا تنسيق أو اتفاق، مسبقين، مع حلفائه⁽²⁾.

في ديسمبر 1971، اتخذ اجتماع ضم مجموعة الدول العشر (أي المجموعة التي اتفقت أكبر عشر دول صناعية في العالم على تأسيسها في العام 1961) قرارا يقضي بتعديل أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي، وتثبيت سعر جديد. وكان هذا الإجراء قد تمخض عن خفض قيمة الدولار بمقدار تراوح بين 7.5 في المائة مقابل الليرة الإيطالية، التي كانت وقتذاك عملة ضعيفة، لا يُعتد بها كثيرا في أسواق المال الدولية، و16.9 في المائة مقابل الين الياباني، العملة القوية وذات المكانة المرموقة في المعاملات الدولية. وفي فبراير 1973، خُفضت قيمة الدولار مجددا، بيد أن هذا الخفض لم يجد نفعًا، فقد بات واضحا أن نظام أسعار الصرف الثابتة ما عاد يتمتع بمقومات الحياة الطويلة. وهكذا، وفي مارس 1973 تحولت مجموعة العشر G10^(*)، وبضع دول صناعية أخرى، إلى نظام أسعار

(*) هي مجموعة الدول الصناعية السبع (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا)، بالإضافة إلى بلجيكا وهولندا والسويد، وتهتم هذه المجموعة بالموضوعات التي تشكل لب مناقشات صندوق النقد الدولي، وفي بعض الأحيان تشترك سويسرا، بشكل ثانوي، في اجتماعات الدول العشر. [الترجم].

الصرف الزاحفة Crawling peg^(*)، أي اعتمدت أسعار صرف يتدخل المصرف المركزي، أيضا، في تحديدها، من غير حاجة إلى إشراك أي بلد آخر في القرارات التي يتخذها البلد المعني في مجال الصرف الأجنبي. وغني عن البيان أن النظام الجديد يتنافى، بشكل واضح وصريح، وبنحو شنيع، مع ما جاء في المادة 6 من وثيقة إنشاء صندوق النقد الدولي، بشأن أسعار الصرف الثابتة وأهميتها في استقرار قيمة عملات الدول المختلفة.

وغني عن البيان أن التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة قد أنهى، تاريخيا، وظائف الصندوق الأساسية. وبهذا المعنى لم يبق للصندوق غير أداء دور الممول الذي بمقدوره ممارسة التأثير المباشر في سياسة الدولة المقترضة، وذلك من خلال الموافقة أو عدم الموافقة على إمداد الدولة المتعثرة بالسيولة المطلوبة، ومن خلال ربط الائتمان بشروط معينة، ومن خلال إطلاع الصندوق على حسابات الدولة مقدمة الالتماس. ولم يدم الأمر طويلا حتى تبلورت - على نحو جديد، وبصورة مأساوية، وبسبب لم يكن في الحسبان في الواقع - ظروف كانت تتماهى بصورة جيدة مع هذه الوظيفة على وجه الخصوص.

ففي العام 1973 انتهز أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) التي أسست في العام 1960 فرصة اندلاع حرب 6 أكتوبر بين مصر وإسرائيل، وراحوا يخفضون صادرات البترول إلى العالم الغربي^(**)، ولتحقيق ارتفاع كبير في أسعار البترول. ومن خلال هذا الإجراء حققت شركات البترول العملاقة والدول المصدرة للبترول ارتفاعات عظيمة في أرباحها، وتراكت هذه الأرباح لدى مصارف تجارية، كانت قد حاولت، من ناحيتها، استثمار هذه الأموال في مجالات تدر عليها الربح الوفير. وبما أن الاقتصاد العالمي كان في العام 1974/1975 قد أمسى يمر بحالة كساد شديد Recession^(***)، ولما كانت الفرص الاستثمارية قد تراجعت بشكل

(*) في هذا النظام تكون أسعار الصرف الثابتة، وكذلك النطاق حولها، قابلة للحركة إلى أعلى وإلى أسفل، تبعاً للضغوط الحاصلة في سوق العملات الأجنبية، ويتيح هذا النظام لأسعار الصرف الأجنبي التجاوب مع قوى أساسية طويلة الأجل تؤثر في أسعار الصرف، بينما تحافظ على التقلبات قصيرة المدى إلى الحد الأدنى. [المترجم].

(**) لردع الغرب عن المضي قدما في مساندة العدوان الإسرائيلي. [المترجم].

(***) يطلق الكساد على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر لعدة أشهر، وتحديدًا يطلق الكساد على أي فترة ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة تساوي ستة أشهر على أدنى تقدير. [المترجم].

كبير في البلدان الصناعية، فقد جرى إقراض الجزء الأعظم من المال المتراكم إلى دول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، أي تم إقراضه إلى تلك الدول، وعلى نحو مخصص، تلك التي كانت في أمس الحاجة إلى هذه القروض، لتغطية النفقات المتزايدة بفعل ارتفاع أسعار البترول. وأعار الصندوق انتباهه إلى حاجة بلدان العالم الثالث للقروض، فاستحدث في العام 1974 ما يسمى تسهيل الصندوق الموسع Extended Fund Facility^(*)، متيحاً بذلك للدول الأعضاء الفرصة لأن تحصل على قروض يبلغ مقدارها 140 في المائة من حصة البلد المعني وبفترات تسديد تتراوح بين أربعة أعوام ونصف العام وعشر سنين.

ومع أن التسهيل المذكور استحدث - كما قيل بصريح العبارة - لتمويل الواردات البترولية، التي ليس بمستطاع البلد المعني الاستغناء عنها، فإن الصندوق لم يعر أهمية تذكر - حاله في ذلك حال المصارف التجارية - للمجالات التي أنفقت عليها القروض. وهكذا، فسواء اختفت هذه المبالغ في جيوب حكام مستبدين⁽³⁾، من قبيل رئيس زائير موبوتو، والرئيس العراقي صدام حسين، أو الرئيس الإندونيسي سوهارتو، وذلك لأنه إما فاتهم أن يخفوها في حسابات مصرفية أجنبية، سرية، وإما أنهم أنفقوها على المجالات العسكرية المعززة لسلطانهم، وإما أنها أدت إلى زيادة المديونية على نحو ما، إن هذا كله لم يشغل بال الصندوق والمصارف التجارية، فبالنسبة إليهم كان الأمر المهم هو أن يتسلموا أقساط الفوائد بانتظام.

غير أن هذا الوضع، تغير فجأة، فالمحافظ الجديد للمصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياطي الفدرالي) بول فوكر (Paul Vocker) رفع معدل الفائدة القيادي (أي معدل الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على القروض التي يمنحها للمصارف التجارية) بنسبة بلغت 300 في المائة في العام 1979، وذلك بهدف خفض معدلات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه السياسة قد تسببت في تفاقم الكساد مجدداً في الولايات المتحدة، وترتب على الكساد تراجع ملحوظ في الطلب على المواد الأولية، وذلك كانعكاس للضعف الذي رزحت تحت وطأته النشاطات الاقتصادية.

(*) أو الممدد، كما يرد في أدبيات الصندوق الناطقة بالعربية. [المترجم].

وبالنسبة إلى كثير من الدول النامية كانت الخلطة المؤلفة من طلب سلعي متراجع، ومواد أولية تنخفض أسعارها بلا انقطاع، ومعدلات فائدة ترتفع على نحو انفجاري، كانت هذه الخلطة تعني أنها أصبحت غير قادرة على تسديد أقساط الدين المفروض عليها الوفاء بها مقابل المصارف الدولية العملاقة. وعلى خلفية هذه التطورات، بلغ عبء الديون المتراكمة بذمة البلدان النامية ما مجموعه 567 مليار دولار أمريكي في العام 1980. وهكذا، فلو كان قد حصل تعثر في تسديد هذه الديون العظيمة القيمة، لتعرض العديد من المصارف التجارية الغربية، أيضاً، لمحنة مثيرة للرعب، ولتعين الأخذ بيدها وإنقاذها من محنتها في كل الأحوال.

وكانت المعطيات قد أشارت، بناء على هذه التطورات، إلى أنه حان الآن وقت الصندوق لأداء دور الملاذ الأخير للتزود بالسيولة. ففي الوقت الذي كانت الدائرة المكلفة، في الصندوق، برعاية العلاقات العامة، تذيع، من خلال وسائل الإعلام، على الملأ، أن الصندوق يدرس إمكان تقديم «حزمة إجراءات» لإنقاذ البلدان الغارقة في ديونها، انتهز الصندوق الفرصة، فجعل، بناء على قوته الاحتكارية، التي لا يرقى إليها الشك، موافقته على منح القروض رهنا بتنفيذ شروط ثابتة، لا تقبل أي مناقشة. وفي نهجه هذا استقى الصندوق دروساً قيمة، من تجربتين، كان قد عاشها في السنين الماضية.

من ناحية، كان الانقلاب العسكري في تشيلي في سبتمبر 1973، قد أنهى حكومة الرئيس الاشتراكي سالفادور أليندي بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، وسلم زمام السلطة إلى الديكتاتور الفاشي أوغستو بينوشيه. وفي حين نجح بينوشيه، بيسر، في إلغاء كل عمليات التأميم المنفذة من قبل أليندي، غير أنه عجز كلياً عن استحداث وسيلة فعالة للتعامل بنجاح مع التضخم الجامح الذي اجتاحت بلاده. وللسيطرة على الوضع اتصل بينوشيه بمجموعة تضم 30 اقتصادياً أكاديمياً من مواطني تشيلي (درج المرء على تسميتهم صبيان شيكاغو Chicago Boys، وذلك لأنهم درسوا العلوم الاقتصادية على يد ميلتون فريدمان، الاقتصادي الأمريكي، الحائز جائزة نوبل والذي كان يمارس التدريس

في الكلية المسماة (Chicago School of Economics) عارضا عليهم المشاركة في تقسيم عمل دقيق من حيث هدفه، واضح من حيث المطلوب منه: في حين يتكفل بينوشيه بقمع كل ضروب المعارضة السياسية وصيغ النقابات العمالية، والقضاء على كل أنواع الإضرابات والانتفاضات العمالية، فيما يقوم هؤلاء الاقتصاديون بصياغة برنامج يسترشد بأسس الأفكار الليبرالية الحديثة، ويفرض على البلاد تقشفا ماليا يذهب إلى أبعد مدى ممكن⁽⁴⁾.

وخلال بضعة أسابيع، تمت صياغة برنامج واسع النطاق، نص على خفض الكمية النقدية المتداولة على نحو صارم وفعال، وعلى ضرورة خفض الإنفاق الحكومي، وتسريح أكبر قدر ممكن من الموظفين الحكوميين، وتنفيذ الخصخصة في القطاع الصحي والتعليمي. وفي حين نص هذا البرنامج بصريح العبارة، على ضرورة خفض أجور العاملين وزيادة المعدلات الضريبية المستوفاة من الأفراد العاملين، فإنه، نص في ذات الوقت، على أهمية خفض الضرائب الجمركية والضرائب المستوفاة من الشركات. ووصف الطرفان، بينوشيه و«صبيان شيكاغو» هذا البرنامج بأنه «علاج بالصدمة» Schocktherapie.

ونفذ الطرفان، أعني بينوشيه وشركاءه، ما اتفقوا عليه بالكامل وأكثر من الكامل، وعرضوا أنفسهم أمام الرأي العام كما لو كانوا «حكومة خبراء». وفي حين قمع الديكتاتور، على نحو وحشي، كل الاحتجاجات المناوئة للإجراءات العنيفة، واتخذ كل ما يلزم لأن يختفي، إلى الأبد، كثير من المعارضين، كان صبيان شيكاغو قد أعدوا العدة لشن هجوم مباشر على الأفراد الكادحين. فقد عملوا كل ما في مستطاعهم لكي يتفاقم مستوى البطالة في البلاد، وبفضل جهودهم ارتفعت البطالة، التي كان معدلها لا يزيد على 3 في المائة في العام 1973، إلى معدل بلغ 18.7 في المائة في العام 1975، وبلغ معدل التضخم، في الفترة الزمنية نفسها، 341 في المائة، وتعاضم الفقر، وفقر تلك الفئات على وجه الخصوص، التي هي في عداد أفقر الفقراء، أي التي تعيش تحت خط الفقر أصلا. وأفرز هذا البرنامج تفاقم التفاوت الاجتماعي على مدى عقود كثيرة من الزمن؛ ففي العام 1980 استحوذ 10 في المائة من سكان تشيلي على 36.5 في المائة من الدخل القومي،

السبعينيات.. الصندوق والتجربة التشيلية

وفي العام 1989 على 46.8 في المائة. وفي المقابل، وبقدر تعلق الأمر بـ 50 في المائة الآخرين، أعني المواطنين الذين يقفون في أدنى درجات السلم الاجتماعي، فإن الملاحظ هو أن حصتهم من الدخل القومي قد انخفضت، في الفترة ذاتها، من 20.4 في المائة إلى 16.8 في المائة.

وفيما كان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية يساندون بينوشيه، بقوة، في مسعاه إلى تنفيذ انقلاب عسكري دموي، ساند صندوق النقد الدولي صبيان شيكاغو، أعني المجموعة التي كانت مسؤولة عن تنفيذ أقصى برنامج تقشف مالي عرفته أمريكا الجنوبية عبر التاريخ، بلا حدود وبغير تحفظ، فمع أن حقوق الإنسان قد انتهكت بكل وحشية، نلاحظ، أن الصندوق قد ضاعف من قروضه إلى تشيلي بعد عام من انقلاب بينوشيه، وأنه زاد قيمة قروضه إلى أربعة أضعاف، ومن ثم إلى خمسة أضعاف في العامين التاليين.

وكانت التجربة الثانية، التي مر بها الصندوق، ذات علاقة ببريطانيا، فالتدهور الاقتصادي، الذي تعرضت له بريطانيا، على نحو متواصل، وبسرعة لا قدرة على صدها، كان قد جعل البلاد، في أول عقدين ونصف العقد من نشأة الصندوق، أكبر مستلف من الصندوق، فمن العام 1947 حتى العام 1971 استدانّت الحكومة البريطانية ما قيمته الإجمالية 7.25 مليار دولار أمريكي. وعقب اندلاع الكساد في 1974 / 1975، وتعرض الجنيه لعملية مضاربة واسعة وعنيفة، كانت الحكومة البريطانية تن تحت وطأة ضغوط متزايدة العنف. وحينما توجهت في العام 1976 صوب الصندوق مجدداً، أملا في الحصول على مساعدته في هذه المرة أيضاً، انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة بصورة غاية في القسوة لاختبار مدى هيمنتها على الصندوق، فبفضل تحالفها مع الألمان، المفعمين بالقوة من جديد، نجحت الولايات المتحدة في إكراه الحكومة العمالية، التي كان يرأسها هارولد ولسون وقتذاك، في خفض الإنفاق الحكومي، وفي تقليص برامج الرعاية الاجتماعية على نحو صارم، وفي إجبارها على تنفيذ سياسة ضريبية شديدة القيود، والتخلي عن كل القيود المفروضة على الواردات. وانطوى هذا التدخل

صندوق النقد الدولي

على اعتداء، على نحو ما كان له مثيل في السابق، على سيادة دولة أوروبية تسعى إلى الحصول على تمويل هي في أمس الحاجة إليه. وكان هذا التطور قد أدى إلى ألا تطلب أبدا، ولا حتى دولة صناعية واحدة، من الدول الصناعية الرئيسية في العالم الغربي، ثانية، قرضا من الصندوق.

«برامج التكيف الهيكلي».. الصندوق يضيف المنهجية على إجراءاته

من خلال التجربتين التشيلية والبريطانية، أدركت قيادة صندوق النقد الدولي، أنه قد آن الأوان لأن يجهز الصندوق نفسه، منهجيا أيضا، لأداء الدور الجديد، دور الرائد العازم على حفز مجموعة الدول النامية على تنفيذ إصلاحات تهتدي بالليبرالية الحديثة، وتتماهى مع تصورات الرأسمالية المالية (Finance capitalism) الأمريكية. وهذا هو ما حدث فعلا وعلى مرحلتين خلال العامين 1978 و1979.

فبادئ ذي بدء، وفي أبريل من العام 1978، جرى استكمال اللوائح الداخلية، السائدة في الصندوق، من خلال الفقرات الثلاث المتضمنة «المساندة المالية» و«المساعدة الفنية» و«المراقبة». وفي الواقع، فليس المقصود

«كان خفض قيمة العملة الوطنية بمنزلة الحلم العظيم الذي يراود خيال المضاربين: فما كان على هؤلاء سوى الاقتراض بعملية أجنبية، في وقت مناسب، والانتظار فترة زمنية معينة، لجني ربح يساوي، بالعد والتمام، معدل تخفيض العملة المعنية»

بـ«المساندة المالية» سوى أن الوظيفة الأساسية الجديدة للصندوق، أعني منح الصندوق البلدان النامية القروض والتوسط لحصول هذه البلدان على الائتمان المنشود، قد أُمست من صلب اللوائح المذكورة. أما «المساعدة الفنية»، فإن الأمر الواضح هو أن الصندوق قد خطى هاهنا خطوة أبعد، فمن خلال هذه الفقرة، حاز الصندوق لنفسه، حق المشاركة القوية في القول الفصل الخاص بتوسيع طاقات الجهاز الحكومي وبالقرارات المتعلقة ببنية المصرف المركزي في الدولة المعنية. وهكذا، استطاع الصندوق، من الآن فصاعداً، اتخاذ التدابير اللازمة، لأن يتقلد المناصب الرفيعة في وزارات الاقتصاد والمصارف المركزية، أفراد هم على صلة وثيقة بالصندوق، أو أنهم، وعلى أدنى تقدير، يشاركونه في تبني مبادئ الليبرالية الحديثة.

بيد أن أهم ما جاء في لوائح الصندوق الجديدة هو الفقرة المتعلقة بموضوع «الرقابة». فإذا كان الصندوق، حتى ذلك الحين، قد حصر تدخله في مراقبة الإجراءات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية الكلية، أعني تطورات من قبيل خفض الكمية النقدية المتداولة، ومكافحة التضخم، وضبط الميزانية الحكومية، ومسائل مديونية الدولة، فإنه أخذ لنفسه، من الآن فصاعداً، حق مراقبة مدى الوفاء بمتطلبات الإدارة الرشيدة [الحوكمة] (good Governance)، وممدى تنفيذ الإصلاحات في القطاعين القضائي والمالي. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن الصندوق قد أجاز لنفسه، ممثلاً بأعلى مستوياته القيادية، وبمستوى أكثر عمقا مما كان سائداً حتى ذلك الوقت، التدخل في سيادة الدولة المدينة له.

وفي العام 1979، عرض الصندوق على العالم «برامج التكيف الهيكلي»، باعتبارها أداة، ستكون سارية المفعول بصفة عامة، ومؤشراً يشير بنحو بَيِّن إلى الاتجاه الذي سيسلكه الصندوق مستقبلاً، وبأنها، أي هذه البرامج، تراعي، من خلال مبدأ المشروطة، الأهمية المتصاعدة للتدفقات المالية العالمية، وذلك من خلال المصطلحات الأربعة: ليبرالية، تحرير، استقرار، خصخصة. وعلى رغم الزعم بأن هذه الشروط سيجري تحديدها، مستقبلاً أيضاً، وفق واقع الدولة، طالبة الائتمان، بيد أن قائمة الشروط تضمنت، من الناحية الأساسية، الشروط نفسها السابقة. أي الشروط التي من جملتها، على سبيل المثال، وليس الحصر:

«برامج التكيف الهيكلي»..

- الوصول إلى حالة التوازن في ميزانية الدولة وذلك من خلال انتهاج التقشف المالي، وإلغاء الإنفاق المخصص لمناح معينة.
- خفض قيمة العملة الوطنية وذلك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
- رفع معدلات الفوائد بغية الحد من حجم الائتمان الداخلي.
- إلغاء القيود على الواردات السلعية وتداول العملات الأجنبية.
- تعزيز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج بضع سلع، قابلة للتصدير.
- إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية.
- خصخصة المشاريع الحكومية وأملاك الدولة.
- تشريع لوائح قانونية، تضمن حقوق المشاريع الخاصة.

إن كل واحدة من هذه الإجراءات كانت بالنسبة إلى الجماهير العاملة والفقراء، من أبناء البلدان المعنية، وبالا وسوطا يُجلدون به يوما بعد يوم. فأجور العاملين لدى الدولة جُمِدَت أو أنها خُفِضت. كما جرى تسريح الكثيرين منهم. على صعيد آخر، تركزت نتائج تقليص الإنفاق على قطاع التعليم والقطاع الصحي بنحو مخصوص، أي على قطاعات تعاني، في جميع البلدان النامية، من نقص شديد في التمويل حتى يومنا الحاضر. وهكذا، وفي بلدان، تشكل الأمية فيها أحد أكبر العوامل المعيقة للتنمية، خفضت السلطات المصادر المالية الضرورية لعمل المدارس الحكومية، لا بل إن هذه السلطات شرعت بتقاضي رسوم من الطلبة المسجلين في مدارسها. وعلى رغم أن الرعاية الصحية كانت تعاني، أصلا، قصورا واضحا، فإن السلطات مضت قدما في تقليص الخدمات الصحية. من ناحية، جرى إلغاء الدعم المالي المخصص لمواد الوقود، على رغم أن هذا الإلغاء سيجعل الكثير من العائلات بلا وقود. والأمر الأكثر وبالا، هو أن السلطات قد قلصت أو ألغت الدعم المالي المخصص للمواد الغذائية الرئيسية. من هنا، فإن الأطفال، الذين كانوا يعانون، نقص التغذية أصلا، باتوا يعانون، العمر كله، من أمراض مختلفة، أو تعين عليهم، حالهم في ذلك حال الكبار، الموت جوعا.

من ناحية أخرى، سبب خفض قيمة العملة الوطنية تدهور القوة الشرائية لدى السكان، وذلك لأنه تعين عليهم، الآن، دفع أسعار أعلى على السلع الأجنبية. إن

تقليص حجم الائتمان الداخلي، بفعل الزيادات التي طرأت على معدلات الفائدة، انعكس، سلباً، على الكثير من المشاريع الزراعية والحرفية الصغيرة، أي المشاريع التي يتوقف وجودها على حصولها على قروض ميسرة. وأجبر العديد من هذه المشاريع على إعلان إفلاسها وتسريح العاملين لديها. ولعل من نافلة القول، الإشارة إلى أن إفلاس هذه الشركات قد سبب تفاقم البطالة. وسبب إلغاء القيود المفروضة على السلع المستوردة وعلى التعامل بالعملات الأجنبية، في تدفق رأس المال الأجنبي والسلع الأجنبية، على البلد المعني، بلا قيد أو شرط، وإغراق الاقتصاد المحلي، بسلع زهيدة الثمن. وانعكست هذه النتائج على القطاع الزراعي بنحو مخصوص: فبما أن صغار المزارعين ما كانوا قادرين على منافسة الشركات الدولية العملاقة، المنتجة للمواد الغذائية، فقد اندلعت موجات إفلاس واسعة. وكانت نتيجة موجات الإفلاس هذه هو أن البلدان الأفريقية على وجه الخصوص، أعني البلدان التي كانت من قبل تصدر المواد الغذائية، قد تحولت إلى بلدان مستوردة للمواد الغذائية - ليس لحقبة معينة من الزمن، بل ظلت بلدانا مستوردة للمواد الغذائية حتى اليوم الحاضر.

وبفعل التخصص بإنتاج بضع موارد طبيعية، يمكن تصريفها بيسر عالمياً، خضعت البلدان المعنية إلى تبعية من طرف واحد، تبعية نشأت عنها نتائج وخيمة، في الظروف التي اتسمت بانخفاض الأسعار في السوق العالمية، وترتب عليها تدهور ملحوظ، إلى حد ما، في الموارد المالية المتأتية من التصدير. وغني عن البيان، أن التركيز على بضع سلع مطلوبة في السوق العالمية، أعني التركيز على سلع من قبيل البن والشاي أو القطن، قد دفع القطاع الزراعي إلى إهمال، أو التخلي كلية، عن زراعة مواد غذائية أساسية، معهودة منذ قرون كثيرة، أعني مواد غذائية من قبيل المنيهوت (Maniok) (*)، والبطاطس الحلوة، والذرة البيضاء [الدخن].

وسبب إلغاء القيود المفروضة على المستثمرين اندثار الكثير من المصانع المحلية، إذ تعين عليها، من الآن فصاعداً، مضاهاة مشاريع تتفوق عليها تفوقاً كبيراً من حيث القوة المالية، والكفاءة التكنولوجية، والإمكانات اللوجستية. من ناحية أخرى، كانت خصخصة المشاريع الحكومية تعني أن مرافق عامة أساسية، مثل مشاريع الكهرباء والمياه أو وسائل النقل العامة، قد صارت تحت رحمة القطاع الخاص،

(*) هو نبات يُستخرج من جذوره نشاء مغذ. [المترجم].

تحت رحمة مستثمرين ومضاربين، شرعوا، حالما استكملوا حيازة هذه المشاريع، في رفع الأسعار بمعدلات خيالية، غير آبهين بالنتائج الاجتماعية المترتبة على مستويات الأسعار الجديدة.

وبعبارة أخرى: لقد خُفضت المستويات المعيشية للفئات العاملة بنحو منتظم، وتحقق تصعيد عظيم بمشاكل الفقر والأمية والمجاعة، واتسعت هوة التفاوت الاجتماعي، وتعززت بالتالي، فظلت سائدة على مر الزمن. ولا غرو في أن المصارف العملاقة النشطة دوليا والمستثمرين المؤسساتيين^(*) والمضاربين من أصحاب ملايين ومليارات الدولارات، قد استبشروا خيرا، وذلك لأن كل واحد من إجراءات صندوق النقد الدولي، ينطوي على تحسن ملحوظ في فرصهم الاستثمارية وزيادة مؤكدة في معدلات أرباحهم، وذلك لأن:

خفض الإنفاق الحكومي يعني أن البلد المعني ستكون لديه قدرات مالية أكبر لخدمة ما بذمته من ديون كان قد استلفها من أطراف أجنبية. وعلى صعيد آخر، كان خفض قيمة العملة الوطنية بمنزلة الحلم العظيم الذي يراود خيال المضاربين: فما كان على هؤلاء سوى الاقتراض بعملة أجنبية، في وقت مناسب، والانتظار فترة زمنية معينة، لجني ربح يساوي، بالعد والتمام، معدل تخفيض العملة المعنية⁽¹⁾. من ناحية أخرى، حظيت زيادة معدلات الفائدة، بغية خفض معدلات التضخم، بترحيب واسع وحار أيضا، وصعدت، إلى جانب ذلك، من المضاربة على العملات، على خلفية تزايد القدرات المالية الموجودة بحوزة المضاربين، متسببة، في نهاية المطاف، في تعميق تبعية البلد المعني للتطورات المالية الدولية، وبزيادة طاعة حكومته لرغبات وشروط المقرضين الأجانب. وغني عن البيان، أن تعزيز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج عدد محدود من مواد أولية قابلة للتصدير، وما ينجم عن هذا التخصص من تبعية وتعرض للاحتراز، نعم كان هذا وذاك، من جملة الأمور، التي درت أرباحا خيالية على القوى العظمى والشركات العملاقة، درت أرباحا جرى استثمارها، ثانية وفي الحال، في البلد المعني، لاسيما بعدما تم إلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي،

(*) أي مستثمرين من قبيل شركات إدارة الأموال وشركات التأمين والمصارف الاستثمارية وصناديق الاحتياط. [المترجم].

ودرت أرباحاً، أخرى، متزايدة، حينما خُصصت هذه الأرباح لشراء المشاريع الحكومية، التي تمت خصصتها.

وسواء ركز المرء منظوره على هذا الإجراء أو ذاك من إجراءات صندوق النقد الدولي، فالأمر البين هو أن جميع هذه الإجراءات تشترك في الخصائص الثلاث التالية: إنها جميعاً حملت الجماهير العاملة أضراراً فادحة، وانطوت على منافع جمة بالنسبة إلى المستثمرين الدوليين، وساهمت مساهمة قوية في تعزيز تبعية البلد المعني إلى أسواق المال العالمية.

وربما سأل سائل عن السبب الذي دفع بلدانا متزايدة العدد للتوجه صوب صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت رايته كدول أعضاء. إن الإجابة عن هذا السؤال غاية في البساطة: إن المصارف التجارية ترى أن الدول الجديدة بالحصول على التمويل، هي تلك الدول فقط، التي خضعت لشروط صندوق النقد الدولي والتزمت بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وهكذا، فإذا كان هذا البلد أو ذاك، لا يريد لنفسه التعرض إلى عُزلة شاملة، وإذا عزم على مواصلة المشاركة بالمستجدات الاقتصادية والمالية الدولية، عندئذ لن يكون لديه خيار آخر غير الانتظام في صفوف الصندوق والموافقة على شروطه. وبهذا النحو، غداً، ثلاثة أرباع بلدان أمريكا اللاتينية وثلثا البلدان الأفريقية، أعضاء في صندوق النقد الدولي، في منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.. الصندوق يتحول إلى لاعب دولي في إدارة الأزمات

على خلفية التوسع الهائل في عرض البترودولار^(*) (Petrodollar) في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وبناء على الأسلوب الذي انتهجته المصارف الدولية في عمليات الإقراض، سجلت ديون كل البلدان النامية ارتفاعاً بلغ 600 في المائة، خلال العامين 1971 و1982، وزيادة في خدمة ديونها (أي أقساط تسديد الدين وأقساط الفوائد على هذا الدين) بلغت 1.100 في المائة. وكان إجمالي الديون في ذمة أمريكا اللاتينية، قد سجل بين العامين 1975 و1983

(*) كما توحي الكلمة يتألف تعبير بترودولار من بترو، بمعنى نفط، ودولار. والبترودولار هو عائدات بيع النفط من قبل الدول المصدرة، سواء كانت أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أو خارجها. [المترجم].

«تدخل الصندوق كأنه فرقة مطافئ تمارس عملها على مستوى العالم أجمع، وأخذ يُكره بلداً بعد آخر على الانصياع لبرنامج التكيف الهيكلي المعد من قبله»

نموا بلغ معدله السنوي 20.4 في المائة؛ ففيما كان إجمالي ما في ذمة دول أمريكا اللاتينية من ديون أجنبية، لا يزيد على 75 مليار دولار، ارتفع إجمالي هذه الديون في العام 1983، ليصل إلى ما يزيد على 314 مليار دولار أمريكي. وعلى الصعيد نفسه، وفيما كانت خدمة الدين السنوية لا تزيد على 12 مليار دولار أمريكي في العام 1975، غير أنها ارتفعت، في ظل معدلات فائدة تتراوح بين 15 في المائة و16 في المائة، إلى 66 مليار دولار في العام 1982، مسجلة ارتفاعا سنويا بلغ 10 في المائة. وهكذا، كانت قد لاحت في الأفق، وقتذاك، أزمة لم يشهد العالم مثيلا لها منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وكانت المكسيك، البلد الذي لصادراته البترولية أهمية كبيرة في حياته الاقتصادية، أول دولة تتعرض لهذه الأزمة في أمريكا اللاتينية؛ فتدهور أسعار البترول، بفعل انتشار الكساد على المستوى العالمي، والارتفاع السريع بمعدلات الفائدة الأمريكية، كانا قد تركا بصماتهما على المكسيك على نحو شديد في قسوته. على صعيد آخر، سحب مستثمرون أجانب 55 مليار دولار بين العامين 1979 و1982، وخسر البيزو، العملة المكسيكية، حتى فبراير من العام 1979، ما يساوي 67 في المائة من قيمته، وسجل ميزان الحساب التجاري المكسيكي عجزا بلغت قيمته 5.8 مليار دولار أمريكي. وحينما امتنعت مصارف أجنبية في صيف العام 1982 عن منح قروض جديدة، كانت البلاد خائرة القوى وعلى وشك السقوط في الهاوية المالية.

وفي الثاني عشر من أغسطس من العام 1983 أغلقت البورصة المكسيكية أبوابها، وسافر وفد حكومي إلى واشنطن، واجتمع مع كل من رئيس المصرف المركزي الأمريكي (فيدرال رزيرف)، ووزير الخزانة الأمريكية ورئيس صندوق النقد الدولي. وفي هذا الاجتماع أكد الوفد المكسيكي للحاضرين أن المكسيك ما عادت قادرة على سداد ما في ذمتها من التزامات مالية، وأنهم لهذا السبب يناشدونهم الموافقة على تعليق تسديد أقساط خدمة الدين (Moratorium) في الأشهر الثلاثة القادمة. ومن خلال الجرد الفوري للخزينة الحكومية الذي أوصى به المجتمعون تبين أن الوضع أكثر وخامة مما كانوا يتوقعون، إذ أظهر

أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.. الصندوق يتحول...

الجرد أن إجمالي ما في ذمة المكسيك من ديون، مقابل مصارف العالم التجارية، يبلغ 80 مليار دولار أمريكي. وكانت الأطراف الرسمية في واشنطن وقيادات الـ «وول ستريت» وصندوق النقد الدولي على علم أكيد بحقيقة مفادها: أن التوقف عن تسديد ديون بهذه القيمة الكبيرة يمكن أن يؤدي إلى انهيار مصارف أمريكية وأوروبية ويابانية متعددة، وإلى تعرض النظام المالي العالمي لنتائج وخيمة، غير محسوبة.

واستدعى رئيس صندوق النقد الدولي جاك لاروزيير (Jacques Larosière)، في الحال، ممثلي 800 مصرف للمشاركة في اجتماع طارئ يلتئم شمله في نيويورك. وكان جدول أعمال الاجتماع يتكون من فقرة واحدة لا غير: كيف يمكن الحيلولة دون إعلان المكسيك إفلاسها؟ ومن أجل اجتياز بضعة أسابيع على الأقل، من دون إعلان الإفلاس، وافقت المصارف المركزية التابعة لعشرة بلدان غربية، وبنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، على تنفيذ «حزمة إجراءات مالية» قصيرة المدى. ومارس الصندوق، من ثم، وبشكل رسمي، دور «الوسيط» بين المكسيك والمصارف التجارية. وأكد الصندوق، في وقت لاحق، أنه نجح في «انتزاع» قروض قيمتها 5 مليارات دولار من المصارف التجارية بغية توظيفها في استقرار المكسيك، وأنه هو نفسه، على أتم استعداد «لمساعدة» المكسيك من خلال تقديمه مبلغا قيمته 3.3 مليار دولار.

بيد أن الحقيقة التي تخفت وراء هذه الصياغات الزائفة، كانت على النحو التالي: من أجل ضمان قدرة المكسيك على تسديد أقساط خدمة الدين، ما كان لدى المقرضين غير خيار واحد لا غير هو منح البلاد قروضا جديدة. بيد أن هذه القروض لم تُمنح من أجل إنقاذ المكسيك، بل تلبية لتحقيق مصالح المصارف التجارية نفسها، كما أنها ارتبطت، وبمساعدة من قبل صندوق النقد الدولي، بشروط عززت، على نحو قوي، سلطان هذه المصارف، وساعدتها على تحصيل مستحققاتها من الشركات المكسيكية بيسر مقارنة بما كان ممكنا في سابق الزمن. وكان الصندوق من ناحيته قد أعد العدة ليس لتقديم قرض قيمته 3.3 مليار دولار فقط، بل بربط تقديم هذا المبلغ بتنفيذ صارم لبرنامج تكييف هيكلي

يشتمل على عشر فقرات، تمخضت عنها سلبيات كثيرة، نذكر منها: الخفض الكبير في مستوى الأجور الحقيقية⁽¹⁾، وإلغاء دعم أسعار سلع غذائية أساسية، دأبت الحكومة على تقديمه سابقا. وعلى خلفية هذه الإجراءات، وبناء على استمرار التضخم بمعدلات عالية، طوال الأعوام الأربعة التالية، تراوحت بين 60 و90 في المائة سنويا، انخفض المستوى المعيشي لفئات عريضة من سكان المكسيك، وصار عدد كبير منهم فقراء معدمين، يقاسون أبشع ضروب العوز.

وفي ديسمبر من العام 1982 أعلنت البرازيل، أيضا، تعليق تسديد أقساط خدمة ديونها الدولية. وكما كانت الحال في مجمل أمريكا اللاتينية، كانت البرازيل تعاني وطأة تزامن ارتفاعات كبيرة في معدلات الفوائد الأمريكية، مع تراجع مفاجئ في حجم الصادرات، وذلك على خلفية الكساد الذي خيم على النشاط الاقتصادي عالميا، وبسبب تصاعد معدلات التضخم. وهنا أيضا، تدخل الصندوق بلا تأخير، وأجبر الحكومة على تنفيذ برنامج تقشف مالي صارم، وذو آثار سلبية، بشعة، بالنسبة إلى المواطنين العاديين. وانتهز، في غضون ذلك، فرصة ضعف الحكومة، فراح يطالبها بإلغاء الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، علما بأن الحكومة كانت تسعى، من خلال هذه الضرائب، لحماية المشاريع البرازيلية المتوسطة الحجم في المقام الأول، من سلطان ما لدى المشاريع الدولية العملاقة، من قوة تنافسية عظيمة.

وخلافا لكل التأكيدات المعلنة، لم يكن هدف الصندوق، في المقام الأول، مساعدة الاقتصاد المكسيكي أو البرازيلي، على تخطي الأزمة والتعافي من وبائها، بل كان يتركز على تمكين الصندوق نفسه، بغير مبالاة، وبلا رحمة، من جني الثمار الناشئة على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية، المخيمة على البلدين. إن هدفه الوحيد كان يكمن في إعادة قابلية البلدين لتسديد ما في ذمتهما من قروض، والاستفادة من الأزمة لتحسين شروط الاستثمار وفرص جني الأرباح أمام المشاريع والمصارف الأجنبية العملاقة.

ولما كانت أسباب الأزمة ذات طبيعة عالمية أصلا، لذا فإنها ازدادت تفاقمًا، وتعاضمت اتساعًا، على نحو مطرد؛ فحتى أكتوبر من العام 1983، اضطرت 16

أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.. الصندوق يتحول...

دولة من دول أمريكا اللاتينية إلى إعادة هيكلة ديونها، علما أن أكبر الدول في هذه المجموعة (المكسيك والبرازيل وفنزويلا والأرجنتين) كانت ديونها مقابل قطاع المصارف التجارية قد بلغت 176 مليار دولار أمريكي، وأن 37 مليار دولار من هذا المبلغ كانت ديونا في ذمة هذه البلدان لمصلحة أكبر أربعة مصارف أمريكية. وعلى المستوى العالمي ارتفعت ديون الدول النامية، مقابل المصارف التجارية، إلى 239 مليار دولار أمريكي.

وفي كل الحالات، تدخل الصندوق كأنه فرقة مطافئ تمارس عملها على مستوى العالم أجمع، وأخذ يُكره بلدا بعد آخر على الانصياع لبرنامج التكيف الهيكلي المعد من قبله. وجرى تبادل الآراء وإقرار الخطوات الفعلية لتنفيذ الإجراءات المطلوبة في رحاب نادي باريس، هذا النادي الذي أخذ دوره يزداد أهمية عاما بعد آخر؛ ففيما كان عدد الاتفاقيات التي أبرمها النادي مع الدول المدينة أربع اتفاقيات لا غير في المتوسط، بين العامين 1956 و1980، ارتفع هذا العدد ابتداء من العام 1982 إلى عشر اتفاقيات في العام، وبلغ عدد الاتفاقيات الذروة في العام 1989، إذ بلغ عددها أربعاً وعشرين اتفاقية.

ويُستحسن أن نلقي نظرة فاحصة على «النادي»، فالملاحظ، بادئ ذي بدء، هو أن النادي ليست لديه لوائح وقواعد مكتوبة تنظم عمله. بهذا المعنى، فإن أعضاءه يمارسون مهامهم وفق «مبادئ» غير رسمية، ولكن مفيدة لتأمين أي اتفاق تبرمه الدول الدائنة مع الدول المدينة، أعني مبادئ من قبيل: اتخاذ القرارات على نحو يأخذ في الاعتبار خصائص كل حالة، أي ضرورة اتخاذ القرارات لكل حالة على حدة (fallweise Behandlung)، والإجماع (Einstimmigkeit)، والمشروطية (Konditionalität)، والتضامن (Solidarität)، والتعامل على نحو مقارن (vergleichbare Behandlung)، ويقضي مبدأ اتخاذ القرارات لكل حالة على حدة، أن النادي مطالب بأن تناسب إجراءاته الوضع السائد في البلد المدين. والمقصود بمبدأ «الإجماع»، هو أن تحظى قرارات النادي بموافقة كل الدول الدائنة، وليس موافقة الدول المدينة. ويفرض مبدأ «المشروطية» على البلد المدين أن ينفذ برنامجا من برامج صندوق النقد الدولي (اتفاقات الاستعداد

الائتماني Stand-by وتسهيل الصندوق الممد Extended Fund Facility والتسهيل الائتماني الممد Extended Credit Facility وأداة دعم السياسات Policy Support Instrument. وكما هي الحال بالنسبة إلى مبدأ الإجماع، يستهدف مبدأ «التضامن»، أيضاً، البلدان الدائنة فقط، ويطالبها بأن تتصرف وتعمل كمجموعة، وأن تراعي - وهي تسعى إلى الظفر بما لها من مستحقات مالية في ذمة البلدان المدينة - حقوق دول دائنة غير مشمولة باتفاقيات النادي مع الدول المدينة. ويعني مبدأ «التعامل على نحو مقارن» أن أي بلد مدين، يصادق على اتفاقية مع الدائنين من أعضاء نادي باريس، محظور عليه الاتفاق على قروض يحصل عليها من أطراف أخرى غير منضوية تحت راية نادي باريس بشروط أسوأ من الشروط التي اتفق عليها مع نادي باريس.

ولو قارن المرء العلاقة القائمة بين المدين والدائن، بالعلاقة السائدة بين المدَّعي والمدَّعى عليه، لتوصل بيسر إلى أن نادي باريس أشبه بمحكمة، يمارس فيها المدعي دور المدعي العام والقاضي في وقت واحد، ويحرم المدعى عليه من حق اختيار مُحام يدافع عنه. وهكذا، لا غرو أن يلتئم شمل هذه الاجتماعات - دائماً من حيث المبدأ - في ديوان وزارة المالية الفرنسية، وأن يُستبعد الرأي العام من الاطلاع على ما يدور في هذه الاجتماعات. والملاحظ هو أنه لا توجد لا قوائم بأسماء المشاركين، ولا بروتوكولات تلخص ما يدور في هذه الاجتماعات. إن نتائج «المحادثات» هي فقط الموضوع الذي يُثبت تحريراً - نعم يُثبت هذا فقط، برغم أن هذه الاجتماعات هي الرحاب الذي جرت فيه في العام 2012 مفاوضات مع 90 دولة، والحفل الذي تم فيه التوقيع على 428 اتفاقية تدور حول قروض بلغت قيمتها 573 مليار دولار أمريكي!

وترتب على قرارات نادي باريس ارتفاع هائل في التفاوت الاجتماعي السائد على المستوى العالمي، وفي حين ازدادت الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي فقراً، وحُرمت أكثر فأكثر مما كان من استحقاقاتها، وحيل دون سلوكها الدرب الموصلة إلى حياة تليق ببني البشر، راحت ثلة تقف في أعلى مراتب السلم الاجتماعي، وتتمتع بثراء هو من عالم الخيال، حتى في أقسى مراحل الأزمات،

أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.. الصندوق يتحول...

راحت تكن للنادي أسمى آيات الشكر على ما اتخذ من قرارات؛ ففي أول عامين من سنوات أزمة المديونية في أمريكا اللاتينية، جنت مصارف دولية أرباحا بلغت في المكسيك والبرازيل فقط 1.5 مليار دولار أمريكي.

وحينما بدا، في العام 1985، واضحا وضوح الشمس أن برامج التكيف الهيكلي تنطوي، في الأمد القصير، على نفع كبير للمصارف، إلا أنها تعيق على نحو شديد النمو الاقتصادي في مجمل أمريكا الجنوبية، وتتسبب في تفاقم المديونية على خلفية تراجع إيرادات الدولة⁽²⁾، لاحت في الأفق نذر المستقبل الكئيب الذي ينتظر الرأسمالية المالية الدولية. وهكذا، ولتمكين المدينين له من تسديد ما في ذمتهم من ديون، على نحو مستمر، كان على الصندوق، وقف هذا التطور بلا قيد وبلا شرط. ولكن أنى له وقف هذا التطور؟

ففي واشنطن وضع جيمس بيكر، وزير الخزانة في إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ومعه رئيس المصرف المركزي الأمريكي بول فولكر، خطة عرضها على الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنعقد في عاصمة كوريا الجنوبية سيول، في أول أكتوبر من العام 1985، خص بها خمس عشرة دولة، من بينها عشر دول في أمريكا اللاتينية، كانت في ذمتها ديون مجموعها 437 مليار دولار أمريكي، مشيرا فيها إلى ضرورة منح هذه الدول، على مدى ثلاث سنوات، قروضا إضافية بقيمة تبلغ 47 مليار دولار (20 مليار دولار من المصارف الأهلية، و27 مليار دولار من البنك الدولي). وكان الهدف المعلن هو جعل هذه الدول في موضع يسمح لها باتخاذ التدابير اللازمة لحفز النمو الاقتصادي، الذي كانت في أمس الحاجة إليه. غير أن الأمر الجدير بالذكر هو أن هذه الدول لم تكن من جملة الدول الأكثر فقرا، بل كانت تدخل في عداد الدول المتوسطة الدخل (middle-income countries). وبهذا المعنى، فإن الدول المستهدفة كانت بلدانا يشير وضعها إلى أن الاستثمارات الإضافية فيها ستكون مجزية - بلا ريب - وبهذا فلا مجال لمقارنة هذه الدول بالدول الفقيرة التي لا نفع يُرتجى من الاستثمار فيها. وفيما تمسكت هذه الخطة بحق صندوق النقد الدولي في فرض برامجه الرامية إلى تحقيق التكيف الهيكلي،

جرت مناقشة البنك الدولي بضرورة بذل جهد أكبر مما هو متحقق حاليا «لتحديث» الاقتصاديات المعنية.

ومنيت خطة بيكر بفشل واضح؛ فعلى خلفية الوضع الحرج السائد في قارة أمريكا الجنوبية، كانت المصارف الأهلية تستشعر مخاطر كبيرة. وهكذا، وفيما استثمرت هذه المصارف، خلال الفترة الواقعة بين نهاية العام 1985 ونهاية العام 1988، ما قيمته 12.8 مليار دولار فقط، دفعت أمريكا الجنوبية، في الفترة الزمنية ذاتها، فوائد بلغ مجموعها 30 مليار دولار، علما أن هروب رأس المال من أمريكا الجنوبية كان مستمرا بلا انقطاع، على خلفية اضطراب الوضع في كل البلدان تقريبا. وفي السنين التالية، أيضا، لم يطرأ تحسن ذو بال على الوضع المتروكي من وجهة نظر المصارف الغربية. وحينما أشرف عقد الثمانينيات على بلوغ نهايته، كانت هذه المصارف مهددة بتكبد خسائر بقيمة تبلغ مئات ملايين الدولارات. وكان كل المعنيين على علم بأهمية ضرورة اتباع آليات جديدة، وانتهاج إستراتيجية مختلفة، لتذليل معضلات كثيرة تراكمت خلال عقود الزمن المنصرم. لقد بانت ملامح الحل عقب انتخاب جورج بوش [الأب] رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1989، وشروع وزير الخزانة في حكومة بوش، نيكولاس برادي، في تركيز اهتمامه على سبل حل المشكلات المتراكمة؛ فقد أعلن رسميا أن السبيل الوحيد لحل أزمة الديون يكمن في «حفز المصارف، على خفض ما لها من استحقاقات مالية على نحو طوعي». غير أن من حقائق الأمور، أيضا، أن خطته لم تكن - بناء على الظروف الحرجة السائدة على أرض الواقع - سوى محاولة تهدف إلى تمكين المصارف من تحقيق أفضل نتيجة يمكن تحقيقها، أي كانت خليطا يجمع بين أدنى تنازل ممكن وأكبر عائد بالمستطاع تحقيقه. وفي هذا كله كان برادي يراهن على التزايد المستمر في قوة القطاع المالي الدولي، بفعل تعاظم الرأسمالية المالية، وعلى توق المستثمرين الناشطين في هذا القطاع المالي إلى فرص استثمارية جديدة تدر عوائد مجزية.

فلإعادة جدولة ديون المكسيك، على سبيل المثال، أكره مديرو المصارف، على الاختيار بين الحلين التاليين: إما مبادلة القروض السائدة حاليا، مقابل الحصول

أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.. الصندوق يتحول...

على سندات أمدتها ثلاثين عاما (أطلق المرء عليها «سندات خفض الديون»)، وتقضي بخفض إجمالي الديون بنسبة 35 في المائة، لقاء دفع المكسيك أسعار فائدة أعلى. وإما في مستطاعها مبادلة القروض، السائدة حاليا، مقابل الحصول على سندات دين جديدة تدفع المكسيك لحامليها معدلات فائدة هي أدنى بعض الشيء من معدلات الفائدة السائدة في الأسواق العادية، وبلا أي تخفيض للديون الحالية. ولكي تستطيع هذه الدول دفع أقساط الفائدة، عرض المرء عليها، الحصول على قروض جديدة، قيمتها تعادل 25 في المائة من قيمة إجمالي ما في ذمتها من ديون في العام 1989، لقاء دفع أسعار فائدة تضارع معدلات الفائدة الدارجة في السوق.

وجرى ربط «حزمة المساعدات»، هذه، بشرط يقضي بضرورة أن تكون فوائد وأقساط ما يسمى «سندات برادي، برادي بوندز» (Brady Bonds)، مضمونة من خلال سندات صادرة عن الحكومة الأمريكية، ويمكن تداولها في أسواق المال. وما بدا للوهلة الأولى، كما لو كان تنازلا يحايي الدول النامية، كان ينطوي في واقع الحال على تصعيد ملحوظ للضغط الممارس على هذه الدول، فإمكان المتاجرة بسندات برادي تعني أن مصير البلدان النامية ما عاد، الآن، يتوقف على إرادة مؤسسات مالية متفرقة، بل صار يرتبط على نحو مباشر بأسواق المال الدولية، وبما للـ «وول ستريت»، أيضا، من قوة هائلة، وقبضة لا ترحم.

ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحت المصارف التجارية تشتري قروض الدول النامية وتحولها حزما معروضة للبيع على مصارف الدول النامية، محملة، بهذا النحو، الدول النامية كل المخاطر الكامنة في هذه الحزم. وأخذت، من ثم، تستثمر الأرباح المتحققة في البلد المعني، محفزة بذلك المضاربين بالعملات، على تتبّع أخبار الأرباح الكبيرة، وإمكان المشاركة في الصفقة المتاحة، وتحقيق أرباح كبيرة في الدول المعنية، وذلك من خلال تعريض هذه الدول لتقلبات كبيرة في أسعار الصرف الأجنبي. وهكذا، ألحقت هذه المصارف أضرارا جسيمة باقتصاديات هذه الدول النامية. أي، وبعبارة أخرى: إن صندوق النقد الدولي الذي يؤكد ممثلوه رسميا، وفي كل مناسبة، أنهم يبذلون قصارى جهدهم من أجل استقرار هذه

الاقتصاديات، نعم إن هذا الصندوق نفسه، قد ساهم الآن في إشاعة الاضطرابات في هذه الاقتصاديات، وذلك من خلال الإجراءات التي نفذها على نحو فعال وبكل وعي وإرادة.

وخلال العامين 1980 و1993 جرى في 70 بلدا ناميا تنفيذ 566 برنامجا من برامج التكيف الهيكلي وبرامج التثبيت الاقتصادي^(*). وحتى مايو 1998 أقدم 18 بلدا على الدخول في مغامرة سندات برادي، بقيمة بلغت 190 مليار دولار. وفي كل الصفقات التي تمت في رحاب نادي باريس، كان الصندوق يقف عوناً يقدم خدماته لنفس الشركاء: النخبة الاقتصادية التي يحابوها رأس المال الدولي تلبية لمصالحه الخاصة، والحكومات.

(*) أي برامج الاستقرار الاقتصادي. [المترجم].

نتائج «التكيف الهيكلي».. تصاعد المقاومة ضد الصندوق

ولشد أزره، ما كان الصندوق بحاجة إلى مساندة الحكومات فحسب، بل ومؤازرة ما لدى هذه الحكومات من أجهزة قمعية، وذلك لأن كل تصعيد للمشروطة كان يدفع الجماهير إلى تصعيد مقاومتها ضد الإجراءات الحكومية الرامية إلى تحقيق تقشف مالي صارم. على سبيل المثال، بعدما نفذ الجنرال بينوشيه في العام 1973 انقلاباً عسكرياً جعل تشيلي تسبح في «حمام دم» باعتراف بينوشيه نفسه، اندلعت في الأرجنتين في العام 1976 احتجاجات جماهيرية ضد مناشدة صندوق النقد الدولي الأرجنتين ضرورة العمل على تجميد الأجور لفترة أمدها 180 يوماً، كخطوة أولى تجيز للحكومة مواجهة التضخم وتخفيض مستوى الدين الخارجي. وكما حدث في تشيلي، استولى الجيش، هنا أيضاً، على السلطة وشرع في فرض نظام حكم إرهابي،

«إن 39 بلدا تعرضت خلال الفترة الواقعة بين 1976 و1992 إلى سلسلة من الاضطرابات والثورات، كانت قد تكررت نحو 150 مرة، وذلك احتجاجاً على سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول استجابة لشروط الصندوق، وأن عشرات آلاف المواطنين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه»

كان قد عرض البلاد، فيما بعد، لمذابح رهيبة، راح ضحيتها ثلاثون ألف مواطن، كان جلهم من النقابيين وطلبة الجامعات.

وفي أفريقيا وباقي أنحاء العالم كان بركان الثورة يتصاعد من يوم لآخر، ففي يناير 1977 اندلعت في كبرى المدن المصرية ثورة انصب جام غضبها على مطالبة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الحكومة المصرية بضرورة شطب الأموال التي تخصصها كل عام لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. وفي سياق هذه الاحتجاجات قتل 79 متظاهرا وجرح أكثر من 550 مواطنا. وفي المغرب، كانت النقابات العمالية قد أعلنت في العام 1981 إضرابا عاما، وذلك لأن الصندوق كان، هنا أيضا، قد ربط منح قرض قيمته 1.2 مليار دولار بالتزام الحكومة المغربية بإلغاء الإنفاق الحكومي المخصص لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. وفي سياق هذا الإضراب تمرد آلاف الشباب من سكان الأحياء الفقيرة، المحيطة بالدار البيضاء، وكانت قوات الشرطة قد قتلت أكثر من 600 منهم.

واندلعت في جمهورية الدومينيكان في العام 1981 موجة مظاهرات صاخبة، احتجاجا على إجراءات التقشف المالي التي أملاها الصندوق على حكومة البلاد. أضف إلى هذا أن التقشف المالي كان قد أدى إلى ارتفاع أسعار العقاقير الطبية إلى ضعف المستوى الذي كانت عليه قبل تنفيذ برنامج التقشف المالي، وكانت عناصر الشرطة قد اعتقلت 4000 متظاهر وقتلت بوابل من الرصاص 50 مواطنا. وقتل في فنزويلا في العام 1989 مئات المتظاهرين، احتجاجا على إلغاء الدعم المالي المخصص لأسعار البنزين المستخدم من قبل الفقراء بخاصة.

وفي مايو 1986 قتلت قوى الأمن نحو عشرين طالبا من طلاب جامعة أحمدو بيلو في زاريا بنيجيريا، وذلك لأنهم احتجوا على الشروع في تنفيذ برامج تكييف هيكلي. كما قتل طلبة آخرون إثر تنظيمهم احتجاجات في قسم الهندسة التابع لجامعة كادونا وفي جامعة جمهورية بنين وفي جامعة لاغوس أيضا.

وبعدما اتفقت الحكومة الجديدة المعنية من قبل بيريز رئيس فنزويلا مع صندوق النقد الدولي، على برنامج للتكيف الهيكلي، وبعدما دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 23 فبراير 1989 اندلعت خلال اليومين 28 فبراير و2 مارس تظاهرات صاخبة احتجاجا على ما سيسببه هذا البرنامج من ارتفاع كبير في أسعار البنزين وتكاليف استخدام وسائل النقل العمومية. وفي سياق هذه الاحتجاجات، قتل ما يزيد على 600 متظاهر وجرح أكثر من ألف مواطن.

وفي فبراير 1990 أضرب طلاب جامعة نيامي في النيجر عن حضور المحاضرات احتجاجا على اشتراط صندوق النقد الدولي على الحكومة تقليص مخصصات التعليم

نتائج «التكيف الهيكلي».. تصاعد المقاومة ضد الصندوق

الجامعي، الذي هو أصلا غاية في التدني. وعلى الرغم من احتجاجهم بنحو سلمي، رشقتهم عناصر الشرطة بوابل من الرصاص فقتلت خمسة طلاب، بحسب اعترافات الأجهزة الأمنية نفسها.

وخلال الفترة الواقعة بين 28 يوليو و2 أغسطس 1990 اقتحمت منظمة إسلامية بناية حكومية في جمهورية ترينيداد، واحتجزت رئيس الجمهورية روبنسون وعددا من أعضاء الحكومة، احتجاجا على برامج التقشف المفروضة من قبل الصندوق. وفي سياق المناوشات التي شهدتها العاصمة بورت أوف سبين، قتل خمسون فردا على أقل تقدير. وعموما، يمكن القول إن 36 بلدا تعرضت خلال الفترة الواقعة بين 1976 و1992 إلى سلسلة من الاضطرابات والثورات، كانت قد تكررت نحو 150 مرة، وذلك احتجاجا على سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول استجابة لشروط الصندوق، وأن عشرات آلاف المواطنين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه. وعلى الرغم من هذه القائمة الطويلة، أعني قائمة الاضطرابات الدامية، لم يخطر على بال صندوق النقد الدولي ضرورة إعادة النظر في إستراتيجيته المدمرة، فضلا عن أن يخطر على باله ضرورة تبني إستراتيجية جديدة. إن ما تحقق كان عكس المأمول: فقد واصل العمل بإستراتيجيته بكل إصرار وراح يعلن، على الملأ، في العام 1990، اتفاقه التام مع المبادئ التي تضمنها «توافق واشنطن» Washington Consensus، علما أن هذه التسمية هي الاسم، الذي أطلقه في العام 1989 الاقتصادي الأمريكي، والمستشار الأسبق لصندوق النقد الدولي جون ويليامسون (John Williamson) على تلك «المبادئ الأساسية، التي تتواءم» مع تصورات الدوائر السياسية في واشنطن، والأعضاء الرئيسيين في الإدارة الأمريكية والتكنوقراط في المؤسسات المالية العاملة في واشنطن، والوكالات الاقتصادية التابعة للحكومة الأمريكية والمصرف المركزي الأمريكي وأخيرا وليس آخرا المراكز البحثية (*) العاملة في واشنطن (**).

الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن المبادئ العشرة، التي أعرب عنها ويليامسون، لم تخفف من شدة برامج التكيف الهيكلي العائدة إلى العام 1979، بل زادت صرامة في واقع الحال. وكان اتفاق واشنطن يطالب الدول المعنية بالسهر على تحقيق ما يلي: انضباط المالية العامة، إعادة ترتيب أولوية الإنفاق العام، الإصلاح الضريبي، تحرير أسعار الفائدة، الوصول إلى سعر صرف تنافسي، تحرير التجارة، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، إلغاء القيود على الأسواق، وحماية حقوق الملكية.

(*) خلايا أو بيوت الخبرة كما يسميها البعض. [المترجم].

(**) في خدمة الإمبراطورية الأمريكية بصفتها صنفا من صنوف القوة الناعمة. [المترجم].

وما يثير الانتباه هو أن ويليامسون كان هنا في غاية الخبث، فإشارته إلى أن التضخم يشكل ضررا فادحا بالنسبة إلى الفقراء على وجه الخصوص وذلك لأن الأغنياء يستطيعون الهروب بثرواتهم إلى خارج البلاد، لم تدفعه إلى التفكير في الإجراءات الضرورية للحد من قدرة الأغنياء على الهروب برؤوس أموالهم، بل قادته إلى الإعلاء من أهمية التقشف المالي، متناسيا أن الفقراء هم الذين يتحملون النتائج السلبية التي يفرزها التقشف المالي، وأنه يؤدي إلى تخفيض مستوياتهم المعيشية على نحو متزايد. أضف إلى هذا أنه يتحدث عن الجانب المظلم في الخصخصة، قائلا، بصراحة تثير العجب: «إنها يمكن أن تعبد الطريق أمام الفساد الإداري والارتشاء، وذلك لأنها تسهل على النخبة صاحبة الامتيازات، الحصول على مزيد من الثروات بأرخص الأثمان»، ويوصي، من ثم، قائلا، بأن على أولي الشأن «أن يتخذوا التدابير الضرورية لتطبيقها»^(*) على النحو السليم^(**).

وكيفما اتفق، الأمر المؤكد هو أن توقيت إذاعة توافق واشنطن على العالم لم يكن من محض مصادفة. ففيما كانت أزمة الديون تؤدي إلى صدمات اقتصادية واجتماعية، ليس في البلدان النامية الواقعة في أمريكا اللاتينية فقط، بل في البلدان النامية الواقعة في أفريقيا وآسيا أيضا، كان قد بدا واضحا، أن أوروبا قد أمست على وشك التعرض إلى تحولات عظيمة قبل فترة وجيزة من بزوغ فجر العقد الأخير من القرن العشرين. وفي البلدان الأوروبية أيضا، أدى صندوق النقد الدولي دورا فتاكا بالنسبة إلى المواطنين البسطاء.

(*) أي عملية الخصخصة. [المترجم].

(**) ترجع قصة «توافق واشنطن» إلى اتخاذ «معهد الاقتصاد الدولي» في واشنطن في العام 1989 قرارا بعقد ندوة يقدم فيها مؤلفون من عشر دول من أمريكا اللاتينية بحثا تشرح بالتفصيل التطورات الاقتصادية التي قادت إلى أزمة الديون في بلدان أمريكا اللاتينية. وكان جون ويليامسون الزميل الرئيسي في معهد الاقتصاد الدولي، قد شارك ببحث أورد فيه العشرة إصلاحات المذكورة في متن هذا الكتاب. وأطلق ويليامسون على حزمة الإصلاحات هذه اسم «اتفاق واشنطن»، اعتقادا منه أن كل المشاركين في الندوة يعتقدون أن الأوضاع في أمريكا اللاتينية تتطلب هذه الإصلاحات بكل تأكيد. وكان ويليامسون قد تطرق إلى قصة «اتفاق واشنطن» في مجلة البنك الدولي «التنمية والتمويل» (الصادرة في سبتمبر 2002، المجلد 40، العدد 3) فكتب قائلا: «ولم أكن أحلم مطلقا أنني كنت بذلك أصك مصطلحا سيصبح فيما بعد نداء حرب في المناظرات الأيديولوجية لأكثر من عقد من الزمن...»، ويقر ويليامسون بأنه أغفل إدراج عدد من الإصلاحات الضرورية في القائمة، مثل «جعل سياسة الاقتصاد الكلي تحقق الاستقرار الدوري، وتصحيح عدم المساواة الفظيخ في توزيع الدخل الذي ابتليت به المنطقة». ويواصل ويليامسون حديثه فيقول: «... بيد أنه من الواضح تماما، انه مرور الزمن، أصبح كثير من الناس يستخدمون المصطلح بمعنى يختلف جدا عما قصدته. ويمكن للمرء أن يحدد معنيين بديلين على الأقل. الأول منهما يساوي بين آراء واشنطن والليبرالية الجديدة...» فالليبراليون الجدد، الليبراليون الحديثون، يؤيدون «معظم إصلاحات السياسة التي وردت في توافق واشنطن»، غير أن «هناك عددا من المبادئ الليبرالية الجديدة يتبدى غيابها جليا في قائمته وهي: نزعة التركيز على أسعار الضرائب المنخفضة، والحد الأدنى للدولة التي ترفض أي مسؤولية عن تصحيح توزيع الدخل أو احتواء العوامل الخارجية وحرية تحرك رأس المال... أما التفسير الثاني فهو أن توافق واشنطن يمثل السياسة التي تتبعها بصورة جماعية المؤسسات التي تتخذ من واشنطن مقرا لها والتي تقدم نصائحها للدول النامية: أي مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وبنك التنمية لدول أمريكا والخرانة الأمريكية، وربما بنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة...»، وتكمن نواحي الاختلاف بين المنظورين «في الحماس الذي أظهرته واشنطن في التسعينيات للترويج لقابلية حساب رأس المال للتحويل». فويليامسون يقر صراحة، بأنه أهمل عن وعي «إدراج التحرير الشامل لحساب رأس المال نظرا إلى أنني لم أعتقد أنه أحرز توافقا في الرأي في واشنطن». [المترجم].

«علاج الاتحاد السوفييتي بالصدمة».. الصندوق والعودة إلى النظام الرأسمالي

حينما جرى، في مارس من العام 1985، اختيار ميخائيل غورباتشوف رئيسا للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، كانت هذه الدولة، التي هي أكبر بلدان العالم مساحة، تمر بأعنف أزمة اقتصادية عرفت بها البلاد حتى ذلك الحين. حقا كان التخطيط الاقتصادي، المطبق بعد نجاح ثورة العام 1917، قد حول الدولة، التي كانت حتى ذلك الحين بلدا زراعيا متخلفا، إلى قوة عظمى، بيد أن من حقائق الأمور أيضا، أن هذه القوة العظمى، أعني الاتحاد السوفييتي، قد سارت على درب التدهور منذ مطلع الثمانينيات على أدنى تقدير. وكما هو معروف، فالتسابق مع الولايات المتحدة في المجال العسكري - وهو تسابق كبد البلاد أموالا طائلة خلال سنوات الحرب الباردة - والحرب أيضا، التي دارت رحاها في أفغانستان،

«إن قرض الصندوق، الممنوح في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» والبالغة قيمته 3 مليارات دولار، قد ساعد رئيس روسيا على تثبيت موقعه، وعزز موقفه، بعدما انتهك دستور البلاد وضمن لنفسه التمتع بصلاحيات دكتاتورية بقوة السلاح»

كانت من جملة العوامل، التي أفضت إلى أن تسجل الميزانية الحكومية عجزاً يتفاقم باستمرار. أضف إلى هذا أن سوء إدارة الاقتصاد الوطني وتفشي الرشوة في صفوف النخبة ذات النفوذ في الحزب والدولة، كانت من جملة العوامل، التي أنهكت قوة البلاد بشكل كبير. على صعيد آخر، فإن الاقتصاد، الذي فاته اللحاق بعصر الكمبيوتر، وما عاد، بالتالي، قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية، أخذ يعاني من وطأة الركود منذ ستة أعوام سبقت تسلم غورباتشوف مقاليد الحكم في البلاد.

كما أعلنت السعودية، من ناحيتها، وبعد نصف عام لا غير على تسلم غورباتشوف مقاليد السلطة، انتهاء حقبة سياسة تثبيت أسعار البترول، وراحت، خلال ستة شهور تقريباً، ترفع إنتاجها من البترول إلى أربعة أضعاف كمية إنتاجها السابق. وبالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي، أدى الانهيار الكبير في أسعار البترول، الناشئ بفعل ارتفاع الإنتاج السعودي، إلى تراجع الإيرادات بمقدار بلغ 20 مليار دولار سنوياً.

وحاول غورباتشوف، في بادئ الأمر، تحميل حلفائه عبء المعضلات المالية الناشئة ظلالتها على الاتحاد السوفييتي. ففي حين زاد غورباتشوف حجم الواردات السلعية القادمة من الكتلة الشرقية، فإنه لم يدفع قيمة هذه الواردات نقداً، بل أكره الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفييتي، على مقايضة سلعها بالبترول السوفييتي بقيمة هي أدنى بكثير من القيمة السائدة في الأسواق العالمية. أضف إلى هذا، أنه كان قد دأب على تقديم تنازلات للنظام الرأسمالي كانت تزداد اتساعاً مع مرور الأيام. من ناحية أخرى، سمح غورباتشوف بتأسيس شركات محاصة (Joint Ventures) (أي شركات مشتركة بين شركات الدولة السوفييتية والشركات الغربية)، وأجاز للقياديين الاحتفاظ لأنفسهم بجزء من الأرباح المتحققة، وحاول تعزيز قدرات الاقتصاد السوفييتي من خلال الحصول على قروض ضخمة من العالم الخارجي. وأفرز هذا النهج ارتفاعاً في مديونية الدولة، وأفضى، في نهاية العام 1989، إلى بلوغ ديون الدولة إلى أعلى مستوى عرفته البلاد حتى ذلك الحين، إلى 54 مليار دولار على وجه التحديد.

وحينما رفض اتحاد دولي ضم ثلاثمائة مصرف (consortium)، تمويل قرض ضخم، كان الاتحاد السوفييتي بأمس الحاجة إليه، وبعدما تبين بجلاء أنه حتى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، على خلفية النزاع العسكري في الخليج العربي [أي الحرب العراقية - الإيرانية]، لن ينقذ الاتحاد السوفييتي من محنته المالية، توجه غورباتشوف،

«علاج الاتحاد السوفييتي بالصدمة»..

على هامش قمة الـG7، (قمة الدول الصناعية السبع)، خلال الفترة الواقعة بين العام 1976 والعام 1998، بطلب إلى الرئيس الأمريكي بوش [الأب]، يناشده فيه مساعدة الاتحاد السوفييتي. ولسوء الحظ، بلا طائل، فبوش كانت لديه، أصلاً، خطة جاهزة للتعامل مع البلدان غير الرأسمالية المشرفة على الانهيار المحتوم. وبما أن مؤتمر القمة الخاص بالاتحاد الأوروبي، المنعقد في مدينة كولونيا، قد كلفت الاتحاد الأوروبي بضرورة الأخذ بيد دول أوروبا الشرقية، لذا أشرك بوش صندوق النقد الدولي في الأمر، وكلفه، هو والبنك الدولي، بتقديم دراسة تتناول بالتحليل وضع الاقتصاد السوفييتي.

وهكذا، دخل على الخط الآن ميشيل كامديسوس (Michel Camadessus)، المدير العام لصندوق النقد الدولي وقتذاك، والذي أشرف على إدارة نادي باريس من العام 1978 حتى العام 1984، وعلى المصرف المركزي الفرنسي على مدى ثلاثة أعوام. ولم ينتظر كامديسوس طويلاً، فتنفيذاً لطلب بوش، أرسل إلى موسكو بعثة ضمت اقتصاديين يؤمنون إيماناً راسخاً بأفكار الليبرالية الحديثة. وأوصى كامديسوس أعضاء البعثة أن يجيلوا النظر في الاتحاد السوفييتي، وأن يجمعوا، من خلال اتصالاتهم بجميع القياديين العاملين في المؤسسات المالية السوفييتية كل ما يمكنهم الحصول عليه من معلومات. وبعد استقصاء دام خمسة شهور، أعلنت النتيجة في التاسع عشر من ديسمبر في العام 1990. ولم تترك النتيجة المعلنة أي مجال للاختلاف حول الطريقة التي سينتهجها بوش ومعه صندوق النقد الدولي، في التعامل مع الاتحاد السوفييتي: التحول بنحو جذري إلى نظام رأسمالي صرف وذلك من خلال اعتماد برنامج العلاج بالصدمة على غرار البرنامج الذي نُفذ في تشيلي.

وجاء في الفقرة 2 من فقرات الورقة المقدمة من قبل كامديسوس: «ويتحقق الحل الأمثل، حين يكون بالمستطاع تنفيذ إصلاحات تدريجية، تضمن أن تكون التصدعات عند أدنى مستوى ممكن وتنتج في وقت مبكر ثمار جدارة اقتصادية معتبرة. بيد أننا لا عهد لنا بمسار من هذا القبيل...» وجاء في الفقرة 7: «في أول الأمر، ستنشأ تصدعات وخيمة، علماً أن التحول صوب أسعار السوق سينعكس سلباً على الفئات ذات الدخل المتدنية...».

وفيما أخذت الإدارة الأمريكية وقيادة صندوق النقد الدولي تعبد الطريق لتنفيذ برنامج العلاج بالصدمة، كان الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي يزداد تدهوراً. فالضائقة المالية والتراجع الحاد في النشاط الاستثماري، جعلتا الصادرات البترولية تنخفض،

حتى مارس 1991، بأكثر من 50 في المائة، فهي انخفضت من 125 مليون إلى 60 مليون طن. كما تعرض الوضع السياسي إلى توترات تزداد حدة من يوم إلى آخر. وعلى الصعيد ذاته، قضى غورباتشوف بالنار والحديد على تطلعات دول البلطيق لنيل الاستقلال⁽¹⁾ - بعد ثلاثة أشهر فقط، من حصوله على جائزة نوبل للسلام. وفي مارس وأبريل من العام 1991، أضرب عن العمل عمال مناجم الفحم في سيبيريا. وتسبب هذا الإضراب في خسارة أكثر من مليوني ساعة عمل. أضف إلى هذا، أن بوريس يلتسن، السياسي الذي كان أحد أشد خصوم غورباتشوف في مسائل الحكم، قد أخذ يكتسب أهمية متزايدة بلا انقطاع. إن يلتسن، السياسي الذي تبوأ منصب رئيس الحزب في سفيردلوفسك على مدى حقبة طويلة من الزمن، والذي استقال من الحزب الشيوعي في العام 1990، كان يناصر، بلا موارد، اتجاهها يمينيا، يسعى إلى تطبيق نظام السوق. وكان تصاعد أهمية يلتسن من يوم إلى آخر، قد حرض غورباتشوف، في التاسع من أبريل من العام 1991، على أخذ زمام المبادرة والتحول إلى حالة الهجوم. وهكذا، أعلن غورباتشوف أنه يتعهد بتنفيذ «برنامج مضاد للأزمة»، يقوم على «نظام أسعار يتماهى كلية مع نظام السوق» ونظام اللامركزية في التجارة الخارجية وخصخصة المشاريع «المسببة للخسائر المالية».

وبقراره القاضي بالتخلي عن تأميم المشاريع، والكف عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والسماح بحق الملكية الخاصة من جديد، لم يختم غورباتشوف على مصير الاتحاد السوفييتي فقط. فهو جرد الكوادر الحزبية، التي كان هو نفسه واحدا منهم، من عمادهم الاجتماعي، وذلك لأن امتيازاتهم كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالهيكل البيروقراطية السائدة في الاقتصاد المخطط مركزيا. وبهذه الإجراءات، لم يُهدد غورباتشوف الطريق لصعود طبقة جديدة فقط، طبقة تستحوذ على الثروات، وترى في غريمه بوريس يلتسن، أهم راع لصعودها، بل عمل، أيضا، على ارتقاء ثلة دخلت التاريخ باسم الأوليغاركية (Oligarchy)^(*).

وفي غضون ذلك، وفيما كان سياسيون وخبراء من جميع أنحاء العالم، يعلنون عن «انتصار اقتصاد السوق على الاشتراكية بنحو نهائي»، ويجازفون بتبني مقولات من

(*) الأوليغاركية أو حكم الأقلية هي شكل من أشكال الحكم، يتسم بأن السلطة السياسية تكون محصورة في يد فئة صغيرة من المجتمع وتتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. وغالبا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية مسيطرا عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل إلى آخر. [المترجم].

«علاج الاتحاد السوفييتي بالصدمة»..

قبيل «نهاية التاريخ» (بحسب المصطلح الذي ورد على لسان عالم الاجتماع الأمريكي فرنسيس فوكوياما)، ظل صندوق النقد الدولي، ونحنو لافيت للنظر، يلتزم الصمت إزاء هذه التطورات. ففيما كان قد دأب على فرض نفوذه على دول نامية مختلفة من خلال منحها ما تحتاج من قروض، أصر الصندوق الآن على التمهّل. وكان لهذا التمهّل سبب بين: فمن ناحية، كان الاتحاد السوفييتي [سابقاً] لا يزال بلا مؤسسات حكومية قادرة على حماية الملكية الخاصة بالشكل المطلوب، ومن ناحية أخرى، كان لا يزال غير واضح مدى قوة المقاومة التي ستبديها الطبقة العاملة ضد الإصلاحات المعلنة.

وفي 19 أغسطس شهدت موسكو محاولة انقلاب على حكم غورباتشوف، قامت بها أطراف متمزّمة، تريد إبقاء الأمور على ما كانت عليه. وإذا كانت هذه المحاولة قد منيت بالفشل بعد ثلاثة أيام من اندلاعها، وانتهت بعودة غورباتشوف إلى الحكم من جديد، فإنها أبانت بوضوح مدى الضعف الذي يتصف به غورباتشوف ومحدودية التأييد الذي يحظى به في الأوساط الشعبية. وكان يلتسن هو المنتفع الأول من هذه التطورات، فسلطانه ازداد قوة ونحنو واسع، ودفع الصندوق لأن يختبر بصورة متميزة كفاءته ومؤهلاته: فبما أن بعض الأطراف القيادية قد تحدثت ونحنو سلبي عن برنامج العلاج بالصدمة، الذي باتت خطوطه العريضة معروفة لدى الجمهور، لذا أعلن الصندوق على هامش اجتماعه السنوي في بانكوك، أنه يصر على تسديد كل ما له من ديون في ذمة الاتحاد السوفييتي، ويتوقع أن تقوم الجمهوريات السوفييتية، بتسديد هذه الديون، من خلال إلغاء جميع أساليب الدعم المالي، الممنوحة للصناعة والزراعة، وأن تقلص ونحنو شديد وفعال، الأموال المخصصة للمناحي العسكرية، في الميزانية الحكومية. وأدرك يلتسن فحوى الرسالة، وتحرك، في الحال. إذ أزاح من سدة الحكم ايفان سيلاييف، رئيس الوزراء المناوئ لتصورات الصندوق، واختار بدلا منه ايغور غايدار، الذي تحول من صحفي متخصص بالشؤون الاقتصادية في صحيفة برافدا، إلى مُريد يبجل ميلتون فريدمان ومؤيديه الملقين بـ«صبيان شيكاغو».

ولم يتردد غايدار طويلا، إذ نفذ في الحال إرشادات الصندوق. وتسببت هذه الإرشادات في انهيار الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي بالكامل. فإلى نهاية العام المعني، انخفض الإنتاج الصناعي بمعدل بلغ 8 في المائة وتراجع الناتج الوطني الإجمالي بنسبة بلغت 17 في المائة. وفي غضون ذلك، جرى إنجاز ثلاثة مشاريع إنشائية فقط من

بين 237 مشروعا كان مخططا إنجازها في ذلك العام. وفيما انخفضت الواردات السلعية من الدول التابعة، أي من الدول الأخرى في المعسكر الاشتراكي، بمقدار 63 في المائة، تراجعت الصادرات السلعية إلى هذه الدول بنسبة بلغت 57 في المائة. على صعيد آخر، تراجعت الواردات السلعية من البلدان الرأسمالية بنسبة بلغت 32 في المائة.

من ناحية أخرى، كانت الكارثة التي حلت في محصول الإنتاج الزراعي واعتماد أسلوب التمويل في تسويق المواد الغذائية في نوفمبر من العام 1991، نذير سوء يشير إلى قرب أفول نجم غورباتشوف. وهكذا، استقال آخر أمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي من منصبه في الخامس والعشرين من ديسمبر العام 1991. وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر 1991، اختفى الاتحاد السوفييتي من الوجود رسميا. وفي الثاني من يناير في العام 1992، كان صندوق النقد الدولي قد حقق مراده: ففي ظل قيادة بوريس يلتسن وايغور غايدار دخلت روسيا، رسميا، في مرحلة إخضاع الاقتصاد الوطني لإجراءات «العلاج بالصدمة».

وكان أوغستو لوبيز كلاروس قد أمسى ممثلا صندوق النقد الدولي وصاحب صولجان الحكم في موسكو. وكانت لدى هذا الخبير الاقتصادي، المشبع بأفكار الليبرالية الحديثة والذي عمل أستاذا للاقتصاد في جامعة تشيلي في سانتياغو أيام حكم الدكتاتور بينوشيه ورئيسا لمجموعة بحثية في وزارة الصحة التشيلية، خبرات عملية، في تنفيذ إصلاحات لا تعرف الرحمة وموجهة ضد الكادحين أصلا. وكان فهمه لعملية «التحول من الشمولية إلى الديمقراطية» - هذا هو عنوان إحدى المحاضرات، التي ألقاها لوبيز كلاروس في العام 1994 - قد تسبب في الاتحاد السوفييتي [سابقا]، في خفض المستوى المعيشي إلى مستوى لم تعهده البلاد ولا حتى في أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية. ففي السنة الأولى، ارتفعت أسعار المواد الغذائية، التي كانت حتى ذلك الحين تحظى بالدعم المالي الحكومي، بأضعاف مضاعفة. فقد ارتفع سعر البيض بمعدل بلغ 1900 في المائة، وسعر الخبز بنسبة بلغت 4300 في المائة وسعر الحليب بمعدل بلغ 4800 في المائة. وخلال الأعوام الأربعة التالية، تراجع الناتج الوطني الإجمالي في روسيا بمعدل بلغ في المتوسط 42 في المائة، وانخفض الإنتاج الصناعي بنسبة بلغت 46 في المائة، والإنتاج الزراعي بما يعادل 32 في المائة. وكان التحفظ، الذي أبداه صندوق النقد الدولي للوهلة الأولى في مسألة منح القروض⁽²⁾، قد دفع الحكومة الروسية إلى

«علاج الاتحاد السوفييتي بالصدمة»..

الاستعانة بالمصرف المركزي الوطني لتدبير ما تحتاجه من نقود. وكان هذا الإجراء قد جعل البلاد تن تحت وطأة تضخم جامح، بلغ معدله أكثر من 1000 في المائة، وتسبب في إبادة مدخرات الجماهير العاملة وفي إكراه الكثير من المواطنين على العيش دون خط الفقر^(*).

وكان عدم التناسب بين ارتفاع أسعار المعدات والأسمدة ومواد مكافحة الحشرات المستخدمة في القطاع الزراعي خلال الفترة الواقعة بين العام 1991 والعام 1994 بأكثر من 520 ضعفاً، والارتفاع، الحاصل بنحو متزامن، في أسعار المنتجات الزراعية بما يساوي 90 ضعفاً، قد تسبب في اندلاع هجرة من الريف إلى المدينة، ترتب عليها، بين العامين 1991 و2003، تفرغ 17 ألف مجموعة سكنية من قاطنيها.

وأدى فتح السوق أمام البضائع الأجنبية بنحو متطرف، وفي وقت تزامن مع التطورات السلبية التي مر بها القطاع الزراعي، إلى استحداث فرص عظيمة لتصريف منتجات الشركات الغربية العملاقة، وتسبب، بفعل تدني قوة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الغربية، في هلاك مصانع لا تعد ولا تحصى. وكانت خصخصة المشاريع الحكومية العملاقة، فرصة سانحة أمام ثلة من قياديين كانوا يعملون سابقاً في الأجهزة البيروقراطية المهيمنة على الدولة والقطاع الاقتصادي، وذلك من ناحيتين: فمن ناحية أشرفت هذه الثلة على تفكيك المشاريع غير القادرة على المنافسة، وحصلت على أرباح سريعة من عملية التفكيك هذه، ومن ناحية ثانية، استحوذت هذه الثلة - في قطاعات الطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعادن الملونة على وجه الخصوص - على حصة عظيمة من ثروات الشعب، وحازت لنفسها بهذا النحو رؤوس أموال هائلة.

وبحسب تقديرات صحيفة نيويورك تايمز، فإن هذه الثلة - التي كانت تسيطر في سابق الزمن على الأجهزة البيروقراطية، وأصبحت تشكل ثلة أوليغاركية الآن - قد هزّبت إلى خارج البلاد، بين العامين 1993 و1998، أموالاً تتراوح قيمتها بين 200 و500 مليار دولار، مستنزفة بذلك الزيت الضروري لتحرك دواليب الإنتاج في روسيا. إن هذه الممارسات كانت من الشدة، بحيث إنها دفعت بعض الموظفين في الإدارة الأمريكية، إلى أن يروا فيها «عمليات سلب ونهب» للاتحاد السوفييتي. وما كان، من ناحية، سبباً

(*) حد الفقر (poverty line) هو أدنى مستوى من الدخل، الذي يحتاج إليه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلد ما. [المترجم].

في تعاظم ديون الدولة وبالتالي في تزايد التبعية إلى مؤسسات مالية من قبيل صندوق النقد الدولي ونادي باريس، كان من ناحية أخرى عاملاً رحب به وهلل له الرأسمال الدولي - ولم لا، فالنقود المنهوبة لم تنتقل إلى مكان ما، بل انتقلت مباشرة إلى ما لدى الأوليغاركية من حسابات في مصارف غربية، كسبت من ناحيتها عظيم الأرباح.

وبنحو مركز، انصبّت الآثار السلبية، الناتجة عن التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق، على أضعف الحلقات في السلسلة الاجتماعية - على المعوزين والطاعنين في السُنِّ والمعاقين والأطفال. وكان المتقاعدون لا يحصلون على معاشهم التقاعدي على مدى شهور عديدة. على صعيد آخر، تعرضت الرعاية الصحية إلى شلل أصاب جل البلاد، على خلفية دفع القطاع الصحي إلى تبني الممارسات المتعارف عليها في عالم التجارة. من ناحية أخرى، كانت أسعار العقاقير الطبية قد ارتفعت إلى مستويات، ما عاد بوسع حتى أصحاب الرواتب العادية، من سكان المدن، شراؤها. وارتفع عدد المواطنين، الذين لقوا حتفهم جراء إصابتهم بمرض التدرن الرئوي، بمعدل بلغ 87 في المائة خلال الفترة الواقعة بين العامين 1991 و1994. وبين العامين 1989 و1995، انخفض العمر المتوقع للرجال من 63.3 سنة إلى 58.4 وللنساء من 74.4 إلى 72.1 عام.

وانخفض، في ذات الفترة الزمنية، معدل الولادات بثلاثين في المائة. وهكذا لا غرو أن يتراجع عدد سكان روسيا، خلال 12 عاماً، بنحو عشرة ملايين نسمة، ليلبلغ 142 مليون مواطن. أضف إلى هذا وذاك، أن الإدمان على المسكرات والأمراض النفسية والجرائم وعدد المشردين، كانت جميعها، من جملة الظواهر التي انتشرت بنحو ما كانت له قرينة في سابق الزمن. كما ألغيت ضمانات الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك رياض الأطفال والمعونات المالية المخصصة للأطفال، علماً بأن هذه المكتسبات كانت متاحة للجميع في الاتحاد السوفييتي. وعجز الكثير من الآباء والأمهات عن رعاية أطفالهم. من هنا، لا عجب أن يُكره البعض من الفتيات على ممارسة الدعارة، وأن يختفي أثر الكثير من «أبناء الشوارع» في دروب وأزقة المدن الكبرى - ولسنا بحاجة للإشارة، إلى أننا هاهنا، إزاء ظواهر ما كانت معروفة بهذه الشدة ولا حتى في أبشع ظروف الحرب التي تعرض لها الاتحاد السوفييتي.

إن الوعود البراقة، التي قطعت لمواطني الاتحاد السوفييتي [سابقاً] حينما عرض عليهم برنامج العلاج بالصدمة، تبدو، من منظور اليوم الحاضر، كأنها دُعاة

«علاج الاتحاد السوفييتي بالصدمة»..

مروعة. بعد انقضاء مرحلة قصيرة يسودها ضرب من ضروب التقشف، سيؤدي تطبيق النظام الرأسمالي، إلى رفاهية غير معهودة أبدا، كما تنبأ صندوق النقد الدولي في العام 1992. بيد أن واقع الحال، أبان بوضوح أن بؤس العاملين بأجر من ناحية، وارتقاء فئة من أغنياء حديثي الثراء، ساندتها الرأسمال الدولي أيما مساندة، كان، من ناحية أخرى، قد تسبب في نشأة تفاوت اجتماعي غاية في التطرف، تفاوت اجتماعي بلغت فجوته مقادير لم تعرفها البلاد ولا حتى في أتعس عصور روسيا القيصرية. والأمر الذي يَشِيبُ له الولدان، هو أن وسائل الإعلام الدولية، سوغت، أمام الرأي العام، الانهيار الاجتماعي والاقتصادي، الذي عصف بالبلاد، على أنه مرحلة لا بد منها - مرحلة تمهد الطريق لدمقرطة وتحرير بلاد كانت، حتى ذلك الزمن، ترزح تحت نير نظام شمولي.

ويلمس المرء حقيقة النظام الديمقراطي، الذي أراد الصندوق والإدارة الأمريكية استحداثه في الاتحاد السوفييتي، من خلال الأحداث، التي مرت بها البلاد في العام 1993، أعني حينما عزم بوريس يلتسن على التخلي عن حق القيادة البرلمانية في مشاركة رئيس الدولة في تسيير دفة الحكم، أي التخلي عن أسلوب القيادة الثنائية، التي حكمت البلاد لفترة قصيرة من الزمن، وأراد تمرير دستور جديد. فحينما رفض البرلمان مشروع الدستور، وأقال يلتسن من منصبه، قصفت الدبابات بناية البرلمان وأضرمت النيران فيه، بأمر من يلتسن. علما أن المجزرة، التي راح ضحيتها، بحسب البيانات الحكومية، 187 قتيلا و437 جريحا، لم تحرك ساكنا لدى مجموعة السبع (G7)، بأي حال من الأحوال، لا بل إن هذه المجموعة لمحت إلى أن المسؤول عن المجزرة يستطيع أن يسحب من القرض - المتفق عليه بالخطوط العريضة فقط - والبالغة قيمته 43.4 مليار دولار، ما يحتاج إليه من أموال. وبأعصاب باردة، تجاهل صندوق النقد الدولي، أيضا، المجزرة الرهيبة، وبدا كأن الأمر لا يعنيه لا من قريب ولا من بعيد. وغني عن البيان، أن قرض الصندوق، الممنوح في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» والبالغة قيمته 3 مليارات دولار، قد ساعد رئيس روسيا على تثبيت موقعه، وعزز موقفه، بعدما انتهك دستور البلاد وضمن لنفسه التمتع بصلاحيات دكتاتورية بقوة السلاح.

غير أن ما أتى لاحقا، كان أفدح شرا وأشد رزية مما كان. ففي العام 1994، شن يلتسن حربا على بلاد الشيشان، أودت، خلال عامين لا غير، بحياة 80 ألف إنسان. من ناحية أخرى، فلا الهجمات الجوية على المواطنين المدنيين، ولا الحصار الذي فُرض على

العاصمة الشيشانية غروزني الذي تسبب في يناير من العام 1994 في قتل 25 ألفا من بني البشر، نعم، لا هذا ولا ذاك، منع صندوق النقد الدولي من أن يمنح يلتسن قروضا جديدة في الأعوام 1994 و1995 و1996، بقيمة بلغت، على التوالي، 1.5 مليار و6.4 مليار و18.9 مليار دولار أمريكي. بيد أن هذا ليس كل ما في الأمر: فقد استغل صندوق النقد الدولي، فرصة تدهور شعبية يلتسن وقتذاك، بفعل شنه الحرب على الشيشان، وراح يربط صرف الأموال، بتنفيذ الرئيس الروسي إجراءات معينة، كان من بينها المضي قدما في تحرير التجارة وزيادة الضرائب والحد من فاعلية نظام المعاشات التقاعدية. وعلى الرغم من كل النوايا المعلنة، ما كان الصندوق (والحكومات الغربية أيضا) يريد «دمقرطة» الاتحاد السوفييتي، أو تمكين مواطنيه من تحقيق مستويات معيشية أعلى أو حرية أوسع نطاقا، من خلال تنفيذ علاج مؤلم. إن سياسة صندوق النقد الدولي، كانت تهدف، أولا وأخيرا، إلى إزالة جميع العوائق من طريق الرأسمال الدولي ومنحه الفرصة السانحة، لنهب خيرات البلد، واستغلال قوى العمل الزهيدة الأجور، واغتراف مليارات الدولارات من خلال المضاربة بالعملة وعمليات الائتمان، والاستثمارات القصيرة الأجل.

وكانت النتيجة النهائية من هذا كله: من ناحية تراكم ثروات هائلة بيد فئة صغيرة تضم أفرادا هم من أجشع بني البشر حبا للمال، وتمتع أقلية من أغنياء حديثي الثراء بحياة كلها نعمة ورغد ومستويات معيشية هي من عالم الخيال، ومن ناحية أخرى، فقر مدقع تن تحت وطأته الغالبية العظمى من المواطنين، وتدني متوسط العمر المتوقع، ورعاية صحية في غاية القصور، ونظام تعليمي متردٍ، ومعيشة هي على حافة أو أدنى من خط الفقر؛ بيد أن الأمر الأشد وخامة من كل هذا هو: تدمير كل آمالهم في تحقيق حياة أفضل في مستقبل الأيام.

جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري.. الصندوق والمؤتمر الوطني الأفريقي يتكاتفان ضد الشعب

«كان نيلسون مانديلا قائدا شجاعا
وصاحب رؤى...
فالتقدير غير المعتاد، الذي حظي به على
مستوى العالم أجمع،
برهان أكيد على ما بذل من جهود لجعل
جنوب أفريقيا والعالم مُقاما أفضل».

إن هذه الكلمات، التي جاءت في
سياق حفل تأبين نيلسون مانديلا، في 13
ديسمبر 2013، لم يتفوه بها واحد من رفاقه في
الكفاح، بل جاءت على لسان رئيسة صندوق
النقد الدولي كريستين لاغارد. ولا غرو أن
بعض المستمعين قد استغربوا أيما استغراب.
أما كان نظام التمييز والفصل العنصري

«إن دور مانديلا التاريخي، كان
يكمن في الحيلولة دون نزع
ملكية الفئات المتربعة في أعلى
السلم الاجتماعي، ودون طرد
المستثمرين الأجانب»

أحد الأعضاء المؤسسين في صندوق النقد الدولي؟ أما حكم هذا النظام العنصري على مانديلا بالسجن مدى الحياة لأنه كان أحد ألد خصومه؟

يعكس كلا السؤالين استغرابا صادقا بكل تأكيد. فكلا الأمرين، أعني اتخاذ الصندوق موقفا مؤيدا للنظام العنصري، واعتقال مانديلا عشرات السنين، بصفة سجين سياسي، حقيقتان من حقائق التاريخ بلا أدنى شك. بيد أن ثمة حقيقة تربط بين الأمرين، حقيقة تفسر لنا أسباب النبرة الحماسية، التي تخللت كلمات كريستين لاغارد، حقيقة، تكتمت عليها وسائل الإعلام الرسمية حتى اليوم الراهن لسبب يسير الفهم: فهي، من ناحية، تحط من قدر رمز من رموز البطولة في عصرنا الحاضر، ومن ناحية ثانية، تزيح الستار عن الدوافع الحقيقية، التي تقف خلف التبجيل الذي يكنه مانديلا رموز سياسية وقيادات اقتصادية محافظة إلى أبعد الحدود، أعني من قبيل كريستين لاغارد. علاوة على هذا وذلك، تقدم لنا هذه الحقيقة، سبب فشل جنوب أفريقيا في تحقيق المجتمع العادل، وعدم تنفيذها تحولا اجتماعيا جذريا، على الرغم من مرور خمسة وعشرين عاما على إلغاء الفصل العنصري. وللإجابة عن هذه المسائل، لا مندوحة للقارئ من أن يلقي نظرة خاطفة على تاريخ الحقبة التي نحن في صدد الحديث عنها:

إن النظام العنصري، مكن، منذ مطلع القرن العشرين، ثلثة من الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، من أن تستحوذ على ثروات هائلة وتعيش حياة السادة، الذين تسلطوا على رقاب الشعوب في عصور الاستعمار المختلفة، وحكمت على الأكثرية السوداء من أبناء الشعب، أن تعيش عيشة عبودية توائم العصر الحديث. وحينما أحرزت البلاد، في الستينيات، ازدهارا اقتصاديا عظيما، تمتعت بثمار هذا الازدهار، الأقلية البيضاء فقط، الأقلية المهممة، بمفردها، على مفاصل الدولة. وهكذا، لا غرو أن يؤدي التفاوت الاجتماعي المتزايد تفاقما، إلى اندلاع أول احتجاجات تنظمها الأكثرية السوداء. وكان النجاح، الذي حققته حركات التحرير في بقية أنحاء القارة الأفريقية، وبزوغ نجم «حركة القوة السوداء» في الولايات المتحدة الأمريكية (Black Power)

جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري..

(Movement) من جملة العوامل، التي شجعت الأكثرية السوداء على مقاومة ما تتعرض له من اضطهاد واستغلال.

وفي السبعينيات، ازدادت الثورات والصراعات الدامية انتشارا. وبانت وحشية النظام العنصري، بكل وضوح، في حالات عديدة، كان من بينها، تدخل قوات الشرطة، في العام 1976، ضد تلاميذ وطلبة تظاهروا في حي الفقراء في مدينة سويتو القريبة من جوهانسبرغ. فقد استعمل عناصر الشرطة السلاح في شوارع الحي وقتلوا مئات الشبان والصبيان، وعذبوا، في سياق «عمليات التحقيق التالية مع المحرضين» الكثير من المحتجين.

بيد أن الغضب، الذي اجتاح العالم، من وحشية هذه المجزرة، لم يمنع صندوق النقد الدولي، من مد يد المساعدة لحكومة جنوب أفريقيا ومنحها، في العامين التاليين، قروضا بلغت قيمتها أكثر من ملياري دولار أمريكي. بيد أن الأمر الأكيد هو أن الأموال والقروض، التي منحها البنك الدولي، بنحو منتظم، لم تفلح في إعاقة تصاعد المقاومة الموجهة ضد النظام المكروه، والتي كان خطرها على سلطانه يتعمق من يوم إلى آخر.

ومن أجل الحفاظ على مصالحها، وعلى استمرار تبعية جنوب أفريقيا لإرادتها، حتى في حالة انتقال السلطة إلى قيادة جديدة، عازمت الولايات المتحدة، في العام 1983، على تنفيذ تحول جذري. فبحجة أنها ستسعى، من الآن فصاعدا، إلى تأييد المساواة بين الأجناس المختلفة، علقت الإدارة الأمريكية تحويل بقية الأقساط المالية إلى حكومة بريتوريا. ومضت، في ذات الوقت، ومن خلف الكواليس، تنفذ تكتيكا جديدا، غايته الضغط على حكومة جنوب أفريقيا [العنصرية]، لبدء مباحثات سرية مع الأطراف المتوقعة لها أن تقود الدولة مستقبلا.

وكانت الاحتمالات السائدة وقتذاك، تشير إلى أن قيادة الدولة ستؤول إلى ممثلي اتحاد النقابات العمالية (Confederation of South African Trade Unions) وإلى المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي يترأسه مانديلا، المناضل الذي كان محظورا عليه العمل بين العامين 1960 و1990؛ وجرى اعتقاله في العام 1961، وحُكم عليه بالسجن المؤبد في العام 1964. وقضى أكثر سنوات اعتقاله [27 عاما]

في سجن يقع [في جزيرة] روبن آيلاند. وتمتع هذا السجن بشهرة عالمية بعد أن عاش فيه مانديلا سنوات كثيرة.

وللحيلولة دون خسارة هيمنتها على مقدرات البلاد، نظمت حكومة جنوب أفريقيا، ابتداء من العام 1985، سلسلة لقاءات سرية مع أطراف معنية بالأمر. ففي زامبيا، تداولت مجموعة صناعيين من جنوب أفريقيا - يتزعمها غافين رايلي (Gaven Reilly)، رئيس الشركة المسماة Anglo-American Mining Company - الآراء مع بعض أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي، المقيمين في المنفى. وفي بريطانيا، التقى تابو إيمبيكي Thabo Mbeki - الزعيم الثاني بعد مانديلا في قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي - مع صناعيين قياديين، في فيلا تعود ملكيتها إلى الشركة العملاقة المسماة Consolidated Goldfields، والتي استغلت عمال مناجم الذهب، استغلالا بشعا، خلال المائة عام المنصرمة.

إلا أن أهم هذه اللقاءات، كانت قد تمت في أحد الأحياء الواقعة في أطراف مدينة كيب تاون. ففي سجن بولسمور [الواقع في أطراف كيب تاون] جرت محادثات، سرية، بين مدير جهاز الاستخبارات نيل بارنارد (Neil Barnard) ورئيس الدولة بيتر بوتا (Peter Botha) من ناحية ونيلسون مانديلا من ناحية ثانية. وفي سياق هذا اللقاء، عرض بوتا، رئيس الدولة الملقب بـ«التمساح» بسبب موقفه المتشنج في المسائل العرقية، على مانديلا اتفاقا فحواه أن: يلتزم مانديلا بإقناع المؤتمر الوطني الأفريقي، بالتخلي عن استخدام العنف ضد النظام القديم، وبالاستغناء عما ورد في ميثاق الحرية المعلن من قبل المؤتمر الوطني الأفريقي من إشارات تطالب بتوجيه الاقتصاد من قبل الدولة، والتأميم الجزئي للمشاريع الاحتكارية، وللمصارف والثروات الطبيعية، وأن يتعهد، علاوة على ما جرى ذكره، بالاعتراف بشرعية الديون الأجنبية الموجودة بذمة نظام الفصل العنصري، وفي المقابل، تلتزم حكومة جنوب أفريقيا، بإلغاء الحظر المفروض على حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وإلغاء الحكم الصادر بحق مانديلا وإطلاق سراحه بنحو نهائي⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن حزب المؤتمر قد سجل، وقتذاك، انضمام جماهير غفيرة إلى صفوفه، وأن النظام العنصري، بات يفقد دعائمه من يوم إلى آخر، وأن

جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري..

سقوطه النهائي قد أمسى مسألة وقت لا غير، وافق مانديلا ورفاقه القياديون، على العرض، من غير علم جمهور القواعد والأنصار. وهكذا، وفي الثاني من فبراير العام 1990، أطلق دي كليرك - خليفة بوتّا في الحكم - سراح مانديلا.

ومن حقائق الأمور، أن التطور الاجتماعي، الذي خيم على جنوب أفريقيا، في نهاية الثمانينيات، كان يشير إلى أن البلاد على وشك التعرض لانقلاب ثوري يقتلع النظام العنصري من جذوره. فعدد متزايد من المواطنين، كان يطالب بطرد الفئة البيضاء الغنية، وبتحقيق توزيع عادل للأراضي الزراعية، لصالح فقراء الفلاحين، وبضرورة تأمين المصارف المكروهة، والشركات العملاقة المنبوذة، والملاحقة القانونية للجرائم التي اقترفتها النظام العنصري. وإذا لم يجر تنفيذ أي هدف من الأهداف المذكورة، فما ذلك، إلا - في المقام الأول - بسبب تعاون مانديلا ورفاقه في الكفاح من الأعضاء القياديين في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، مع الحكومة، التي كانت تصرف شؤون جنوب أفريقيا آنذاك، والقيادات الصناعة، التي كانت تهيمن على اقتصاد البلاد وقتذاك.

وخلافا لما أعلن رسميا، فإن دور مانديلا التاريخي، ما كان يكمن في إلغاء الفصل العنصري. فهذا الفصل كان، في العام 1990 أصلا قاب قوسين من بلوغ نهايته المحتومة، أي أنه كان سيبلغ نهايته بلا تدخل من مانديلا. إن دور مانديلا التاريخي، كان يكمن في الحيلولة دون نزع ملكية الفئات المتربعة في أعلى السلم الاجتماعي، ومن دون طرد المستثمرين الأجانب. وبهذا المعنى، فإن مانديلا قد وضع مصالح الأغلبية السوداء من سكان البلاد في منزلة هي دون منزلة مصالح الطغمة الحاكمة وحليفها الرأسمال الدولي. وهذا هو على وجه التحديد، الأمر، الذي يفسر، سبب التقدير العظيم، الذي لاتزال تكنه لمانديلا وسائل الإعلام والقيادات الاقتصادية المحافظة، والدوائر السياسية المختلفة، والمديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي.

وحصل مانديلا على ما يستحق من مكافأة جزاء ما اتخذ من موقف، فقد شنت وسائل الإعلام الدولية حملة دعائية، جعلت من مانديلا قائدا يرتقي إلى مصاف الآلهة، أو على أدنى تقدير، جعلت منه نظيرا لإبراهيم لينكولن وجورج واشنطن ومارتين لوثر كينغ. أضف إلى هذا أنه مُنح (مناصفة مع العنصري دي

كليك) جائزة نوبل للسلام في العام 1993. ومن ناحية، أراد مانديلا الإعراب عن شكره ثانية قبل انتخابات العام 1994، فراح هو والقادة الآخرون في المؤتمر الوطني الأفريقي، يصادق على وثيقة سرية يتعهد فيها مانديلا وصحبه لصندوق النقد الدولي، بأنهم، وفي حالة فوزهم بتبوء مقاليد الحكم في جنوب أفريقيا، يضمنون تنفيذ مبادئ اقتصاد السوق، وإجراء خفض كبير للإنفاق الحكومي، ورفع معدلات الفائدة إلى مستويات أعلى، وتأمين حرية الرأسمال الدولي على الانتقال بين جميع المجالات المتاحة في اقتصاد جنوب أفريقيا.

وفي وقت مبكر، في «المرحلة الانتقالية» بين العامين 1990 و1994، قدم مانديلا ورفاقه في الكفاح، إلى النظام السابق وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برهانا يشير إلى أنهم يستحقون الثقة. ففي بادئ الأمر أطلقوا على «قسم التخطيط الاقتصادي» التابع لحزب المؤتمر اسم «قسم السياسة الاقتصادية»، وكلفوا برئاسته أستاذًا للعلوم الاقتصادية يتسم بالاعتدال. وتوصلوا، من ثم، إلى اتفاق أبرمه حزب المؤتمر مع النقابات العمالية والحكومة، يقضي بتقسيم العمل بين هذه الأطراف بنحو تجليه الوقائع التالية: عندما أعلنت الحكومة في سبتمبر في العام 1991 - انسجامًا مع تطلعات صندوق النقد - أنها عازمة على استحداث ضريبة القيمة المضافة بمعدل يبلغ 10 في المائة، وحينما اندلعت موجة استنكار في صفوف المواطنين السود، تظاهر حزب المؤتمر واتحاد النقابات العمالية بتأييد عمليات الاحتجاج، التي شارك فيها 3.5 مليون مواطن من السكان السود، وراحوا يقودون الاحتجاجات، وينظمون إضرابًا عامًا لمدة يومين، وذلك بغية التنفيس عن الضغط المتراكم. وبعد انتظار دام بضعة أسابيع، لم يحركوا خلاله ساكنًا، صوتوا لمصلحة الضريبة الجديدة.

بيد أن هذه الواقعة لم تكن الخدعة الوحيدة، التي تركزت نتائجها على أفقر السكان السود بنحو مخصوص. فحزب المؤتمر تعهد، في «برنامج التعمير والتنمية»، أي البرنامج الذي كان ركنًا أساسيًا في الحملة الانتخابية العائدة إلى العام 1994، بإعادة توزيع 30 في المائة من الملكية الإقطاعية. ولكن، وعلى خلفية اتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تخلى الحزب عن تعهده هذا واستعاض عنه ببرنامج يهدف إلى تنفيذ «إصلاح زراعي يتوافق مع اقتصاد

جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري..

السوق»، أي تنفيذ إصلاح زراعي شمل أقل من 1 في المائة من إجمالي أراضي برنامج الإصلاح الزراعي^(*).

وقبل خمسة شهور من انطلاق الانتخابات العائدة إلى نيسان/أبريل في العام 1994، تولت لجنة تنفيذية مؤقتة، الإشراف على برلمان جنوب أفريقيا. وبدلاً من الحيلولة دون لعب الحزب القومي العنصري دوراً في الحياة السياسية، بعد 45 عاماً من ممارسة أبشع أساليب القمع والاضطهاد، وافق حزب المؤتمر على العمل مع هذا الحزب كشريك، وتسلم، مع الحزب العنصري سوية، من صندوق النقد الدولي قرضاً بلغت قيمته 850 مليون دولار. ورسمياً، أعلن الصندوق أنه منح هذا القرض بغية التخفيف من شدة الضائقة المالية التي تعانيها جنوب أفريقيا على خلفية الجفاف الناشر ظلاله على البلد.

ولكن، ولما كانت البلاد قد عانت الجفاف، قبل عام ونصف العام، ولما كانت نتائج الجفاف، قد جرى التغلب عليها، في أوسع الحدود، لذا تساءل المرتابون عن الأسباب الحقيقية لمنح هذا القرض. وكان الحق مع المرتابين فعلاً؛ فقد كتبت مجلة Business Day في مارس العام 1994، أن القرض تضمن تعهدات سرية تشد الأعصاب وذات أهمية جوهرية في تحديد مسيرة البلاد. فهذه التعهدات لم تنصب على إلغاء الضرائب الجمركية وخفض الإنفاق الحكومي وتقليص أجور العاملين لدى الدولة فحسب، بل هي تضمنت، أيضاً، طلباً يتعلق بتولي اثنين كانا من أعتى المجرمين في النظام العنصري، منصبين، ربما كانا أهم منصبين بالنسبة إلى الرأسمال الدولي، أعني منصب وزير المالية ومحافظ المصرف المركزي.

وبعد مرور شهر واحد، نفذ حزب المؤتمر ما تعهد به سرا لصندوق النقد الدولي. فعلى الرغم من حصوله على أكثرية ساحقة، إذ فاز في الانتخابات بنسبة بلغت 62.5 في المائة، فإنه شكل «حكومة وحدة وطنية» لا تضم حزب المؤتمر،

(*) في العام 1994، شكك اليسار الماركسي في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في الخيارات الاقتصادية لحكومة مانديلا بدعوى أنها لطمأنة المصالح الاقتصادية المحلية والأجنبية، لاسيما أنه جرى استبعاد كل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية وفقاً للمفاوضات السرية المشار إليها في المتن. كما عاب اليسار الماركسي على مانديلا، إهماله تكثيف الاستثمار في الأشغال العامة خلال فترة رئاسته، خوفاً من ظهور الشيوعية، وهكذا، وعوضاً عن ذلك، لجأت الحكومة إلى وضع خطة لبناء مساكن تمويلها مصارف خاصة في جنوب أفريقيا، بيد أن هذه المصارف لم تمنح التمويل للمقترضين السود والفقراء. [المترجم].

وحزب زولو القومي فقط، بل وضمت الحزب الوطني العنصري أيضا، كما أسند الوظيفتين المذكورتين إلى ممثلي النظام العنصري البائد، تماما كما طلب الصندوق. وأمام الرأي العام، دأب قادة حزب المؤتمر على تبرير سلوكهم المتساهل مع النظام القديم، بحجة مفادها أن سياستهم تتوخى تحقيق «المصالحة» وبلوغ «المساواة بنحو سلمي». ولكن، وكما اتضح في الأعوام التالية، كانت هذه السياسة تصب، في المقام الأول، في مصلحة النظام البائد ورأس المال الدولي ولمصلحة الأعضاء القياديين في حزب المؤتمر أيضا. ولم يدم الأمر طويلا، حتى أحاطت الجماهير العمالية، بحقيقة ما قصده نيلسون مانديلا، عندما قال في افتتاح البرلمان العام 1995: «إن علينا أن نحرر أنفسنا من ثقافة التفكير بالاستحقاقات».

خلال رئاسته، التي دامت طويلا ولم تنته إلا في العام 1999، انتهج مانديلا، بمشاركة وزير المالية ومحافظ المصرف المركزي، وبمساهمة صندوق النقد الدولي، سياسة ما كانت لها أي علاقة، بالتعهدات، التي أعطاها هو وحزب المؤتمر، للشعب الذي انتخبه رئيسا للبلاد. إن العكس هو الصحيح. فهذه السياسة لم تكن صفة في وجه الجماهير العمالية وفقراء المواطنين فحسب، بل هي جسدت أيضا التحول الكبير، الذي أطلق العنان لليبرالية الحديثة، وطمان، ليس النخبة، فقط، التي هيمنت على مقدرات البلاد في الأيام الخوالي، بل والمصارف الدولية والشركات العملاقة أيضا.

وفيما خُفضت أجور ورواتب العاملين في الجهاز الحكومي، كانت المشاريع والفئات الغنية تهلّل للتسهيلات الضريبية، التي حصلت عليها⁽²⁾. على صعيد آخر، تمت «إعادة هيكلة» الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية، بنحو يستجيب لمصالح أولئك، الذين عملوا، على مدى عقود كثيرة من الزمن، في خدمة النظام العنصري. وأُجيز للمشاريع العملاقة حق تحويل أموال هائلة القيمة إلى خارج البلاد، ونقل مكان إقامتها الرئيسي إلى لندن. وغني عن البيان، أن هذه الإجراءات وإلغاء الضرائب الجمركية كانت عوامل فعالة في ضياع آلاف فرص العمل في البلاد. علاوة على هذا وذاك، مُنح المصرف المركزي حق زيادة الفائدة إلى معدل يتكون من خانتين. ومما لا شك فيه هو أن هذه السياسة النقدية قد حظيت بترحيب المضاربين بالعملات، وأسفرت عن إفلاس الكثير من المشاريع

جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري..

الوطنية صغيرة الحجم. كما ألغي القانون، الذي كان يحدد معدل الفائدة على القروض بمعدل لا يزيد على 32 في المائة.

وحققت سوق الأسهم والسندات (البورصة) طفرة كبيرة، وكسبت صناديق التقاعد أرباحا كبيرة، وأقرت الحكومة، خلافا للقواعد التي كانت دارجة حتى ذلك الحين، في حق أرباب العمل في إدارة شؤون هذه الصناديق. وخلافا لما كان متوقعا، لم يُمنع تصدير الأسلحة، بل هو ازداد اتساعا، وواصلت البلاد بيع الأسلحة حتى للحكام المستبدين. وجرى تحرير النظام المالي من القيود، بنحو تسبب في تقليص الاستثمار بصورة متصاعدة، وجرى استحداث البيئة المناسبة لأن تُخصص مقادير متزايدة من رأس المال، لأغراض صفقات المضاربة الدولية. وبناء على هذا كله، لا غرو أن يتحول القطاع المالي وعمليات التأمين وسوق العقارات إلى مجالات عظيمة الربحية، وأن يتراجع، بنحو ملحوظ حجم الإنتاج الصناعي.

إن التعهد، الذي أعطاه حزب المؤتمر لبسطاء السكان السود، والقاضي بأن تدهور مستوياتهم المعيشية في الأجل القصير، سيفضي إلى تحسن هذه المستويات بصورة ملحوظة في الأمد الطويل، كان كذبة كبيرة، كما تبين لاحقا. فليس في عهد مانديلا فقط، بل وفي عهد خليفته، امبيكي وزوما، أيضا، كان تطور المستويات المعيشية، يسير باتجاه واحد بقدر تعلق الأمر بالفئات الأقل رخاء - باتجاه المنحدر. وعوضا عن تزايد فرص العمل، بالمقدار، الذي جرى التعهد به، أي بمعدل سنوي يبلغ 3 إلى 4 في المائة، تراجعت فرص العمل، خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، بمعدل تراوح بين واحد إلى أربعة في المائة سنويا. وفي المنظور العام، ارتفعت نسبة البطالة في صفوف السكان السود من 36 في المائة إلى 47 في المائة بين العامين 1994 و2004. وفيما انخفض متوسط دخل السكان السود بمعدل بلغ 19 في المائة، ارتفع متوسط دخل الشريحة البيضاء من سكان جنوب أفريقيا بنسبة بلغت 15 في المائة. ومن استطلاع يعود إلى عام 1996، تبين أن نحو مليون ونصف المليون من سكان جنوب أفريقيا السود، يقطنون في جحور بائسة. وفي العام 2011 ارتفع العدد إلى نحو مليونين - أي ارتفع بما يساوي 30 في المائة تقريبا.

وعانت الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي، أشد أنواع الغبن، فيما يتعلق بالمشاركة بثمار تطور النظامين المدرسي والصحي. فقد تزايد عدد المدارس التي تتقاضى رسوما من التلاميذ، ومن أفقر التلاميذ أيضا، علما بأن هؤلاء التلاميذ أكرهوا على دفع تكاليف الزي المدرسي، والكتب والدفاتر المدرسية وأجور النقل إلى مدارسهم. ومن دراسة تعود إلى العام 2001، تبين أن النظام التعليمي الحكومي في جنوب أفريقيا كان في وضع مأساوي حقا وحقيقة. وفيما حققت سوق أسهم الشركات، وعمليات المضاربة المالية، أرباحا بلغت مليارات الدولارات، كان 27 في المائة من المدارس بلا مياه صالحة للشرب، و43 في المائة بلا تيار كهربائي، و80 في المائة ما كانت تتوافر لا على خزانة كتب ولا على جهاز كمبيوتر.

أما بالنسبة إلى النظام الصحي، فإن الأمر كان أشد وخامة. فعلى خلفية، الإجراءات التقشفية في الموازنة الحكومية، وخصخصة العديد من المؤسسات الصحية، انتشرت، بنحو أسرع وبنسبة أكبر مما كان سائدا أيام التمييز العنصري، أمراض كثيرة، من جملتها السُّل والهَيْضَة والملاريا ومرض نقص المناعة (الإيدز). ولأن مياه الشرب غير معقمة بالنحو المطلوب، ولأن خصخصة الكثير من شركات الإسالة، منح الشركات الأوروبية الفرصة المناسبة لزيادة أسعار المياه الصالحة للشرب بنحو كبير، لذا يلاحظ المراقبون أن في كل عام يتوفى عشرات الألوف من الأطفال جراء إصابتهم بمختلف أنواع الإسهال. وما من شك في أن أفظع مؤشر لقياس مدى تدهور المجتمع، ينعكس من خلال ما رصدته منظمة الصحة العالمية من تراجع في متوسط العمر المتوقع بمقدار بلغ 13 عاما (من 65 إلى 52 عاما)، خلال العقد الأول من حكم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

ولم تتسع الهوة الاجتماعية بين الأغنياء من البيض والفقراء من السكان السود فقط، بل اتسع التفاوت الاجتماعي، وبنحو مطرد، بين الشرائح السوداء أيضا. ومن أجل تزويق صورتها وتحسين صيتها، تبنت الحكومة في العام 2004، «برنامج الدعم الاقتصادي للسود» (Black Economic Empowerment Program). وبموجب هذا البرنامج، صارت الدوائر الحكومية، مطالبة بمحاربة المرشحين السود وتمكينهم، بنحو أقوى، من ملء الوظائف الشاغرة في الإدارات

جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري..

والشركات الصناعية العملاقة. وترتب على هذا البرنامج، ارتفاع نسبة المديرين السود، العاملين في الشركات المدرجة في البورصة، من الصفر إلى 20 في المائة. أما بالنسبة إلى الشرائح الموجودة في أدنى سلم الدخل، فإن هذه الإجراءات كانت عديمة الأهمية بالكامل.

بيد أن سياسة القادة النقابية السود كانت أكثر أهمية بكل تأكيد. فهؤلاء قادوا احتجاجات المواطنين ضد تدهور المستوى المعيشي، بمهارة كبيرة في بادئ الأمر، ليحولوها، من ثم، إلى ممارسات عقيمة، وذلك من خلال دفع المحتجين إلى القيام بإضرابات متفرقة. وبهذا النحو، قدم هؤلاء النقابيون خدمات جليلة للحكومة وساعدوها على تنفيذ نهجها المسترشد بالليبرالية الحديثة. وكافأت الحكومة صنيعهم هذا بسخاء كبير. فسايريل رامافوزا (Cyril Ramaphosa)، رفيق مانديلا في الكفاح ضد النظام العنصري وأحد الأعضاء المؤسسين لنقابة عمال المناجم والاتحاد العام للنقابات، هو خير عنوان على هذه الشريحة. فقد تحول الآن إلى صناعي كبير، يتوفر على العديد من المليارات وصار من شريحة أغنى أغنياء جنوب أفريقيا. (ومانديلا أيضا، كان في حياته من كبار الأثرياء، وترك لورثته ثروة وحصصا في شركات مختلفة يزيد عددها على المائتي شركة^(*)).

إن السياسة المبتغاة من قبل صندوق النقد الدولي، والمنفذة من قبل الحزب الوطني الأفريقي، حولت جنوب أفريقيا إلى بلاد، اتسعت فيها هوة التفاوت بين أولئك الذين يرفلون بالنعيم وأولئك الذي يعيشون على هامش الحد الأدنى للمعيشة، إلى مقدار يكاد لا يكون له مثيل في العالم. وغني عن البيان أن اتساع هوة التفاوت هذه قد أبان زيف أهم الحجج التي ساقها نيلسون مانديلا

(*) ربما انطوى حديث المؤلف عن مانديلا على شيء من التجني. فإحقاقا للحق نقول إن مانديلا خلف منزلا فخما في جوهانسبرغ وسكنا متواضعا في موطنه في إقليم الكاب الشرقي. وكشف قاض في جنوب أفريقيا أن الزعيم التاريخي الراحل نيلسون مانديلا ترك ممتلكات تقدر بنحو أربعة ملايين دولار. علما بأن هذه الثروة قد جرى توزيعها على أفراد أسرته وحزبه (المؤتمر الوطني الأفريقي) وعلى عدد من المدارس. ولم يجمع مانديلا هذه الثروة من عمليات اختلاس وارتشاء قط، فهو كان نزيها إلى أبعد حدود النزاهة، كما هو شائع. فهذه الثروة كان الجزء الأعظم منها من الأرباح التي درتها كتبه ومن بينها سيرته الذاتية الموسومة «مسيرتي الطويلة للحرية». علما بأن هذا الكتاب قد تُرجم إلى جل لغات العالم. وشتان ما بين مانديلا والكثير من حكام بلدان العالم الثالث من اختلاف في النزاهة. فجل ثروات البعض منهم هي سرقات من قوت الشعب البائس فعلا، وليس من مؤلفات نشرها أو صناعات تولوا قيادتها. [المترجم].

وحزبه، حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، لتبرير تساهله حيال النظام البائد، أعني التأكيد بلا انقطاع على أهمية «التعايش السلمي بين سكان البلاد والنأي بالنفس عن استخدام العنف». فجنوب أفريقيا تسجل حاليا إحدى أعلى معدلات العنف والجريمة وتُعتبر من أقل بلدان العالم أمنا ومن أكثرها خطرا.

وغني عن البيان أن عشرة في المائة، فقط، من السكان، يشعرون بالأمان في جنوب أفريقيا، نعم العشرة في المائة، الذين يستحوذون لأنفسهم على خمسين في المائة من مداخل العائلات وينعمون برخاء يوفر لهم كل ما تصبو إليه النفس من كماليات وبضائع - يعيشون آمنين في أحياء تحجبها عن أنظار البؤساء جدران يبلغ ارتفاعها العديد من الأمتار، وتحيط بها أسلاك شائكة ونظم إنذار وقوات أمنية خاصة مدججة بالسلاح من أخمص القدم وحتى آخر شعر في الرأس. وعلى ما يبدو، إن هذا هو نوع الحياة التي نوهت بها كريستين لاغارد حينما قالت، إن مانديلا بذل قصارى جهده لأن يجعل «جنوب أفريقيا.. مقاما أفضل».

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

لقد كتب صندوق النقد الدولي فصلا من الفصول المثيرة للشجون والآلام في تاريخ أوروبا وفي تاريخ جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية [سابقا]. فبين ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم، لم يشارك الصندوق بنحو فعال فقط، في دفع شعب تعداده 24 مليون نسمة إلى التهلكة وحياة البؤس والحرمان، بل كان أيضا قد قدم مساعدات فعالة لتفكيك دولة متعددة الأعراق والأجناس ولإشعال فتيل صراعات دموية على الأرض الأوروبية، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية.

إن يوغسلافيا، الجمهورية، التي تأسست العام 1945 من ست جمهوريات هي سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل

«من أجل تقويض أركان يوغسلافيا القديمة كلية وبنحو نهائي، صعد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضغطهما بالمقدار الضروري لتفكيك يوغسلافيا بصورة لا رجعة منها، وذلك من خلال خطة العمل التي نشرتها المؤسسات في خريف العام 1989»

الأسود وصربيا ومقدونيا والولايتان المتمتعتان بحكم ذاتي كوسوفو وفويفودينا، كانت قد قطعت روابطها مع الاتحاد السوفييتي في العام 1948، وأدارت ظهرها للكتلة الشرقية. وبما أنها ما كانت تمت بصلة إلى الغرب الرأسمالي أيضا، على خلفية قيامها بتأمين الصناعات الأساسية والقطاع المصرفي، سلكت يوغسلافيا، وفق ما أعلنته القيادة السياسية التي يتزعمها الرئيس تيتو، «الطريق الثالث» كبديل عن الرأسمالية والاشتراكية^(*). وعند إمعان النظر يتبين للمرء بجلاء، أن مغزى الطريق الثالث كان يكمن في توظيف التوترات القائمة بين الدول الغربية والاتحاد السوفييتي في حقبة الحرب الباردة، لما فيه نفع لمصالح الطغمة الحاكمة.

وبسبب موقعها الإستراتيجي، أعني موقعها على حافة منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترو، ودورها المهم في إطار إستراتيجية «احتواء» نفوذ الاتحاد السوفييتي، فهي كانت، تارة، دولة مواجهة مع الاتحاد السوفييتي، وتارة أخرى، دولة حاجزة بين المعسكرين؛ لذا اهتمت الولايات المتحدة بأن تحصل هذه الدولة على العضوية في صندوق النقد الدولي، وبأن تساعد المصارف الأمريكية يوغسلافيا من خلال منحها القروض بسخاء.

وعلى خلفية الازدهار الاقتصادي، الذي شاهده العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سجل الاقتصاد اليوغسلافي، أيضا، ازدهارا كبيرا. فاستيراد السلع الاستهلاكية، والاستثمار في القطاع الصحي والتعليمي، ومضاعفة تصدير البضائع المصنعة بين العامين 1954 و1960، كانت عوامل أفضت، من ناحية، إلى تحقيق تحسن كبير في المستويات المعيشية، ومن ناحية أخرى، إلى تطورات سلبية انعكست في ارتفاع التبعية لرأس المال الأجنبي بنحو كبير. أضف إلى هذا العامل السلبي، أن النمو الاقتصادي المتسارع قد حابى الشمال المتميز بقطاعه الصناعي ولم يعدل بينه وبين جنوب البلاد، المتخلف والمنتج للمواد الأولية في المقام الأول، أي أن هذا النمو المتسارع كان قد أفضى إلى تطور غير متكافئ، ترتبت عليه لاحقا نتائج وخيمة جدا. وسجل حجم القروض طفرة كبيرة، وذلك بسبب التوسع الهائل في عرض البترودولار (Petrodollar) في سبعينيات القرن العشرين. ومن العام 1966 وحتى

(*) الستالينية. [المترجم].

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

العام 1979 سجل الإنتاج الصناعي نمواً بلغ معدله، في المتوسط 7.1 في المائة سنوياً. ولأن قدرة السلع الصناعية والزراعية اليوغسلافية، على المنافسة في الأسواق الغربية كانت ضعيفة إلى حد كبير، لذا لم تحصل يوغسلافيا من صادراتها السلعية على ذلك المقدار من العملات الأجنبية، الضروري لسد حاجتها لخفض ارتفاع ديونها الخارجية بنحو مطرد. ففيما بلغت ديونها الخارجية العام 1970 نحو مليار دولار فقط، ارتفعت هذه الديون حتى العام 1980 إلى 18 مليار دولار أمريكي، أي أن نسبتها أمست، وقتذاك، تزيد على ربع الدخل القومي.

على صعيد آخر، تسبب رفع المصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياطي الفدرالي) معدل الفائدة القيادي إلى مستوى غير معهود، في ارتفاع تكاليف القروض بنحو مفاجئ، مثيراً بذلك الفزع في صفوف الدائنين الأجانب، لاسيما أن هذا الارتفاع تزامن مع تسجيل البلاد معدلات تضخم كانت تزداد ارتفاعاً بشكل مطرد. وفي مطلع ثمانينيات القرن العشرين، عزم القسم الأكبر من ستمائة مصرف غربي يعمل في يوغسلافيا، على استرداد أموالهم، أو أنهم امتنعوا عن منح يوغسلافيا قروضا جديدة. وهكذا، تدخل صندوق النقد الدولي فأقرض يوغسلافيا في إطار ما يسمى «اتفاقيات الاستعداد الائتماني» مطالباً إياها، في المقابل، بضرورة زيادة الصادرات، وخفض معدل التضخم، وتقليص الإنفاق الحكومي. ولأن تنفيذ هذه الإجراءات استغرق أمداً طويلاً، وضاق الوقت كثيراً، لذا تفاقم الوضع بصورة متسارعة.

وحينما بدت في الأفق، بعد فترة وجيزة من الزمن، نذر إعلان يوغسلافيا عجزها عن خدمة ما بذمتها من ديون، اتخذ سفير الولايات المتحدة في بلغراد لورانس إيغلبرغر (Lawrence Eagleburger)، التدابير لأن تتكاتف الأمم الصناعية الغربية، مع المصارف التجارية وصندوق النقد الدولي لتؤسس رابطة «أصدقاء يوغسلافيا». ونفذت هذه الرابطة في العام 1983، أول إعادة جدولة لديون البلاد. وفي سياق هذه الجهود، وافق الصندوق على منح يوغسلافيا قرضاً قيمته 600 مليون دولار أمريكي - أي أنه وافق على منح يوغسلافيا أكبر قرض كان قد منحه لبلد واحد حتى ذلك التاريخ - ولكن بشرط أن تتحمل الحكومة اليوغسلافية مسؤولية تسديد قروض حصلت عليها من حكومات مختلفة قيمتها 5.5 مليار دولار، وقروض أخرى في ذمة

القطاع الخاص، قيمتها 10.9 مليار دولار. علاوة على هذا وذاك، أجبر القوم المشاريع اليوغسلافية على أن تتولى تسديد الديون الخارجية، بغض النظر عن الظروف المالية السائدة في كل واحد من هذه المشاريع؛ وهكذا، دفعت المشاريع اليوغسلافية للمصارف ما تستحق من أموال، على رغم عجزها، في كثير من الحالات، عن دفع أجور العاملين لديها.

لقد جرى تنفيذ الإجراءات، بعد الاتفاق مع وزارة الخزانة الأمريكية وممثلي الـ «وول ستريت»، وعلى ضوء ذلك القرار - على ما يبدو - الذي طالبت به وكالة الأمن القومي الأمريكية والقاضي «بضرورة بذل مزيد من الجهد» بغية «دفع حكومات وأحزاب شيوعية» - تدرج الولايات المتحدة في قائمتها دولة الحياد الإيجابي يوغسلافيا أيضا - للسقوط في هاوية «ثورة خفيضة الصوت».

ولم تكن النتائج بالصورة المتوقعة فقط، بل وبالنحو المقصود عن عمد أيضا. فالمصانع انهارت بالجملة، والبطالة تفاقمت، والأجور انخفضت بمعدل بلغ 40 في المائة حتى العام 1985. وعوضا عن بلوغ الهدف، الذي زعم صندوق النقد الدولي، أنه يسعى إلى تحقيقه، أعني زعمه بأنه عقد العزم على خفض مستوى الديون، تحقق عكس الهدف المعلن: فبالرغم من أن يوغسلافيا كانت قادرة على خدمة دين قيمته 30 مليار دولار (أي كانت قادرة على تسديد أقساط الدين وأقساط الفوائد والفوائد المركبة على هذا الدين) - حتى العام 1988، تحولت في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، إلى أكثر الدول الأوروبية مديونية، واحتلت، وفق مصادر البنك الدولي، المرتبة السابعة في قائمة الدول الأعلى مديونية في العالم (Highly Indebted Countries)، إذ جاء تسلسلها بعد البرازيل والمكسيك والأرجنتين ونيجيريا والفلبين وفنزويلا. وأدى تدهور وضع بسطاء السكان، إلى تصاعد التوترات بين بعض الجمهوريات، أعني الجمهوريات، التي تعرضت للتدهور الاقتصادي بمقادير شديدة التباين⁽¹⁾. وحاول بعض السياسيين اليمينيين ودعاة القومية المتطرفة، استغلال الموقف، فبدأوا يضربون على أوتار المشاعر القومية ونغمات التوجهات الانفصالية.

إن جدولة الديون للمرة الثالثة، وإخضاع صندوق النقد الدولي يوغسلافيا لـ «مراقبة صارمة»، والحصول على قرض قيمته 300 مليون دولار أمريكي جرى

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

الاتفاق عليه في إطار جدولتي الديون للمرة الرابعة، إن هذا كله صب، في واقع الأمر، في مصلحة الأطراف الدائنة فقط. وكيفما اتفق، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.4 في المائة في العام 1987، واستمر تهريب رأس المال إلى خارج البلاد، وواصل معدل البطالة ارتفاعه بنحو مطرد. وهكذا، ففيمما جرى تخصيص 45 في المائة من العوائد المالية القادمة من العالم الخارجي، لخدمة الدين في المقام الأول، شهدت البلاد شحة ملحوظة في التزود بالمواد الغذائية. وتفاقم التدهور الاقتصادي أكثر فأكثر، وأمست البلاد، مرة أخرى، على حافة التخلف عن خدمة الدين العام. كما غرقت البلاد في سلسلة إضرابات عن العمل، كانت قد بلغت الذروة في نهاية 1978 ومطلع 1988، إذ تعرضت البلاد إلى نحو 4000 جولة من جولات الاحتجاج والإضراب عن العمل.

على صعيد آخر، فإن المقاومة، التي أبداهها السكان العاملون بأجر ضد الأوامر الصادرة عن المصارف، لم تردع صندوق النقد الدولي، من توظيف التحولات، التي طرأت على السياسة العالمية آنذاك، في تركيع البلاد أكثر فأكثر. فعلى خلفية إشراف الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له على الانهيار، بدأ القياديون اليوغسلافيون، من جانبهم، التفتيش عن سبل تضمن لهم مواصلة التمتع بالامتيازات القديمة والمحافظة على الهياكل البالية على رغم الانهيار، الذي أخذت نذره تظهر بجلاء. وبعد فترة زمنية سادتها الحيرة وعمها الارتباك، ساروا على هدي المسار نفسه الذي سلكته الأوليغاركية، التي نشأت عن شريحة قادة الحزب والدولة في الاتحاد السوفيتي: لقد تخلوا عن ماضيهم وعن دفاعهم عن الاقتصاد المخطط وصاروا عوناً قوياً على تدمير الهياكل التي عرفت بها البلاد وقتذاك ونصروا مخلصاً للخصخصة، وذلك على أمل أن يمكنهم هذا النهج من الاستحواذ على الثروات، التي كانت حتى ذلك الحين، تخضع للملكية العامة. ولعل رئيس الوزراء أنت ماركوفيتش خير مثال على هذه التحولات السياسية. فهو غداً نصيراً متحمساً لليبرالية الحديثة، وصار، بعد تخليه عن العمل السياسي، الذي بدأه في الأيام الخوالي، ثورياً، مناضلاً ضد الفاشية، رجل أعمال يقيم في النمسا ليعيش، بالثروات التي تراكمت لديه، حياة نعيم وهناء.

وتكاثفت القيادات القديمة، التي هيمنت على مقدرات البلاد سابقا، والقيادات الجديدة، التي صارت تحكم البلاد في العهد الجديد، نعم لقد تكاثفت هاتان القيادتان معا ومع صندوق النقد الدولي أيضا، لدفع البلاد إلى السقوط في الهاوية بنحو نهائي. فرأس المال الأجنبي، الذي كان مسموحا له، حتى ذلك الزمن، بالمشاركة في ملكية المشاريع الحكومية في إطار شركات محاصة، فقط، (Joint Ventures) (أي شركات مشتركة بين شركات الدولة اليوغسلافية والشركات الغربية)، صار، ابتداء من العام 1988، مسموحا له بالاستثمار في الصناعات وفي القطاع المصرفي وفي شركات التأمين وقطاع الخدمات، بلا قيد أو شرط. وبما أن الثروات قد جرى تقويمها، وفق «القيمة الدفترية» الدارجة في الاقتصاد المخطط، أي وفق قيمة، هي أدنى من القيمة المتعارف عليها في الغرب الرأسمالي، لذا شن المستثمرون الغربيون غزوات نهب وسلب حقا وحقيقة. وفيما هم يملأون جيوبهم بالمال الوفير، ساق أولو الشأن في العام 1989 نحو 250 مصنعا إلى هاوية الإفلاس، أو أنهم فتتوها بالكامل، تاركين 89.400 عامل يخسرون فرص عملهم ومصادر أرزاقهم. وحتى سبتمبر من العام 1990، دارت الدوائر على مشروعات أخرى بلغ عددها نحو 900 مشروع، وخسر ما يزيد على نصف مليون عامل فرص عملهم. وتركزت آثار تصفية هذه المصانع وتفتيتها بنحو نهائي، على صربيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو.

وتنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي، جُمِدَت الأجورُ عند المستوى، الذي هي عليه في نوفمبر العام 1989. وحتى نهاية العام وصل معدل التضخم إلى 70 في المائة، وارتفع العام 1991 إلى 140 في المائة، وفي العام 1992، بلغ 937 في المائة وارتفع مرة أخرى، فبلغ 1.134 في المائة. وبالنسبة إلى الجماهير العريضة، انخفضت الظروف المعيشية إلى المستوى المتعارف عليه في بعض الدول النامية. وكانت أقاليم كوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود، من أكثر أقاليم البلاد تعرضا لهذه الدواهي والنوائب. وتصاعد، في ذات الوقت، غضب عارم في الأقاليم الأكثر ثراء، في أقاليم من قبيل صربيا وكرواتيا وسلوفينيا، وذلك لأن الحكومة المركزية كانت قد طالبت هذه الأقاليم بالمساهمة في تمويل إنفاقها بنسبة أكبر من النسبة المفروضة على الأقاليم خائرة القوى المالية. وفي العام 1989

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

باشرت صربيا في تحصيل ضرائب جمركية على البضائع القادمة من سلوفينيا وكرواتيا. وفي المقابل، شرعت كرواتيا بفرض رسوم استثنائية على المنازل التي يمتلكها المصطافون الصرب على الساحل الأدرياتيكي. من ناحية أخرى، امتنعت سلوفينيا، كلية، عن المساهمة في تمويل صندوق التنمية المخصص لكوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود، الأمر الذي تسبب بخفض الأموال المخصصة لهذه الأقاليم بنسبة بلغت 40 في المائة.

وسرعان ما تعالت النبرات القومية المتطرفة في جميع أرجاء البلاد، واستقطبت مزيدا من المؤيدين. وبمجرد أن تعالي أول نداء مطالباً باستقلال بعض الأقاليم، سرعان ما أرهفت أذنيها القوى العظمى الغربية. فإذا كانت الولايات المتحدة قد دفعت تكلفة باهظة لضمان امتثال يوغسلافيا لأوامرها، ولدفعها إلى التخلي عما دأبت عليه في سابق الزمن من رقص على حبال القوى العظمى، فإن بوادر سقوط النظام السوفييتي، قد فتح آفاقا جديدة بالكامل. فالآن، لا يدور الأمر حول إخضاع إقليم كامل للسوق العالمية، فقط، بل هو يدور أيضا، حول تقطيع أوصال هذا الإقليم وفق سياسة «فرق تسد»، وتحويله إلى حليف ذي نفع كبير بناء على أهميته الجيوسياسية! وكان نداء تأسيس دول مستقلة قد حفز الولايات المتحدة على انتهاز الفرصة ومساندة هذه التوجهات. من ناحية أخرى، فإن ألمانيا - الدولة التي نجحت في توحيد شطريها الغربي والشرقي العام 1989، وارتقت، سياسيا واقتصاديا أيضا، إلى دولة ذات وزن ثقيل في داخل الجماعة الأوروبية (*) (السابقة على الاتحاد الأوروبي)، غدت في أمس الحاجة إلى البلقان أيضا، وذلك كسوق رحبة لتصريف البضائع واستقبال الاستثمارات الألمانية - نعم إن ألمانيا هذه، أخذت تنفخ في البوق نفس، وساندت - هي والنمسا - ماليا ومن خلال تدخل أجهزتها الاستخبارية، التوجهات الانفصالية السائدة في كرواتيا وسلوفينيا بنحو مخصوص. ومن أجل تقويض أركان يوغسلافيا القديمة كلية وبنحو نهائي، صعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضغطهما بالمقدار الضروري لتفكيك

(*) الجماعة الأوروبية هي المؤسسة، التي انبثق عنها الاتحاد الأوروبي العام 1993. وتشكلت هذه الجماعة العام 1967 من الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكان في عضويتها ست دول هي ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا.

يوغسلافيا بصورة لا رجعة منها، وذلك من خلال خطة العمل التي نشرتها المؤسساتان في خريف العام 1989 (Financial Operations Act): فقد جرى تحرير التجارة من جميع القيود. وكانت عملية التحرير هذه قد جعلت السوق اليوغسلافية تغص بالبضائع الأجنبية - المدعومة ماليا من قبل دول الجماعة الأوروبية (EG) - وأسفرت عن تراجع إنتاج الصناعة المحلية بأكثر من 10 في المائة. على صعيد آخر، حُظر على الحكومة المركزية الاستدانة من مصرفها المركزي. كما أكرهت على خفض مصروفاتها بما نسبته 5 في المائة من قيمة إجمالي الناتج الوطني. وغني عن البيان أن هذا الخفض أدى إلى خفض مخصصات الرعاية الاجتماعية.

وأتاح «قانون المشاريع»، الجديد، أي القانون الذي جرى تشريعه بغية تسهيل خصخصة الشركات، آلية مناسبة للتخلص من فخ التعثر المالي. فوفق هذه الآلية صارت المشاريع، التي عجزت عن تسديد ما بذمتها من التزامات مالية على مدى ثلاثين يوما، ملزمة بالتوصل إلى اتفاق مع الأطراف الدائنة. وبما أن الحكومة كان محظورا عليها التدخل، والمصرف المركزي كان ممنوعا عليه إمداد المشاريع بما تحتاج إليه من قروض، كان هذا الترتيب يعني أن المصارف الدائنة صار بمستطاعها استبدال حصتها من القروض المستحقة على المشاريع، بحصة في ملكية المشاريع المعنية بالأمر. وللحيلولة دون حدوث هذا الأمر، علقت نسبة كبيرة من مشاريع الدولة صرف أجور العاملين في النصف الأول من العام 1990، أي تعين على نصف مليون عامل - عشرين في المائة من العاملين - قضاء أكثر من خمسة شهور بلا دخل تقطات منه.

بيد أن أخطر النتائج ترتبت على تعليق مدفوعات الميزانية إلى الأقاليم والولايات. فوفق قرار صادر عن صندوق النقد الدولي، أصبح، على الفور، ممنوعا تخصيص هذه الأموال لأقاليم البلاد المختلفة، إذ تعين استخدامها لتسديد ما بذمة البلاد من ديون لدى نادي باريس ونادي لندن. إن هذا القطع الاستفزازي لصلات الوصل المالية بين العاصمة بلغراد والأقاليم المختلفة، أفرز رد فعل مهلكا ومقصودا أيضا من قبل القوى العظمى: ففي المقابل علقت سلوفينيا وكرواتيا تسديد ما بذمتها من التزامات مالية حيال الصندوق المخصص لمساعدة الأقاليم الضعيفة

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

اقتصاديًا، بادئتين، بذلك، التفكير بصوت مرتفع، بتقديم طلبات للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (EG).

وبعدما أنشأ الصندوق القواعد الاقتصادية لتفكيك يوغسلافيا بصورة نهائية، أصرت الحكومات فجأة، وحكومتا الولايات المتحدة وألمانيا، بنحو مخصص، على الالتزام بمراعاة حق الشعوب في تقرير مصيرها، أي أصرت الآن، وبنحو مفاجئ، على الالتزام بتنفيذ حق ما كان يؤدي أي دور حتى ذلك الحين. وراحت هذه الحكومات تساند الانفصاليين ماديا وتوظف وسائل الإعلام لتشن حربا إعلامية عنيفة، تحرض القوميات المكونة للشعب اليوغسلافي، والبالغ عددها 26 قومية، بعضها ضد بعض، وتثير بينها العداوات والحروب، على رغم أن هذه القوميات قد عاشت نحو نصف قرن من الزمن بسلام ووثام، وأن 30 في المائة من عقود القرن كانت بين أزواج مختلفي الانتماء القومي. ونجحت هذه الحكومات فيما سعت إليه: ففي الانتخابات المحلية، العائدة إلى العام 1990، فازت أحزاب عنصرية أيضا، واندلعت مشاحنات واحتكاكات بين القوميات المختلفة.

وصعد دعم الانفصاليين من حدة التوترات القائمة بين القوى العظمى وصربيا، التي كانت ترى في نفسها الدولة الوريثة ليوغسلافيا، وراحت تصر على حقها بالمحافظة على وحدة التراب الوطني. وتفاقم الوضع، على خلفية قيام حكومة سلوبودان ميلوسوفيتش، في مطلع العام 1991، بحفز المصرف المركزي الوطني على طبع كمية نقدية جديدة تعادل قيمتها 1.8 مليار دولار أمريكي، وذلك لتسديد ما يستحق العمال من أجور؛ وفُسر هذا الإجراء على أنه التفاف واضح على برنامج صندوق النقد الدولي. وردت الأمم المتحدة، من جانبها، فأعلنت عن فرضها الحصار على يوغسلافيا، وهو حصار كان قد زاد من تفاقم الوضع بنحو شديد جدا في السنوات التالية.

وفي يونيو من العام 1991، أعلنت كرواتيا وسلوفينيا استقلالها. وفي الشهر نفسه، هاجم الجيش الشعبي اليوغسلافي، سلوفينيا، فدارت حرب استغرقت عشرة أيام؛ وبعد برهة وجيزة، تحولت رحى الحرب صوب كرواتيا، واتسعت دائرتها في العام 1992 فشملت البوسنة، أيضا؛ وظلت هذه الحروب سجالا حتى العام 1995. وحينما أعلنت كرواتيا في الثاني والعشرين من ديسمبر من العام 1991، على الملأ،

أنها صار لها دستورها الخاص بها، وراحت تعلن أنها أمست دولة ذات سيادة، جاء رد فعل ألمانيا، بأسرع من البرق، فقد اعترفت بها في اليوم التالي مباشرة، وبلا أي احترام للشروط المقررة من قبل الجماعة الأوروبية، والتي كان من بينها شرط حماية حقوق الأقليات العرقية والدينية. بيد أن الحقيقة الأكيدة هي أن الجماعة الأوروبية نفسها لم تأخذ شروطها مأخذ الجد. فهي اقتفت، في الخامس عشر من يناير العام 1992، خطى ألمانيا. ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحت الأمم المتحدة أيضا تعترف بکرواتيا في مايو العام 1992.

وتجاوب صندوق النقد الدولي مع ما استجد من تطورات، فجمد عضوية يوغسلافيا، واستقبل سلوفينيا وكرواتيا كأعضاء جدد، وراح، في ديسمبر من العام نفسه، يخبر العضوين الجديدين بحجم الديون، التي يتعين على دولتيهما، تسديدها لدائنين دوليين. ووفق هذا الإشعار، كان على كرواتيا أن تتحمل 28.5 مليار دولار، وسلوفينيا 16.4 مليار دولار من إجمالي ما كان بذمة يوغسلافيا السابقة من ديون قديمة. بيد أن صربيا والجبل الأسود تعين عليهما تحمل القسط الكبير من هذه الديون، فقد تعين عليهما تحمل 36.5 في المائة من إجمالي الديون القديمة. وبلا أي اهتمام للحرب، التي ظلت رحاها تدور سجالا حتى العام 1995، واصل صندوق النقد الدولي مفاوضاته مع كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا حول منح قروض جديدة، ما كان يُراد لها أن تخصص لتعمير ما خربته الحرب أو إنعاش النشاط الاقتصادي، بل، وباللداهية، كان يُراد تخصيصها لخدمة الديون القديمة. وسبب اتفاق صادقت عليه حكومة فراينو تودجمان العام 1993، إفلاس مزيد من الشركات وفي خفض الأجور إلى مستوى أدنى من مستوى خط الفقر، وفي ارتفاع معدل البطالة إلى 19.1 في المائة حتى العام 1994 - وذلك لأن هذا كله كان يصب في مصلحة الدائنين الدوليين.

ولم يكن السكان العاملون بأجر في البوسنة والهرسك، أفضل حالا. فبعدها شنت الطائرات المقاتلة التابعة لحلف شمال الأطلسي، بين أبريل 1993 ومارس 1995، هجمات بلغ عددها 52 ألف هجوم وراح ضحيتها أكثر من 33 ألف قتيل مدني، والعدد نفسه تقريبا من القتلى في صفوف العسكريين، أملى الفاعلون الدوليون، أعني الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على البلاد

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

اتفاق دايتون^(*)، ودستورا جديدا «يراعي متطلبات اقتصاد السوق». علاوة على هذا كله، وضعت الأطراف المهيمنة على الساحة الدولية، البوسنة والهرسك، عسكريا، تحت وصاية حلف شمال الأطلسي، وسياسيا تحت وصاية رئيس الوزراء السويدي كارل بيلت، بوصفه «الممثل السامي، المسؤول عن التعمير والإنشاء - أي تعرضت البوسنة والهرسك إلى أقصى تدخل سافر في سيادتها، إلى تدخل بلغ من الشدة نحو ما يتعرض له أي بلد أوروبي آخر خلال الحقبة التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما سُلِبت البوسنة والهرسك حق إدارة السياسة الاقتصادية الوطنية، إذ انتقل حق إدارة هذه السياسة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. أضف إلى هذا، أن الدستور - الذي كان يجري العمل به على الرغم من عدم وجود جمعية تأسيسية - كان يفترض أن تسمية محافظ المصرف المركزي من صلاحيات صندوق النقد الدولي فقط، وأن هذا المحافظ لا يجوز أن يكون «مواطنًا يتحدر من البوسنة والهرسك أو من إحدى الدول المجاورة». من ناحية أخرى حُظر على المصرف المركزي طبع كميات جديدة من العملة المتداولة، أو إصدار عملة جديدة، خاصة بالبوسنة والهرسك، خلال الستة أعوام المقبلة. كما تعين على البوسنة والهرسك أن تخصص جميع ما تحصل عليه من قروض دولية، فقط لتسديد استحقاقات الدائنين الدوليين ولتمويل القوات العسكرية، التي فرضت اتفاقية دايتون انتشارها في ربوع البلاد؛ وبهذا المعنى أمسى محظورا على البوسنة والهرسك تخصيص شيء من هذه القروض لإعادة إعمار البلاد. وهكذا، وعلى خلفية هذه الشروط المجحفة، فإن القرض، الذي منحتة هولندا، كتمويل مؤقت، قيمته 37 مليون دولار، لم يُستخدم، قط، للتخفيف من عذابات ضحايا الحرب، بل جرى

(*) هي الاتفاقية، التي أنهت الصراع المسلح في البوسنة والهرسك بين العامين 1992 و1993. ودارت مفاوضات السلام في قاعدة رايت بيترسن الجوية الواقعة بالقرب من مدينة دايتون الأمريكية بين يومي الأول من أكتوبر والحادي والعشرين من نوفمبر 1995. وترأس الوفود المشاركة كل من سلوبودان ميلوسيفيتش من الجانب الصربي وفرنيزو تودجمان من الجانب الكرواتي وعزت بيغوفيتش من الجانب البوسني. أدت هذه الاتفاقية إلى تقسيم البوسنة والهرسك إلى جزأين متساويين نسبيا هما: فدرالية البوسنة والهرسك وجمهورية صرب البوسنة. كما أدت إلى انتشار ما يسمى قوات حفظ السلام الدولية الإيفور. وعلى رغم أن التوقيع الرسمي على الاتفاقية جرى في باريس يوم 14 ديسمبر من العام 1995، فإن الاتفاقية صارت تعرف باسم مدينة دايتون، وذلك لأن هذه المدينة كانت قد شهدت التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى. [المترجم].

تخصيصه لتسديد ما للمصرف المركزي الهولندي من مستحقات مالية، كانت قد نشأت، حينما أعار هذا المصرف صندوق النقد الدولي الأموال الضرورية لتسديد قروض أجنبية^(*).

وعلى ما يبدو، فإن تحرير اقتصاد يوغسلافيا الممزقة إلى أشلاء، تحريراً تاماً أمام حركة الرأسمال الدولي، وإحكام هيمنة ائتلاف تقوده الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على الدول الجديدة - التي أسفر عنها تمزق يوغسلافيا - كما لو كانت هذه الدول لاتزال تنتمي إلى عصر من عصور الاستعمار البائدة، لم يُشبع نهم القوى الغربية. فعلى رغم ضخامة عدد ضحايا الحرب والسكان المرضى نفسياً، واصلت القوى الغربية جهودها للعثور على الفرص المناسبة لتركييع البلاد كلفة وإخضاعها إلى إرادتها بلا قيد وشرط. فبمجرد أن ظهرت في الأفق، علامات تدل على أن قوى متعصبة قومياً أمست، كما كانت الحال في بقية أجزاء يوغسلافيا [سابقاً]، تبدي تمللاً ملحوظاً في كوسوفو أيضاً، اقتنصت الفرصة في الحال، كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فأرسل هؤلاء جميعاً أجهزة الاستخبارات إلى هناك، مساهمين بذلك مساهمة فعالة في تحويل احتجاجات، اتصفت بالسلمية في بادئ الأمر، إلى صراعات دامية تشبه الحروب الأهلية.

واستمر إشعال فتيل الصراعات، إلى أن تدخل الزعيم الصربي ميلوسيفيتش عسكرياً، مقدماً بذلك الحجة، التي كانت تتطلع لها القوى العظمى لتبرير تدخلها العدواني. وعلى خلفية هذه التطورات، طلبت منه القوى الغربية الحضور إلى رامبولى^(**)؛ ليصادق على معاهدة تنص على أمور كثيرة كان من بينها، انتشار 50 ألف عنصر من عساكر حلف شمال الأطلسي، والاعتراف بأن من حق وحدات الحلف أن تصدر التوجيهات إلى أجهزة البوليس والدوائر الحكومية، وأنها مخولة، أيضاً، باستخدام المطارات والموانئ البحرية وسكك الحديد والشوارع متى ما تشاء وبنحو مجاني.

وبمجرد أن رفض ميلوسيفيتش - كما كان متوقعاً - التوقيع على هذه المعاهدة، سرعان ما أشعلت قوات حلف شمال الأطلسي وقوات الولايات المتحدة الأمريكية

(*) نيابة عن فدرالية البوسنة والهرسك. [المترجم].

(**) جنوب غربي باريس. [المترجم].

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

- لأول مرة بلا تكليف من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- فتيل أكبر حرب عرفت أوروبا منذ العام 1945. فبحة وقف انتهاكات حقوق
الإنسان، والحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية، قصفت هذه القوات خمس عشرة
مدينة، من الجو، ليل نهار وبلا انقطاع وعلى مدى 78 يوما. وفي سياق هذا كله،
استخدمت هذه القوات القنابل العنقودية والذخيرة المشبعة باليورانيوم، ودمرت،
إلى جانب هياكل تحتية أخرى، نظام مياه الشرب، ذا الأهمية العظيمة بالنسبة إلى
عموم السكان، ومصانع التسخين والطاقة العاملة بالفحم الحجري و344 مدرسة
و33 مستشفى.

وبعد توقف العمليات الحربية، نصبوا حكومة شبه عسكرية، كانت على اتصال
وثيق بالأطراف الفاعلة في الجريمة المنظمة. وعلى رغم أن هذه الحكومة قد سمحت،
في السنوات التالية، بأن تتحول البلاد إلى معبر يمر من خلاله ما يزيد على نصف
تجارة الهيروين العالمية، فإن صندوق النقد الدولي، ومعه مصرف كوميرس الألماني (*)،
غضا الطرف عن متابعة الموضوع، ولم يشغلا بالهما به، مفضلين تولي السيطرة التامة
على الجهاز المصرفي. فهناك، حيث كان السكان قد أمسوا فقراء، بائسين، وبالتالي ما
عاد بالإمكان، تحميلهم أعباء المليار دولار - الضرورية لتسديد القروض، التي جرى
اقتراضها من مستثمرين دوليين، بغية إنفاقها على مشاريع إعادة الأعمار - نعم
هناك، كان المرء مجبرا على الاستعانة بالمال الآتي من المتاجرة بالمددرات.

وبالنسبة إلى ألمانيا، كان قيام الحكومة الائتلافية - التي يرأسها الاشتراكي غيرهارد
شرودر، ويتقلد فيها السياسي الأخضر يوشكا فيشر منصب نائب المستشار - بزج
جيش ألمانيا الاتحادية، في أول تدخل حربي، منذ تأسيس هذا الجيش في الحقبة
التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد نحو عقد من الزمن على إعادة
توحيد شطري ألمانيا، إيدانا بعودة ألمانيا إلى حظيرة القوى العظمى. أما بالنسبة إلى
الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التدخل الحربي كانت له دوافع أخرى. فالولايات
المتحدة كانت تريد من استعمال ترسانتها الحربية، بشكل غير متكافئ أو غير
مناسب، عرض عضلاتها والتدليل على مدى التقدم التكنولوجي، الذي أحرزته في
المجال الحربي - ليس للفت نظر روسيا، وريثة الاتحاد السوفيتي المنهار فقط، بل

(*) الذي يُعد ثاني أكبر مصرف في ألمانيا. [المترجم].

وللفت نظر الصين الصاعدة والاتحاد الأوروبي، المتزايد قوة، اقتصاديا وعسكريا⁽²⁾، ولتأكيد حقها في ممارسة الهيمنة داخل حلف الأطلسي⁽³⁾.

أما بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، فإن الأمر الذي شك فيه، هو أن انتهاء العمليات الحربية في كوسوفو، كان إيذانا باكتمال عناصر المشهد بشكل شديد الخصوصية. فالسياسة الليبرالية الحديثة، التي نجح الصندوق في إكراه كوسوفو على انتهاجها من خلال ما منح من قروض، استحدثت شروطا قوضت الاستقرار في مجمل المنطقة. لقد نفذ الصندوق جميع الإجراءات الضرورية لتحويل يوغسلافيا إلى خرائب وأطلال، ولأن ينحدر سكانها إلى الوراء، فيعيشوا، بفضل ما بذل الصندوق من جهود، بالمستوى المتعارف عليه في الدول النامية، بعدما كانوا يقطفون ثمار ازدهار اقتصادي معتبر، ودرجة تشغيل تام للأيدي العاملة، ونظامين صحي وتعليمي مجانيين، وعطلة أمومة، وستة أسابيع عطلة سنوية، وأجور سكن غاية في التدني، ومواد غذائية زهيدة الثمن، ونسبة أمية دون العشرة في المائة، و72 عاما كمتوسط للعمر المتوقع. فبرامجه كانت بمنزلة التربة الخصبة، التي استخدمتها أجهزة المخابرات الغربية، مدعومة من قبل وسائل إعلام اشتراها الغرب بحفنة من النقود، لدفع أناس بائسين، معدمين، متعطلين عن العمل، لأن يرتكبوا جرائم ومذابح عرقية، ولمساعدة أطراف يمينية، عنصرية، على التغلب على خصومهم. وهكذا، فلولا التدابير، التي اتخذها صندوق النقد الدولي بشكل منظم ومحكم، لما كان بالإمكان أن تندلع الكارثة الإنسانية، التي نشرت ظلالها الرهيبة على البلقان في تسعينيات القرن العشرين.

الأزمة الآسيوية.. الصندوق يبرهن على جبروته

إن الاقتصادات الآسيوية، التي سجلت في ستينيات القرن العشرين أعلى معدلات نمو اقتصادي على مستوى العالم أجمع، أتاحت للمستثمرين الدوليين فرصا استثمارية تغدق أرباحا تتزايد بشكل مطرد، على خلفية تزايد عولمة أسواق المال. ومارس صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية ضغوطا قوية في تسعينيات القرن العشرين، على دول الإقليم، لدفعها إلى تسهيل حركة رأس المال الأجنبي في أسواقها دون عوائق. وكانت هذه الضغوط قد دفعت حكومات دول المنطقة إلى تنفيذ عملية تحرير نشأ عنها بلوغ الحجم الكلي لقروض المصارف الأجنبية في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين فقط أكثر من 260 مليار دولار أمريكي حتى نهاية العام 1996.

«أسفر تحرير التعامل ببطاقات الائتمان- وهو تحرير جرى تنفيذا لرغبات الصندوق- إلى سقوط نحو مليون ونصف المليون من مواطني كوريا الجنوبية في هاوية الإفلاس حتى نهاية العام 1998»

واشتملت هذه القروض على قروض قصيرة الأجل كانت نسبتها تتراوح بين 50 و 67 في المائة، علما أن هذه القروض لم تستثمر في الاقتصاد الحقيقي، بل جرى استثمارها كمنقود أو أموال ساخنة (hot money) (*)، في شراء أسهم الشركات والعقارات المختلفة، وفي تلك المجالات، بنحو مخصص، التي تدر أعلى ربح ممكن بأسرع وقت متاح. وتسببت هذه الاستثمارات في تعرض أسعار العقارات، على وجه الخصوص إلى ارتفاعات ضخمة، ورأت المصارف الآسيوية في الارتفاعات الضخمة بأسعار العقارات فرصة سانحة تستطيع توظيفها لمنح قروض جديدة مضمونة بالعقارات. ومع أن هذا التطور قد ترتب عليه اندلاع حركة لولبية تنطوي على مخاطر جمة، فإن المستثمرين الأجانب، أعني مستثمرين، من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية الأمريكية والمصارف العاملة في الـوول ستريت، لم يعيروا الموضوع أي أهمية، من ناحية لأنهم جنوا أرباحا عظيمة بفضل معدلات الفائدة العالية المفروضة على مناحي الاستثمار عالية المخاطر، ومن ناحية أخرى لأن تبعات هذه المخاطر لن يتحملوها هم أنفسهم، بل ستتحملها المصارف الآسيوية.

كما لم ير صندوق النقد الدولي أن التحذير من المخاطر القائمة جزء من مسؤوليته، وبالتالي، فإنه ظل، هو نفسه، يساند التطور، حتى بعدما لاحت في الأفق نذر الكارثة، ففي بيان نشره صندوق النقد الدولي في 21 سبتمبر 1997، ورد حرفيا: «إن تدفق رؤوس الأموال الخاصة أمسى عظيم الشأن بالنسبة إلى النظام النقدي الدولي، وأن النظام الليبرالي المشرع الأبواب بنحو متصاعد، أثبت أنه النظام الأفضل بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي»، ولا نعتقد أننا بحاجة إلى التنويه إلى أن هذا البيان قد نشر في وقت تزامن مع مضاربة الملياردير الأمريكي جورج سوروس على البات التايلندي، وإعطائه الإشارة لاندلاع سلسلة من تفاعلات وخيمة.

وبعد فترة وجيزة، تلاحقت الأحداث على نحو متسارع، فقد انفجرت فقاعة العقارات، وتعين تخفيض سعر صرف البات مرات عديدة، وسحب المستثمرون الأجانب رؤوس أموالهم على نطاق واسع، وسرعان ما انتقلت عدوى الوضع

(*) أموال تنشد أسرع وأكبر ربح ممكن . [المترجم].

الأزمة الآسيوية.. الصندوق يبرهن على جبروته

المضطرب وغير المأمون إلى دول أخرى، فغادرتها رؤوس الأموال بمقادير لا سابقة لها في التاريخ⁽¹⁾. وخلال بضعة أسابيع كان قسم كبير من الجهاز المصرفي الآسيوي حطاما. ولعدم توافر رأسمال أجنبي خاص لم يكن لدى الحكومات خيار آخر غير التوجه إلى صندوق النقد الدولي، باعتباره الملاذ الأخير للتزود بالسيولة.

وما حدث فيما بعد لم يختلف قيد أملة عن السيناريو الذي ينفذه الصندوق في مثل هذه الحالات، فقد أعلنت الدول الراغبة في الائتمان عن استعدادها التام لتقديم التنازلات المطلوبة في «خطاب نوايا» - كان قد جرى الاتفاق عليه مع ممثلي الصندوق مسبقا - وذلك للتمويه على الرأي العام، والزعم افتراء أن الإجراءات المزمع تنفيذها لم يفرضها الصندوق، بل هي إجراءات «اقترحتها» الجهات الرسمية في الدول المعنية، وأن الصندوق قد «تقبلها» طواعية.

وكانت تايلاند هي البادئة في تنفيذ الإجراءات، ففي ديسمبر 1997، طلبت تايلاند قرضا، وأعلنت في المقابل عن التزامها بمنح خدمة الدين الأجنبي الأولوية الأساسية، وعن موافقتها على تسريح 30 ألف موظف ومستخدم لدى الدولة، وتصفية 56 مؤسسة مالية مفلسة، وتخفيض المصروفات الحكومية. ولحقت إندونيسيا بتايلاند، فراحت تعلن عن إصرارها على ضبط الموازنة الحكومية، وتصفية 16 مصرفا ورفع معدل الفائدة الساري على رأس المال الأجنبي إلى 80 في المائة، وذلك بغية جذب المستثمرين ثانية.

ولم يساهم أي إجراء من هذه الإجراءات في نشر الاستقرار في الاقتصادات المترنحة. إن العكس هو الصحيح، فكل هذه الإجراءات زادت الوضع تعقيدا وتدهورا، وقادت البلدان مباشرة إلى كساد خطير، محولة بذلك الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية خطيرة وبعيدة الأثر. وبعدها تحملت قطاعات واسعة من السكان وطأة التخفيضات المتعددة لسعر صرف العملة الوطنية، وخسارة نصف قوتهم الشرائية، بدأ الآن بالنسبة إلى هؤلاء السكان صراع مرير من أجل البقاء ومن أجل النجاة بحياتهم فقط.

أما ممثلو رأس المال الدولي فإن هؤلاء لم يتنفسوا الصعداء فقط، بل شمروا عن سواعدهم، فتدخل صندوق النقد الدولي ليضمن لهم استرداد ما منحوا من قروض، وأتاح لهم فرصا جديدة للحصول على الأرباح المنشودة. فتصفية العديد

من المؤسسات المالية، وما نشأ عن هذا الإجراء من عمليات إفلاس واسعة شملت الكثير من المشاريع، وتنفيذ تحرير أوسع نطاقا لسوق المال، كانت في الواقع إجراءات تشير إلى أن قطاعات اقتصادية في غاية الأهمية من الناحية الإستراتيجية قد أصبحت في متناول المستثمرين الأجانب بأثمان بخسة حقا وحقيقة. ولم تنتظر صناديق الاحتياط والمصارف الأمريكية العملاقة طويلا، ولم تترك هذه الفرصة الثمينة تفلت من يديها. وهكذا ترتب على هذا الجشع، أن أصبحت الاقتصادات المعنية، بعد اندلاع الأزمة، أكثر تبعية لأسواق المال الدولية، مقارنة بالوضع الذي كان سائدا قبل اندلاع الأزمة.

ومهما كانت الحال، فإن الجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي من أجل محاربة المقرضين الدوليين وتعليق اللوائح القانونية الوطنية وتحميل السكان العاملين بأجر تبعات الأزمة، نعم إن هذا كله يظهر على أنصع ما يكون ليس في تايلاند وإندونيسيا فقط، بل في كوريا الجنوبية على نحو خاص، وذلك لأن هذه الدولة كانت أكثر الدول تأثرا باندلاع الأزمة. فخلافا لكل الدول التي أخضعها الصندوق لبرامج التكيف الهيكلي حتى ذلك الحين، ما كان الأمر هنا يدور حول دولة من دول الاقتصادات الصاعدة بل إنه كان يتعلق بدولة صناعية متقدمة - متقدمة في صناعة السيارات والإلكترونيات بشكل خاص، ومنافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات الصناعية.

كانت كوريا الجنوبية قد حققت تطورا اقتصاديا رائعا حقا وحقيقة، فخلال أقل من أربعة عقود من الزمن ارتقت البلاد من دولة زراعية منكفئة على ذاتها إلى دولة تحتل المرتبة الحادية عشرة في قائمة كبرى القوى الاقتصادية في العالم. وخلال الفترة السابقة على اندلاع الأزمة، كان معدل النمو يبلغ 7 في المائة، ومعدل البطالة أدنى من 3 في المائة. وانطلاقا من معدل تضخم يساوي 5 في المائة تقريبا، كانت معدلات الصرف الأجنبي تتسم باستقرار كبير، وميزانية الدولة تبشر بتحقيق فائض مؤكد. إن موضوعا واحدا فقط كان ينشر الغشاوة على هذه الإنجازات الباهرة: فبناء على الإجراءات التي أسفرت عن تحرير القطاع المالي استجابة لطلب صندوق النقد الدولي والإدارة الأمريكية بشكل خاص، سهلت حكومة كوريا الجنوبية على المصارف ومؤسسات الائتمان الوطنية ابتداء من مطلع تسعينيات القرن العشرين

الأزمة الآسيوية.. الصندوق يبرهن على جبروته

اقتراض المال المطلوب من مصادر أجنبية. وأسفرت عملية الاقتراض هذه عن ارتفاع مديونية كوريا من 44 مليار دولار في العام 1993 إلى 120 مليار دولار في سبتمبر من العام 1997.

وكانت المخاطر الناشئة عن هذه التبعية معروفة على نحو واسع، ففي سبتمبر 1997 اقترحت الحكومة اليابانية في اجتماع ضم وزراء مالية آسيويين إنشاء «صندوق نقد آسيوي»، وذلك لأنها باتت تخشى على مصير مصارف يابانية لها بذمة كوريا قروض بلغت قيمتها 25 مليار دولار. وكان المقترح يتضمن توافر الصندوق المزمع إنشاؤه على 100 مليار دولار تدفعها أطراف مختلفة، من بينها اليابان والصين وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، ويدعو إلى أن تكون شروطه أقل صرامة من شروط صندوق النقد الدولي. بيد أن هذا المقترح طواه النسيان بعدما رفضته وزارة الخزانة الأمريكية بشكل قاطع لا يتيح فرصة للمساومة أبداً، وذلك لأنها اعتقدت أن اتفاقيات من هذا القبيل تضر بمصالح مصارف أمريكية مختلفة.

وبعد شهرين فقط من تقديم اليابان المقترح المذكور، انتقلت شرارة الأزمة إلى كوريا الجنوبية، فقد انهارت بورصة سيئول، وشرع مضاربون على العملات ينحدرون من مختلف دول العالم في المضاربة على سعر صرف العملة الكورية الـ Won. ووقف المصرف المركزي الكوري في وجه هذه المضاربة، بيد أن جهوده باءت بالفشل، إذ إن احتياطيته من النقد الأجنبي ما كان يكفي للدفاع عن صرف العملة الوطنية وصد المضاربين الدوليين أبداً. وخيم الفزع على المستثمرين الأجانب، فهربوا رؤوس أموال بمقاديرها أوضحت للحكومة أنه لا خيار آخر لديها غير طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، ومناشدته للموافقة على منح ائتمان بقيمة 20 مليار دولار أمريكي.

وسافر على عجل إلى سيئول فريق من اقتصاديين يترأسهم هوبرت نايس النمساوي الذي يعمل في صندوق النقد الدولي، بصفته مديراً لآسيا، وراحوا جميعاً، وفي الحال، يجردون خصائص الوضع القائم. واكتشف الفريق أن العشرين مليار دولار لا تسد الحاجة أبداً، لاسيما أن احتياطي كوريا الجنوبية من النقد الأجنبي قد انخفض إلى أدنى من 6 مليارات دولار، وأن ديون البلاد الخارجية قصيرة الأجل تبلغ 100 مليار دولار، أي ضعف المبلغ الذي انطلق منه أول الأمر حتى ذلك الحين.

ومن خلال هذا الجرد تبين بجلاء أن 11 مصرفاً من المصارف الأمريكية العملاقة و10 مؤسسات ماليات يابانية و80 مصرفاً أوروبياً، قد أمست تواجه، بنحو مباشر، تبعات عجز المقترضين الكوريين عن تسديد ما بذمتهم من ديون أجنبية.

على صعيد آخر، توجه المدير التنفيذي للصندوق كامديسوس نفسه إلى سيئول على وجه السرعة، ليدبر المفاوضات بنفسه. وفي 2 ديسمبر 1997 أغلقت حكومة كوريا الجنوبية، وبعد الاتفاق مع الصندوق، تسعة مصارف عملاقة، وتعهدت للأطراف، التي لها دين بذمة هذه المصارف، بأنهم سيعوضون بالكامل عن خسائرهم. وبعد 24 ساعة من هذا الإجراء قدمت الحكومة «ورقة الإطار السياسي»، التي كانت مطالبة بتقديمها. ومن جانبه، أعلن الصندوق، في اليوم التالي على تقديم الورقة، أنه «موافق» على ما جاء فيها. وأسفرت هذه الجهود عن حصول كوريا الجنوبية في 5 ديسمبر على أكبر قرض يمنحه الصندوق في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Bereitschaftskredit SBA, Stand-by-Arrangements). وكان إجمالي القرض يبلغ 58.4 مليار. وساهم الصندوق نفسه بما قيمته 21.2 مليار دولار، وشارك البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي (asiatische Entwicklungsbank, Asian Development Bank, ADB)، معا بما يساوي 14.2 مليار دولار، وتكفلت الإدارة الأمريكية والحكومة اليابانية والاتحاد الأوروبي بالمشاركة معا بمنح قرض إجمالي قيمته 23.1 مليار دولار.

في المقابل، ولقاء حصولها على القرض المذكور، التزمت حكومة كوريا الجنوبية بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي أمده ثلاث سنوات، ويضم ما يزيد على 100 شرط، ومربوط برقابة تنفيذها الأطراف المانحة على «مراحل» (Phasing). وفي اليوم التالي على التوقيع على الاتفاقية، بدا المستثمرون سعداء وراضين على ما جرى الاتفاق عليه - وسجل مؤشر بورصة كوريا الجنوبية ارتفاعاً بلغ 7 في المائة، أي إنه سجل أكبر ارتفاع يحققه، في يوم واحد، حتى ذلك الحين. غير أن الوضع تغير بالكامل وبصورة مفاجئة في اليومين التاليين، فقد تزايد هروب رأس المال إلى خارج البلاد، فبلغت قيمة الأموال الهاربة من البلاد مليار دولار في اليوم، وانهار سعر صرف العملة الوطنية Won فخسر خلال الأسبوعين اللاحقين 39 في المائة من قيمته. وعلى خلفية هذه التطورات، كانت كوريا الجنوبية قاب قوسين أو أدنى من إعلان الإفلاس.

الأزمة الآسيوية .. الصندوق يبرهن على جبروته

وكان سبب هذا التحول يكمن في ثلاثة عوامل، قد تبدو بلا صلة تجمع بينها من وجهة نظر المراقب الخارجي. فمن ناحية، أعلنت حكومة كوريا الجنوبية في 8 ديسمبر أنها تعتزم تأمين مصرفين، متجاهلة بهذا الإعلان مطالبة الصندوق بضرورة تصفية المصرفين. من ناحية ثانية، كانت الشركة العملاقة دايو (Daewoo) قد أعلنت أنها عقدت العزم على شراء الشركة العملاقة الغارقة في الديون Scangyong وأنها، خلافا لشروط صندوق النقد الدولي، ستحمل هذه الشركة جزءا من الديون المتراكمة بذمتها. فضلا عن هذا وذاك، تبنى المرشحون الثلاثة لمنصب رئيس الجمهورية المزمع انتخابه في يوم 18 ديسمبر لأسباب تكتيكية صرفة، غضب المواطنون على صندوق النقد الدولي، فأعربوا عن رفضهم الاتفاق الذي أبرمته الحكومة مع الصندوق، مثيرين الشكوك حول ما إذا كانوا سيتعاونون مع الصندوق مستقبلا. وهكذا، فسر المستثمرون الدوليون هذه العوامل على أنها إشارة واضحة إلى خروج كوريا الجنوبية عن بيت الطاعة، وراحوا، من جانبهم، يتخذون الرد المناسب.

جاء رد فعل الصندوق في الحال، إذ إنه كان قد عقد العزم على إرشاد العالم إلى ما ينتظر الدول التي ترفض تنفيذ قراراته في عصور الأزمات، وتقاوم الانبطاح أمامه كليا، فقد انتهز الصندوق فرصة الأسبوعين السابقين على أعياد الميلاد (*) وزاد من ضغطه وأكثر من طلباته على نحو كبير وأجبر المعنيين على أن ينفذوا مطالبه المتزايدة خلال فترة زمنية هي أقصر بكثير من الفترة التي كان متفقا عليها. وكان الرئيس الجديد كيم داي جونج قد فهم مغزى التهديد، فبعد انتخابه يوم 18 ديسمبر استهل كيم داي جونج رئاسته للبلاد بأن حرر رسالة سرية إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي كامديسوس يتنصل فيها مما أعلنه أمام ناخبيه ويعاهده فيها بالتعاون معه مستقبلا وظهر على الملأ ليعرب أمام الرأي العام بأنه سيفتح أبواب السوق الكورية على مصراعيها أمام رأس المال الأجنبي وسيبذل قصارى جهده لأن تعود الثقة الضائعة بالاقتصاد الكوري إلى المستثمرين الدوليين.

وانتبه الصندوق إلى هذه اللفتة وأخذها في الاعتبار، بكل ارتياح، بيد أنه لم ينتظر حتى تنصيب كيم رئيسا للبلاد مطلع العام الجديد، بل عقد يوم 24 ديسمبر

(*) أي أيام احتفال العالم المسيحي بميلاد السيد المسيح عليه السلام. [المترجم].

اتفاقاً جديداً مع كوريا الجنوبية، لا يكاد يجاريه اتفاق آخر من حيث صرامته وابتعاده عن التسوية المعقولة والحل الوسط. فإذا كان الصندوق قد طالب في يوم 5 ديسمبر بضرورة أن يسمح للمستثمرين الأجانب بأن يستحوذوا ابتداءً من منتصف ديسمبر 1997 على 50 في المائة، وفي نهاية العام 1998 على 55 في المائة من رأسمال الشركات الكورية أصر الصندوق [في تعهد خطي حصل عليه] على أن يكون من حق المستثمرين الأجانب ابتداءً من 30 ديسمبر 1997 شراء 55 في المائة، وفي نهاية العام 1998 حق الاستحواذ على 100 في المائة من رأسمال الشركات الكورية. وفيما كان يحق للأجانب الاستحواذ على ما نسبته 26 في المائة فقط من سوق أسهم الشركات، صارت هذه السوق حتى نهاية العام 1998 مفتوحة بالكامل أمام رأس المال الأجنبي.

على صعيد آخر، حظر على المصرف المركزي في سيئول تمويل المشاريع أو المصارف الكورية المتعثرة. من ناحية أخرى، صار من حق المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية ابتداءً من مارس 1998 المشاركة بملكية المؤسسات المالية الكورية من دون قيد أو شرط. أضيف إلى هذا أن السقف العلوي لسعر الفائدة قد رُفع إلى 40 في المائة، وأن المصارف الكورية المتعثرة أمست أكثر جاذبية بالنسبة إلى المستثمرين، وذلك لأنه جرى نقل القروض المشكوك في استردادها إلى «صندوق الإنقاذ» المسمى Korea Asset Management Cooperation، أي من خلال تحميل دافعي الضرائب تبعات عدم تسديد هذه القروض. ولم تفقد وزارة المالية فاعليتها ودورها في المسائل المتعلقة بميزانية الدولة والسياسة النقدية كلية فحسب، بل جرى أيضاً تهديدها بأن تسديد أقساط القروض المتفق عليها سيجري تعليقه بالكامل حالما لا تُنفذ كل الإجراءات التي طالب بها الصندوق، وغني عن البيان أن هذا التهديد أسفر في الحال عن تصعيد المضاربة على العملة الكورية.

وتعرض اقتصاد كوريا أيضاً إلى علاج عنيف، ففيما ألغيت العوائق التجارية وحظي استيراد البضائع الأجنبية - والبضائع اليابانية على وجه الخصوص - بتسهيلات ملحوظة، أمست الشركات الكورية العملاقة العائدة ملكيتها إلى عائلات مختلفة، تواجه مصاعب كثيرة ومعضلات عويصة، عند سعيها إلى

الأزمة الآسيوية.. الصندوق يبرهن على جبروته

الحصول على قروض تحتاج إليها، وصارت تقدم لها النصائح والتوصيات بضرورة الدخول في «تحالفات إستراتيجية» مع شركات أجنبية. ولتعزيز وتأمين مصالح المستثمرين، جرى في نفس الوقت، وعلى نحو كبير جدا، توسيع نطاق حقوق الصناديق الاستثمارية والمساهمين في أسهم الشركات- أي تحقق الإجراءان الأساسيان الضروريين لتركيبة المشاريع الكورية العملاقة أمام رأس المال الأجنبي. من ناحية أخرى تعرضت سوق العمل إلى عملية «إصلاح» وأُمسِت تتصف بـ «المرونة» المنشودة، أي توسعت الجهود المطلوب من العامل أن يبذلها وزادت ساعات العمل، وأصبح بمستطاع أرباب العمل تسريح العاملين بيسر، وأُلغيت التعويضات التي يتعين على أرباب العمل دفعها عند تسريحهم أحد العاملين لديهم، وشطبَت أيام الإجازات السنوية، وخُففت شروط تشغيل الأفراد لأجل محدود. وعلى خلفية هذه التحولات، لا غرو أن يحتج العمال الكوريون بشدة على هذه الإجراءات ويقاوموها مقاومة صارمة. وأُخمدت عمليات الاحتجاج والمقاومة باستخدام العنف والقوة الغاشمة. واتخذت البيروقراطية المرتشية المسيطرة على النقابات العمالية موقفا مساندا للحكومة، ودخلت هي والحكومة واتحادات أرباب العمل في «اتحاد ثلاثي»، وخانت قواعدها على نحو دفع المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي كامديسوس إلى أن يعرب في مقالة له نشرها في صحيفة «كوريا تايمز» (Korea Times) عن شكره «لما أبدوه من إحساس كبير بالمسؤولية حيال الحكومة وعالم الاقتصاد».

وعلى خلفية الاتفاق المبرم بين صندوق النقد الدولي وحكومة كوريا الجنوبية في أيام أعياد الميلاد خيمت على ربوع البلاد تصدعات اقتصادية وارتجاجات اجتماعية لم تشهد البلاد مثيلا لها من قبل. ففي النصف الأول من العام 1998 انهارت 14 شركة من أصل 30 شركة كورية عملاقة وتعين على آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تصفية أعمالها وإغلاق أبوابها بنحو نهائي. وأسفر التسريح الجماهيري للأيدي العاملة - وهو ظاهرة لم تكن معروفة في كوريا الجنوبية حتى ذلك الوقت - عن ارتفاع معدل البطالة إلى 6.8 بالمائة في نهاية العام 1998. وبسبب عمليات الاستحواذ وإغلاق الأبواب وعمليات الدمج انخفض عدد المصارف الشاملة (Universal Banks) من 33 إلى 22، وتراجع عدد المصارف المتخصصة في

تمويل العمليات التجارية من 30 إلى 9 مصارف، كما تراجع إجمالي الناتج القومي بمعدل بلغ 5.7 في المائة، وهبطت أسعار العقارات بما يساوي 12.4 في المائة، وعلى الرغم من أن نسبة الديون السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 6 بالمائة فقط في العام 1996، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف وقتذاك، وأسفرت - على خلفية ارتفاع فوائد وأقساط الدين العام - عن ارتفاع العبء الضريبي وخفض المدفوعات التحويلية في الوقت ذاته.

وابتداء من منتصف العام 1998 هجمت الشركات والمصارف الأجنبية على البلاد هجوم الجراد على الحقول الزراعية، فشركات عملاقة من قبيل جنرال موتورز وفورد ورينو ورويال داتش/ شل، والشركة الألمانية بي أي أس أف ومصارف رائدة على المستوى العالمي من قبيل غولدمان ساكس ودويتشه بنك وشركات استثمارية أمريكية من قبيل Lone Star و Newbridge Capital، لم يشبع جشعها شراؤها حصصا في المشاريع الكورية أو شركات كورية بالكامل بأدنى الأسعار⁽²⁾، بل مضت، أيضا، تحقق لنفسها منافع جمة على خلفية تشريع قوانين العمل الجديدة، و«المرنة» في الوقت نفسه. على صعيد آخر سقط السكان العاملون بأجر في هاوية لا قرار لها، ففي كل يوم كانت الشركات تسرح 8000 عامل في المتوسط، كما ارتفع عدد الأجراء المياومين (عمال اليومية) أو العمال، الذي يمارسون أعمالا غير منتظمة، فسجل نسبة تبلغ 52 في المائة، وتحولت الحروف الإنجليزية الأولى المستخدمة للإشارة إلى صندوق النقد الدولي (IMF) إلى I am fired أي «إنني طردت من العمل»، وأمسيت عبارة متداولة بين السكان، مثلها في ذلك مثل عبارة «يتيم بفضل صندوق النقد الدولي» (IMF-Waisen)، المشيرة إلى الأطفال الذين لم يكن أولياء أمورهم قادرين على إطعامهم، وبالتالي ما كان لديهم خيار آخر غير تسليمهم إلى بيوت الأيتام الحكومية.

وانخفض متوسط الدخل الحقيقي الدارج بين العائلات القاطنة في المدن بنسبة بلغت 20 بالمائة، علما أن هذا الانخفاض بلغ الذروة في العام 1998، إذ وصل إلى أدنى مستوى جرى رصده خلال الـ 35 عاما الماضية، وأسفر تحرير التعامل ببطاقات الائتمان - وهو تحرير جرى تنفيذا لرغبات الصندوق - إلى

الأزمة الآسيوية .. الصندوق يبرهن على جبروته

سقوط نحو مليون ونصف المليون من مواطني كوريا الجنوبية في هاوية الإفلاس حتى نهاية العام 1998 - أي نحو أربعة أضعاف العدد الذي كان سائدا في العام 1997، وظلت رواتب المتعطلين عن العمل محصورة بعدد محدود من العمال، أي ظلت محصورة بأولئك العمال فحسب الذين كانوا يحصلون على دخول جيدة من عملهم في مشروعات كبيرة الحجم، وبالتالي فإن هذه الرواتب ما كانت تسد الحاجة أبدا من وجهة النظر الاجتماعية الكلية، فانطلاقا من مجمل المسرحين من العمل، حصل في العام 1999 بالعد والتمام 15.5 في المائة فقط على مساعدات حكومية. وكانت نتيجة هذه الحقائق المأساوية: شوارع تطفح بجموع المتسولين والمشردين، فكما ارتفع عدد الفقراء ارتفع معدل الانتحار أيضا، كما ارتفعت في النصف الأول من العام 1998 الجнг المتعلقة بالملكيّات بنسبة بلغت 60 في المائة، مقارنة بالنصف الأول من العام 1997، وارتفع عدد المسجونين بنسبة بلغت 20 في المائة خلال ستة أشهر فقط.

بيد أن الصورة كانت تختلف بالكامل بالنسبة إلى الأفراد الموجودين في أعلى السلم الاجتماعي، ففيما استطاع المستثمرون الأجانب إضافة أرباح هائلة إلى حساباتهم المصرفية، ارتفعت مرتبات العشرة في المائة المحسوبين على ذوي المناصب الرفيعة وثروات العشرين في المائة من أغنى الأغنياء في المجتمع، بنسبة بلغت 13 في المائة. وهكذا، لا غرو أن تنتشر المدارس الخاصة انتشارا كبيرا ولافتا للنظر، وأن تحقق مبيعات السلع الكمالية ازدهارا كبيرا، وأن تتسع، على نحو كبير، رقعة التفاوت بين الفقراء والأغنياء في بلد كان فخورا جدا بتحقيقه المساواة الاجتماعية خلال عقود الزمن السابقة.

وإذا كان اقتصاد كوريا الجنوبية قد أخذ ابتداء من العام 1999 ينتعش وينمو ثانية على نحو ملموس، فما كان ذلك يعني بالنسبة إلى الجماهير العاملة العودة إلى الظروف التي كانت سائدة قبل اندلاع الأزمة، فتنحصر سوق العمل وارتفاع العبء الضريبي وتخفيض المدفوعات التحويلية وارتفاع معدلات التضخم، كل هذا تسبب في تحجر البناء الاجتماعي، وفي انخفاض المستوى المعيشي على نحو دائم. ولا مندوحة من الإشارة هنا إلى أن المشاكل الهيكلية على وجه الخصوص التي عانت منها البلاد لم تفلح إجراءات صندوق النقد الدولي في التغلب عليها أبدا، لا بل إن هذه المشاكل

ازدادت صعوبة بكل تأكيد، كما ارتفعت وعلى نحو ملموس تبعية كوريا الجنوبية للسوق العالمية- وخصوصا تبعيتها للصين والولايات المتحدة الأمريكية في المسائل المتعلقة بشرائح الذاكرة المستخدمة في أجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات، وأصبح بالنسبة إلى الحكومة من الصعوبة بمكان اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الأزمات المحتملة مستقبلا، وذلك لأن قدراتها على التوسع في الدين السيادي أمست محدودة جدا، وإلى جانب هذا وذاك أمست كوريا الجنوبية تركع في الأمد المتوسط على أدنى تقدير أمام الدور المهيمن الذي تمارسه الولايات المتحدة والسوق الدولية لرأس المال في المسائل المتعلقة بالشؤون المالية.

إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار.. منهج الصندوق في «مكافحة الفقر»

حتى سبعينيات القرن العشرين، نادرا ما كان مواطنو الدول الصناعية يعيرون اهتماما لصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من التقارير والأخبار المسهبة التي تناقلتها وسائل الإعلام على خلفية الاحتجاجات التي رافقت اجتماع البنك الدولي في برلين الغربية في العام 1988، فإن من حقائق الأمور أن الرأي العام قليلا ما كان يشغل باله بالصندوق وشؤونه في الثمانينيات من القرن نفسه، بيد أن الوضع تغير كلية في التسعينيات، فمن ناحية كانت نشاطات الصندوق قد اقتربت، جغرافيا، من أوروبا كثيرا، في سياق تدخله في روسيا ودول الكتلة الشرقية، سابقا، ومن ناحية أخرى لأن المنظمات غير الحكومية بدأت تنتقد بشدة

«بلغت الاحتجاجات الصاخبة ضد الصندوق الذروة على هامش الاجتماع السنوي الذي عقد في براغ في العام 2000، إذ كان تزايدها اتساعا وقوة وعنفا قد أجبر المسؤولين على تعليق اجتماعاتهم»

النتائج المترتبة على سياسات الصندوق. وعلى نحو متزايد، أعلن الشباب، بخاصة، عن احتجاجهم الشديد على إكراه الصندوق أفقر دول العالم على تسديد ما في ذمتها من ديون إلى مؤسسات مالية مُثقلة بمليارات الدولارات الأمريكية، متجاهلاً أنه من الأولى أن تُنفق هذه الأموال على ما في البلدان الفقيرة من مهمات ضرورية إلى أقصى حد، من قبيل مكافحة الفقر والأوبئة والامية.

وفي العام 1994 تكاثفت نحو 500 منظمة غير حكومية - بعد خمسين عاماً من مؤتمر بريتون وودز - لشن حملة شعواء ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شعارها «كفاية الخمسون عاماً». وفي غضون ذلك كانت التحضيرات جارية على قدم وساق لتنظيم «حركة الاحتفال الفضي 2000» (Jubilee-2000-Movement)، أي الحركة، التي طالبت، في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة بضرورة إطفاء كل الديون الموجودة بذمة أفقر الدول. وبعد انقضاء بضعة أعوام على تأسيسها حظيت هذه الحركة بتأييد عالمي واسع الأبعاد، إذ صار مؤيدوها ومريدوها ينتشرون في 40 دولة. وفي العام 1996 خاطب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الرأي العام، مشيرين إلى أنهما عزا على إجراء تغيير في الإستراتيجية التي ينتهجانها حيال ما لهما من استحقاقات مالية لدى دول ضعيفة اقتصادياً، ومثقلة بديون لا قدرة لها على تسديدها، مؤكدين أنهما، لاسيما بعدما انتهيا في الثمانينيات من معضلة مديونية الدول متوسطة الدخل، قد عقدا العزم على تسليط منظورهما على أفقر دول العالم. وبحسب ما أعلنه الطرفان، فإنهما أرادا، من خلال تبنيهما «مبادرة معززة للبلدان الفقيرة»، (هيبك)، (HIPC, Heavily Indebted Poor) (Countris)، ليس تمكين هذه البلدان من الإفلات من فخ المديونية فقط من خلال بلوغ مستوى مديونية معقول يناسب قوة هذه البلدان على التحمل، بل تعبيد الطريق أيضاً أمام الدول الأفريقية وبخاصة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لكي تمضي قدماً متطلعة إلى مستقبل أقل أعباء.

وفيما أشارت بضع منظمات - تطالب عادة بضرورة تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة أو إطفاء هذه الديون كلية - إلى أن التغيير المعلن في السياسات المنتهجة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان رد فعل

إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار...

على الضغط الذي مارسه في إطار أنشطتها الدولية المؤازرة للدول الفقيرة، وأنها بالتالي ترحب بهذا «التغير في تفكير» المؤسسات المختصة بالشؤون المالية الدولية، شككت منظمات أخرى في جدوى هذا التغير المعلن - وكما تبين لاحقاً، كانت هذه الأطراف على حق في تشكيكها بالنوايا المعلنة. فما سمي بـ«مبادرة هيبك»، ليس، في حقيقة الأمر، مبادرة جديدة، بل نسخة معدلة فقط من المبادرة التي تبناها الصندوق في العام 1987، في إطار «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي» (Enhanced Structural Adjustment Facility, ESAF) وتسهيل يناسب التحولات السائدة في الاقتصاد العالمي. وبموجب هذا التسهيل يحق للدول الفقيرة والعاجزة عن خدمة ديونها الخارجية، والملتزمة بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي، الحصول على قروض تعادل 140 في المائة، وفي حالات استثنائية 185 في المائة من حصتها لدى الصندوق - وبفائدة تبلغ 0.5 في المائة وفترة سماح أمدتها 5 سنوات و6 شهور، وبأن يسدد القرض على شكل أقساط تستحق كل ستة شهور وعلى مدى عشر سنوات. ومنح الصندوق، في إطار «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي»، قروضا بلغت قيمتها الإجمالية 10.1 مليار دولار أمريكي. بيد أن الأمر الذي يجب ملاحظته هو أن هذه القروض خصصت لتسديد قروض قديمة العهد فقط، وأنها لم تساهم في خفض عبء الديون المترتبة بذمة البلدان المعنية، بل هي، وبالرغم من الشروط الميسرة الممنوحة لفترة محددة، أدت إلى تحسين أوضاعها مرحليا لا غير؛ ففي الأمد الطويل جعلت هذه القروض الأوضاع في هذه الدول أشد صعوبة.

وتفاقت الأوضاع في الدول الفقيرة في الزمن التالي، وذلك لأن هيكل الديون قد تغير بشكل ملحوظ، ففيما كانت مصارف تجارية هي الطرف الدائن في المقام الأول، صار الطرف الدائن في أغلب الأحيان إما دولا أو مؤسسات مالية دولية. وبما أن الدول والمؤسسات المالية الدولية المعنية هاهنا تتمتع بسلطان أعظم وإمكانات أشد قدرة على ممارسة الضغط، مقارنة بما لدى هذا المصرف أو ذاك، لذا أمست البلدان الفقيرة تفاوض من موقع أشد ضعفا.

ومقارنة سريعة بين شروط وتعليمات التسهيل المسمى «مبادرة معززة للبلدان الفقيرة»، (هيبيك) و«التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي» تبرهن، على نحو مؤكد، على هذا التحول السلبي، فمبادرة «هيبيك» أخذت بالاعتبار تلك البلدان فقط التي كان متوسط الدخل السنوي لمواطنيها أدنى من المتوسط الذي تنطلق منه «مؤسسة التنمية الدولية (IDA)»، أو «المؤسسة الدولية للتنمية»، [كما تسمى أيضا. المترجم]، والبالغ 925 دولارا أمريكيا، والتي تزيد ديونها الخارجية على 150 في المائة من قيمة صادراتها السنوية، أو تزيد على 250 في المائة من إيرادات الدولة ونفذت في السنوات الثلاث السابقة برنامج تكييف هيكلي بنجاح، وعلى النحو الذي ينشده الصندوق. وانطبقت هذه الشروط في العام 1996 على نصف الدول فقط التي تأهلت للانتفاع بمزايا «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي».

ووصف البنك العالمي الوضع المأساوي السائد في هذه الدول في إحدى وثائقه بالعبارات التالية: «الستمئة مليون فرد من مواطني الدول المستفيدة من مبادرة «هيبيك»، يعيش أكثر من نصفهم في فقر مدقع، أي إنهم يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. ويقل متوسط العمر المتوقع بنحو 13 سنة عن العمر المتوقع في الدول الصناعية، وأدنى من متوسط العمر المتوقع في الدول ذات الدخل الفردي الضعيف بسبعة أعوام. وما فتئت الدول النامية تسجل معدلات وفيات كبيرة بقدر تعلق الأمر بوفيات أطفال حديثي الولادة أو أطفال يموتون في السنوات الخمس الأولى التالية على ولادتهم، ولايزال منخفضا عدد الأطفال المواطنين على الذهاب إلى المدرسة».

وكان إستراتيجيو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد توصلوا، بعد قيامهم بفحص دقيق لوضع زبائنهم الفقراء، إلى نتيجة تفيد بأن 39 بلدا - هذا هو عدد البلدان التي تنطبق عليها مبادرة «هيبيك» - يعيشون في ظروف اجتماعية مأساوية، وأنهم بالتالي سيعجزون عن خدمة ما بذمتهم من ديون إن عاجلا أو آجلا. وللحيلولة دون أن تصبح هذه البلدان عاجزة كلية عن تسديد ما بذمتها من قروض، رأى الصندوق أنه ينبغي مد يد العون إلى تلك البلدان التي تبدي تجاوبا مع شروطه، ومنحها التسهيلات المناسبة إلى أن تقف على

إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار...

قدميها «وتكون قد وصلت إلى مستوى مديونية مستدامة»- أي: إلى أن تكون في وضع يسمح لها بتسديد الديون القديمة والفوائد والفوائد المركبة، وخدمة الدين، وعلاوات التأخير، وعلاوات جدولة الديون، بنفس الشروط السائدة إلى الآن. بهذا المعنى فإن الأمر ما كان يدور حول إنقاذ أفقر الدول من مغبة ما بذمتها من ديون خارجية، بل كان يدور أولا وأخيرا حول منع تعرضها إلى عجز تام في الوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك بغية مطالبتها بعد ذلك بدفع المال الذي حصلت عليه من الصندوق. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، حدد خبراء الصندوق قيمة لا لبس فيها أبدا: «مستوى المديونية المستدامة» يتحقق حين ينخفض عبء الديون الخارجية لدولة معينة إلى ما هو أدنى بمرة ونصف المرة من قيمة صادرات البلد المعني.

وكان مؤشر التنمية البشرية السنوي، أعني المؤشر الذي ابتكرته هيئة الأمم المتحدة، قد أكد في العام 1999 أن التفاوت بين متوسط دخل أغنى خمس سكان العالم وأفقر خمس قد بلغ انطلاقا من متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي (30) إلى (1) في العام 1960، وأنها ارتفعت إلى (74) إلى (1) في العام 1997. ويمضي التقرير، مبينا أنه في حين تعين على نصف سكان العالم الذين بلغ تعددهم وقتذاك 3 مليارات نسمة أن يعيشوا بدخل أقل من دولارين في اليوم، ارتفعت ثروة أغنى ثلاثة أفراد من سكان العالم إلى ما يزيد على إجمالي الثروة التي يمتلكها 600 مليون فرد من سكان البلدان الأقل تطورا اقتصاديا.

ومهما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن شروط مبادرة الهيبك لا تنطوي على أي مؤشر يبين أن التطور الاقتصادي العام قد صار يصب في مصلحة الفقراء. من هنا، فلا عجب أن تنتشر الاحتجاجات في كل ربوع المعمورة، وتزداد اتساعا وإصرارا، وتنتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، متصفة بدينامية أثارت الرعب لدى أولي السلطة وتنظيماتهم المختلفة. ففي يونيو العام 1999، وعلى خلفية مؤتمر القمة الخاص بالاتحاد الأوروبي ومؤتمر القمة الخاص بمجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8)، اللذين عقدا في مدينة كولونيا، اندلعت أعظم موجة احتجاجات سُجلت منذ اندلاع الاحتجاجات المناوئة لصندوق النقد الدولي

في العام 1988. وبفعل الضغط الذي مارسه الشارع عليهم وخوفا من اندلاع احتجاجات أشد صخبا، طالبت مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة «إعادة النظر» في مبادرتهم المسماة هيبيك، وبعد ثلاثة شهور من ذلك، أعلنت المنظمتان تبنيهما مبادرة جديدة معدلة وموسعة، «هيبيك 2»، وذلك في إطار «تسهيل النمو والحد من الفقر» (Poverty Reduction and Growth Facility, PRGS).

وجرى الترويج للتوجه الجديد بأسلوب إعلامي مُحكم واعتراف صريح بقصور الاهتمام بالشفافية، و«ممارسة الوصاية» على أفقر بلدان العالم حتى الآن. وكما لو كان مذنباً، ندم على ما اقترف سابقاً، زعم صندوق النقد الدولي بأنه عقد العزم على التخلي عن الأسلوب الذي انتهجه حتى الآن، والمتمثل في إكراه هذه الدول على تنفيذ الإجراءات التي يحددها الصندوق بمفرده، أي من جانب واحد فقط. وهكذا، وبدلاً من ذلك زعم الصندوق أنه سيعتمد مستقبلاً الإطار المحدد في إستراتيجية جديدة تتضمنها «ورقات إستراتيجية الحد من الفقر» (Poverty Reduction Strategy Papers)، وأن هذه الإستراتيجية ستتيح الفرصة للحكومات والمنظمات الحزبية والبرلمانات والنقابات العمالية وهيئات الكنائس والمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية واتحادات الصناعيين في البلدان المعنية لأن يشاركوا في صياغة هذه الإستراتيجية التي يُفترض بها أن تتضمن أيضاً خصائص الإدارة الرشيدة [الحوكمة] (good Governance)، وإستراتيجية مكافحة الفقر. وفي هذا السياق كان المرء يراهن على «مشاركة» هذه البلدان بصورة فعالة وعلى تمتعها «باستقلالية» تتيح لها اتخاذ القرارات الصائبة، علماً أن الصندوق قد أشار إلى هذه البلدان، بأن تنفيذها ما جاء في ورقات الإستراتيجية سيضمن لها توقع خفض ملموس في خدمة ديونها الخارجية (وخفض جزئي للفوائد والفوائد المركبة التي عليها الوفاء بها)، وأن من حقها أن تأمل، إذا ما نفذت بنود الورقة بصورة تامة وناجحة، أن جزءاً من ديونها سيتم إطفاءه.

إن ما يبدو للمراقب، للوهلة الأولى، تغيراً صادقاً في طرق التفكير، وتحولاً في السياسات المنتهجة من المؤسسات المالية الدولية، أعني صندوق النقد

إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار...

الدولي والبنك الدولي، هو في واقع الحال ليس سوى تضليل آخر للرأي العام، كان من بنات أفكار «صناع الرأي» (Think-Tanks) العاملين في الصندوق والبنك الدولي: فحينما طالب الصندوق والبنك الدولي حكومات البلدان الأكثر فقرا بضرورة العمل مع المنظمات الوطنية معا بغية تطوير إستراتيجية مناسبة لمكافحة الفقر، فإنهما كانا في الواقع قد أثارا انطباعا يوحي بأن المشكلة القائمة هي مشكلة داخلية بحتة، وأن حلها يتوقف على الجهود المبذولة من قبل الحكومة والسكان، وأن المؤسسات المالية الدولية تبذل، من ناحيتها، قصارى جهدها للمساعدة على تطوير الحل الناجع. وبهذا المعنى فإن هذا كله يتجاهل حقيقة بينة تؤكد أن استنزاف هاتين المؤسستين على وجه التحديد موارد هذه البلدان هو الأمر الذي عزز في السنوات المنصرمة أسباب الفقر وحال بشكل حاسم دون مكافحته.

وفيما كانت أغلبية وسائل الإعلام الدولية تضلل الرأي العام، حيث كانت تزعم أن النواحي الإنسانية هي التي حتمت اعتماد توجهات جديدة تراعي مصالح أفقر البلدان، كانت حقائق الأمور تبين بجلاء أن الأوضاع المأساوية لم يطرأ عليها أي تغير يذكر، فورقات إستراتيجية الحد من الفقر ظلت، مثلها في ذلك مثل برامج التكيف الهيكلي القديمة، تخضع إلى مشروطة صارمة. أي، وبعبارة أخرى: كانت الإجراءات الخاصة بمكافحة الفقر مدرجة ضمن مجموعة تلك الإجراءات على وجه التحديد، التي أدت، في سبعينيات القرن العشرين، إلى تعميق الفقر والمجاعات، وتفاقم مستوى المديونية الخارجية، وتصعيد تبعية البلدان المعنية لمانحي القروض الدوليين.

على صعيد آخر، فإن الزعم بأن ورقات إستراتيجية الحد من الفقر يجري تصميمها من قبل حكومة البلد المعني، وأن دور الصندوق في هذا السياق لا يزيد على تقويم الورقة أولا والموافقة عليها أو رفضها من بعد، هذا الزعم تضليل متعمد حقا وحقيقة. فمن حقائق الأمور أن أغلبية الدول الفقيرة اكتسبت خلال العقود المنصرمة تجارب مهمة لكيفية التعامل مع صندوق النقد الدولي، وأن حكوماتها - التي هي فاسدة ومرتشية في أغلب الحالات - استطاعت، بيسر، أن تحاكي الصندوق، رياء، وتقدم له الورقات الإستراتيجية

التي تمنّاها هو نفسه. من هنا، فلا عجب أن تحظى هذه الورقات بموافقة السريعة. وبهذا المعنى، فإن الحديث عن عملية ديمقراطية، فضلا عن الحديث عن «استقلالية» هذه البلدان، لم يكن له وجود على أرض الواقع؛ إن ما تحقق فعلا كان عملية إكراه أريد منها تعميق التعاون بين حكومات الدول الفقيرة وصندوق النقد الدولي.

ونظرة سريعة على مقدار الديون، التي تم إطفائها فعلا، تبين بجلاء، أن الأمر كان يدور هاهنا حول ديون قديمة في المقام الأول، التي كانت الدول المدينة قد عجزت عن تسديدها أصلا، وبالتالي فإن إطفاءها لم يكن، في الواقع، سوى إجراء من إجراءات إطفاء الديون، التي ليس من المتوقع استردادها أبدا، أي إن شطبها كان من الإجراءات العادية التي تنتهجها المصارف في مثل هذه الحالات، فالحقيقة البينة هي أن خدمة الدين انخفضت بمقدار كان أدنى من الانخفاض الذي طرأ على حجم الديون. وكانت الحسابات التي أجرتها منظمة schuldenerlassjahr.de قد أثبتت أن خدمة الدين انخفضت بالنسبة إلى 29 بلدا- بعد بلوغ نقطة اتخاذ القرار (decision point) - من 3.7 إلى 2.7 مليار دولار أمريكي في السنة الأولى، غير أنها ارتفعت، من ثم، إلى 3 مليارات، وظلت تراوح عند هذا المستوى طوال السنوات الخمس التالية. وبحسب ما توصلت إليه المنظمة المذكورة، كان سبب هذا التطور يكمن في أن هذه الدول كانت ملتزمة بمواصلة خدمة الدين واستدانة قروض جديدة، بحسب الشروط الدارجة في الأسواق العادية في جل الحالات تقريبا.

من ناحية أخرى، كان الدائنون متعدّدو الأطراف، أي المؤسسات المالية الدولية، هم الطرف الوحيد، الذي تعهد بتحقيق إطفاء جزئي للديون، وذلك في إطار هيبك وهيبك 2. بالفعل جرت مناشدة الدول والمصارف التجارية أن تقوم هي أيضا بإطفاء جزء كبير مما لها من ديون، غير أن الاستجابة لهذه المناشدة كانت متواضعة فعلا. وهكذا، ففي حين تعهدت في أغسطس 54 دولة بخفض ديونها بنحو تناسبي ونفذت هذا التعهد فعلا، إذ تنازلت عن استحقاقات بلغت قيمتها 2 مليار دولار، امتنعت في المقابل 46 دولة عن إطفاء ديون بلغت قيمتها 1.8 مليار دولار أمريكي.

إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار...

واتخذ الدائنون التجاريون (*) موقفاً أشد صرامة. فأكثر من 90 في المائة منهم ظلوا متمسكين بحقوقهم باسترداد ما لهم من مستحقات مالية، علماً بأن البعض منهم كان يعزز حقه باسترداد مستحقاته بعبارات تنم عن إصرار كبير. حتى أغسطس من العام 2006 تقدمت 44 دولة من هذه الدول بشكوى لدى المحاكم المختلفة، بهدف تمكينها من استرداد مستحقاتها المالية. وكمثال على هؤلاء الدائنين، نود الاستشهاد بالشركة الألمانية كلوكر هومبولدت دويتش، فهذه الشركة رفعت، وبمساعدة قدمتها لها الحكومة الألمانية، دعوى على جمهورية الكونغو تطالبها بتسديد قروض قيمتها 70 مليون يورو. وبالفعل أيضاً، أعرب صندوق النقد الدولي عن شجبه تصرف الدائنين التجاريين، بيد أنه أضاف اللثام عن موقفه الحقيقي بخصوص هذا الموضوع، حين رفضت قيادته التنفيذية اقتراحاً كان يرمي إلى إنشاء صندوق يمول تكاليف المستشارين القانونيين القادرين على الوقوف إلى جانب الدول المثقلة بالديون، ومساندتها في الدعاوى المقامة ضدها بسبب إعسارها وعدم تمكنها من تسديد قروض قديمة.

ومرة أخرى، دارت الدوائر وتركزت الدواهي على الجماهير العاملة والفقراء، فمع أن الزمن الماضي قد أبان بوضوح وأزاح الستار عن النتائج التي تترتب على تحرير التجارة وقطاع الزراعة وإلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي، وإسباغ المرونة على سوق العمل وخصخصة المشاريع الخدمية العامة، أصر صندوق النقد الدولي ومعه حكومات البلدان المعنية، بلا تردد أو رحمة، على ضرورة أن تُنفذ كل هذه الإجراءات، حتى في إطار «الحد من الفقر»، وحتم هذا الإصرار أن تسفر ورقات إستراتيجية الحد من الفقر Poverty Reduction Strategy Papers سلبية كثيرة، كان من جملتها تعهد غامبيا وغانا وغينيا ومالاوي ومالي وموزمبيق ونيكاراغوا وسيراليون واليمن بخصخصة الخدمات العامة المكلفة بتزويد المواطنين بمياه الشرب - الأمر الذي يؤدي، حتماً، إلى ارتفاع أسعار مياه الشرب. وفي غضون ذلك راح الصندوق يطالب بوركينا فاسو بضرورة خفض تكاليف العمل، وذلك من خلال خفض الحد الأدنى للأجور، مبرراً هذا الإجراء بالحد من الفقر!

(*) أي الذين منحوا القروض بصفة شخصية، غير رسمية. [المترجم]

وإذا كانت المبادرة الأولى الخاصة بهيبيك قد ارتأت أن الدول المعنية مطالبة بادئ ذي بدء بتنفيذ أحد برامج الصندوق خلال ثلاث سنوات، حتى تصل إلى نقطة اتخاذ القرار^(*) (decision point)، وأن تستكمل متطلبات الإجراء المتفق عليه، خلال ثلاث سنوات أخرى حتى تصل إلى نقطة الإنجاز (completion point)، أي لحظة إنجاز الإجراء المتفق عليه^(**)، غير أن الأمر الجدير بالذكر هو أن الفترة بين النقطتين ظلت مفتوحة، أي بلا سقف زمني. وكما تبين لاحقا من تجارب بعض البلدان يمكن أن تستغرق هذه المرحلة 15 سنة، أي تستغرق مرحلة يكون صندوق النقد الدولي خلالها ليس فقط هو الطرف الذي يحدد السياسة الاقتصادية في البلد المعني، بل الطرف أيضا الذي يراقب تنفيذ الإجراءات التي حددها بنفسه وأن يفرض عقوبات في حالة عدم الالتزام بالشروط التي حددها.

بلغت الاحتجاجات الصاخبة ضد الصندوق الذروة على هامش الاجتماع السنوي الذي عقد في براغ في العام 2000، إذ كان تزايدها اتساعا وقوة وعنفا قد أجبر المسؤولين على تعليق اجتماعاتهم. وعلى الرغم من هذا لم يتراجع الصندوق حتى تلك اللحظة عما يتبنى من تصورات وسياسات. وحدث في يونيو العام 2005 ارتباك كبير - كما قيل زعما - نتيجة اقتراح صدر عن وزراء المال في مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8): فقد بشر الصندوق العالم بأنه سيستكمل ما بدأه في هايبيك وهايبيك2 من خلال اعتماد «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (Multilateral Debt Relief Initiative, MDRI) التي ستتكفل، بحسب ما أعلنه الصندوق، بإطفاء الديون الخارجية بشكل «كلي»، وأسهمت وسائل الإعلام الدولية في الحديث عن هذه المبادرة، فقد تحدث الكثير منها عن «نجاح» طال انتظاره، و«تحول جذري في السياسات المنتهجة»، ورددت بضع منظمات غير

(*) عند بلوغ نقطة اتخاذ القرار يصبح البلد المعني مؤهلا لتخفيف أعباء الديون، ومن أجل أن تثبت المراجعة الأولى أن أداء برنامج الحكومة الاقتصادي كان مرضيا، لا بد لهذا البلد أن يحقق تفاهات حول مسوغات ملائمة للاستفادة من تسهيل الائتمان الممتد. فضلا عن ذلك، يمكن أن تتضمن نقطة اتخاذ القرار شروطا تتعلق بالاستقرار الاقتصادي الكلي والتعليم ودعم الحوكمة وتقوية القطاع الاجتماعي من حيث الرعاية الصحية وتحسين الإدارة المالية وتحسين إدارة الدين العام. [المترجم].

(**) أي يصبح البلد المعني مؤهلا للحصول على تخفيف غير مشروط لأعباء الديون. [المترجم].

إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار...

حكومية ما جاء في وسائل الإعلام الدولية، وراحت تعلن، من ناحيتها، أن جهودها كانت عاملا حاسما في حث صندوق النقد الدولي على إطفاء الديون الخارجية. لكن، وكما تبين من وقائع السنوات السابقة، لا مندوحة للمرء من أن يلقي نظرة على حقيقة ما يوجد خلف الواجهة، فالحقيقة شاهد صادق على أن ثمة هوة عظيمة بين المعاني الإنسانية التي يجري الحديث عنها أمام الرأي العام والوضع الكائن على أرض الواقع، فعدد الدول التي كان يحق لها الاستفادة من «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (MDRI) تقلص بنحو ملحوظ مقارنة بما يسمى بـ«التسهيل التمويلي المعزز لتصحيح الهيكل» Enhanced Structural Adjustment Facility, ESAF وهيبك وهيبك²، فمجموعتان من الدول فقط كان يحق لهما الاستفادة من «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون»: مجموعة الدول، التي وصلت، في ظل هيبك 2 إلى نقطة الإنجاز، أي التي حددت سياساتها الخاصة بالاقتصاد الكلي والمالية العامة وفق أوامر الصندوق خلال ما يزيد على عشر سنوات، ومجموعة الدول التي لم يزد فيها متوسط الدخل الفردي على 380 دولارا أمريكيا في السنة. فضلا عن هذا وذاك، اقتضت الرغبة في إطفاء الديون «بشكل كلي» على صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي (IDA) وصندوق التنمية الأفريقي (AfDF) فقط. وخلافا لما حدث في سياق مبادرات هيبك، لم يُطلب من الدائنين الآخرين المساهمة من جانبهم في إطفاء الديون. وعلى صعيد آخر، اقتضت عملية الإطفاء على الديون القديمة، التي ما عاد المدينون يسددون شيئا من أقساطها، أي إن الائتمان الجديد السابق على عمليات إطفاء الديون في إطار «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (MDRI) لم يُؤخذ بالحسبان هاهنا. بالإضافة إلى هذا، تقرر أن تُحتسب الديون المتنازل عنها ضمن عمليات الائتمان المستقبلية.

وبهذا المعنى، فإن الصندوق لم يتنازل عن استحقاقاته المالية، نتيجة إدراكه أن استرداد القروض لا أمل فيه أبدا، بل كان قد تنازل عن هذه الاستحقاقات في تلك الحالات فقط، التي كانت تشير إلى أن تنفيذ البلد المعني كل الإصلاحات التي أملاها الصندوق عليه أمسى يبشر الرأسمالية المالية الدولية بأنها لن تُعوض عن خسائرها فحسب، بل ستحقق أرباحا جديدة أيضا.

وبما أن الصندوق على علم مؤكد بالأوضاع المالية السائدة في الدول المقترضة، ولما كان إعسار حكومات هذه البلدان وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية حيال العالم الخارجي موضوعا معروفا منذ سنوات كثيرة، لذا ثمة تفسير واحد لا غير لسلوك الصندوق: تفسير يقول إن منح القروض عالية المخاطر ما كان يهدف بأي حال من الأحوال إلى مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تطوير الاقتصاد والهيكل التحتية، ولا إلى الحد من الفقر والمجاعات، بل كان يهدف بادئ ذي بدء إلى استدراجها للوقوع في فخ المديونية، وذلك لتمكين الرأسمالية المالية الدولية لأن تحصل منها على تنازلات، ما كانت ستقدم عليها أبدا في ظل ظروف عادية.

الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يُحتم اندلاع أكبر إفلاس حكومي عرفه التاريخ

إن الأرجنتين - الدولة التي كانت حتى ثلاثينيات القرن العشرين واحدة من أغنى بلدان العالم - شهدت، خلال خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، حقبا سادها تارة ركود اقتصادي مفزع، وتارة أخرى اضطرابات اقتصادية رهيبة. وبعد تناوب العديد من العسكريين على سدة الحكم، أسس الانقلاب العسكري، الذي قاده خورخي فيديلا في العام 1976، نظام حكم استبداديا، مارس أبشع أساليب القهر والإرهاب. فهذا النظام العسكري، كان مسؤولا عن اختفاء 30 ألف مواطن معارض خلال الفترة الواقعة بين العامين 1976 و1978، وكان يتحمل تبعات تنفيذ برنامج اقتصادي مستقى من تصورات

«لم يغيب عن الرأي العام الدولي أن الأرجنتين، الدولة التي كانت في ماضي الأيام، أكثر دول أمريكا الجنوبية ازدهارا ورخاء، قد أُمست، خلال أربع سنوات، مأوى للفقراء وملجأ للمعوزين بالنسبة إلى نصف سكان البلاد، وكابوسا اجتماعيا بالنسبة إلى كثير من المواطنين»

الليبرالية الحديثة، على رغم اعتراض أغلبية المواطنين على تنفيذ هذا البرنامج. وإذا كانت هذه السياسة قد التزم بها حتى بعد سقوط النظام الدكتاتوري، وإذا كانت الديمقراطية البرلمانية قد نفذت هذه السياسة، لاحقاً، بإصرار أقوى وبأسلوب أشد عنفاً، فما ذلك إلا لأن سياسة البلاد الاقتصادية والمالية دأبت، منذ الخمسينيات، على أن تدور في فلك مؤسسة دولية معينة - في فلك صندوق النقد الدولي.

وبمعزل عن كل أشكال الحكم، وعلى رغم كل ما جرى من انتهاكات لحقوق الإنسان، أبرم الصندوق خلال الحقبة الواقعة بين العام 1956 والعام 1999، مع مختلف الحكومات الأرجنتينية عقوداً بلغ إجمالي عددها تسع عشرة اتفاقية وحصل، كتعويض عن القروض، التي منحها للأرجنتين، حق ممارسة تأثير أساسي في تطور البلاد اقتصادياً واجتماعياً. ولكي تكون الأرجنتين أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبي، حرر فيديلاً للاقتصاد والتجارة من توجيه الدولة، والقطاع المالي من القيود الحكومية، وأخضع العديد من مشاريع الدولة لعملية خصخصة واسعة الإبعاد. واقتداءً بتشيلي، جرى أيضاً تخفيض معدلات الأجور، وصدر قرار حكومي يحرم الإضراب عن العمل. وفيما كان الغرض من رفع معدلات الفائدة هو جذب المستثمرين الدوليين، كان الهدف من إلغاء كل القيود المعيقة للنشاط التجاري هو تسهيل استيراد البضائع الأجنبية.

ولم تفلت هذه الفرصة من الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف الغربية والمضاربين، وبالتالي، فإنهم سرعان ما تكاتفوا مع قيادة الجيش الأرجنتيني وراحوا يقطفون ثمار الفرص الجديدة يدا بيد، ويتقاسمون منافعها معاً. وحينما أجبرت الاحتجاجات الشعبية العارمة فيديلاً على تقديم استقالته في العام 1983، كان الكثير من الجنرالات قد تحولوا إلى رجال أعمال وأصبحوا من أصحاب الملايين⁽¹⁾. وخلال سبعة أعوام، انخفضت حصة الأجور من إجمالي الناتج القومي، من 43 في المائة إلى 22 في المائة وتراجع الإنتاج الصناعي بنسبة بلغت نحو 40 في المائة، وارتفعت الديون الخارجية من نحو 8 مليارات دولار إلى أكثر من 43 مليار دولار.

وكان الرئيس الجديد راؤول ألفونسين قد تولى قيادة بلاد أمست مجردة من قطاعها الصناعي إلى حد بعيد، وملزمة بمحاربة تضخم منفلت تبلغ معدلاته

الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يُحتم اندلاع...

مئات النقاط المثوية. وأجبت محاولته، الرامية إلى السيطرة على المشاكل الاقتصادية، من خلال تبني برامج تحظى برضا صندوق النقد الدولي، مشاعر غضب عارمة ومقاومة عنيفة لدى الجماهير الشعبية. وخلال فترة توليه مقاليد الحكم في الأرجنتين، شهدت البلاد نحو 4000 إضراب عن العمل، و15 إضرابا عاما. ومع أن ألفونسين قد أصدر - انسجاما مع تصورات صندوق النقد الدولي - قرارا يفرض تجميد الأجور والأسعار لحين من الزمن، وفرض على البلاد عملة جديدة تنفيذا لما جاء في خطة Austral، السارية المفعول حتى نهاية العام 1991، نعم مع أن ألفونسين قد نفذ هذه الإجراءات المتماهية مع تصورات الصندوق، غير أنه لم ينجز كل الإجراءات التي كان مطالباً بتنفيذها، إذ إنه ماطل في تسريح موظفين ومستخدمين حكوميين بالعدد المطلوب منه تسريحهم، وأحجم عن خصخصة ثلاثة مشاريع حكومية، بسبب اندلاع انتفاضة شعبية عارمة ضد عملية الخصخصة. إن هذا السلوك المتردد، بحسب تصورات صندوق النقد الدولي، أدى إلى قيام الصندوق والمصارف الغربية بتعليق منح قروض جديدة، مجبرين بذلك، ألفونسين على تقديم استقالته، اعتقادا منهم أن خليفته في الحكم سيكون أكثر طاعة والتزاما بتنفيذ تصوراتهم.

ولم يخب ظنهم قط. فمع أن متوسط الدخل الفردي كان قد تراجع - إبان اضطلاع كارلوس منعم بحكم البلاد، في يوليو العام 1989 - بنحو 20 في المائة مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في العام 1975، وأن المستوى المعيشي في مناطق شاسعة من البلاد كان قد انحدر إلى مستويات دارجة في بلدان نامية، غير أن هذا لم يمنع الرئيس الجديد من تعزيز التكتاف مع صندوق النقد الدولي، وإخضاع البلاد، بالاتفاق مع الصندوق، إلى «برنامج الصدمة»؛ علما أن هذا البرنامج كان أقسى برنامج نُفذ في أمريكا الجنوبية حتى ذلك الحين. واحتل مكان الصدارة في برامج الإصلاح المبتكرة من قبل وزير الاقتصاد دومينغو كافالو - المتخرج في جامعة هارفارد، والذي عمل محافظا للمصرف المركزي إبان سيطرة العسكريين على حكم البلاد سُرح مئات آلاف العاملين في المرافق الحكومية، وإلغاء كل العوائق التجارية، بما في ذلك العوائق السارية المفعول في القطاع الزراعي أيضا، وخصخصة القطاع المصرفي بنحو شامل تقريبا وبيع مشاريع حكومية من قبيل

شركة الخطوط الجوية الأرجنتينية وشركة البترول YPF إلى مستثمرين أجانب بأرخص الأسعار⁽²⁾. واشتملت أهم فقرات البرنامج الليبرالي المحدث - الذي فاق مداه برنامج الإصلاح المنفذ من قبل الدكتاتور بينوشيت بكل تأكيد - على أمور كثيرة، كان من بينها، في المقام الأول، زيادة ضريبة القيمة المضافة، بنسبة بلغت 50 في المائة - بغير مبالاة للنتائج الوخيمة، التي أسفرت عنها هذه الزيادة بالنسبة إلى شرائح المجتمع الواقفة في أدنى سلم الدخل الفردية - وربط سعر صرف العملة الوطنية البيزو بالدولار الأمريكي، أي اعتماد سعر صرف ثابت بين البيزو والدولار، ورفع معدلات الفائدة وإكراه المصرف المركزي، الخاضع لرقابة صندوق النقد الدولي، على تغطية العملة الأرجنتينية باحتياطات دولارية بنسبة واحد إلى واحد، أي مائة في المائة.

ودفع رفع معدل الفائدة المؤسسات المالية إلى اقتراض النقد من منطقة الدولار بأسعار فائدة متدنية نسبياً، وذلك بغية إقراضها في الأرجنتين بأسعار فائدة تفوق معدلات الفائدة السائدة في منطقة الدولار - أي أن رفع الفائدة قد حفز المؤسسات المالية على انتهاج أسلوب ما كان يحظى ولا حتى بتأييد ميلتون فريدمان، المرشد المطاع في الفكر الليبرالي الحديث؛ ففريدمان نفسه كان قد وصف عملية التمويل هذه بأنها «نصب واحتيال على الأرجنتينيين». لقد منح ربط البيزو بالدولار المستثمرين الأجانب الثقة بأن استثماراتهم مأمونة، وتسبب، حقا وحقيقة، بإغراق الأرجنتين بقروض أدت، خلال العامين 1991 و1992، من ناحية، إلى تحقق طفرة كبيرة في النمو الاقتصادي، ومن ناحية ثانية، إلى ارتفاع مديونية الأرجنتين بنحو كبير وبخطى حثيثة. وعلى خلفية ما تبقى في البلاد من اتجاهات تضخمية وبناء على تقييم الدولار بأعلى من قيمته الحقيقية، انطوى ربط البيزو بالدولار، على ارتفاع الأسعار وتدهور قوة قطاع الصادرات على المنافسة في السوق العالمية. وفي غضون ذلك، تعين على القطاع الزراعي الوطني أن يسجل، في بادئ الأمر، تراجعاً ملحوظاً في تصريف منتجاته، وأن يخفض إنتاجه في نهاية الأمر، وذلك لأنه ما عاد قادراً على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات.

وبصرف النظر عن كل النتائج السلبية الناشئة ظلّالها حالياً والمتوقع استمرارها في الأمد الطويل، واصلت حكومة كارلوس منعم تنفيذ برنامجها

الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يحتم اندلاع...

بكل قوة وإصرار، فراحت «تضفي المرونة» على قوانين العمل، وتخفف ضريبة الشركات إلى 33 في المائة (علما أن المعدل السائد في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 45 في المائة)، والتعامل مع ديون الشركات الأهلية كجزء من الدين العام، وتحويل ديون المشاريع الحكومية إلى شركات أجنبية، في إطار ما يسمى بـ«خطة برادي». وعملت سيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلاد عمل المخدرات: فهي تنعش النمو وتزيد الأرباح لفترة قصيرة، لكنها تتطلب - إذا ما أريد للاقتصاد الاستمرار في إنجاز مهامه - المزيد من رأس المال الأجنبي، مصعدة، بذلك، تعرض الأرجنتين لصدمات ناشئة عن تطورات دولية غير مأخوذة في الحسبان. وعلى سبيل المثال، فإن الأزمة، التي تعرض لها البيزو المكسيكي في نهاية العام 1994 ومطلع العام 1995، والمشار إليها عادة بـ«تأثير تيكيلا»^{(*) (3)} نشرت ظلالها، في الحال، على الأرجنتين أيضا. وبما أن الكثير من المستثمرين الأجانب قد سحبوا رؤوس أموالهم من الأرجنتين، فقد انخفض معدل نمو الاقتصاد إلى ما هو دون الصفر، إلى 0.1 في المائة بالناقص. وفي غضون ذلك، أصرت المصارف العملاقة على استرجاع ما منحت من قروض، معرضة آلاف المشاريع إلى إشهار الإفلاس. وفي هذا السياق، انهار العديد من المصارف التجارية المتواضعة الحجم، ووصل معدل البطالة في غضون أسابيع معدودة إلى 18 في المائة.

إن هذا التدهور الملموس، لم يمنع صندوق النقد الدولي، من مواصلة الإشادة بالأرجنتين، ووصفها أمام العالم أجمع، «بالتلميذ النموذجي» والمثال الساطع على فاعلية برامج التكيف الهيكلي. ولا عجب من ذلك أبدا؛ فالمستثمرون الدوليون كان من حقهم أن يستبشروا خيرا؛ فبيع 40 في المائة من مجمل مشاريع الدولة الأرجنتينية، و90 في المائة من مصارف البلاد، كان قد أسبغ عليهم أرباحا هائلة، وأغدق على دولة الأرجنتين إيرادات بلغت قيمتها الكلية 49 مليار دولار أمريكي. وغني عن البيان أن هذه الإيرادات قد أنفقت على خدمة ديون المستثمرين الأجانب أولا وأخيرا، وبنحو منتظم.

ولم يأبه المانحون ولا صندوق النقد الدولي، بأن المستحوذين الجدد على المشاريع المخصصة قد اعتادوا على مطالبة المصرف المركزي الأرجنتيني

(*) إشارة إلى المشروب الكحولي الواسع الانتشار في المكسيك. [المترجم].

باستبدال أرباحهم المتحققة بالبيزو بالعملات الصعبة، ودأبوا على تحويل هذه الأرصدة إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا في الحال، مستنزفين رصيد الأرجنتين من الاحتياطي الأجنبي، ومقوضين إمكانيات تعافي الاقتصاد الأرجنتيني. كما لم يعيروا أي اهتمام لكون السكان الفقراء قد بلغت نسبتهم 37 في المائة في نهاية تولي كارلوس منعم حكم البلاد، وأن ثلاثة أرباع هذه الشريحة الاجتماعية ما عرفت ويلات العيش تحت خط الفقر إلا بعدما نُفذت الإصلاحات القائمة على أفكار الليبرالية الحديثة. ولم يخيم القلق على صندوق النقد الدولي وعلى المصارف والشركات العملاقة المتمتعة بمساندته ومحاباته، إلا عندما سجلت الإيرادات انخفاضاً كبيراً في السنتين الأخيرتين من الألفية المنصرمة، وحينما تطور العجز في الموازنة الحكومية بنحو انفجاري، إثر بيع جواهر مشاريع الدولة بأرخص الأسعار، وبعدها استفحل خطر انتقال الأزمة المخيمة على شرق آسيا وعلى روسيا والبرازيل وتركيا، إلى الأرجنتين وصار يهدد بتوقف تدفق رأس المال على البلاد.

أما الأزمة الاقتصادية والنقدية في البرازيل، فكانت لها أوخم النتائج في الأرجنتين. فحينما حرر خامس أكبر اقتصاد في العالم سعر صرف عملته في يناير من العام 1999، خسر الريال البرازيلي، في غضون فترة قصيرة جداً، 50 في المائة من قيمته. وهكذا، فالصادرات الأرجنتينية، التي كان 30 في المائة منها يذهب إلى البرازيل، أمست الآن باهظة الثمن بالنسبة إلى البرازيليين. والعكس بالعكس طبعاً، فقد أمست البضائع البرازيلية أرخص ثمناً وأكثر قدرة على منافسة البضائع الأرجنتينية في عقر دارها وفي السوق العالمية. أضف إلى هذا، أن سعر صرف الدولار قد سجل، في نهاية تسعينيات القرن العشرين، ارتفاعاً عظيماً، وأن هذا الارتفاع انعكس على البيزو الأرجنتيني بسبب ربط العملة الأرجنتينية بالدولار الأمريكي. وكان ارتفاع سعر صرف الدولار، وسعر صرف البيزو الأرجنتيني أيضاً، عاملاً آخر زاد من ارتفاع أسعار البضائع الأرجنتينية في السوق العالمية وأسعار البضائع الأجنبية في السوق المحلية.

ومجمل القول أن فيرناندو دي لا روا، الرئيس الجديد، الذي حل، في أكتوبر من العام 1999، مكان كارلوس منعم في قيادة البلاد، قد تولى حكم دولة تعاني ركوداً اقتصادياً مريعاً، ودّين عام مقابل العالم الخارجي ارتفع إلى 114 مليار

الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يُحتم اندلاع...

دولار أمريكي، وفوائد تتزايد باستمرار لتأمين الحصول على قروض جديدة. وكما هي العادة في مثل هذه الأحوال، ظهر على الساحة، صندوق النقد الدولي، عارضا استعداده لمنح قرض قيمته 7.2 مليار دولار أمريكي. وربط الصندوق منح هذا القرض بشرط يقضي بضرورة خفض عجز الموازنة الحكومية، خلال عام واحد، من 7.1 مليار دولار أمريكي إلى 4.7 مليار، أي يقضي بضرورة تقليص الإنفاق العام بمبلغ يصل إلى 2.4 مليار دولار، وذلك، وفي المقام الأول، من خلال تقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية - نعم اشترط تخفيض نفقات الرعاية الاجتماعية، على رغم أن 14 مليوناً من أصل 36 مليون أرجنتيني قد باتوا يعيشون تحت خط الفقر.

وعندما ذاع، في أبريل العام 2000، خبر يفيد بأن الحكومة عقدت العزم على تقليص الإنفاق، سنوياً، بمبلغ يصل إلى 938 مليون دولار - وأن ثلث هذا المبلغ سيتأتى من الأجور والمعاشات التقاعدية الخاصة بموظفي الدولة سابقاً - عند ذاك طفح الكيل وتعاضم حنق المواطنين. واجتمع، يوم 31 مايو 40 ألف متظاهر أمام القصر الرئاسي، ليعربوا عن غضبهم على قيام فريق من صندوق النقد الدولي بزيارة بلادهم. وصم أعضاء الفريق المعني الآذان، ومضوا قدماً في مفاوضاتهم، واختتموها، بأن اتفقوا على ضرورة تخفيض الإنفاق مجدداً في فصل الصيف، أي اتفقوا على إجراء تخفيض ما كان قادراً، في الواقع، على الحيلولة دون ارتفاع الديون السيادية إلى 147 مليار دولار في العام 2000. ومرة ثانية، يتدخل الصندوق، عاقداً اتفاقاً مع الحكومة الأرجنتينية يقتضي تقديم «حزمة مساعدات»، بقيمة تبلغ 39.7 مليار دولار (13.7 من الصندوق نفسه و26 مليارات من مصادر أخرى). وفي المقابل، طالب الصندوق بتنفيذ إجراءات مختلفة، كان من بينها تحرير القطاع الصحي، وإلغاء القيود السارية في قطاع الطاقة والاتصالات، وإسباغ مرونة أكبر على سوق العمل، والمضي قدماً وبإصرار أكثر في خصخصة مشاريع الدولة، وخفض الواردات السلعية.

لقد واجهت الجماهير العاملة هذه الإجراءات بغضب عارم ومقاومة تزداد تصعيداً. ففي فبراير العام 2001، شارك آلاف العاطلين عن العمل في مسيرة انطلقت من «لاماتانزا»، المدينة التي كانت تسجل أعلى معدل بطالة في عموم

البلاد، قاصدة الوصول إلى بيونس آيرس. وكرد فعل على هذه الانتفاضة الشعبية، شكل رئيس الجمهورية فيرناندو دي لا روا، في مارس، «حكومة وحدة وطنية»، وعين، خلال ثلاثة أسابيع فقط، ثلاثة وزراء للمالية. وكان ثالث هؤلاء الوزراء، هو دومينغو كافالو، وزير المالية في عهد الرئيس السابق كارلوس منعم، وأعلن كافالو، ساعة تعيينه وزيرا في الحكومة الجديدة، أن المستثمرين الدوليين، الذين بحوزتهم يور بوند وبرادي بوند ستكون لهم الأولوية في استرجاع مستحقاتهم المالية - حتى وأن تطلب الأمر تخفيض المعاشات التقاعدية، التي كانت قد وصلت إلى ما هو دون حد الكفاف.

وصعد المواطنون من مستوى مقاومتهم، وراحوا في مايو العام 2001، يغلقون اثنين وعشرين طريقا يربط بوينس آيرس ببقية المحافظات ويمنعون، يوميا، وسائل النقل المختلفة من استخدام خمسين طريقا سريعا. وظلت الحكومة مصرة على تمسكها بالموقف الذي اتخذته، وبالنهج الذي أعلنته، مدعومة، في كل هذا، من صندوق النقد الدولي. وفي يوليو منح البرلمان كافالو صلاحيات خاصة وصادق على «قانون تصفير العجز»، الذي يحظر على الحكومة إنفاق مبالغ تزيد على مقدار ما تحصل عليه من خلال الضرائب. ومن قبل أن تبدأ بيع سندات دَين جديدة، لتمويل الحاجات غير القابلة للتأجيل، أعلنت الحكومة أنها عقدت العزم على إجراء تخفيضات جديدة في الموازنة الحكومية بقيمة تبلغ 1.6 مليار دولار. وبدلا من تفسير هذه الإجراءات على أنها إشارة تنم عن تساهل معهم وتيسير لهم، رأى المستثمرون فيها دليلا على الضعف والهوان، الأمر الذي دفع الأرجنتين إلى أن تمن عليهم بفوائد تزيد على الفوائد المتوقعة بأكثر من 50 في المائة، مسددة بذلك ضربة قاصمة للنمو الاقتصادي وقناعة بتدهور النشاطات الاقتصادية بنحو مفزع.

فحتى نهاية صيف العام 2001، انخفض الإنتاج بنحو 25 في المائة. وتعين على آلاف المشاريع تصفية أعمالها وغلق أبوابها بنحو نهائي، وكان مصير سُدس العاملين التسكع في الشوارع والطرق. وبالنسبة إلى القروض بالدولار، صار لزاما دفع علاوة مخاطر بقيمة تبلغ 40 في المائة بالإضافة إلى الفوائد العادية، وتسرب من رصيد المصرف المركزي 18 مليار دولار، أي ما يعادل نصف ما بحوزته

الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يُحتم اندلاع...

من ودائع ادخارية. ومع أن الحكومة قد أعلنت، من جانبها، أنها بصدد تنفيذ إجراءات أشد قسوة، بيد أنها لم تتجراً، في نهاية المطاف، على الوفاء بمطالب الصندوق بخصوص الموازنة الحكومية؛ الأمر الذي دفع الصندوق إلى أن يهدد بالتوقف عن دفع تعهداته المالية. وغني عن البيان أن هذا التهديد، بحد ذاته، كان كافياً لأن تنهار كل السدود.

فقد نقلت المصارف الأجنبية مئآت ملايين الدولارات الأمريكية إلى خارج البلاد، أو لنقل بنحو أكثر صواباً، أنها نقلتها إلى الواحات الضريبية. وخلال الفترة الواقعة بين 28 و30 نوفمبر، فقط، سحب المدخرون 6 في المائة من ودائعهم الادخارية، أي ما يساوي 3.6 مليار دولار أمريكي. وللحد من مضي المدخرين قدماً في سحب مدخراتهم، أغلقت الحكومة أبواب المصارف وجمدت حسابات وأرصدة الزبائن. وفي محاولة منها لإنقاذ الجهاز المصرفي، منعت صغار المدخرين الأرجنتينيين من سحب ما يزيد على 250 دولاراً أمريكياً، ابتداءً من الأول من ديسمبر - غاضة الطرف، في الوقت ذاته، عن نجاح كبار المضاربين المحليين والدوليين في تهريب ما يزيد على 15 مليار دولار أمريكي، إلى خارج البلاد.

وتوجهت الحكومة صوب الصندوق، طالبة منه المساعدة، بيد أن هذا قابلهما ببرود شديد، مشيراً إلى أنه ما عاد يرغب في التباحث معها، رافضاً حتى سداد الدفعة المستحقة من القروض. وفي يوم 13 ديسمبر شهدت البلاد إضراباً عاماً، استمر 24 ساعة، وبعد أربعة أيام من ذلك، أعلنت الحكومة تنفيذ إجراءات تقشفية أشد قسوة وبقيمة تبلغ 9.2 مليار دولار- أي ما يساوي نحو 18 في المائة من مجمل ميزانيتها. وفي الأيام التالية، طُفح الكيل وانفجرت الاحتجاجات والمعارضة الشعبية، إذ نزل مئات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع، محاصرين وزارات متعددة والقصر الجمهوري، ومحاولين جذب انتباه أولي الأمر إليهم من خلال الضرب على قُذُور ومَقَالِي الطبخ. ومع أن الاحتجاجات ظلت سلمية في المنظور العام، اتخذت الشرطة من بضعة أعمال سلب ونهب متفرقة لبعض المواد الغذائية، ذريعة لممارسة العنف ضد المتظاهرين، معرضة الكثيرين منهم لإصابات مختلفة. كما أسفرت حملات الشرطة عن اعتقال نحو ألفي متظاهر، ومقتل 31 من المتظاهرين إثر انهيار رصاص البوليس عليهم. ورأى ناطق رسمي

باسم صندوق النقد الدولي، أن الوضع يفرض عليه أن يعلق ببضع كلمات على ما يجري في الأرجنتين، فراح يتحدث بأسلوب بيلاطس النبطي^(*)، إذ قال: «إن برنامج الأرجنتين الاقتصادي تمت صياغته من قبل الحكومة الأرجنتينية، بهدف التخلص من العجز السائد في الموازنة الحكومية، أضف إلى هذا أنه جرى إقراره من قبل الكونغرس أيضا»، ولا ريب في أن هذا الناطق الرسمي يتجاهل ههنا، عن عمد، مساهمة صندوق النقد الدولي الفعالة في انهيار الأرجنتين.

وسرعان ما عمت البلاد فوضى عارمة. على صعيد آخر، حاصر متظاهرون انفلتت مشاعرهم، القصر الجمهوري على مدى يومين، والتحموا مع الشرطة في معارك، أرهبت رئيس الجمهورية فيرناندو دي لا روا ووزير اقتصاده، ودفعتهم إلى أن يستقلا طائرة عمودية هربا من نقمة الشعب وحفاظا على حياتهم. في 23 ديسمبر، أعلن ثاني رئيس مؤقت من الرؤساء الثلاثة المؤقتين، أعني أدولفو روديغت سا، على العالم، أن الأرجنتين دولة مفلسة بكل معنى الكلمة. وفي أول يوم من أيام يناير 2002، عين الكونغرس السناتور إدواردو دوهالدي رئيسا للبلاد. واستهل الرئيس الجديد حكمه، بأن أكد، من جانبه، أن الأرجنتين أنفقت مجمل احتياطيها الأجنبي حقا وحقيقة، مشيرا بذلك إلى أن الأرجنتين أمست تنوء تحت عبء أكبر عملية إفلاس مرت بها دولة ما عبر التاريخ، ومعلنا إلغاء ربط البيزو بالدولار، وذلك لأن المصرف المركزي بات غير قادر على تغطية الطلب الهائل على الصرف الأجنبي. وخلال بضعة أيام فقط، خسر البيزو 70 في المائة من قيمته، وسجل الدين الخارجي والفائدة على القروض المحلية ارتفاعا انفجاريا بكل معنى الكلمة، في حين مضى أصحاب المال قدما في تهريب رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد.

في تلك الحقبة من الزمن، كانت الأرجنتين أشبه ما تكون ببرميل بارود. وفي غضون ذلك، نظمت مجموعات الأفراد المتجاوزة السكن، لجانا لإدارة شؤون حيهم السكني، وسيطر العمال على المشاريع، التي يعملون فيها، واستولوا على المشاريع المفلسة. وفي فبراير، قابل وزير الاقتصاد الجديد لينكوف رئيس صندوق النقد الدولي هورست كولر، مناشدا إياه بكل إلحاح، التراجع عن تعليق سداد

(*) الحاكم الروماني لمقاطعة أيوديا في فلسطين. [المترجم].

الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يُحتم اندلاع...

الدفعة المستحقة من القروض، أي الدفعة التي كان يُفترض سدادها في ديسمبر - غير أن توسلات هذا الوزير باءت بالفشل أيضا، وعاد إلى بلاده خاوي اليدين، عاد إلى بلاده، حقا، بلا فلس واحد، ولكن بمطالب جديدة من الصندوق، تملي على الحكومة الأرجنتينية، ضرورة زيادة إيرادات الدولة أكثر فأكثر، وخفض المصروفات المخصصة للمحافظات بنحو أكثر صرامة.

وخلال ثلاثة شهور، خسر 200 ألف عامل آخرون فرص عملهم، وانخفض مستوى الإنتاج الصناعي مجددا بنحو 20 في المائة، في حين أمست خدمة الدين تلتهم 17 في المائة من موازنة الدولة الأرجنتينية، ووصلت نسبة الفقراء إلى 57 في المائة، وبلغ معدل البطالة 23 في المائة. وانتشرت في أنحاء البلاد أمراض ذات صلة بالفقر ونقص التغذية، وفي العام 2002، كان أكثر من 20 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر، يعانون نقصا في الوزن، في محافظة توكومان. وعلى رغم هذه الأوضاع غير الإنسانية، لم يغير الصندوق شيئا من موقفه. لا بل اتخذ موقفا أشد صرامة من قبل. فحينما حاول الجهاز القضائي الأرجنتيني الاستعانة بقانونين، أحدهما يحظر على مؤسسات مالية أجنبية ممارسة ما تتعرض له البلاد من تهريب مبالغ هائلة من الدولارات إلى الخارج، والآخر يمنعها من الاستحواذ على مشاريع حكومية من خلال الالتفاف على إدارة المشروع المعني، تدخل الصندوق، في الحال، مناشدا الرئيس دوهالدي، ضرورة ممارسة حق النقض (الفيتو) ضد كلا القانونين، وذلك لأنهما «ينفران المستثمرين الأجانب».

ولم يذعن دوهالدي في الحال فقط، بل وذهب إلى مدى أبعد في الخضوع لطلبات الصندوق والاستسلام لأوامره. وإذا كان دوهالدي قد تعهد حينما تسلم مقاليد الحكم، بتعزيز موقف الصناعة الوطنية وحمايتها من مخاطر المنافسة الأجنبية من خلال تقييد الواردات السلعية، بالعمل على استرجاع صغار المدخرين أرصدهم الدولار، وبإدخال تحسينات على قوانين العمل بغية حماية العاملين في القطاع الصناعي من التسريح من العمل بنحو تعسفي، غير أن واقع الحال يشهد على أنه لم يلتزم بتنفيذ أي بند من البنود، التي تعهد بتنفيذها. وهكذا، وبدلا من تنفيذ ما تعهد به للشعب، راح دوهالدي، في أغسطس، يُنفذ طلبات إضافية أعرب عنها الصندوق، مجبرا حكام المحافظات، على التوقيع على برنامج

تقشف شامل، صارم، يشتمل على 14 بنداً؛ وعلى الصعيد نفسه، عزل دوهالدي حاكم محافظة سان خوان، لا لشيء، إلا لأن هذا الحاكم رفض الاستجابة لمطالبه؛ من ناحية أخرى، أمر دوهالدي، بضرورة إخلاء المصانع، بقوة السلاح، من العاملين، الذين استولوا عليها، وبطرد المستأجرين من منازلهم بلا رحمة وهوادة. ولم يغيب عن الرأي العام الدولي أن الأرجنتين، الدولة التي كانت في ماضي الأيام، أكثر دول أمريكا الجنوبية ازدهارا ورخاء، قد أُمست، خلال أربع سنوات، مأوى للفقراء وملجأ للمعوزين بالنسبة إلى نصف سكان البلاد، وكابوسا اجتماعيا بالنسبة إلى كثير من المواطنين. كما تعرض الدور الذي مارسه الصندوق ههنا، لانتقادات شديدة وإدانات واسعة، على الصعيد العالمي. ولكن، وكما هي العادة في مثل هذه الأحوال، أخذت وسائل الإعلام على عاتقها، في هذا السياق، تنفيذ النقد وتفريغه من محتواه، علما أن العديد من مشاهير «الخبراء» كانوا يتبنون ما تذيعه وسائل الإعلام على الملأ. وكيفما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن كل هذه الأطراف كانت تهدف إلى تحويل الأنظار عن الأسباب الحقيقية للكارثة التي حلت بالأرجنتين. ولعل خير مثال على هذه الحقيقة، هو جوزيف ستيغليتز، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون خلال الفترة الواقعة بين العام 1993 والعام 1997، ورئيس الاقتصاديين لدى البنك الدولي من العام 1997 ولغاية العام 2000؛ فستيغليتز يرى أن صندوق النقد الدولي قد «ارتكب العديد من الأخطاء»، في مجال سياسات أسعار الصرف الأجنبي والموازنات الحكومية وفيما يتعلق بعمليات الخصخصة.

إن القول بأن الصندوق «ارتكب العديد من الأخطاء»، بسبب تبنيه تقديرات زائفة وتحليلات غير واقعية، وأنه بالتالي تسبب، بلا قصد منه، في اندلاع هذه الكارثة الاجتماعية، إنما هو ثرثرة ما من بعدها ثرثرة. فما من مؤسسة أخرى، كان لديها ما لدى الصندوق، من اطلاع دقيق على حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي في الأرجنتين. إنه كان على علم وثيق بتبعات الإجراءات، التي أملاها ونتائج الأفعال، التي مارسها. فنظرة خاطفة على النتيجة، التي ترتبت على إفلاس دولة الأرجنتين - وهو إفلاس ساهم الصندوق في استحداثه بشكل فعال - يشهد على أن الصندوق ظل، على مدى عقود من الزمن، وفي الأرجنتين أيضا،

الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يحتم اندلاع...

وفيا لسياسته المحابية للأغنياء وللطبقات المهيمنة على الاقتصاد، وغير المنصفة في تعاملها مع مصالح الشرائح المستضعفة اجتماعيا.

لقد كانت هناك آلاف مؤلفة من صغار مالكي الأوراق المالية، أعني أولئك، الذين كانوا قد اشتروا من صناديق الاستثمار سندات دين صادرة عن الحكومة الأرجنتينية، وخسروا الآن الجزء الأعظم من أرصدهم، بعدما تم الاتفاق على إطفاء نسبة كبيرة جدا من الديون السيادية (haircut)⁽⁴⁾. وفي حين جرى استثناء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من هذا الترتيب، استطاع كبار المستثمرين الأجانب، من اللاعبين في السوق الدولية، أن يتنفسوا الصعداء: فالحكومة اللاحقة، أعني حكومة الرئيس الجديد نيكستور كيرشنر، بذلت كل ما في وسعها، من أجل أن «تتخذ عملية الإفلاس المسار الصحيح». وإذا كان قد تقرر، في يونيو، أن تُسدّد ديونهم من خلال استبدالها بسندات دين عام جديدة أمدتها 42 عاما، فإنهم حصلوا، بالمقابل، وكتعويض، على علاوة تضخم غير معهودة في السوق المالية قطاعا.

وإذا كان كيرشنر - مثله في ذلك مثل نظيره البرازيلي لولا دا سيلفا - قد شن، أمام الرأي العام، هجوما خشنا على صندوق النقد الدولي محملا إياه مسؤولية المجاعة والفقر في بلاده، فما كان ذلك، إلا محاولة رخيصة لكسب ود الجماهير، وتضليل الشعب والحيولة دون اندلاع انتفاضة شعبية جديدة ونزول المستضعفين اجتماعيا إلى الشوارع من جديد. على صعيد آخر، فإن وزيرة المالية في حكومة كيرشنر فليسا ميسيلي، التي شغلت، في حكومة فيديلا الإرهابية، منصبا رفيعا في وزارة الاقتصاد، أبقت على كل القرارات، التي اتخذها الوزير السابق عليها، ولم تتخذ أي مبادرة لإعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الجماهير العمالية، فضلا عن أن تتخذ إجراء ما لمصلحة الفقراء. إن الكلمات الرنانة والألفاظ المزوقة، التي استخدمها كيرشنر في سياق هجومه على صندوق النقد الدولي، لم تمنعه من أن يسدد، في نهاية العام 2005، كل ما لدى الصندوق من مستحقات مالية بذمة الأرجنتين قبل استحقاقها، إذ أوعز إلى المصرف المركزي الأرجنتيني، في نهاية العام 2005، أن يحول من احتياطيه الأجنبي 9.81 مليار دولار أمريكي إلى رصيد صندوق النقد الدولي.

من ناحية أخرى، فإن رفض كيرشنر، طلب قروضا جديدة من الصندوق، في المستقبل المنظور، لم يلق استحسان الصندوق فحسب، بل كان، أيضا، أمرا متفقا عليه أصلا مع أنوب سينغ، مدير الإدارة المسؤولة عن نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي. فبعد تكاثر الأزمات في جنوب شرق آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، كان الصندوق، نفسه، في حاجة إلى فترة يستطيع خلالها توطيد أوضاعه المالية وضبطها، مهينا نفسه لمواجهة المسؤوليات والمتطلبات المستقبلية، لاسيما أن بواذر اندلاع أزمة دولية خطيرة، قد لاحت في أفق النظام المالي العالمي مجددا - انهيار أسواق المال على المستوى العالمي خلال العامين 2007 و2008.

العولمة والرأسمالية المالية.. قوى الدفع المستخدمة من قبل الصندوق

إن العداء الذي يكنه جمهور العاملين والمواطنون الفقراء في جنوب شرق آسيا وفي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية لصندوق النقد الدولي لم يجلبه الصندوق لنفسه بنفسه فحسب، بل هو أيضا يدفع، ليس حكومة الأرجنتين فقط، بل بضع حكومات أخرى إلى التحدث عن الصندوق بلهجة نقدية، مشوبة دائما بالتذمر منه. بيد أن هذه اللهجة لا تشير إلى معارضة، حقيقية، صادقة المقصد، بل محاولة يُستعان بها- في زمن الحملات الانتخابية بشكل خاص- لتقمص مظهر «تقدمي». فلا حكومة واحدة تجرأت حتى الآن على تعليق علاقتها بالصندوق. وهذه الحقيقة ليست بالأمر الغريب في الواقع قرار من هذا القبيل يعني

«كيف نجحت هذه المؤسسة في أن تترك بصماتها على حياة جزء معتبر من البشرية بشكل مستديم، وبصورة عابرة للحدود الدولية؟»

أن البلد المعني قد قطع على نفسه في الحال الطرق الموصلة إلى تدفقات رأس المال الدولية، وارتضى لحكومته أن تسقط إن عاجلا أو آجلا⁽¹⁾.

وعلى الرغم من ذلك أخذت وسائل الإعلام الدولية ومَن يسمي نفسه خبيرا الانتقادات الموجهة من البعض إلى الصندوق على محمل الجد، متنبئة «بتبدد أهميته» مستقبلا، بل زاعمة أن نهايته المحتومة أمست وشيكة الوقوع. وتبنى وجهة النظر هذه العديد من المنظمات المعادية للصندوق، مساهمة من جانبها في إبعاده عن خط النار، وتجميع الاحتجاجات عليه في الدول الصناعية الغربية بشكل خاص، فما نفع النضال ضد مؤسسة مكتوب عليها الهلاك أصلا؟!

بيد أن هذا التقييم للوضع لا يجسد الحقيقة لا من قريب ولا من بعيد، ففي نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة كان من حق مصارف الودول ستريت وقيادات الشركات الدولية العملاقة والمسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية، أن تنشر صدورهم لما تحقق وأن يستبشروا خيرا بما هو آت. فعلى الرغم من الأزمات الكثيرة التي اجتاحت العالم في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، نجح صندوق النقد الدولي في استعادة الهيمنة على أسواق ظلت مقفلة في وجه رأس المال على مدى عقود كثيرة من الزمن، وأفلح في تمكين المستثمرين من جني أرباح وفيرة، حتى في أزمنة عمتها أزمات اقتصادية كبرى، واستطاع، فضلا عن هذا وذاك قطع الشك باليقين، مبينا بنحو لا يقبل الخلاف ماهية الطرف صاحب القول الفصل في مسائل السياسات الاقتصادية والمالية في العالم أجمع.

وعلى خلفية هذه النتائج الباهرة، لاشك أن السؤال هنا لا يدور في واقع الحال حول وهن صندوق النقد الدولي المزعوم، بل يدور في الحقيقة حول سبب القوة والعزة اللتين حازهما الصندوق في غضون نصف قرن من الزمن لا غير. كيف استطاعت مؤسسة مالية لا يصل عدد العاملين فيها إلى ثلاثة آلاف مستخدم، غالبيتهم عملوا سابقا في دوائر ومكاتب واشنطن، نعم كيف استطاعت مؤسسة مالية من هذا القبيل، أن تتمتع بموقع متميز على المستوى العالمي، وفريد في التاريخ؟ وكيف نجحت هذه المؤسسة في أن تترك بصماتها على حياة جزء معتبر من البشرية بشكل مستديم، وبصورة عابرة للحدود الدولية؟

إن الأمر الحاسم في الإجابة عن هذا السؤال لا يعثر عليه المرء لا في البنية الهيكلية السائدة في الصندوق ولا في الخصائص الفردية السائدة في هيئاته القيادية. حقا يجند الصندوق الجزء الأعظم من موظفيه من الأفراد المتخرجين في جامعات النخبة الأمريكية والأوروبية، بيد أن الأمر الواضح أيضا هو أن المرء لا يلمس لدى موظفي الصندوق مؤهلات التفكير الإستراتيجي أو قدرات ثقافية متميزة أو تفوقا ذا بال في مجال اختصاصاتهم. فالتنبؤات التي قدمها الصندوق بشأن التطور الاقتصادي في دول العالم المختلفة دحضها الواقع في كثير من الأحيان، ولم يفلح واحد من اقتصاديين القياديين في التنبؤ بنحو صحيح ولو بواحدة من الأزمات الدولية الكبرى، التي اجتاحت العالم في ماضي الأيام. أضف إلى هذا أن تدخلاته قد تركت في كثير من الأحيان الانطباع بأن تعامله مع التطورات المستجدة كانت تتصف في أغلب الأحيان بالمبالغة والآنية ولا تنم عن ردود فعل محسوبة بدقة ومدروسة بالنحو المطلوب. وهكذا، وإذا كان سبب نجاحه لا يكمن في كفاءته هو نفسه ولا في كفاءات العاملين لديه فعندئذ لا مندوحة للمرء من أن يفترض أن لنجاحه سببا واحدا لا غير، سببا لا بد أن يكمن في محيطه أو في الظروف التي يعمل الصندوق في ظلها.

إن هذا الأمر هو الذي يقدم لنا الحل الصحيح لهذا السؤال المحير. فهذه الظروف طرأت عليها، منذ تأسيس الصندوق عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، تغيرات جوهرية، تغيرات ساهمت في اندلاعها عوامل كثيرة، كان في مقدمتها: انهيار نظام بريتون وودز، وتعاضم أبعاد العولمة، وما أفرز هذا التعاضم من تدهور في دور حركات النقابات العمالية الدولية، وإعادة النظام الرأسمالي إلى الاتحاد السوفييتي وإلى الدول الدائرة في فلكه وتزايد أهمية القطاع المالي على نحو متواصل ومتصاعد منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

فتصفية نظام بريتون وودز، من خلال تعليق حق تحويل الدولار إلى كمية معينة من الذهب، والتخلي عن ربط أسعار صرف باقي العملات بالدولار واعتماد أسعار صرف «معومة»، كانت من جملة العوامل المفترض بها في الواقع، أن تقوض أركان الصندوق مطلع سبعينيات القرن العشرين، غير أن تخليه عن مقاصده الأصلية بيسر وممارسته من الآن فصاعدا وعلى المستوى العالمي دور «الملاذ الأخير للتزود بالسيولة» وتوظيفه على خلفية الفرص التي تتيحها هذه المهمة الجديدة لتعبيد

الطريق أمام إصلاحات ليبرالية حديثة، ساعده - وساعد البنك الدولي أيضا - على تبوؤ مكانة خاصة لا منافس لها دوليا.

إن العولمة، أعني تشابك ربوع العالم اقتصاديا وماليا بشكل متين ومتصاعد، ساهمت من جانبها في تعزيز هذه المكانة الخاصة للصندوق وتوسيع رقعتها. ففيما جرى ابتداء من منتصف سبعينيات القرن العشرين نقل أجزاء معتبرة من الإنتاج الصناعي من الدول الصناعية الرائدة إلى آسيا بشكل خاص عاد الجزء الأعظم من الأرباح المتحققة هناك، يتدفق ثانية، وبنحو مباشر، على الدول الصناعية الرئيسية. وفي سياق التفتيش عن فرص استثمارية جديدة في ربوع المعمورة، أدى صندوق النقد الدولي دورا حاسما في تقييم أهلية أو صلاحية البلد المعني للحصول على قروض، وفي مدى إذعان هذا البلد لتنفيذ إصلاحات هيكلية قائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة. ففي هذا السياق، وبالنسبة إلى كبار المستثمرين بات الصندوق يمارس بشكل أو بآخر دور المرشد إلى فرصهم الاستثمارية العالمية، والدليل على مدى تمتع استثماراتهم بالأمان المنشود.

ومن حسن حظ رأس المال الدولي أن الحركات النقابية باتت تتمسك بهوياتها القومية الصرفة. وهكذا، ففي حين وازبطت الشركات العملاقة على عوامة عمليات إنتاجها الصناعي، لم تتخذ قيادات النقابات العمالية في ربوع العالم المختلفة أي خطوة لمنح كفاحها إطارا أشمل وأرحب لمنحه إطارا يتخطى حدود دولها الوطنية. بدلا من هذا، تمسكت النقابات بأداء دور «الشريك المهتم بالشؤون الاجتماعية» في أوطانها الأم^(*)، مسوغة لأعضائها أن العمال وأرباب العمل يجلسون في سفينة واحدة، ومؤكدة أن المنافسة الأجنبية تجبرهم على توخي الحذر وكبح جماح التطلعات في المسائل الخاصة بالأجور والرواتب. وينطوي السلوك المتساهل والذي يميل إلى الحل الوسط وتسوية المشكلات، على نفع مؤكد بالنسبة إلى القادة النقابيين، وذلك لأن الاقتصاد والسياسة سيشركانهم على صنيعهم هذا من خلال اختيارهم أعضاء في مجالس إدارات شركات مختلة ووزراء في هذه الحكومة أو تلك. على صعيد آخر، ليس ثمة شك في أن تصرفا من هذا القبيل ينطوي على نتائج وخيمة بالنسبة إلى القواعد النقابية العمالية، إذ إنه يقود إلى فشل الاحتجاجات العمالية في

(*) أي دور شريك أرباب العمل في المسائل الخاصة بالموضوعات ذات العلاقة بالعمال. [المترجم].

كثير من الحالات، وإلى تخلي أعداد متزايدة من العاملين عن العمل النقابي. وغني عن البيان أن صندوق النقد الدولي يحقق منافع جمة من هذا التطور، فتزايد وهن الحركة العمالية الدولية يمكنه من تنفيذ إجراءات لم يكن قادرا على تنفيذها بيسر في عقود الزمن الماضية.

وإذا كانت عودة الاتحاد السوفييتي والدول الواقعة في دائرة نفوذه إلى النظام الرأسمالي قد فتحت أمام الرأسمالية المالية الدولية سوقا إضافية عظيمة من حيث رحابتها، فإنها قد انطوت أيضا على إشكاليات كبيرة، فقد تعين القضاء على هياكل إنتاج قائمة على أساليب التخطيط الاقتصادي، والعودة إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتأكيد على أن الملكية الخاصة مضمونة بصورة دائمة وأنه لا تراجع عنها أبدا. وفي الواقع فإن منظمة واحدة فقط كانت تتوافر على آليات الضغط الضرورية لتنفيذ هذه الإجراءات من دون الحاجة إلى استخدام الوسائل العسكرية، وحتى إن رفضتها أغلبية السكان - أعني صندوق النقد الدولي.

إن هذه العوامل الثلاثة كانت في الواقع تكفي لتمكين صندوق النقد الدولي من أن يتبوأ مكانة عالمية خاصة، وبلا منافس ينافسه عليها، غير أن الأمر لم يبق عند هذه العوامل الثلاثة فقط، إذ تكاتف معها عامل رابع كان عظيم التأثير بالنسبة إلى الدور الذي مارسه الصندوق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على وجه الخصوص: أعني «الرأسمالية المالية»، التي اتصف بها الاقتصاد العالمي منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، فهذا التطور أسفر عن تحقيق تحول بنيوي في النظام الرأسمالي الدولي، وساهم بنحو فعال في الازدهار الذي مرت به حقبة التسعينيات وزرع بذور فقاعة الاقتصاد الجديد^(*) وانهيار سوق العقارات الأمريكية، واندلاع الأزمة المالية في نهاية العام 2007 وبداية العام 2008، وأخيرا وليس آخرا زرع بذور أزمة اليورو. لقد شكل هذا الازدهار ملامح عالم اليوم الحاضر. إن الوقوف على تفاصيل تاريخه شرط أولي للوقوف على التوجه الجديد، الذي يتبناه الصندوق بالنسبة إلى أوروبا، وعلى الدور الذي يمارسه في إطار «الترويكا»^(**). وهذه بضع حقائق تخص هذا الموضوع:

(*) اقتصاد تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات الإنترنت. [المترجم].

(**) معناها المجموعة الثلاثية. وبالنسبة إلى اليونان تتكون هذه المجموعة من ممثلي المفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي. [المترجم].

إن ارتقاء الولايات المتحدة إلى مصاف القوى العظمى تحقق في الحقبة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الثانية بفضل الأهمية المتزايدة التي اكتسبها القطاع المالي. وكانت مصارف الاستثمار أهم قوة دفع لهذا التطور- علما أن هذه المصارف كانت تضارب بودائع زبائنهم، من دون علمهم في كثير من الأحيان، ومن دون اهتمام كبير بالمخاطر الكامنة في عمليات المضاربة. وكان انهيار بورصة نيويورك في العام 1929، واندلاع أزمة الكساد الكبير، وتآزم الاقتصاد العالمي برمته، من ثم، وما تلا هذه الأزمة العظيمة من تعرض جماهير غفيرة من المواطنين الأمريكيين إلى فقر مدقع، قد تسبب في خسارة الكثير من هؤلاء المواطنين الجزء الأعظم من مدخراتهم التي كانوا أودعوها في حساباتهم الادخارية، اعتقادا منهم أنها آمنة لا خطر يحف بها. وغني عن البيان أن الغالبية العظمى من هؤلاء المواطنين كانت من الجماهير العمالية، وأن تبدد مدخراتها قد أوجع غضبها ونقمتها على المصارف. وبغية التخفيف من شدة الاحتجاج الجماهيري ونظرا إلى حدة الغضب العارم الذي خيم على النقابات العمالية التي كانت تتمتع بسلطان كبير وقتذاك، صادق الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلاانو روزفلت- المنتخب في العام 1933 والمنحدر من الحزب الديموقراطي- في العام 1933 على ثاني قانون تكفل بتفكيك المصارف العملاقة الشاملة -Glass Steagall Act⁽²⁾، وأسفر في العام 1934 عن ولادة أول سلطة رقابة على البورصات في العالم أجمع، أعني اللجنة الأمريكية للأوراق المالية والتحويل الأجنبي (Securities and Exchange Commission, SEC).

إن هذه اللائحة القانونية وبضع لوائح قانونية أخرى، جرى تشريعها بغية تقييد حرية رأس المال على الحركة ومنح صغار المودعين والمدخرين شيئا من الأمان والطمأنينة، ظلت سارية المفعول، وحافظت على صيغتها الأصلية إلى حد بعيد، نحو 30 عاما. وحينما لاح في الأفق خلال ستينيات القرن العشرين أن الازدهار الاقتصادي الذي عم خلال الفترة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية قد بلغ ذروته وأشرف على بلوغ نهايته، تعالت عندئذ أول الأصوات المطالبة بضرورة التخفيف من صرامة القواعد القانونية. وتزايد في السبعينيات عدد المطالبين بتحقيق هذا التخفيف، وذلك بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الصناعية

بشكل خاص، ولأن الكميات الهائلة من البترودولار Petrodollar في سبعينيات القرن العشرين كانت بأمس الحاجة إلى فرص استثمارية جديدة.

إن جيرالد فورد، الذي خَلَفَ الرئيس المستقيل كرها ريتشارد نيكسون ووصل إلى سدة الحكم من غير أن ينتخبه الشعب الأمريكي، كان أول رئيس أمريكي يستسلم لضغوط القطاع المالي، فقد اختار الملياردير وحاكم ولاية نيويورك نلسون روكفلر ليتولى منصب نائب الرئيس الأمريكي، وكلف ألن غرينسبان، أستاذ الاقتصاد المعروف بإيمانه القوي بمبادئ الليبرالية الحديثة، لأن يعمل مستشارا اقتصاديا له. وتكاتف الثلاثة بعضهم مع بعض فخفضوا الضرائب على أرباح الشركات وضريبة الدخل المستوفاة من الأغنياء، وشرعوا معاً، وبالتعاون مع المصارف العملاقة بنك أوف أمريكا وميريل لينش، في التخفيف من صرامة القواعد، التي تحظر على مصارف الاستثمار مزاوله النشاطات الدارجة في المصارف التجارية التقليدية، أي أخذ الجميع يميعون القانون المسمى Glass-Steagall Act.

وقطع كل من رئيسة حزب المحافظين، رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، وعضو الحزب الجمهوري، الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، شوطاً أبعد في سياق ما نحن في صدد التحدث عنه، فمن خلال التحرير المنتظم للأسواق والقطاع المصرفي من التوجيه الحكومي منح القطاع المصرفي الفرصة لأن يتسع نشاطه أكثر فأكثر، علماً أن عملية التحرير هذه تواصلت في عهد خليفة تاتشر في الحكم توني بلير، وخليفة ريغان في منصب الرئيس، عضو الحزب الجمهوري جورج بوش (الأب)، وفي عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون (الذي ألغى رسمياً القانون المسمى Glass-Steagall Act في العام 1999، وحرر سوق المشتقات بالكامل في العام 2000⁽³⁾).

وأفادت الرأسمالية المالية في الحال من الحريات الجديدة، التي نشأت في مراكز الرأسمالية الدولية، في مراكز من قبيل الـ وول ستريت ومركز لندن المالي، فخلال بضعة سنوات نشأ نظام مصارف الظل المكون من صناديق تحوط (أي مؤسسات مالية تشرف على إدارة ثروات تتكون من مليارات الدولارات، وتدر أرباحاً بمقدار لم يكن له مثيل في سابق الزمن) ومن شركات استثمار تستطيع الدخول في صفقات لا حد يحد مخاطرها تقريباً، وذلك لأنها كانت تتصرف كما لو كانت مصارف عادية، لكنها لم تكن تخضع للقيود القانونية التي تخضع لها هذه المصارف. أضف إلى هذا أنه جرى استحداث

أو تطوير بضائع مالية جديدة من دون انقطاع. واتسعت المتاجرة بالمشتقات بشكل انفجاري، وبصورة ما كانت لها علاقة بالاقتصاد الحقيقي (أي الاقتصاد المنتج للبضائع والخدمات)، وأدت إلى زيادة مخاطر الصفقات إلى أربعة أضعاف، بفعل «أثر الرافعة» (Leverge) (*). ومن خلال عمليات البيع على المكشوف (***) (Short Selling)، وهي عمليات كانت شائعة الاستعمال في الولايات المتحدة في ثلاثينات القرن العشرين، كان بمستطاع المستثمرين العملاقة المراهنة على انخفاض أسعار الأوراق المالية أيضا.

وبالتزامن مع الثورة في تكنولوجيا المعلومات ومع دخول الكمبيوتر إلى عالم المعاملات الدارجة في البورصات، أدى التوسع الانفجاري، الحاصل في النظام المالي، إلى اندلاع مضاربات مجنونة، إلى نشأة «رأسمالية كازينو قمار»، فاقت كافة ما كان دارجا، في سابق الزمن، من مراهنات ومضاربات أريد منها تراكم الثروات. فهذه المضاربات، مكنت البعض من جني أرباح خيالية، خلال زمن قصير جدا، وتسببت في أن تنمو الأرباح المتحققة في القطاع المالي بوتائر بلغت أضعاف الوتائر، التي ارتفعت بحسبها أرباح المشاريع العملاقة العاملة في القطاع الحقيقي. وفي حين كان حجم المتاجرة الدولية بالعملات لا يزيد يوميا وفي المتوسط على 70 مليار دولار في العام 1970، ارتفع حجم هذه المتاجرة حتى العام 1989 إلى 590 مليار دولار أمريكي، وبلغ في العام 2001 نحو 1.250 مليار دولار في اليوم الواحد. وفيما كانت نسبة الأرباح التي تجنيها المشاريع المتعددة الجنسيات والمقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية من معاملاتها في القطاع المالي لا تزيد على 10 في المائة في العام 1980، ارتفعت نسبة هذه الأرباح بعد ربع قرن إلى 40 في المائة.

(*) خلافا للمصارف التجارية التقليدية تعمل مصارف الاستثمار برؤوس أموال مقترضة في المقام الأول، فهي لا يتوافر لها زبائن يحتفظون لديها بودائعهم أو بحساباتهم الجارية. وهكذا كانت مصارف الاستثمار تستدين ما تحتاج إليه من أموال من سوق المال. كانت تستدين مليارات ومليارات حتى التخمة، وذلك لكي تكون قادرة على التوسع فيما تقوم به من نشاط في كازينو القمار العالمية، فمقابل كل دولار أمريكي تعود ملكيته إليها، كان بعض هذه المصارف يستدين 30 أو 40 دولارا أمريكيا. ومعنى هذا أن هذه المصارف كانت تعمل وفق «رافعة مالية» قد تبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف، أي إنها كانت تضاعف مخاطر الصفقات إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف. وبهذا المعنى، فإن هذه المصارف كانت تحقق أعظم الأرباح فعلا، لكنها أيضا كانت عرضة لأشد المخاطر، حينما تتدهور الأوضاع في أسواق المال. [المترجم].

(**) البيع على المكشوف هو بيع ورقة مالية قبل تملكها بهدف شرائها لاحقا بقيمة أدنى، وبالتالي تحقيق ربح يساوي مقدار الفرق بين سعر البيع المكشوف وسعر الشراء مطروحة منه طبعا الفائدة التي يدفعها المستثمر نظير اقتراض الورقة المالية في الفترة ما بين عملية البيع وعملية الشراء. [المترجم].

بالإضافة إلى هذا التحول الجذري في طبيعة الرأسمالية، أدى التوسع العظيم في تراكم الأرباح، إلى تبلور ظاهرة، ما كان لها مثل في تاريخ الرأسمالية حتى ذلك الحين: إن تركيز الثروات بأيدي حفنة أغنياء يمتلك الواحد منهم مليارات الدولارات أدى في حقيقة الأمر إلى نشأة «أرستقراطية مالية»، تتكون من بضع مئات من الأفراد والعائلات، وباتت بفضل ثرائها الفاحش وثرواتها الأسطورية أعظم قوة دولية من كل الوجوه، وذلك لأنها ما عادت تهيمن على التجارة والإنتاج والاقتصاد المالي فحسب، بل أمست أيضا تسيطر وتترك بصماتها على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية في العالم أجمع. وخلافا لأرستقراطية العصور الوسطى، لا يتركز سلطان هذه الحفنة، التي يطلق عليها المصرفيون لقب «أغنى أثرياء العالم» (Ultra High Net Worth Individuals, UHNWs)، على إقليم محدد، بل هو عالمي الأبعاد. وتشكل «أسواق المال» أهم وسيلة لممارسة سلطانها، فمن خلال هذه الأسواق وعبر المؤسسات المالية الداخلة في دائرة نفوذها توجه هذه الحفنة أسواق أسهم الشركات وأسعار الموارد الأولية وتخفف وترفع أسعار صرف العملات وتعزل وتعين حكومات وتكره دولا، بقضها وقضيضها، على الركوع أمامها والخضوع لإرادتها⁽⁴⁾.

إن ثروة هذه الأرستقراطية المالية، التي يقع مركز ثقلها في الولايات المتحدة - فهنا يعيش أغلب المليارديرات العالم، فضلا عن هذا تتوافر الولايات المتحدة على أكبر سوق مالية في العالم قاطبة، ولديها مصرف مركزي، الاحتياطي الفيدرالي، الذي هو وبكل تأكيد أخطر وأعظم سلاح مالي في العالم أجمع - أمست تنمو، منذ تسعينات القرن العشرين، بمقادير لا مثيل لها في التاريخ. فخلال الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2012 ارتفعت قيمة هذه الثروة من 3.1 إلى 6.5 بليون دولار أمريكي^(*) [أي ألف مليار، أو ما يعادل واحدا صحيحا وعن يمينه 12 صفرا أي ارتفعت بأكثر من الضعف، أو ما يساوي نحو إجمالي إنتاج دول العالم، باستثناء إنتاج الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الحالات العامة يعيش أعضاء النخبة المالية بعيدين عن الأنظار، ويفضلون أن يظلوا مغمورين. وكما لو كانت بين أصابعهم دمي يحركونها كيفما شاؤوا، لا يحدد هؤلاء بصفتهن أصحاب مصارف وصناديق احتياط وشركات تأمين وشركات

(*) البليون في إنجلترا وبعض الدول الأوروبية (الشرقية) يعني ألف مليون. أي 1000000000 لكنه في دول أوروبية أخرى يعني مليون مليون أي 1000000000000. [المحرر].

عملاقة ما يحدث في العالم من وقائع اقتصادية فقط، بل إنهم يرسمون أيضا على خلفية ملكيتهم وسائل الإعلام العالمية الصورة التي ينبغي إيصالها إلى بني البشر عن العالم (وهي صورة تتكفل، أيضا، بالتمويه على بني البشر بحقيقة دورهم طبعا). على صعيد آخر، تمويل النخبة المالية عبر مؤسسات خيرية جامعات نخبة من قبيل هارفارد وستانفورد باعتبار أن هذه الجامعات هي المؤسسات التعليمية التي سيتعلم فيها مَنْ تتوخى منهم النخبة المالية أن يدافعوا عن مصالحها الخاصة مستقبلا، كما تتوافر النخبة المالية على مؤسسات «صناعة الرأي» (Think Tanks)، المكلفة بتطوير إستراتيجيات سياسية مفصلة على مقاسها بالضبط، كما تمويل النخبة المالية الحملات الانتخابية الخاصة بسياسيين يدافعون عن مصالحها الخاصة، ويتكفلون، من خلال تدخلاتهم بأسواق المال، بتنفيذ إستراتيجياتها. وتوظف كل المناحي الاقتصادية والاجتماعية لما يخدم هدفها الرئيسي: زيادة ثروتها، إن النخبة المالية تشكل ماليا أغنى واقتصاديا أقوى جماعة، شهدتها المعمورة حتى الآن، وغني عن البيان أن صندوق النقد الدولي، أحد أهم وسائل قوتها وسلطانها.

الأزمة المالية بين العاملين 2007-2008.. كانت بالنسبة إلى الصندوق الهدوء الذي يسبق العاصفة

أسبغت العولمة على سوق العمل، في الحقبة الواقعة بين نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، في آسيا بمفردها، ما يزيد على مليار قوة عمل صناعية جديدة، منعمة بذلك، على المشاريع الدولية العملاقة، خفضا كبيرا في تكاليف الأيدي العاملة. بيد أن الجماهير العمالية في الدول الصناعية، لم تحصل قط - على ما حصلت عليه في خمسينيات وستينيات القرن العشرين - من حصة ذات بال في الأرباح المتزايدة، التي جنتها الشركات العملاقة، نعم إنها لم تحصل على هذه الحصة، لا من خلال زيادة الأجور ولا من خلال التوسع في مدفوعات الرعاية الاجتماعية. إن العكس هو الصحيح: فالبطالة

«وما بدا، في الوهلة الأولى، عبثا فكرا من بنات أفكار أناس متشائمين بالفطرة، تجلى، بعد انقضاء ثلاثة أسابيع فقط على انهيار مصرف ليمان براذرز، خطرا حقيقيا يعرض النظام المالي العالمي إلى عواقب وخيمة جدا»

المتزايدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، بفعل نقل الإنتاج إلى خارج الوطن الأم، ومستوى أجور لا يسد الرمق ولا يُغني من جوع سائد فيما وراء البحار، كانت من جملة الأمور، التي جرى توظيفها للضغط على الجماهير العمالية. وكان الزعم، بأن الإفراط في التطلعات الرامية إلى رفع الأجور، يؤدي، بكل تأكيد، إلى تكثيف نقل الإنتاج من الوطن الأم إلى بلدان الأجور المتدنية، هي الذريعة، التي استخدمها أرباب العمل لنشر الذعر في صفوف الجماهير العمالية وابتزازها، منفذين كل ما يلزم لأن يبقى المستوى المعيشي للجماهير العمالية في أوروبا والولايات المتحدة، في الفترة الواقعة بين العام 1980 والعام 2000، عند مستواه المتدني، ولأن يبدأ بالانخفاض بدءاً من العام 2000.

بيد أن التدهور المتواصل في القوة الشرائية، وضع الرأسمال المالي، يواجه مشكلة خطيرة، فالرأسمالية ليست في حاجة ماسة إلى نمو اقتصادي متواصل، بل هي تفترض أيضاً تصريف البضائع المنتجة. ولكن، أنى للمواطنين، أن يشتروا مزيداً من السلع والخدمات، إذا كانت قوتهم الشرائية تنخفض من يوم إلى آخر؟ إن الحل، الذي ترتئيه الرأسمالية لمواجهة هذه المشكلة اسمه: القرض، أي أن تقوم المصارف بتزويد الأفراد بنقود إضافية، يسددها هؤلاء، في وقت لاحق، مضافاً إليها الفوائد المترتبة على القرض. وبهذا النحو، لا تساعد المصارف على تخطي «فجوة التمويل» فحسب، بل هي تحصل، أيضاً، على مزيد من الأرباح. بيد أن الأمر البين، هو أن القرض الممنوح يتطلب ضمانات أيضاً. ولكن، من أي مصدر تتأتى هذه الضمانات، إذا كانت دخول الأفراد في تراجع متواصل؟

إن التعويذة التي درج عليها الاقتصاد العالمي المعلوم، كانت تشير بنحو قاطع صوب سوق واحدة: صوب سوق العقارات الأمريكية. فهذه السوق، التي هي أكبر سوق عقارات في العالم سواء من حيث حجمها أو من حيث الأرباح العظيمة المتحققة فيها، عانت، في السنوات الأخيرة، من تراجع، ما كان لنهايته أمد معروف. وغني عن البيان، أن قيام المصرف، الذي يمنح قرضاً مضموناً برهن مضمون بالعقار، ما كان يورط نفسه في خطر ذي بال، طالما ارتفعت أسعار العقارات: فلو عجز المقترض عن تسديد القرض، فإن من حق المصرف أن يطرد صاحب العقار بحكم التنفيذ القهري، والاستحواذ على عقاره، الذي ارتفعت قيمته الآن.

وبما أن التجارب أثبتت أن هذه القاعدة قوية الفاعلية ومصدر لجني ربح وفير، لذا توسعت المصارف في انتهاجها، حتى في تعاملها مع زبائن، كانت قد رفضت إقراضهم في سابق الأيام: فالزبون، الذي بيع عقارُه في المزاد العلني قهرا، وكان قد أفلس في سابق الزمن أو تأخر في خدمة ما بذمته من قرض، كان يُدرج، حقا، في قائمة المقترضين مرتفعي المخاطر (subprime customers)، بيد أنه كان يحصل، بلا لف ودوران، وعلى الرغم من إعساره سابقا، على قرض مصرفي. وعلى خلفية هذا السلوك، وبناء على المنافسة الشديدة بين المقرضين، أخذ شراء المنازل يتحول إلى موجة جارفة حقا وحقيقة، إلى موجة، أحجمت المصارف، في سياقها، عن التدقيق بالجدارة الائتمانية ومطالبة المشتريين مرتفعي المخاطر، بضرورة تقديم ضمانات تناسب قيمة المبلغ المقرض. وبما أن انهيار هذا الأسلوب في التمويل، بات أمرا متوقعا، لذا حولت المصارف المخاطر الحافة بهذه القروض من بيت مال إلى آخر بلا عناء كبير، عارضة هذه القروض للبيع، في أسواق المال الدولية، بهيئة أوراق مالية (توريق القروض) (*).

بيد أن هذه الأساليب ما كانت آخر ما توصل إليه القوم من عمليات تدر وفير الربح: فقد اهتدى البعض إلى إمكان استخدام المخاطر نفسها لجني ربح أكثر. إن كل ما في الأمر، هو أن يغطي المرء القروض التي منحها، من خلال التأمين عليها، بالنحو الذي توصلت إليه، في العام 1964، المصرفية العاملة في الوول ستريت بليث ماستر (Blythe Master)، أعني التأمين ضد مخاطر عدم تسديد المقترضين ما بذمته من قروض (Credit Default Swaps, CDS)، وتحويل هذه المخاطر، من ثم، إلى أطراف أخرى بنحو قانوني (**)(1). بيد أن هذا أيضا بالإمكان تجاوزه والزيادة عليه: فالراغب في السير مع التيار، من غير أن يتوفر، هو نفسه، على سندات توريق للقروض، يستطيع بيسر أن يشتري سندات تأمين

(*) معنى «التوريق» (Securitization). هو أن تقوم مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية بتحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمونة بأصول معينة إلى شركة توريق بهدف إصدار أوراق مالية جديدة مقابل هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية. [المترجم].

(**) أي أن تقوم المصارف الاستثمارية برزم هذه القروض وبيعها، من ثم، كحزم لأطراف أخرى، بهيئة سندات مضمونة بالأصول (Asset Backed Securities, ABS) وسندات مضمونة بالعقار (Mortgage-Backed Securities, MBS) وسندات دين مضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات (Collateralized Debt Obligations, CDOs). [المترجم].

ضد مخاطر عدم تسديد المقترض ما بذمته من قروض، والمراهنة، من ثم، بصورة قانونية بالكامل، على معاملات ما كان شريكا فيها من قبل.

وشاركت مصارف وبيوت مال من جميع أرجاء المعمورة، على نطاق واسع، في هذه المعاملات. وكان الجشع المالي، الذي أيقظته هذه المعاملات، قد أدى إلى أن تقفز قيمة عمليات التأمين ضد مخاطر عدم تسديد القروض من ذروة إلى أخرى بنحو متلاحق⁽²⁾، علما بأن سوق العقارات الأمريكية تخطى ذروته في العام 2006، وأن الأسعار أخذت تنخفض ومعدلات الفائدة بدأت ترتفع بنحو متواصل. ولم يدم الأمر طويلا، حتى تحول انخفاض الأسعار إلى تيار جارف تسبب باندلاع ردود فعل عالمية الأبعاد وبنحو ما كان له مثيل في سابق الزمن. وكان عجز الكثير من أصحاب العقارات السكنية الأمريكيين عن تسديد ما بذمتهم من ديون، قد أدى إلى خسارة القروض المضمونة الكثير من قيمتها بنحو سريع ومتصاعد، وتسبب في نشأة ثغرات عظيمة وتصدعات كبيرة في ميزانيات الشركات العملاقة المتناثرة في أرجاء العالم، أضف إلى هذا أن أقساط التأمين ضد مخاطر عدم تسديد المقترضين ما في ذمتهم من قروض، كانت قد ارتفعت إلى مقادير ما كانت مأخوذة بالحسبان قط. وهكذا، وعلى خلفية هذه التطورات، اندلعت أزمة عظيمة كثيرا ما قارنها البعض بالأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين.

وبرغم ما بين الأزمتين من أوجه شبه كبيرة، بيد أن الأمر الحاسم كان يكمن في ما بين الأزمتين من اختلافات. فأزمة الثلاثينيات، لم تسفر عن خسائر اقتصادية ومالية عظيمة فحسب، بل وأسفرت، أيضا، عن خصومات شديدة بين الدول القومية، خصومات قادت، في آخر الأمر، إلى الحرب العالمية الثانية. وكان السبب يكمن في أن الرأسمال المالي كان موزعا، وقتذاك، على مساحة أعرض بكثير، ومرتبطا ارتباطا أقوى ببنيات الدولة القومية مقارنة بالوضع الذي ساد بعد خمسة وسبعين عاما وتبنت حكومات الدول المختلفة مصالح مالكي المصارف وبيوت المال والمشاريع العملاقة في ثلاثينيات القرن العشرين أيضا، بيد أنها، وبسبب تشتت الرأسمال المالي دوليا، كانت تتوفر على مساحات أوسع للحركة مما هو متوافر حاليا، وكانت تسعى إلى حل مشاكلها في إطار وطني في المقام

الأول. وكان حل المشاكل في إطار قومي قد أدى، في نهاية المطاف، إلى محاولة توسيع مناطق نفوذ الدولة المعنية والعمل على تمكين الرأسمال المالي الوطني من إحراز فرص استثمارية وتسويقية جديدة.

إن الأزمة المالية العائدة إلى العام 2007، تجلت في ظل ظروف مختلفة بالكامل. فالعولمة والرأسمالية المالية، تسببتا، في الخمس وعشرين سنة السابقة، في أن يسفر تلاحم الرأسمال المالي الدولي عن تركيز السلطان المالي والهيمنة السياسية بأيدي الأرستقراطية المالية. وهكذا، فحينما انتقلت عدوى الأزمة خلال زمن قصير جدا، من مركزها، أعني من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى بلدان أخرى كثيرة، وبعدها بدا واضحا، أن هذه الأزمة ستتسبب في تبديد أموال هائلة، اتخذت جماعة أصحاب المليارات، قرارا واضحا لا لبس فيه. لقد أعدوا العدة لشن هجوم كاسح، لا ينحصر بهذه الدولة أو تلك، بل كان يتركز على الجماهير العمالية وعلى أصحاب المعاشات التقاعدية وصغار المدخرين في جميع أرجاء المعمورة. لقد تعين على هؤلاء جميعا، أن يضحوا بأسباب قوتهم، بغية تعويض الأرستقراطية المالية عن خسائرها المرتقبة. وغني عن البيان أن هذا الهجوم لم يستخدم السلاح الناري، بل اعتمد على تنفيذ مناورة، كانت حتى ذلك الحين، فريدة في تاريخ البشرية - على إعادة توزيع الثروات بنحو عظيم لم تكن له قرينة في الزمن الغابر.

وجرى تنفيذ الخطة، بتدبير استراتيجي جيد، وبسرعة خاطفة، وبرفقة حملة دعائية منظمة بدقة عظيمة تنادي، بصورة مركزة، بأن بعض المصارف قد صارت من الأهمية بمكان، بحيث ما عاد يجوز تركها تعلن الإفلاس (too big to fail). وتولت وسائل الإعلام، الممولة من قبل الأرستقراطية المالية، تلقين الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا، بشتى الأساليب، وبصورة متكررة، أن بعض المصارف وبيوت المال ذات «أهمية قصوى بالنسبة إلى النظام»، وبالتالي فإن الواجب يفرض إنقاذها بأي ثمن كان، وذلك لأن التواني عن إنقاذها يعني انهيار مجمل النظام وسيسفر عن انهيار الحضارة أو، وعلى أدنى تقدير، العودة إلى الكساد العظيم، الذي عصف بالولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين. ولم تتصف هذه المقولة بالزيف والبهتان. فانهيار مصرف ليمان براذرز (Lehman

(Brothers)، أشار بكل وضوح، إلى أن انهيار مصرف واحد، ذي تشابكات عالمية الأبعاد، يمكن أن يتسبب، فعلا، في ترنح مجمل النظام المصرفي. بيد أن الحملة تسترت بنحو منتظم، على مصدر المال، الضروري لإنقاذ المؤسسة، التي «لا يجوز تركها تعلن الإفلاس». فعملية الإنقاذ هذه ما كانت تقع على عاتق أولئك الذين مَلَّؤوا جيوبهم وخزائنها بثروات صارت مضرب الأمثال، ولديهم نقود احتياطية سائلة تبلغ آلاف مليارات الدولارات الأمريكية، ولا يعرفون ما هم فاعلون بها. بدلا من هذا، ارتأى المرء أن تتكفل الحكومات بإنقاذ هذه المصارف، أن تتكفل الحكومات بإنقاذها بأموال دافعي الضرائب. أي، وبتعبير آخر: هو أن أغنى الأغنياء من مالكي المصارف ومؤسسات مالية أخرى، أعني أولئك الذين تكبدوا خسائر في سياق مغامراتهم الرامية إلى تراكم مزيد من الثروات، سيعوضون عن خسائرهم هذه - عبر الدولة في الوهلة الأولى - ولكن، وفي نهاية المطاف، من خلال النقود، التي كسبتها الجماهير العمالية بعرق جبينها.

إن ردود الفعل على الحملة، تزيح النقاب عن مدى الهيمنة العظيمة والشاملة، التي أُمست تتمتع بها الأرستقراطية المالية، إذ نادرا ما كانت هناك مقاومة ذات بال ضد هذه الحملة - لا من جانب البرلمانات ولا من قبل الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية. لقد بدا الأمر، كما لو أن العالم أجمع قد تبنى ضمينا مقولة too big to fail. وحين جرى تحميل دافعي الضرائب أول دفعة مالية مخصصة لإنقاذ ثروات الأرستقراطية المالية، لم تكن هناك مقاومة تذكر - إذ لم يعترض أحد ولم يستنكر مواطن!⁽³⁾.

لقد انتقلت مئات مليارات الدولارات من مالك إلى آخر، ومن أجل إنقاذ مالكيها من مغبة تكبد خسائر عظيمة، وضعت الدولة أكبر المؤسسات المختصة بإعادة تمويل التسليفات العقارية: «فاني ماي» (Fannie Mae) و«فريدي ماك» (Freddie Mac) والشركة العملاقة الناشطة في مجال التأمين «أي إي جي» (AIG)، تحت وصايتها. وفي سويسرا، الدولة، التي تفتخر بديموقراطيتها المباشرة القائمة على الاستفتاء الشعبي، حصل مصرف الاستثمار UBS (الاتحاد السويسري للبنوك) - الذي حقق في الربع الثاني من العام 2007، ربحا بلغ 5,6 مليار فرنك سويسري - على دعم مالي بلغت قيمته نحو 60 مليار فرنك

- بلا استفتاء شعبي وبلا أخذ رأي الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية في سلامة هذا الإجراء!

وفيما خصصت كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا ودول أخرى كثيرة، مبالغ هائلة من أجل إنقاذ هذا المؤسسة المالية أو تلك، تَعَزَّتْ الأرستقراطية المالية بتنفيذ آلية أخرى. فقد انتهزت، عبر المصارف العملاقة الأمريكية في المقام الأول، الفوضى المخيمة على الأسواق، فراحت تشتري، كل ما يمكن لها شراؤه، من صناديق ادخار متعثرة، ومصارف ومشاريع متواضعة الحجم بأثمان بخسة. وإذا كان مصرف ليمان براذرز، قد دُفِعَ دفعا للوقوع في فخ الإفلاس، برغم أنه ما كان يجوز له أن يعلن إفلاسه على خلفية أهميته بالنسبة إلى النظام المالي، فما ذلك، في واقع الحال، إلا لأن وزير الخزانة بولسون، كان قد عمل سابقا مصرفيا في مصرف الاستثمار غولدمان ساكس، ولأن رب نعمته السابق كان أحد أكبر المنتفعين من الأزمة. بيد أن الأرستقراطية المالية، ما كانت أكبر منتفع فحسب، بل ونجحت، أيضا، في كسب ثروات طائلة من الأزمة، وأفلحت في توظيف رصيدها المالي، في الزمن التالي على الأزمة، لزيادة ثرواتها إلى قيم أسطورية.

إن استراتيجية الحكومات القاضية بإنقاذ مصارف ومؤسسات مالية، أمست، عقب انهيار مصرف ليمان براذرز، تتعرض لمخاطر تتهدد وجودها، أعني الاستراتيجية القائمة على ضرورة إنقاذ المصارف والمؤسسات المالية المتعثرة بأموال دافعي الضرائب، حققت ما توخته منها سويسرا ودول الاتحاد الأوروبي الكبيرة بكل تأكيد، وذلك لأن هذه الدول توفرت على الأموال الكافية «لإطفاء الحرائق الناشئة». ولكن، كيف ستكون الحال، فيما لو «نشب حريق» يفوق القدرات المالية المتاحة في الميزانية الحكومية؟ ماذا سيحدث، يا ترى، لو أعلنت الإفلاس دولة ما عادت قادرة على تحمل الأعباء المالية؟ هل تندلع، فعلا، سلسلة ردود فعل مفزعة، وكافية لتعريض النظام المالي العالمي إلى الانهيار؟

وما بدا، في الوهلة الأولى، عبثا فكريا من بنات أفكار أناس متشائمين بالفطرة، تجلّى، بعد انقضاء ثلاثة أسابيع فقط على انهيار مصرف ليمان براذرز، خطرا حقيقيا يعرض النظام المالي العالمي إلى عواقب وخيمة جدا. ففي وسط النصف

الشمالي من المحيط الأطلسي، هناك، كما هو معروف، بلاد غاية في الصغر، وبلا أي قيمة من الناحية الاقتصادية، لكنها، وعلى خلفية انهيار مصرف ليمان براذرز، كادت تتعرض، بين ليلة وضحاها، إلى نفس المصير الذي تعرض له مصرف ليمان براذرز، لو لم يجر إنقاذها من قبل «فرق إطفاء» مالية دولية - يقودها صندوق النقد الدولي.

انهيار الجهاز المصرفي في أيسلندا العام 2008.. الصندوق يركز نظره على أوروبا

على خلفية موقعها المعزول، وبسبب تواضع عدد سكانها - إذ يبلغ عددهم نحو 300 ألف مواطن فقط - كانت أيسلندا، حتى مطلع القرن الحالي، واحدة من أقل الدول الأوروبية، جلبا للانتباه. غير أن الوضع تغير فجأة، حينما أثار انهيار النظام المصرفي الأيسلندي الفزع في صفوف الرأي العام الدولي، في خريف العام 2008، عندما أتاح تدخل صندوق النقد الدولي للعالم أجمع الفرصة، لأن يشهد عن كثب كيف تغير بنحو جذري نمط العيش في بلد كان من أغنى بلدان العالم⁽¹⁾.

لقد كانت الأحداث، التي مرت بها الجزيرة الواقعة في بحر الشمال، ذروة تطور

«إذا ما قرأ المرء التقارير والتقييمات الخاصة بالأزمة الأيسلندية الآن، أعني إذا قرأ الماضي بعيون اليوم الحاضر، يساوره في كثير من الأحيان الشعور بأن البلاد استطاعت، وقتذاك، مقاومة سلطان الرأسمال العالمي، ورفضت الانصياع لشروطه بنجاح بين»

شرع يخطو خطواته الأولى قبل ربع قرن من الزمن. ففي تلك الحقبة من الزمن، أحاطت العائلات، صاحبة النفوذ في أيسلندا، علما بأهمية الفرص التي تمنحهم إياها العولمة والرأسمالية المالية. وللمشاركة بالجنون المسيطر على رأسمالية كازينو القمار العالمية منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ألحت هذه العائلات على حكومتها، بضرورة فتح أبواب الاقتصاد الأيسلندي على مصراعيها أمام أسواق المال الدولية. وتفاعل ديفيد أودسون - رئيس الوزراء المنتخب في العام 1991 - بيسر مع رغبات هذه العائلات، واستجاب لمطالبها برحابة صدر.

وكان أودسون يرى في رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، قدوته المفضلة. وهكذا، لا غرو أن ينفذ أودسون برنامج إصلاح اقتصادي ليبرالي حديث يروق لصندوق النقد الدولي حقا وحقيقة. فقد خصص مشاريعا حكومية، وزاد الضرائب على المداخل المتدنية والمتوسطة، وخفض، بالمقابل، ضرائب الشركات بأكثر من 50 في المائة، وحرر التجارة والقطاع المالي من التوجيه الحكومي. وعلى خلفية هذه الإجراءات حقق الاقتصاد ازدهارا قويا رفع بعض أفراد النخبة المالية الأيسلندية - على سبيل المثال بيورغولفور غودموندسون، المالك لنادي كرة القدم البريطاني West Ham United ومن لف لفه من أقطاب النخبة المالية - إلى ثلة أصحاب المليارات، فيما بعد.

في العامين 2002 و2003، خصصت الحكومة أكبر ثلاثة مصارف في البلاد. وخلافا لكل التعهدات والتأكيدات، المتكفلة بالحد من تركيز الثروة بأيدي قليلة، استحوذت شركة استثمار رأس المال، المملوكة من قبل ثلاثة ملياديرات على صلة وثيقة بالحكومة، على حصة في أكبر المصارف الثلاثة، بلغت 48.5 في المائة، علما أن هذه الشركات كانت قد كسبت جل ثروتها من خلال إعادة النظام الرأسمالي إلى روسيا. وأعرب المالكون الجدد، عن شكرهم وامتنانهم، إذ أسبغوا عددا من الوظائف القيادية في المصرف على أعضاء الأحزاب المنضوية تحت راية الحكومة الائتلافية.

واستقال أحد رؤساء اللجان المشرفة على عملية خصخصة المصارف احتجاجا، وبغضب عارم. وإذا كانت الاتهامات، التي أعرب عنها علانية، والمشييرة إلى تفشي الرشوة والفساد الإداري في عملية الخصخصة، قد مرت مرور الكرام، ولم تسفر

انهيار الجهاز المصرفي في أيسلندا العام 2008 ...

عن أي تبعات قانونية، فما ذلك إلا برهان أكيد على دور عملية الخصخصة، القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، في تغيير ميزان القوى بين الدولة الأيسلندية من ناحية والثلة الغنية من ناحية ثانية. وغني عن البيان أن هذا التغيير كان في مصلحة الثلة الغنية طبعاً.

وبفعل قيام الحكومة بتقديم حماية لهم لا حد لها، تبنى المالكون الجدد في الحال نهجاً توسعياً تسبب في توسع النظام المالي الأيسلندي بنحو انفجاري بكل معنى الكلمة. فبفعل الشراء المتبادل، المتفق عليه بين المصارف خفية، نجحت هذه المصارف في افتعال مضاربات، لا وجود حقيقياً لها، في بورصة العاصمة ريكيافيك، وذلك بغية أن يقوموا هم أنفسهم وليس السوق بتوجيه أسعار الأسهم. وهكذا، سجلت عمليات الشراء هذه ارتفاعاً فريداً في العالم أجمع، إذ سجلت بين العامين 2003 و2007 ارتفاعاً بلغ 42.2 في المائة سنوياً، هذا في حين ارتفعت أسعار البيوت والشقق السكنية إلى أكثر من الضعف، خلال ستة أعوام. على صعيد آخر، ارتفع مستوى المديونية الحكومية حتى نهاية العام 2003، إلى الضعف، وحتى العام 2007، إلى سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وفي يونيو 2008، بلغت المديونية الحكومية نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي - ما يزيد على 50 مليار يورو، أو ما يعادل 160 ألف يورو بالنسبة إلى الفرد الواحد من سكان أيسلندا.

وفي وقت مبكر، في العام 2006، ساور بضع مؤسسات مالية أوروبية الريب بشأن قدرة المصارف الأيسلندية على تسديد ما بذمتها من قروض، وذلك لأن الفقاعة الناشئة في سوق العقارات وأسهم الشركات، ما عاد بالإمكان تجاهلها، ولأن مستوى المديونية قد بات يفوق إلى حد بعيد جداً قدرات المصرف المركزي الأيسلندي على التدخل والحد من نتائج هذه المديونية المفرطة⁽²⁾. بيد أن التردد في منح مزيد من القروض في أوروبا، لم يحفز مصارف أيسلندا، على مراجعة موقفها. إن العكس هو الصحيح: لقد أقحموا الحكومة وغرفة التجارة في الموضوع وحرصوا الطرفين على تأكيد «سلامة» النظام، وذلك لأنهما اعتمدا على تقارير مضللة مقدمة من خبراء مزعومين كانت المصارف قد اشترت ضماناتهم، وعززوا جهودهم، للعثور على ممولين أجانب أقل تدقيقاً وتمحيصاً. وفي سوق الائتمان الأمريكية ولدى المانحين

الخواص والمستثمرين الحكوميين، في ألمانيا وإنجلترا وهولندا، وجد القوم ضالّتهم. ومن خلال تأسيس مصارف جديدة تقدم خدماتها عبر الإنترنت (أون لاين) - من قبيل مصرف آيس سيف (Icesave-Bank)، السيئ السمعة - خدع المصرفيون المودعين بمعدلات فائدة تبلغ 6 في المائة على الودائع لأجل، فجَمَعُوا من مئات آلاف المودعين ما يزيد على 6.5 مليار يورو - أي ما يزيد على نصف قيمة الناتج الإجمالي المحلي في أيسلندا.

وسرعان ما أُقْرِضت الأموال المودعة إلى مشاريع أيسلندية شرعت من ناحيتها في استثمار هذه القروض، بلا تدقيق وتمحيص كبيرين، في شركات عملاقة محلية وفي التجارة الدولية المتخصصة في أزياء آخر طراز (الموضة) و فرق كرة القدم البريطانية وصحف ديمقراطية توزع مجانا وأسواق مركزية أمريكية وأسكندنافية. وبما أن النمو الاقتصادي المحلي بات عاملا حاسما في تزايد معدلات التضخم بنحو سريع، لذا رأى المصرف المركزي الأيسلندي أن كبّح جماح هذا التضخم المتزايد خطورة يفرض عليه أن يرفع معدلات الفائدة التي يتقاضاها من زبائنه. وفيما جذب هذا الإجراء المستثمرين الأجانب وأغراهم بتحقيق ارتفاعات كبيرة في ثرواتهم من خلال عمليات المضاربة على العملات، كان واقع الحال يشهد على التزايد المطرد في عدد العائلات الأيسلندية التي تستدين بعملات أجنبية من قبيل الفرنك السويسري والين الياباني، رغبة منها في الانتفاع بالشروط الميسرة الكامنة في الاقتراض بهذه العملات.

وفي ربيع العام 2008، على أبعد الفروض، كان قد تجلّى بوضوح، أن الانهيار بات قاب قوسين أو أدنى، وذلك، وفي المقام الأول، بسبب الوضع الحرج الذي بات يخيم على تطور الاقتصاد الأمريكي وانعكاسات هذا التطور على باقي ربوع المعمورة. وكما تبين من الأزمة الآسيوية قبل عقد من الزمن، يخيم الذعر على المضاربين، المراهنين على الريح السريع بسهولة ويسر ويميلون إلى سحب «أموالهم الساخنة» (hot money) بنحو مفاجئ، عندما تتأزم الأوضاع. وبالنسبة إلى أيسلندا، الأمر الواضح هو أنه ما ظلت هناك فرصة لانتهاج سبيل آخر، أو للسير بالاتجاه المعاكس. فمن غير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بنحو مستديم لن تكون هناك إمكانية للحد من مواصلة سعر صرف العملة الوطنية، الكرونة، انهياره السريع.

انهيار الجهاز المصرفي في آيسلندا العام 2008 ...

على صعيد آخر، كان لزاما اتخاذ إجراء ما لدرء تعرض سعر العملة الوطنية إلى انخفاض جديد، وذلك لأن هذا الانخفاض سيحد من النمو الاقتصادي، جراء ارتفاع أسعار البضائع المستوردة، وسيخفض قدرات المصارف الأيسلندية على الوفاء بالتزاماتها، بفعل تورط الكثير من المواطنين في الاستدانة بعملات أجنبية. لقد كانت البلاد في ورطة حقيقية، لقد ورطت المصارف الأيسلندية البلاد، وبإسهام من قبل الحكومة، في مأزق لا قدرة للبلاد على الخروج منه.

وفيما كانت غالبية المواطنين الأيسلنديين، تزاول أعمالها وتؤدي واجباتها، بلا علم ذي بال بحقيقة الأمر، لا سيما أن وسائل الإعلام والدوائر السياسية قد أحجمت عن تحذيرهم من مغبة التسونامي المالي الذي توشك موجاته أن تحيق بالبلاد، كان لدى الوول ستريت ومركز لندن المالي، أعني مركزي النخب المالية الدولية، أكثر من سبب للقلق وأخذ الحيطة والحذر. فقادة المصارف وسماسة الأوراق المالية، ومديرو صناديق الاحتياط، كانوا على علم أكيد ودقيق، بحقيقة الوضع، وبالتالي، فإنهم بدأوا يتخذون كل ما يلزم لمواجهة الانهيار القادم بسلام ولتحويله إلى فرصة سانحة تلبى تطلعاتهم. فالأزمات، التي عصفت بآسيا وأمريكا الجنوبية، في السنوات الماضية، علمتهم أن تعرض إحدى الأمم إلى انهيار مالي، يكاد يكون أفضل الفرص السانحة لتحقيق الربح الوفير.

وبحسابات جريئة ودقيقة بدأوا يدخلون في أول رهانات على انهيار مصارف آيسلندا وراحوا يمعنون النظر في اقتصاد البلاد، واضعينه تحت المجهر، وذلك بغية شن هجومهم في اللحظة الحاسمة، والاستحواذ على المؤسسات المتعثرة والاستيلاء على العقارات المعروضة للبيع بأثمان بخسة، وأوراق مالية بلغت قيمها مستوى قيم الفضلات الرخيصة، وعلى موارد خام أيضا تعرضها الدولة للبيع بأثمان بخسة، أثمان يعكس تدهورها وخامة الوضع المتأزم في الواقع، واستمدوا من تجاربهم السابقة، دواعي اطمئنانهم، وثقتهم بنجاح خطتهم، إذ وقف إلى جانبهم وقتذاك شريك موثوق به بكل تأكيد، شريك يتكفل باستحداث الشروط الضرورية لنجاح غارتهم - أعني صندوق النقد الدولي.

ولم يدم الأمر طويلا، حتى انهار الوضع فعلا. إفلاس رابع أكبر المصارف الاستثمارية الأمريكية، مصرف ليمان براذرز، أسفر في سبتمبر 2008، عن توقف

تدفق المدفوعات الدولية وانعكس، في الحال، على أيسلندا. وحينما عجز ثالث أكبر المصارف الأيسلندية عن استدانة ما يحتاج من رأسمال، اندفع رئيس الوزراء الأسبق ديفيد اودسون - والذي أصبح، بعد مرور 14 عاما على تنحيه من الحكم، رئيسا للمصرف المركزي الأيسلندي - في الحال، أي في نهاية سبتمبر على وجه التحديد، لتقديم العون العاجل. بيد أن حيازة الحكومة 75 في المائة من أسهم المصرف المتعثر، تمخضت عن عكس ما كان اودسون يتوخاه: فهي قوضت بالكامل الثقة في سلامة النظام المالي الأيسلندي، وأدت إلى تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف في الحال. وهكذا، وخلال بضعة أيام لا غير، انهار الجهاز المصرفي الأيسلندي بالكامل، وبلغت أسعار أسهم المصارف الحضيض، وفقدت العملة الوطنية، الكرونة، أكثر من 25 في المائة من قيمتها. ولدرء إشهار الدولة الإفلاس، صادقت الحكومة، في اجتماع استثنائي التأم شمله بنحو عاجل، على قانون طوارئ، واستجابت إلى طلب أعرب عنه صندوق النقد الدولي، ففرضت وصايتها على أكبر ثلاثة مصارف في أيسلندا، وحظرت على الزبائن الأجانب في الحال التصرف بحساباتهم المصرفية.

وجاء رد فعل الحكومة البريطانية في اليوم ذاته. فبعبارات رنانة تفيض حقدا وغضبا على الحكومة الأيسلندية واستنادا إلى ما لديها من «قوانين مكافحة الإرهاب» (إذ رأى رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون أن حظر التصرف بالحسابات المصرفية «عمل عدواني» موجه ضد النظام المصرفي البريطاني)، جمدت الحكومة البريطانية كل حسابات المصارف الأيسلندية الدارجة على تقديم خدماتها عبر الانترنت (أون لاين)، وأخذت - خشية منها من تهافت المودعين على سحب ودائعهم من مصارف البلاد - تعوض المواطنين، الذين تكبدوا خسائر في أيسلندا، مائة بالمائة، مطالبة أيسلندا بتسديد الأموال، التي دفعتها(*) والفوائد المترتبة على هذه الأموال، ومنذرة الحكومة الأيسلندية، بأن عدم انصياعها لهذه المطالب، سيدفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات قانونية مناسبة. لكن، ولسبب واضح، ما كان بوسع حكومة أيسلندا اتخاذ أي إجراء مناسب: فما كان لديها، أو لدى مصرفها

(*) الحكومة البريطانية. [المترجم].

انهيار الجهاز المصرفي في أيسلندا العام 2008 ...

المركزي، المال الضروري. وهكذا، تعين على أيسلندا الاتصال بصندوق النقد الدولي طالبة منه مد يد العون.

وبالنسبة إلى موظفيه الذين كانوا يراقبون التطورات منذ العام 2006 يحذر شديد وبتمحيص دقيق⁽³⁾، شكلت أيسلندا حالة استثنائية من وجوه مختلفة: فلأول مرة - منذ ثلاثينيات القرن العشرين - تطلب حكومة أوروبية قرضا من صندوق النقد الدولي، تطلب منه تقديم السيولة الضرورية لمواصلة تسديد ديون خارجية هي، مقارنة بالنتائج القومي الإجمالي، أعلى نسبة دَين، تعين على الصندوق التعامل معها حتى الآن، أضف إلى هذا، أن الأمر كان يدور ها هنا، حول أول تدخل دولي، يقدم عليه الصندوق، عقب اندلاع أزمة القروض العقارية مرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة، هذه الأزمة التي كانت نتائجها قد عرضت مجمل النظام المالي العالمي إلى أشد المخاطر. وكان معنى هذه الحقيقة هو: أن الواجب كان يحتم وضع حد للأزمة المصرفية الأيسلندية، وضرورة حلها بأسرع وقت ممكن، وبنحو فعال وتام. أي وبعبارات أخرى: كانت هناك حاجة ماسة لتنفيذ برنامج جذري في فاعليته، برنامج لن يكون تنفيذه أمرا هينا، على خلفية المقاومة الجماهيرية الأكيدة.

وإذا ما قرأ المرء التقارير والتقييمات الخاصة بالأزمة الأيسلندية الآن، أعني إذا قرأ الماضي بعيون اليوم الحاضر، يساوره في كثير من الأحيان الشعور بأن البلاد استطاعت، وقتذاك، مقاومة سلطان الرأسمال العالمي، ورفضت الانصياع لشروطه بنجاح بين. فالعديد من المقالات تزعم أن أيسلندا خالفت تصورات صندوق النقد الدولي، فلم تنقذ مصارفها المتعثرة، بل تركتها تعلن الإفلاس، وأن الحكومة ساءلت الأطراف التي قادت البلاد إلى الكارثة المحزنة، وأنزلت بها أشد العقاب.

غير أن الحقيقة لا تتفق مع وجه النظر هذه. ويكمن السبب في الأمرين التاليين: فمن ناحية كانت أيسلندا وقتذاك تستحوذ على اهتمام الرأي العالمي، ومن ناحية ثانية، تجلى، بعد فترة وجيزة من الزمن، أن السكان غير مستعدين للسكوت عن تراجع مستوياتهم المعيشية بنحو مفاجئ وعنيف، وأنهم سيقاومون هذا التطور بكل شدة وإصرار. ونقلت وسائل الإعلام العالمية، على

مدار الساعة، أخبار نقمة المواطنين واحتجاجاتهم العارمة على حكومتهم، التي جعلت منهم فرائس سهلة بيد مصرفيين جشعين، يكمن همهم في جني الأرباح في المقام الأول. وأسفرت الأخبار والصور الحية المنقولة عن هذه الاحتجاجات عن انطباعات، كانت إلى حد ما سلبية بالنسبة إلى سمعة رأس المال، وباتت تهدد بانتقالها سريعاً، أعني الانطباعات السلبية، إلى بلدان أخرى على خلفية الطابع العالمي للأزمة المالية. وهكذا، ومن أجل الحيلولة دون انتقال الأزمة إلى بلدان أخرى، وبغية التخفيف من شدة الاحتجاجات والتظاهرات، لجأ صندوق النقد الدولي، ومعه الحكومة الأيسلندية، إلى وسيلة كان قد تم تطبيقها بنجاح في أمريكا الجنوبية: تضليل الرأي العام من خلال اصطناع نزاع، ما كان له وجود حقيقي أصلاً.

ففيما دأبت الحكومة على صب اللعنات على الصندوق أمام الرأي العام، وفيما كرس أعضاؤها جهودهم لتعزيز الانطباع بأن الحكومة تسعى بكل ما أوتيت من قوة، إلى الحيلولة دون تدخل الصندوق في شؤون البلاد، كانت الحكومة تنسق خطواتها مع الصندوق من خلف الكواليس، وتنفذ خطته بكل حذافيرها. وإذا لم يقع المرء فريسة لعمليات التضليل الأيدلوجية، التي تمارسها الأطراف السائرة في ركاب الصندوق، وأمعن النظر في الحقائق والوقائع فقط، فإنه يتوصل بلا ريب إلى حقيقة مفادها: أن الحكومة الأيسلندية تركت المصارف تواجه مصيرها المحتوم، فقط، حينما كان إنقاذ هذه المصارف لا طائل منه بأي حال من الأحوال، بناء على فداحة الخسائر التي مني بها المصرف المعني. وخلافاً لذلك، كرست الحكومة الأيسلندية كل طاقاتها من أجل تعويض المتضررين من انهيار هذا المصرف أو ذاك.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأيسلندي نفسه قد استجاب للاحتجاجات الشعبية ولاحظ أن الحيلولة دون اندلاع ثورة تعصف بأمن البلاد واستقرارها تحتم عليه رفض المصادقة على قانون تعويض المودعين الأجانب، لم تؤازر الحكومة رئيس الدولة ولم تدعم موقفه⁽⁴⁾. كما أثبتت الوقائع والحقائق زيف دعوى معاقبة المسؤولين عن الأزمة: ففيما أسقطت المحكمة الاتهامات الموجهة إلى رئيس الوزراء غاير هارده وبرأت ساحته منها، أصدرت عقوبات خفيفة إلى

انهيار الجهاز المصرفي في أيسلندا العام 2008 ...

حد بعيد على ثلة تقف في الصف الثاني أو الثالث من حيث المسؤولية. ومن لم يحصل على حكم مع وقف التنفيذ أطلق سراحه قبل انتهاء مدة سجنه. على صعيد آخر، لم يتعين على أي واحد من المائتين أمام القضاء تسديد شيء من المبالغ الهائلة التي كسبها في حقبة الازدهار الاقتصادي.

ويقف المرء على حقيقة الحكاية المتحدثة عن «خروج أيسلندا من الأزمة بفضل قواها الذاتية» حينما يتمعن بالأحداث التي نشأت في أعقاب الانهيار. فبعد بضعة أيام فقط أعلن صندوق النقد الدولي عن موافقته على منح الحكومة قرضا قيمته 2.1 مليار دولار أمريكي في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني. وانطلاقا من فترة تسديد أمدتها عامان، اشترط الصندوق أن يدفع القرض على تسع دفعات وأن يُختبر الوضع الاقتصادي بنحو منتظم. ومن قبل أن تحصل أيسلندا على دفعة القرض الأولى، اشترط الصندوق أن تسديد هذه الدفعة يتوقف على مدى اعتراف حكومة أيسلندا بكل الديون الأجنبية والتزامها بنحو لا رجعة منه بتسديد هذه الديون. من ناحية أخرى، ربط الصندوق صرف الدفعات التالية بشروط تقتضي أن تركز الحكومة كل جهودها من أجل جذب المستثمرين الأجانب وأن تتفادى كل الإجراءات المثيرة للفرع في صفوف هؤلاء المستثمرين. ويندرج ضمن هذه الإجراءات غير المرغوب فيها، على سبيل المثال وليس الحصر، فرض شروط ولوائح قانونية صارمة لحماية البيئة، وتبني معدلات ضريبية عالية نسبيا. وفي هذا السياق، لا غرو أن يترتب على خفض ميزانيات كل وزارات الدولة، خفض معتبر في النفقات الحكومية المخصصة لتمويل المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال، وتدخل سافر وقوي في نظام كان حتى ذلك الحين من أفضل أنظمة الرعاية الاجتماعية في أوروبا.

وتعامل صندوق النقد الدولي مع المصرف المركزي بقسوة مفرطة في شدتها، حينما مارس المصرف المركزي استقلاليته فخفض في 15 أكتوبر 2008 معدل الفائدة من 15.5 إلى 12.0 في المائة، وذلك رغبة منه في تحفيز اقتصاد البلاد ثانية. فبامتصاص بين أجبر الصندوق المصرف، ليس على سحب قرار تخفيض معدل الفائدة فحسب، بل أجبره أيضا بعد مرور أسبوعين على رفع معدل الفائدة بما يساوي 2.5 نقطة مئوية، أي رفع معدل الفائدة من 15.5 إلى 18 في المائة. وغني

عن البيان أن هذا الإجراء قد حاي صناديق الاحتياط والمصارف الأجنبية وأضر بمصالح المشاريع المحلية. على صعيد آخر، تراجعت الحكومة عن فرض وصايتها على أكبر ثلاثة مصارف في البلاد على خلفية الأزمة التي عصفت بالجهاز المصرفي المحلي، فخصصتها هي وصناديق الادخار ثانية.

وفيما تحمل دافعو الضرائب الأيسلنديون أعباء الخسائر المتحققة هاهنا والثلاثة مليارات يورو الضائعة بفعل تورط صناديق المعاشات التقاعدية المحلية، بمضاربة فاشلة، كان من حق مديري صناديق الاحتياط الشعور بالغبطة والسرور. فهؤلاء اشتروا في بداية الأزمة الأوراق المالية الموجودة بحوزة الكثير من صغار المستثمرين بأسعار بخسة حقاً وحقيقاً، وذلك لأن هؤلاء كانوا يخشون أن تفقد أوراقهم المالية قيمتها كلية في سياق تصاعد الأزمة. وبهذا النحو، أعني بهذه الأوراق المالية، حاز مديرو صناديق الاحتياط لأنفسهم حصصاً عظيمة في أسهم المصارف، ونجحوا إلى حد ما في فرض سيطرتهم على الجهاز المصرفي الأيسلندي. ومن خلال التمعن في مثال بسيط يدور حول الشركة المتخصصة باستخدام الطاقة الحرارية الجوفية HS Orka، يقف المرء بكل تأكيد على شيء من الملاحظات التي رافقت بيع مشاريع الدولة. فهذه الشركة العملاقة، جرى بيع 98.5 في المائة من قيمتها إلى الشركة الكندية Magma Energy (والتي صارت تسمى Alterra منذ اتحادها مع شركة Plutonic Power Corporation في العام 2011). ولم يمنع الغضب الشعبي العارم أو تداول وسائل الإعلام العالمية أنباء احتجاج المطربة بيورك Björk الحكومة الأيسلندية وصندوق النقد الدولي من منح الشركة الكندية حق الانتفاع بالطاقة الحرارية الجوفية خلال الخمسة وستين عاماً القادمة، والتسليم بحقها في اختيار الانتفاع أو تركه خلال فترة ثانية أمدتها خمسة وستون عاماً أخرى، أي حتى العام 2140.

وفيما كانت صناديق الاحتياط والمصارف العملاقة والمشاريع العملاقة، تنتهز كل فرصة سانحة لتضع يدها على ما يبشر بطريقة أو بأخرى بالربح الوفير، باتت الجماهير العاملة تن من آلام طعنات تسدد لها بلا انقطاع. فهي خسرت، بادئ ذي بدء، جزءاً كبيراً من مدخراتها. فبحكم أن أيسلندا إحدى دول «المنطقة الاقتصادية الأوروبية» (European Economic Area, EEA)، كان

انهيار الجهاز المصرفي في أيسلندا العام 2008 ...

نظام التأمين على الودائع المصرفية يضمن حق الحصول على تعويض يبلغ سقفه العلوي 20887 يورو بالنسبة إلى الحساب الواحد في حالة إفلاس المصرف المعني. وبناء على هذا السقف العلوي، خسر الكثير من العائلات المال الذي حصلوا عليه بعرق جبينهم، وضاعت على المواطنين المسنين المدخرات التي كانوا يأملون منها أن توفر لهم أسباب العيش في الشيخوخة. بيد أن هذا وذاك لم يكن كل ما في الأمر: فبما أن قيمة عوائد أغلب الأموال المقترضة كانت مرتبطة بمعدل التضخم أو أن أكثرية هذه الأموال كانت قد جرى استلافها بعملات أجنبية، لذا ارتفعت بنحو معتبر المبالغ الواجب تسديدها.

وبما أن الكثير من المواطنين استثمروا مدخراتهم في سوق الأسهم والسندات، لذا تسبب انهيار هذه السوق أيضا في تبدد مدخراتهم. ولأن الكثير من ملاك المنازل قد أمسوا في موقف حرج جدا، لذا رأت الحكومة نفسها مجبرة على وضع سقف علوي لمديونية هؤلاء المواطنين. بيد أن تثبيت السقف العلوي لقيمة الرهون، بنسبة تبلغ 110 في المائة من قيمة العقار السكني المعني، ما كان في الواقع إجراء ينطوي على معانٍ إنسانية، بل كان محاولة مدروسة للسيطرة على غضب الجماهير، وتدبيرا كان يهدف إلى إبقاء عدد حالات الإفلاس بين الخواص بمستوى قابل للاحتمال من وجهة نظر الدائنين.

وفي سياق ارتفاع معدل البطالة من 1 إلى 9 في المائة، وبالنظر إلى تزامن هذا الارتفاع مع اندلاع كساد عنيف نشأ ضغط قوي على المستوى العام للأجور وارتفع متوسط مديونية الخواص من ملاك المنازل السكنية إلى 11 ألف يورو بالنسبة إلى الفرد الواحد. وفي وقت مبكر نسبيا، أعني في الشهور الأولى من الانهيار، رأى نحو 8 آلاف عامل أيسلندي يتمتعون بكفاءات مهنية جيدة إلى حد ما أن المستقبل ما عاد يبشر بالخير، وفضلوا بالتالي الهجرة إلى بلدان أخرى طلبا للرزق. وعجز واحد بالمائة من أبناء الشعب الأيسلندي عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات العيش، واضطروا إلى تسول الطعام من المطابخ الضخمة المدارة من قبل جيش الخلاص^(*). على صعيد آخر، كانت القيود المستحدثة وما تبعها من فرض رسوم في النظام التعليمي والصحي قد تسببت في تدهور نوعية الحياة،

(*) منظمة مسيحية خيرية The Salvation Army. [المترجم].

مثلها في ذلك مثل التقشف الشخصي الناجم عن التعليمات السائدة في سوق الصرف الأجنبي. فبموجب هذه التعليمات، وما خلا بعض الحالات الاستثنائية، ظل الأيسلنديون على مدى سنوات كثيرة يعانون من عدم السماح لهم بتحويل الكرونة إلى العملات الأجنبية.

ويمكن القول في المنظور العام إن إجراءات صندوق النقد الدولي حولت أيسلندا - الدولة التي كانت تعتبر واحدة من الدول ذات أعلى مستوى معيشي في العالم - إلى دولة تدخل في عداد الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض، وأكرهت جيلها القادم على تسديد ديون ما كان مسؤولا عن تراكمها في أغلب الأحيان. كما تسببت هذه الإجراءات، حاليا، في تحويل اقتصاد كان حتى ذلك الحين قويا يعتمد على نفسه أولا وأخيرا إلى اقتصاد يخضع لمشيئة صناديق تحوط نجحت في فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام عمليات المضاربة الدارجة في سوق المال الدولية، وأفلحت في أن تكون أيسلندا لعبة بيد قوى لا قدرة لها على السيطرة عليها بأي حال من الأحوال.

وإذا كانت الضجة حول أيسلندا قد هدأت بعد فترة من الانهيار الذي عصف بها، فما ذلك إلا لأن الأزمة قد نشرت ظلالها على عدد من الدول الأوروبية في وقت متزامن، وأن أسباب هذه الأزمات تمخضت أيضا عن الجشع الرهيب الذي خيم على أصحاب الثروات في سياق تنفيذ السياسة الليبرالية المحدثّة، هذه السياسة التي أسفرت من وجهة نظر الجماهير العمالية عن نتائج فاقت كل ما شاهده القارة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

أيرلندا.. الصندوق يتسبب في تصاعد الفقر في أوروبا على نحو انفجاري

عاش الاقتصاد الأيرلندي، خلال الفترة الواقعة بين العام 1995 والعام 2007، انتعاشا اقتصاديا نادر المثال. فهذا الازدهار، الذي أطلق عليه البعض لقب «النمر السلتي» Celtic (Der Keltische Tiger)، تنويعها بما كان يسمى «دول النمر الآسيوية»، في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، جاد على البلاد بمعدلات نمو بلغت، على مدى اثني عشر عاما 7.4 في المائة في المتوسط. وخفض هذا النمو البطالة وطور الهياكل التحتية، ونقل أيرلندا من بلاد تسجل أحد أدنى المتوسطات لدخل الفرد الواحد في أوروبا إلى دولة تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول متوسطة دخل الفرد الواحد في القارة الأوروبية، وجعل من بلاد كان مواطنوها يهاجرون منها طلبا للرزق، دولة تستقطب المهاجرين.

«فيما تعين على سكان أيرلندا أن يتحملوا تبعات ما تمخضت عنه الإجراءات المذكورة، من تخفيض شديد في صرامته لمستوياتهم المعيشية، ظلت الضريبة على الشركات عند مستواها السابق، أعني ظل معدلها يساوي 12.5 في المائة»

وكان دعاة الليبرالية الحديثة يتفاخرون بالنجاح الباهر المتحقق في أيرلندا معتبرين هذا الإنجاز الرائع الدليل القاطع والبرهان النهائي، على فاعلية مناهجهم القائمة على التحرير الاقتصادي والحد من التوجيه الحكومي وتنفيذ الخصخصة. حقا اتسعت رقعة التفاوت بين الفقراء والأغنياء خلال سنوات الازدهار الاقتصادي بنحو متواصل⁽¹⁾، غير أن الحقيقة تشير أيضا، إلى أن متوسط دخل العامل العادي قد تضاعف خلال أقل من عقد واحد من الزمن. ورأت الجماعة الليبرالية الحديثة في ارتفاع متوسط دخل العامل العادي برهانا على مصداقية المبدأ الزاعم بأن الاقتصاد المزدهر يساعد على تسرب جزء من أرباح الأغنياء إلى الجماهير الفقيرة أيضا (Trickle-down-Prinzip).

وساهمت مجموعة عوامل في اندلاع الازدهار السريع في أيرلندا. فمن مسلمات الأمور أن انضمام البلاد إلى الجماعة الأوروبية (EG) في العام 1973 قد فتح أبواب السوق الأوروبية على مصراعيها أمام أيرلندا، مثلما فتح أبواب الاقتصاد الأيرلندي على مصاريعها أمام الاستثمارات الأجنبية. على صعيد آخر، صادق أرباب العمل والدولة والنقابات العمالية، في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، على ميثاق يعكس «الشراكة في مسائل الأجور»، وعلى أربع اتفاقيات تدور حول ردع ارتفاع الأجور وتقليص مدفوعات الرعاية الاجتماعية وتفادي الإضرابات العمالية و«إسباغ المرونة» على شروط العمل، على مدى ثلاث سنوات. كما اتفقت الأطراف المذكورة على تنفيذ تسهيلات ضريبية تعويضا عن زيادة الأجور.

وجذبت هذه التعهدات، على نحو مخصوص، الشركات الأمريكية العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، أعني شركات من قبيل ديل وإنتل وأبل وغوغل ومايكروسوفت، للاستثمار في البلاد. على صعيد آخر، تمخض خفض الضرائب على الشركات، تدريجيا، من 40 في المائة في العام 1995 إلى 12.5 في المائة في العام 2003، واعتماد ضريبة ميسرة تبلغ 10 في المائة بالنسبة إلى شركات تُصنع منتجاتها في داخل أيرلندا، وصرف منح مالية مستقاة من ميزانية الاتحاد الأوروبية، عن تصعيد عظيم لما لدى الشركات العملاقة، من قوة تنافسية، وإغراق البلاد بشركات أجنبية، مهاجرة إلى أيرلندا بأعداد غفيرة. وشكلت الأساليب المتساهلة في احتساب الأرباح المتحققة خارج البلاد، فرصة إضافية لخفض الأعباء الضريبية، المتدنية أصلا إلى حد بعيد

أيرلندا.. الصندوق يتسبب في تصاعد الفقر ...

جدا⁽²⁾ («Double Irish with a Dutch Sandwich»)، وحفزت، من ناحيتها، الكثير من الشركات الأمريكية والأوروبية، المقيمة في وطنها الأم، لأن تسجل نفسها في أيرلندا، ضريبيا على أدنى تقدير.

وكان العامل الثاني، الحاسم في الازدهار الاقتصادي، الذي سجلته أيرلندا، يكمن في عدم توافر البلاد على مؤسسة فاعلة تتولى الرقابة على المصارف. ومع أن هذا الوضع كان معروفا في مفوضية الاتحاد الأوروبي، وفي المنظمة السابقة على الاتحاد الأوروبي، أعني الجماعة الأوروبية (EG)، فإن المنظمين لم تكثرثا للأمر، ولم تستنكرا ولم تصرا على ضرورة إنشاء مؤسسة تمارس الرقابة على المصارف. إن ما تحقق كان على عكس المطلوب فعلا: فالإتحاد الأوروبي، بذل، حاملا أسس في العام 1993، كل ما بوسعه، من أجل تسهيل إنشاء واحة ضريبية. وانتهاز الكثير من الشركات الأوروبية الفرصة السانحة، فراحت تنجز، من الآن فصاعدا، صفقاتها الميسرة ضريبيا عبر دبلن. من ناحية أخرى، شرع الكثير من المصارف العملاقة، إنشاء ما يسمى «شركات ذات أغراض خاصة» (Zweckgesellschaften)، وذلك بغية نقل صفقات المضاربة شديدة المخاطر من بيوتها إلى أيرلندا - أي نفذت ما دفع صحيفة «نيويورك تايمز» إلى تسمية أيرلندا بلقب «الغرب الضاري بالنسبة إلى رجال المال الأوروبيين» (Wildwest der europäischen Finanz).

ومن أجل إعادة استثمار الأرباح المتحققة من خلال عمليات المضاربة، اتجه رأس المال المصرفي، ابتداء من منتصف تسعينيات القرن العشرين، بنحو متصاعد، صوب سوق العقارات الأيرلندي. فبعون من قبل السياسة، التي شجعت التوجه الجديد ضريبيا، مُنحت قروض هائلة - للاقتصاد الحقيقي والخواص من الأهالي. وكانت النتيجة غاية في الوضوح: فبين العامين 1995 و2006، ارتفع عدد الشقق والمساكن المعمرة بنحو نهائي، بنسبة بلغت سنويا ثلاثة أضعاف. وفي عام واحد فقط، هو العام 2004، سجلت أيرلندا الانتهاء من بناء 80 ألف شقة ودار سكنية جديدة - أي، وعند أخذ عدد سكان أيرلندا في الاعتبار، ما يعادل 7.5 ضعف ما كان سائدا في بريطانيا. ولأن أسعار العقارات ارتفعت بمعدلات كبيرة جدا (إذ بلغت بين العام 1996 والعام 2006 أربعة أضعاف)، فقد اتصل الكثير من المهتمين بالمصارف، طالبين منها منحهم قروضا جديدة⁽³⁾.

إن هذا التطور انطوى، بلا ريب، على مخاطر جمة. فمن ناحية، تزايدت تبعية الدولة الأيرلندية إلى قطاع البناء، وذلك لأن حصته من إجمالي العوائد الضريبية كانت في تزايد متواصل، ومن ناحية ثانية، تعين على المصارف الأيرلندية، تنفيذ معايير أقل صرامة في تعاملها مع المقترضين منها، وذلك لكي تكون قادرة، بلا انقطاع، على منح قروض جديدة. وكما كانت الحال في الولايات المتحدة، ارتفعت المخاطر لكلا الطرفين، في كل مرة تم فيها التعاقد على قرض جديد. وهكذا، فحينما نشرت الأزمة المالية العالمية العائدة إلى نهاية العام 2007 ومطلع العام 2008، ظلّ لها على أيرلندا، فإنها كانت قد ضربت في حقل ألغام.

ففي خلال عام واحد، انفجرت فقاعة المضاربة في سوق المال، والفقاعة الناشئة في سوق العقارات أيضاً، مثيرة سلسلة ردود فعل هوجاء: فقد أغلقت أبوابها مصانع لا تعد ولا تحصى، أو هاجرت إلى خارج البلاد، وسجل مستوى البطالة ارتفاعاً كبيراً جداً، وعجزت مشاريع متوسطة الحجم وعائلات كثيرة عن خدمة ما بذمتها من ديون، كما انهارت الأسعار في سوق العقارات. وبما أن المصارف الأيرلندية قد عجزت عن الحصول على تمويل في سوق رأس المال، بسبب الأزمة الحادة بكل ربوع العالم، فقد تعرض الجهاز المصرفي الأيرلندي، برمته، إلى موقف حرج جداً، وارتباك مالي شديد.

وتحركات حكومة دبلن في الحال، فأعطت في الثلاثين من سبتمبر 2008، تعهداً، يشير إلى أنها تضمن سلامة كل الأموال المودعة، لدى أكبر ست مؤسسات مالية أيرلندية. ومع أن هذا التعهد كان ثروة ما من بعدها ثروة، وذلك لأن الودائع البالغة قيمتها 485 مليار يورو، كانت أعلى من إجمالي الناتج القومي الأيرلندي بما يعادل 2.7 مرة، ويساوي أضعاف ما لدى الحكومة من قدرات مالية، غير أنه كان إشارة مهمة على أدنى تقدير، لرأس المال الدولي: فقد أمست المصارف العملاقة وصناديق الاحتياط، واثقة بأن الدولة ستعوضها عن خسائرها، من خلال عوائدها الضريبية المستقطعة من قوت الجماهير العمالية.

ولم يدم الأمر طويلاً، حتى راحت الحكومة الأيرلندية تؤكد مصداقية تعهداتها. ففي يوم 21 يناير من العام 2009، أمنت حكومة دبلن المصرف الأيرلندي الإنجليزي (Anglo Irish Bank)، وراحت تحول معونة نقدية مقدارها 48.5 مليار يورو،

أيرلندا.. الصندوق يتسبب في تصاعد الفقر ...

إلى جيوب أصحاب رأس المال الخاص، غير مكترثة بأن هذه الأموال تتأتى من عوائد ضريبية، مستقطعة من قوت الجماهير العاملة.

بيد أن هذا لم يكن كل ما في الأمر. فمن أجل إصلاح وضع الموازنة الحكومية، صادق البرلمان حتى العام 2010، على أربع موازنات تقشفية، تسعى جميعها، إلى تحقيق غرض واحد لا غير: تحميل الجماهير العاملة كل العبء المالي، الناشئ عن إنقاذ المصارف، وذلك من خلال تحقيق خفض، طويل الأمد، في مستوياتهم المعيشية. فبقدر تعلق الأمر بالمرافق العامة، علّقت مشاريع مخصصة لتطوير الهياكل التحتية، وخُفضت الرواتب، وأُلغيت فرص عمل مختلفة، وبالنسبة إلى قطاعي التعليم والصحة، فرضت الحكومة عليه إجراءات تقشفية صارمة، بغير مبالاة بالنتائج. وشملت الإجراءات الحكومية ملاك العقارات السكنية أيضا، فعجزوا عن خدمة ما بذمتهم من قروض عقارية؛ وازداد وضعهم سوءا، بعد فترة وجيزة من الزمن، إذ إنهم تسلموا، من مصارف أنقذت بالعوائد الضريبية المستقطعة من لقمة عيشهم، إشعارا يهددهم بأن عقاراتهم السكنية ستُباع في المزاد على نحو إجباري.

وأسس، في الوقت نفسه، مصرف حكومي، للقروض المشكوك في استردادها (Bad Bank)، وذلك بغية إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة. على صعيد آخر، كانت خطة إنقاذ حكومية مستعجلة، غير مدروسة، قد قضت بأن تنتقل حيازة أوراق مالية ما عادت لها قيمة، إلى الحكومة وكادت، بالتالي، أن تكلف دافعي الضرائب 30 مليار يورو أخرى؛ ومع أن الحكومة قد تراجعت عن تنفيذ هذه الخطة، وذلك لأن المخاطر المالية، الكامنة فيها، ما كان بالإمكان تقدير أبعادها ونتائجها؛ غير أن الإجراءات الحكومية الرامية إلى إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة أدت، في المحصلة النهائية، إلى ارتفاع نسبة المديونية الحكومية من 43.9 في المائة في نهاية العام 2008، إلى 64.0 في المائة في نهاية العام 2009، الأمر الذي زاد من اختلال الوضع المالي الحكومي.

وفي يونيو 2010، بلغ إجمالي دين الدولة، 530 مليار يورو، علما بأن 369 مليار يورو منها، اقترضتها الحكومة من مصادر مالية أوروبية. وفي نوفمبر، تبذرت كل الأموال، التي ادخرتها الحكومة، خلال السنوات العشر المنصرمة؛ من ناحية أخرى، سجل المصرف المؤمم من قبل الدولة، في العام، نفس خسارة بلغت 17.7 مليار يورو،

أي أنه سجل أعلى خسارة، في تاريخ أيرلندا، يتكبدتها مشروع في عام واحد. وحينما ترددت أكثر فأكثر شائعات، تشير إلى أن أيرلندا قد باتت على وشك إعلان الإفلاس، فأتى رئيس الوزراء بريان كوين في 21 نوفمبر 2010، كلا من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، طالبا منهما العون السريع.

وأقرت كلتا المنظمتين، والمصرف المركزي الأوروبي أيضا، في الحال، أن إعلان أيرلندا الإفلاس أمر يجب اتخاذ كل ما يلزم للحيلولة دون تحقيقه، وذلك لأنه يشكل خطرا يهدد مصارف ألمانية وفرنسية وأمريكية (فعلى سبيل المثال، كانت المصارف الألمانية، بمفردها، قد منحت الجهات الأيرلندية قروضا تزيد قيمتها على 110 مليارات يورو). وكان الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي دومينيك شتراوس، قد أذاع على الملأ، الخطة الاستراتيجية المزمع تنفيذها من قبل الأطراف المعنية، لإنقاذ أيرلندا، مشيرا إلى أن وضعها صعبا سيواجه الجماهير العاملة، وذلك لأن «من الصعوبة بمكان إقناع المواطنين، بأن الواجب يحتم عليهم تقديم التضحيات الضرورية لتنفيذ التقشف المالي».

ويقف المهتم بحجم التضحيات، التي فرضها صندوق النقد الدولي، ومعه الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، حين يلقي نظرة على شروط الحصول على قرض إنقاذ (Bail-out) قيمته 85 مليار يورو، ساهم فيه صندوق النقد الدولي بما قيمته 22.5 مليار يورو، وصندوق المعاشات التقاعدية الأيرلندي بما قيمته 17.5 مليار يورو. وكان البرنامج، المقرر تنفيذه، خلال ثلاثة أعوام، قد فرض على الحقل الاجتماعي ضوابط كثيرة، كان من جملتها:

- إلغاء 24750 فرصة عمل في القطاع العام (أي ما يعادل 8 في المائة من كل ما في هذا القطاع من فرص عمل).
- خفض رواتب موظفي الدولة الجدد بنسبة تبلغ 10 في المائة.
- تخفيض المدفوعات التحويلية المخصصة للأسر كثيرة الأطفال، وللعاطلين عن العمل، كما خفضت علاوات الأطفال، بمقدار 10 يورو شهريا عن كل طفل.
- زيادة الضرائب المفروضة على الأجور، علما أن هذه الزيادة كانت قد خفضت دخل العامل العادي في القطاع الصناعي بنحو 1400 يورو في العام.
- خفض ميزانية القطاع الصحي.

أيرلندا.. الصندوق يتسبب في تصاعد الفقر ...

- تجميد معاشات التقاعد الخاصة بالأفراد الذين عملوا في المرافق الحكومية في الحال، وخفض هذه المعاشات مستقبلاً بنسبة تبلغ في المتوسط 4 في المائة.
- زيادة سن التقاعد، بنحو تدريجي، من 65 عاماً إلى 68 عاماً في الأعوام 2014 و2021 و2028.
- إلغاء التسهيلات الضريبية الخاصة بالاحتياطات المخصصة لمواجهة الشيخوخة،
- زيادة الضرائب على السيارات والمشروبات الكحولية والتبغ والسجائر.
- رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 21 في المائة إلى 23 في المائة في العام 2014.
- إخضاع العقارات لضريبة جديدة، يسري مفعولها على 50 في المائة من عائلات، كانت، حتى ذلك الحين، معفاةً من دفع الضرائب.
- منح المشاريع حرية أوسع في تطبيق القواعد، التي كانت تسمح للمشاريع بتعليق دفع أجور العاملين جزئياً أو كلياً، في حال تعرضها لظروف مالية حرجية.
- تخفيض الحد الأدنى للأجور من 8.65 يورو إلى 7.65 يورو، أي بما نسبته 11 في المائة.

وهكذا، ففيما تعين على سكان أيرلندا أن يتحملوا تبعات ما تمخضت عنه الإجراءات المذكورة، من تخفيض شديد في صرامته لمستوياتهم المعيشية، ظلت الضريبة على الشركات عند مستواها السابق، أعني ظل معدلها يساوي 12.5 في المائة. إن المصارف والشركات العملاقة، التي حققت أرباحاً عظيمة، طوال السنوات السابقة، ظلت بمنأى عن إجراءات التقشف الحكومية. لا بل إن العكس هو الصحيح: فلكي تزيد رصيدها من السندات الحكومية المضمونة بالأموال المخصصة لإنقاذ البلاد، مولت هذه الأطراف نفسها من خلال قروض منحها إياها المصرف المركزي الأوروبي بفائدة يبلغ معدلها 1 في المائة فقط، معززة بذلك فرصها للحصول على الربح الوفير. كما كان إقدام وكالة التصنيف الائتماني الأمريكي موديز على خفض تصنيف جدارة الائتمان المالي الأيرلندية، فرصة سانحة، بالنسبة إلى المصارف الأمريكية العملاقة بنحو مخصوص، لأن تحصل على وفير الربح، وذلك لأنها صارت تفرض على القروض الأيرلندية علاوة مخاطر متزايدة توقعاً منها أن أيرلندا قد تعجز عن تسديد ما بذمتها من قروض. وخلافاً لهذا وذاك، تحمل دافع الضرائب الأيرلندي، بمفرده، الفوائد المفروضة على القروض، التي حصلت عليها أيرلندا من صندوق

النقد الدولي والاتحاد الأوروبي - إذ بلغ معدل الفائدة على قروض الصندوق 5.7 في المائة والقروض الممنوحة من الاتحاد الأوروبي 6.05 في المائة.

أضف إلى هذا كله، أن الضغط، الذي مارسه صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي على حكومة دبلن، في سياق إقرار حزمة الإنقاذ، أعني إصرار هذه الأطراف على ضرورة إصلاح الوضع المالي الحكومي وضبط ميزانية الدولة، كان قد خلق من ناحيته، الظروف التي ستعيق ازدهار اقتصاد أيرلندا على مدى سنوات كثيرة.

وبهذا النحو أجبرت الحكومة، طوال السنوات التالية، على التخلي عن ثروات ثمينة بأسعار بخسة. ففندق Bulington Hotel في دبلن، على سبيل المثال، اشترته شركات أيرلندية في العام 2007، بـ 288 مليون يورو، لكنه بيع لشركة الاستثمار الأمريكية Balckstone، بـ 67 مليون يورو فقط، أي بخسارة بلغت نسبتها 77 في المائة. من ناحية أخرى، بيعت شركة التأمين Quinn Insurance، للشركة الأمريكية العملاقة Liberty Mutual Insurance، ليس بخسائر فادحة فقط، بل وباتفاق تمخض عن نقل الأرباح، المتحققة في أيرلندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الحال. ومن أجل تخفيض العجز الحاصل في الموازنة، استحدثت الحكومة - باتفاق مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي - في العام 2013، شركة عملاقة للاستثمار العقاري، تكمن مهمتها في حفز الرأسماليين الأجانب على الاستثمار في سوق العقارات الأيرلندي. غير أن الأمر، الذي تجدر ملاحظته، هو أن نشاط هذه الشركة كان قد زاد من تبعية الاقتصاد الأيرلندي إلى رأس المال المالي الدولي، وخلق، علاوة على ذلك، أسس الأزمة المقبلة.

لقد عانى الكثير من الأيرلنديين الأمرين من التدهور الاجتماعي، الذي تعرضت له البلاد، في السنوات الأخيرة، نعم عانوا من انهيار، ما كان بوسع أحد في القارة الأوروبية، أن يتصوره في الفترة الواقعة بين نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة. إن الحكومة مدينة بالشكر لقادة النقابات العمالية في المقام الأول، على عدم اندلاع ثورة شعبية هوجاء تحرق الأخضر واليابس. فبعدما وضع هؤلاء نواة الازدهار الاقتصادي، من خلال مصادقتهم، على اتفاقيات الشراكة مع أرباب العمل والدولة، في المسائل الخاصة بشروط العمل والعمال، حظي الكثير منهم، في حقبة

أيرلندا.. الصندوق يتسبب في تصاعد الفقر ...

الازدهار، بود المشاريع، وتمتعوا بامتيازات سخية، تثمينا للمرونة، التي تحلوا بها، وتقديرا للتنازلات التي قدموها. وأسفرت مواقفهم الباهتة، غير المتحمسة للذود عن حقوق العمال، عن اتساع رقعة التناقض بين القيادة والقاعدة العمالية المثبطة، الفاقدة روحها المعنوية، على نحو دؤوب، وعن تنصل جماهير عمالية عريضة من نقاباتهم. ففيما كان 62 في المائة من العمال الأيرلنديين أعضاء في النقابات المختلفة في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، انخفض عددهم حتى العام 2007، بنحو 50 في المائة، إذ انخفضت نسبة العمال المنتظمين في صفوف النقابات العمالية إلى 31 في المائة في العام المذكور.

وانهارت إرادة الطبقة العاملة كلية وخارت عزيمتها على النضال حقا وحقيقة، بعدما صادقت القيادات العمالية، في يونيو 2010، على ما يسمى اتفاقية ملعب [كرة القدم عادة] كروك بارك (Croke-Park-Abkommen)، القاضية بامتناع العمال عن ممارسة حق الإضراب عن العمل خلال السنوات الأربع المقبلة. إن هذه الاتفاقية وكل ما نُفذ من إجراءات تقشف صارمة، كسرت شوكة الجماهير العمالية فعلا. فالاحتجاجات العمالية المهمة ضد تقليص المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية تشتت وحدتها وانتهت إلى غير نتيجة.

وغني عن البيان، أن العون المقدم من القيادة العمالية، قد نزع عن كاهل الحكومة الأيرلندية، عبئا كبيرا، إذ أضحى بوسعها، الآن، مواصلة تنفيذ برنامجها التقشفي، بلا احتجاجات شعبية تُذكر، وباتفاق تام مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي. ومع أن تنفيذ «حزمة الإنقاذ» يستغرق، رسميا، ثلاث سنوات فقط، لكن الإجراءات ستسفر عن نتائج، تنشر ظلالها على حياة الجماهير العاملة على مدى عقود كثيرة من الزمن. ويقف المرء على حقيقة العبء الذي سيثقل، مستقبلا، كاهل دافعي الضرائب، حين يتمعن، على سبيل المثال وليس حصرا، في «المدفوعات الميسرة»، التي منحتها أيرلندا وقتذاك، بسبب تعرضها لوضع حرج.

فعلى سبيل المثال، دفعت أيرلندا لقاء المساعدات، التي حصلت عليها من الاتحاد الأوروبي فائدة بلغ معدلها، في بادئ الأمر، 5.83 في المائة عن كل عام. وإذا كان هذا المعدل قد خُفض في وقت لاحق إلى 3.5 في المائة، فإن أمد تسديد

هذه المساعدات زاد، إذ صار يستغرق 15 عاما. ويتعلق الأمر الأكثر غرابة، بموافقة البرلمان الأيرلندي، في فبراير من العام 2013، على مشروع قانون طارئ لتصفية الأجزاء المتبقية من المصرف الأيرلندي الإنجليزي (Anglo Irish Bank) المفلس. إذ تعين على المصرف المركزي الأيرلندي، الخاضع لتوجيه ومراقبة صندوق النقد الدولي، تحمل عبء هذه الديون. وخففت شروط تسديد هذه الديون عن كاهل الحكومة الأيرلندية كثيرا. فالدفعة الأولى يحين موعد تسديدها بعد 25 عاما، أي في العام 2038. وغني عن البيان أن موعد التسديد هذا، يعني أن الكثير من العمال الأيرلنديين سيتحملون أعباء مضاربات، أجراها المصرف المذكور من قبل أن يولدوا. وفيما لا يزال صندوق النقد الدولي يمارس تدخلا قويا في كل قرارات الحكومة، وما برح يحتفظ لنفسه بمكتب في أيرلندا، على رغم أن تدخلاته قد انتهت شرعيتها، منذ أمد ليس بالقصير، ستواصل الحكومة الأيرلندية، مدعومة من قبل الصندوق، برنامجها التقشفي في سنوات مقبلة كثيرة، وستمضي قدما في تعميق التفاوت الاجتماعي، في بلد كسب فيه مديرو المصارف في العام 2012 دخلا سنويا، بلغ 1.4 مليون يورو في المتوسط، وحصل فيه 17 مديرا منهم على مكافأة بلغت نسبتها 235 في المائة من قيمة الدخل الذي حصلوا عليه، وارتفع عدد مواطنيه المليارديرات إلى الضعف خلال الفترة الواقعة بين العام 2008 والعام 2013.

أزمة اليورو .. الصندوق والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي يضعون أوروبا تحت الإدارة الإلزامية

حينما كان صندوق النقد الدولي مشغولا بمواجهة الأزمة المخيمة على أيرلندا، دق ناقوس الخطر، مشيرا إلى أن الأزمة على وشك أن تنشر ظلالها على بلدان أخرى في منطقة اليورو، وعلى تلك البلدان على نحو مخصوص، الواقعة في الطرف الجنوبي من أوروبا. إن عمليات إنقاذ المصارف المتعثرة، على خلفية اندلاع أزمة الرهون العقارية المرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية، التهمت كثيرا من مليارات اليورو، وتمخضت عن عجوزات عظيمة في الميزانيات الحكومية. وفي حين أعلنت - في بادئ الأمر - بضع دول فقط، أعني دولا ضعيفة اقتصاديا نسبيا من قبيل اليونان والبرتغال، أنها ما عادت قادرة على الوفاء بكل التزاماتها

«صاحب تحول اليورو، من عملة حسابية إلى عملة متداولة في أيادي المواطنين في العام 2002، حملة إعلامية طائلة التكاليف، وذلك لإقناع الجماهير العاملة بأن العملة الأوروبية الموحدة تهدف إلى زيادة المستويات المعيشية، وتعزيز السلام في ربوع القارة الأوروبية»

المالية، بدا جليا، من ثم، أن دولا أخرى باتت تتعرض لمشكلات حقيقية. ولم يدم الأمر طويلا، حتى تبين بوضوح، أن الحرائق المحدودة الفاعلية، باتت تهدد بالتحول إلى حرائق مدمرة، تنشر ظلالها على كل بلدان القارة الأوروبية، على نحو أو آخر. وكانت سرعة تصاعد الأزمة قد جعلت مسؤولي صندوق النقد الدولي يعربون عن سؤال محدد: هل ينبغي لهم السماح للدول المأزومة - وللدول الصغيرة نسبيا، أي البرتغال أو اليونان على سبيل المثال - الانسحاب من اليورو، إن لزم الأمر، والعودة إلى عملاتها القديمة، برغم أن قيمة هذه العملات ستتنخفض بمعدلات كبيرة جدا، والحالة هذه؟ والملاحظ هو أن الصندوق لم يفكر في هذا الانسحاب بشكل جدي، بقدر تعلق الأمر بأيرلندا، من ناحية، لأن قيمة مديونية أيرلندا كانت عظيمة حقا وحقيقية، ومن ناحية ثانية، لأن التحول من اليورو إلى عملة أخرى، سيتمخض، مستقبلا، عن تكاليف نسبيا عظيمة فعلا. وبما أن مجمل منطقة اليورو الأوروبية قد أمست تتعرض لخطر قد يحرق الأخضر واليابس، لذا تعين اتخاذ قرار جذري، وإستراتيجي بقدر تعلق الأمر بأسلوب التدخلات القادمة.

وأُسفر اختبار كل الاحتمالات المتاحة عن نتائج دقت ناقوس الخطر فعلا: حتى الدول الهامشية، أي حتى دول من قبيل اليونان والبرتغال، توجد في ذمتها ديون بعشرات مليارات اليورو، كانت قد حصلت عليها من مصارف أوروبية غربية، وبما أن هذه الديون كانت مضمونة ضد مخاطر عدم تسديد المقترضين ما في ذمتهم من قروض Credit Default Swaps, CDS، ولما كانت القروض المضمونة قد جرى التأمين عليها ثانية، لدى المصارف الأمريكية العملاقة، كان من المحتمل جدا أن تتمخض عن انسحاب من منطقة اليورو سلسلة ردود فعل لا تُعرض منطقة اليورو للخطر فقط، بل ومجمل النظام المالي العالمي. ولمواجهة هذا الخطر اتخذ المسؤولون في صندوق النقد الدولي قرارا واضحا مفاده أنه: لا يجوز، ولا حتى لبلد واحد، الانسحاب من الوحدة النقدية الأوروبية. وبهذا المعنى صار التمسك باليورو يحظى، من الآن فصاعدا، بالأولوية القصوى⁽¹⁾.

وبمساعدة وسائل الإعلام، وبعبارات رنانة، جرى عرض هذه الإستراتيجية على الرأي العام، باعتبار أنها إجراء يهدف إلى المحافظة على القيم الأوروبية، وعلى حفظ السلام، ويحول دون انهيار أوروبا الموحدة من خلال عملتها المشتركة. غير أن الحقيقة تبين أن هذه الإستراتيجية لم تكن، في الواقع، سوى محاولة للحد من نتائج

أزمة اليورو بكل الوسائل والسبل، والحيلولة دون اندلاع انهيار عالمي الأبعاد. وبالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، كان قراره القاضي بأن التمسك باليورو يحظى بالأولوية القصوى يعني أن آلية خفض قيمة العملة ما عادت أمراً مطروحا للنقاش، بقدر تعلق الموضوع بمنطقة اليورو. وحينما تبين أن ديون دول اليورو باتت تبلغ مليارات مكونة من ثلاث خانات، تعين على إستراتيجيي الصندوق، عندئذ، التحرك واتخاذ ما يلزم في الحال. وهكذا، وعلى خلفية هذا التطور الخطير، قرر إستراتيجيو الصندوق تنفيذ إجراءات غاية في الصرامة، وراحوا يفرضون على جنوب أوروبا تقشفاً يطور الإجراءات التقشفية، التي تم تنفيذها في أيرلندا، ويعيد إلى الأذهان عنف وقسوة التقشف الذي ساد برنامج «العلاج بالصدمة»، الذي نفذته الصندوق في الاتحاد السوفييتي وفي دول الكتلة الشرقية (سابقاً)؛ إذ قرروا تنفيذ الإجراءات التالية (*):

● من أجل تنفيذ الخصخصة، من غير خفض قيمة العملة، يتعين على الحكومات المعنية بيع الثروات والمشاريع الحكومية بالميزاد العلني، وبأعلى سعر ممكن. ولم يكتثر المسؤولون أبداً بأن هذه الثروات والمشاريع يمكن أن تباع بأسعار بخسة، وأن خصخصتها يمكن، في الأمد الطويل على أدنى تقدير، أن تصعد من تبعية هذه الاقتصاديات للرأسمال الأجنبي، وتزيد من ضعف قابليتها للتصدي للأزمات. الأمر المهم هو تمكين الدول المعنية من تسديد مستحقات الدائنين الدوليين، بأقصى سرعة ممكنة.

● ولتصعيد ما لدى الاقتصاديات المعنية من قوة تنافسية، تعين خفض تكاليف الإنتاج، وذلك من خلال إخضاع سوق العمل لتغييرات جذرية، عنيفة في شدتها وفعاليتها. وبالنسبة إلى العاملين الذين لم يفقدوا فرص عملهم، كانت هذه التغييرات تعني زيادة السرعة الدارجة في إنجاز المهمات المطلوبة، وتقليص فترات الاستراحة والإجازات السنوية، وشطب المخصصات المدفوعة في أيام العطل وأعياد الميلاد، وخفض معايير السلامة الدارجة في مواقع العمل، وعدم دفع أجر عن ساعات العمل الإضافية، وإلغاء كل المدفوعات الخاصة من قبيل مخصصات رعاية الطفل وما سوى ذلك من تسهيلات تقدمها المشاريع، وتعليق دفع الأجور في الحالات المرضية.

(*) في دول منطقة اليورو المتعثرة. [المترجم].

• ولتخفيض حصة الإنفاق العام، الحكومي وشبه الحكومي، من الناتج القومي الإجمالي، في الدول المعنية، صار من واجب المسؤولين تسريح جماهير واسعة من العاملين لدى الدولة، والحد من خلق فرص عمل جديدة في القطاع الحكومي، وتخفيض أجور ورواتب العاملين لأول مرة لدى الحكومة، وتخفيض أجور أولئك العاملين الذين يحتفظون بفرص عملهم لدى الحكومة على نحو عنيف.

لقد أدى خفض حصة الإنفاق العام إلى نتائج غاية في السلبية، فهو تسبب في تقليص الإنفاق المخصص للمناحي الاجتماعية على نحو كبير. وبما أن المتقاعدين والعاطلين عن العمل والأطفال والموجودين في أدنى السلم الاجتماعي من أقل المواطنين قدرة على الدفاع عن أنفسهم، وبالتالي ليس من المتوقع أن يثوروا أو يتمردوا، لذا كان هؤلاء المواطنون أول فئة تتوجه صوبها الإجراءات المفروضة من قبل الصندوق. كما تعين تصفية وإغلاق أبواب مؤسسات تعليمية عامة من قبل مكاتب عامة، ودمج بعض المدارس والجامعات، وذلك تقليصاً لعددها ولعدد العاملين فيها. على صعيد آخر انطوت الإجراءات المذكورة على ضرورة خصخصة المؤسسات والمعاهد الرياضية والثقافية، وتصفية أعمالها وغلق أبوابها في حالة عدم وجود مستثمر يرغب في شرائها. وعلى الصعيد نفسه، تعين خصخصة المستشفيات أيضاً، والعمل، في حالة استحالة خصصتها، على تصعيد جدارتها إلى أقصى حد ممكن، أي مطالبتها بالعمل ليس وفق الحاجات الطبية، بل وفق معايير الربحية.

وملخص الكلام: لقد تعين خفض المستوى المعيشي للجماهير العاملة بمقدار لم تشهد القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان مبتكرو الإستراتيجية يدركون جيداً أن هذه الإجراءات، بصفتها الإجمالية، ومن حيث نتائجها السلبية بالنسبة إلى السكان، ستتسبب في إحداث تدهور كبير في الوضع الاقتصادي في الدول المعنية، وفي دفع هذه الدول إلى أن تكون أسيرة منحدر لولبي في السنوات القادمة، منحدر لولبي قد يفرض عليها، من ناحيته، أن تتكشف أكثر. وعلى نحو أشد عنفاً وصرامة. ولهذا السبب كان القوم على علم وثيق بالمشكلات الخطرة التي سترافق تنفيذ إجراءاتهم.

وكان هم المسؤولين الأكبر يكمن في خشيتهم من اندلاع اضطرابات اجتماعية، وبقدر تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي فإن الأمر البين هو أن الموضوع يدور حول

أزمة اليورو .. الصندوق والاتحاد الأوروبي والمصرف...

منطقة اقتصادية غاية في التطور من الناحية الصناعية، وأن جماهيرها العمالية، ناضلت، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، نضالا مريرا حتى تحوز لنفسها واحدا من أعلى المستويات المعيشية في العالم. وحتى إن أخذنا في الاعتبار أن هذا المستوى قد ظل يراوح مكانه، في السنوات الأخيرة، لا بل أنه سجل انخفاضا في بعض الأحيان، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن أفقر الفئات في الدول الأقل رخاء، أعني الدول الواقعة في وسط وجنوب أوروبا، ما عادت تعاني من جوع، وأن المشردين فئة هامشية، وحالة استثنائية، وأن الأمراض السارية قد قُضي عليها على نحو أو آخر، وأن الرعاية الصحية متوافرة للجميع، في الحالات الطارئة على أدنى تقدير.

إن برنامج التقشف المزمع تنفيذه يقضي على كثير من هذه المكتسبات، ويحرض، بكل تأكيد، على اندلاع مقاومة عنيفة وسخط شديد. ومن المتوقع جدا أن تندلع احتجاجات ومظاهرات صاخبة، تستلزم تدخل البوليس والجيش، لقمعها بالقوة، وتفضي إلى تقليص الحقوق الديمقراطية. أي، وبعبارة أخرى، إن هذه الإجراءات يمكن أن تتمخض عن ثورات شعبية وتهديد حقيقي للنظام القائم.

ومن وجهة نظر الصندوق، يكمن الخطر الثاني في صفوف حكومات الدول المعنية ببرامج التقشف. حقا أثبتت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، والحكومات الاشتراكية بالاسم، في سياق الأزمة المالية، التي اندلعت نهاية العام 2007 ومطلع العام 2008، أنها، جميعا، لا تتردد في أن تحمّل دافعي الضرائب - من غير الرجوع إلى البرلمانات وبلا شرعية قانونية - الديون التي تراكمت في ذمة المصارف بفعل ممارستها عمليات مضاربة محفوفة بأشد المخاطر، غير أن السؤال هو: إلى متى سيبقى الشعب راضيا عن الأحزاب والحكومات المعنية؟ بناء على الإفراط في تنفيذ الإجراءات التقشفية كان من المتوقع جدا أن تُوليّ جماهير شعبية كثيرة ظَهَرَهَا لهذه الحكومات والأحزاب. ولكن، وبما أن القيادات السياسية تريد البقاء في السلطة، أو الفوز بالانتخابات القادمة، بأي ثمن كان، لذا من حق المرء أن يتوقع أن برامج التقشف لن تُنَجَزَ على نحو صارم، وأن القيادات السياسية المعنية ستراهن، بالتالي، على الزمن، حتى إن كان هذا الرهان يعرض سياسة التقشف للفشل.

وتتعلق المشكلة الثالثة بمقدار المبالغ الضرورية؛ فوفق بعض التقديرات، تتراوح قيمة هذه المبالغ بين 200 و600 مليار يورو، أي أنها تفوق إمكانات الصندوق المالية بكثير. ومع أن الصندوق قد مارس، في كثير من الأحيان، دور الوسيط في عمليات الائتمان، في سابق الزمن، غير أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن مبالغ بهذا القدر ما كان في الإمكان الحصول عليها في سوق رأس المال الدولية، على خلفية المخاطر الكبيرة السائدة داخل منطقة اليورو. وإذا كان الأمر على ما نقول فما العمل يا ترى؟

لقد عاود الصندوق التفكير في دروس التجربة الأيرلندية؛ ففي تلك الآونة، وفي تلك الدولة الأوروبية، كان الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي خير حلفاء بالنسبة إلى عمل الصندوق، فهما عاضداه وشدا ظهره، بلا قيد أو شرط. أضف إلى هذا أن الاتحاد والمصرف المركزي الأوروبيين يتوافران على إمكانات مالية عظيمة، وأنهما يستطيعان، بفضل ما لديهما من أهمية وسلطان عظيمين، ليس ممارسة الضغط على هذه الدولة أو تلك فقط، بل ويستطيعان، أيضا، إكراه الدولة المعنية على تنفيذ أي إجراء يُطلب منها تقريبا.

وفي إطار الترويكا، شكلت الأطراف الثلاثة تحالفا تاريخيا، اقتضى منهم أن يبذلوا جهدا كبيرا لإنجاز مهمة ما كانت لها قرينة في تاريخ أوروبا: تحميل الجماهير العاملة في ما يزيد على دسنة من البلدان، يرتبط بعضها ببعض، من خلال عملة موحدة، أعباء مالية تمخضت عن أضرار سببتها ثلة جشعة، دخلت في مضاربات مالية، اتسمت بجنون لا مثيل له.

ولتفهم دور الترويكا التاريخي، لا مندوحة من إلقاء نظرة خاطفة على تاريخ الاتحاد الأوروبي، والمصرف المركزي الأوروبي أيضا. إن النواة الأولى تفتحت في خمسينيات القرن العشرين، أي حينما أعلنت ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا، في العام 1951، تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب *European Coal and Steel Community, ECSC*، والتي تُعرف باتحاد مونتان أيضا. وعلى خلفية اتفاقية أو معاهدة روما، انبثقت عن الجماعة الأوروبية في العام 1957 الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. ولتعزيز الاقتصاد الأوروبي، من خلال استحداث اتحاد جمركي وتحرير حركة رأس المال وقوى العمل، قدمت الولايات المتحدة، في بادئ الأمر، دعما قويا، وذلك لأن ذلك كان

أزمة اليورو .. الصندوق والاتحاد الأوروبي والمصرف...

يشكل، إبان الحرب الباردة، سدا منيعا في وجه الاتحاد السوفييتي واقتصاديات الكتلة الشرقية. على صعيد آخر، فإن ألمانيا، الدولة المندحرة في الحرب العالمية الثانية، بدأت تحقق ازدهارا اقتصاديا رائعا بفضل استيرادها أيدي عاملة رخيصة الكلفة من جنوب أوروبا، وأخذت تتحول إلى إحدى القوى الصناعية الرئيسية في العالم، ونجحت في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين في تعزيز قوتها التنافسية مقابل الاقتصاديات الصاعدة في جنوب شرقي آسيا.

بين العامين 1973 و1986، انضمت كل من بريطانيا وأيرلندا والدنمارك واليونان وإسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية (التي تبنت هذا الاسم بعدما شطبت من اسمها عبارة: الاقتصادية في العام 1967). وفي حين جرى، من خلال اتفاقية شينغن Schengener Abkommen، الاتفاق على فتح الحدود بين الدول المنضمة إلى الاتفاقية، فُرضت قيود أكثر صرامة على الحدود الخارجية، وصار المواطنون القادمون من بلدان لا تنتمي إلى الاتفاقية يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى الدول الموقعة على اتفاقية شينغن.

وعلى خلفية العولمة، وتعاضد دور الرأسمالية المالية في الاقتصاد الدولي، أسس قادة صناعات أوروبية عملاقة، في ثمانينيات القرن العشرين، ما أطلقوا عليه اسم «الطاولة المستديرة لقادة الصناعات الأوروبية» European Round Table of Industrialists, ERT، والتي أصبحت أقوى جماعة مدافعة عن المصالح الخاصة (لوبي)، ومن أهم الأطراف ذات التأثير الفعال في سياسة الجماعة الأوروبية. فممثلو هذه «الطاولة» ساهموا بقسط كبير في تحرير أسواق المال من التوجيه الحكومي على المستوى الأوروبي، وفي إعداد اتفاقية ماستريخت، وتأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وإعداد جدول أعمال لشبونة، كما دأبوا على استخدام سلطانهم الاقتصادي، بغية شل مقاومة هذه الحكومة أو تلك القرارات الإستراتيجية التي طالبوا بتنفيذها. على صعيد آخر، تمخضت الفترة التالية عن تحولات تاريخية فعلا: أولا، توحيد شطري ألمانيا في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتحول ألمانيا الموحدة إلى أقوى اقتصاد وأهم فاعل سياسي في الاتحاد الأوروبي. وثانيا، انهيار الاتحاد السوفييتي وعودة الكتلة الشرقية إلى حظيرة الرأسمالية، وإحراز الرأسمال الدولي، بالتالي، فرصا جديدة تبشر بالربح الوفير.

إن التنفيذ السريع لخطة «التوسع نحو الشرق» (انضمام دول الكتلة الشرقية سابقا إلى الاتحاد الأوروبي)، مكن الرأسمال المالي الغربي من حيازة فرص استثمارية جديدة، وساعدت الشركات العملاقة، متعددة الجنسيات، على الفوز بأسواق جديدة لتصريف منتجاتها. على صعيد آخر، مكن هذا التوسع باتجاه الشرق القطاع الصناعي من الحصول على أيد عاملة ذات مستويات تخصصية رفيعة المستوى، وزهيدة الثمن نسبيا. وهكذا يمكن القول إن ما أصبح، ابتداء من العام 1993، حقا مشروعا، أعني ما أشير إليه بالعبارة الرنانة «حرية الأفراد في اختيار مكان الإقامة» في الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، لم يتحقق بفعل أسباب إنسانية. إن العكس هو الصحيح؛ فالمساعدة التي قدمتها الدولة لتدفق أيد عاملة رخيصة الثمن نسبيا، كان إجراء يهدف إلى ترك الجماهير العمالية في داخل الاتحاد الأوروبي تواجه منافسة شديدة الفاعلية، منافسة جادت بثمارها على نحو ملموس؛ فبين العام 2000 والعام 2009، انخفضت الأجور بحوالي 4.5 في المائة. علاوة على هذا، كان لـ «التوسع نحو الشرق» دور كبير في نشأة شريحة الأجور المتدنية، هذه الشريحة التي ازدادت رقعتها اتساعا من عام إلى آخر؛ ففي ألمانيا، في أكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي، صارت نسبة هذه الشريحة تبلغ، في اليوم الحاضر، أكثر من 25 في المائة من مجموع الجماهير العاملة.

وبالنسبة إلى الدول الشرقية المنضمة حديثا، لم تسفر عملية التكامل مع اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي عن تسرب رأس المال إلى الدول الغربية بمقادير أكبر، وهجرة قوى عاملة ذات كفاءات متقدمة، وخلخلة أنظمة الرعاية الاجتماعية فقط، بل أسفرت، أيضا، وعلى نحو مخصوص، عن محاباة الدول المتقدمة على حساب الدول الضعيفة، على نحو دائم، واستثنائها من أهم المكتسبات التي يجنيها الغرب. فمن خلال السياسة الزراعية، مثلا وليس حصرا، يتضح بجلاء أن المعاملة غير المتكافئة كانت أمرا مستهدفا حقا وحقيقة: فقد خفض الاتحاد الأوروبي، في العام 2000، مساعداته المخصصة للقطاع الزراعي في الدول الشرقية، أي المخصصة لقطاع تتمتع فيه دول أوروبا الشرقية بقوة تنافسية تبرز مثلتها في دول الاتحاد الأوروبي.

وصاحب تحول اليورو، من عملة حسابية إلى عملة متداولة في أيادي المواطنين في العام 2002، حملة إعلامية طائلة التكاليف، وذلك لإقناع الجماهير العاملة بأن العملة الأوروبية الموحدة تهدف إلى زيادة المستويات المعيشية، وتعزيز السلام في

ربوع القارة الأوروبية. بيد أن واقع الحال يشهد على أن العملة الموحدة أسبغت النفع على البلدان المتقدمة اقتصاديا في المقام الأول، فمن خلال العملة الموحدة نجحت ألمانيا في تفادي الارتفاع الذي كانت تتعرض له قيمة عملتها الوطنية (المارك الألماني)، واستطاعت أن تمضي قدما في تعزيز قوتها التصديرية. من ناحية أخرى أفرزت العملة الموحدة نتائج سلبية بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي ذات الاقتصاديات الأقل قوة ومنعة؛ إذ أمست هذه الدول أكثر تبعية للأمم الكبرى على وجه الخصوص. وبما أن هذه الدول كانت في كثير من المناحي والمجالات أقل قدرة على المنافسة، لذا مارس اليورو ضغطا معتبرا على الأسعار والأجور. في غضون ذلك، تكبدت الجماهير العمالية، في جنوب أوروبا، تبعات الارتفاعات الكبيرة الحاصلة في أسعار السلع الاستهلاكية، والسلع الغذائية على نحو مخصوص، ورضيت، صاغرة، باقتراب مستوى الأسعار في بلدانها من المستوى السائد في دول الشمال الأقوى.

وفي نحو عام، انطلقت إستراتيجية لشبونة، في العام 2006، من البرنامج الذي نفذته في ألمانيا الحكومة الائتلافية المكونة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر، في العام 2010، فهذا البرنامج حثَّ أن يُعامل المواطنون العاطلون عن العمل على نحو مزمّن معاملة الفقراء المكتوب عليهم العيش من مدفوعات الرعاية الاجتماعية، وليس من المدفوعات التي يحصلون عليها من مكتب العمل بصفتهم مواطنين دفعوا أقساطا شهرية للتأمين ضد البطالة Hartz IV، وقاد إلى خلخلة النظام الصحي المجاني. وبحجة السعي إلى جعل الاتحاد الأوروبي، حتى العام 2010، أقوى منطقة اقتصادية في العالم، من حيث القوة التنافسية في السوق العالمية، ومن حيث الابتكارات العلمية والتقنية، والتقدم المعرفي عامة، أصر المسؤولون، تنفيذا لإستراتيجية لشبونة، على خفض الضرائب المفروضة على الشركات، وعلى خلخلة قوانين تضمن عدم تعرض العمال للتسريح التعسفي، وعلى «إسباغ المرونة» على قوانين العمل، وتوسيع رقعة شريحة العمال من أصحاب الأجور المتدنية.

على صعيد آخر، يشهد تاريخ الاتحاد الأوروبي على حقيقة مفادها: أن الزعم المتداول في وسائل الإعلام، منذ عشرات السنين، أعني الزعم بأن الرخاء يعزز أركان السلام، زعم زائف وافتراس وهمي؛ فالاتحاد الأوروبي تنظيم تسيطر عليه المصالح الاقتصادية الخاصة بالرأسمال المالي، وبالشركات العملاقة، ونفذ في عقود الزمن الماضية كل ما يلزم من أجل تركيز الثروات، على نحو لا مثيل له حتى الآن، بأيدي ثلة تقف في أعلى السلم الاجتماعي

الأوروبي، وفي إلحاق خفض مستمر بالمستويات المعيشية الخاصة بالجمهير الواقفة في الطرف الآخر من السلم. إن عملية الوحدة الأوروبية أدت، خلال نصف قرن من الزمن، إلى تفاوت اجتماعي يزداد اتساعا وسرعة، ليس في داخل هذه الدولة وتلك فقط، بل وبين دول الشمال والجنوب أيضا. فعوضا عن بناء القواعد المتينة لسلام الدائم، أفضت سياسة الاتحاد الأوروبي إلى نتيجة مخالفة كلية: فتعززها التفاوت الاجتماعي، عبد الطريق أمام اندلاع صراعات اجتماعية تزداد عنفا بشكل متواصل، وقاد، في المحصلة النهائية، إلى خلق الظروف المناسبة لاندلاع صراعات بين الدول أيضا.

ومن خلال الترويك، تحالف صندوق النقد الدولي، إذن، مع منظمة تتبنى المصالح نفسها التي يتبناها هو نفسه. وتتوافر، ليس على المال الضروري لتمويل القروض المنشودة فقط، بل ولديها، أيضا - على خلفية حجمها وسلطانها - القدرة على ممارسة الضغط على هذه الحكومة أو تلك، أو الإطاحة بها إن تطلب الأمر. وبما أن صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي يستندان على المصرف المركزي الأوروبي، المؤسس في العام 1998، والأداة المناسبة، التي يستطيع الطرفان من خلالها تحديد السياسة النقدية الواجب على كل مصرف مركزي وطني انتهاجها، والتدخل، عند الضرورة، على نحو مباشر في أسواق المال، وذلك من خلال شراء المصرف المركزي الأوروبي، سندات دَين حكومية مصدرة من قبل دول متعثرة، ومع أن عملية الشراء هذه لا تتسم بالشرعية قطعا، غير أن المصرف أمسى ينفذها بلا تردد. وكيفما كان، لا مرأى في أن هذه الإجراءات قد منحت الحلف الثلاثي سلطانا عظيما، ما كان له نظير في أوروبا في أزمنة السلم.

وبما أن أعضاء أهم مجالس المديرين التنفيذيين في الاتحاد الأوروبي، وفي المفوضية الأوروبية، وفي مجلس المديرين في المصرف المركزي الأوروبي والمسؤولين القياديين في صندوق النقد الدولي، نعم بما أن هؤلاء جميعا لم ينتخبهم الشعب، بل جرى تعيينهم من قبل لجان مختلفة - تكاد تكون نكرة بالنسبة إلى الرأي العام - فإن الترويك ليست أقوى تنظيم فقط، بل هي، أيضا، تنظيم لم يحصل من الشعب على الشرعية، وأنها بالتالي، لا تخضع لأي رقابة ديموقراطية. حقا لم يلغ استحداث الترويك نظام الديموقراطية البرلمانية في أوروبا غير أنه تسبب، عمليا، في تعليق هذه الديموقراطية، وفي إخضاع القارة، على نحو مباشر، وبصيغة لا مواربة فيها، لديكتاتورية تمارس سلطانها من خلال ما لدى رأس المال المالي من مؤسسات دولية، غاية في الأهمية.

اليونان.. الترويكأ أعادت المجاعات إلى أوروبا

في نهاية أكتوبر من العام 2009، أعلن رئيس الوزراء اليوناني، المنتخب حديثاً، باباندريو، أن عجز ميزانية بلاده سيبلغ أكثر من ضعف العجز، الذي أعلنت عنه الحكومة السابقة، مشيراً إلى أن اليونان لن تكون، بأي حال من الأحوال، قادرة على تحقيق نسبة العجز، التي طالب بها الاتحاد الأوروبي، أي مطالبتة اليونان بخفض العجز إلى 3.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

وعلى خلفية هذا الإعلان، فرضت الترويكأ المكونة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي وصايتها على ميزانية الحكومة اليونانية، ملزمة البلاد بضرورة تنفيذ أشد برنامج تقشف عرفته اليونان منذ

«بعد مشاورات مكثفة بين صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، جرى الاتفاق على قرار- بعيد المدى عظيم النتائج- يجعل من اليونان مختبراً تجرب فيه هذه الأطراف تصوراتها وإجراءاتها»

النظام الديكتاتوري، الذي حكم البلاد العام 1974. واشتمل هذا البرنامج على أمور مختلفة كان من بينها تخفيض الإنفاق العام بنسبة تبلغ 10 في المائة، وزيادة سن التقاعد بعامين، وتقليص الإنفاق على النظام الصحي، وزيادة معدلات ضريبة مختلفة، وتخفيض دخول العاملين في القطاع العام وتسريح أكبر عدد ممكن من العاملين لدى الدولة.

وقبل أن تسفر هذه الإجراءات عن النتائج المتوقعة منها، اتصلت حكومة أثينا في أبريل العام 2010 ببروكسل طالبة منها الإسراع بإنقاذها ومد يد العون لها، مؤكدة أن الوضع المالي للبلاد أسوأ بكثير مما كان متوقعا حتى الآن، ومقرة بأنها ما عادت قادرة على تسديد القروض المستحقة، ومناشدة بروكسل بمدها بالمساعدات المالية الضرورية، لتفادي الاضطرار إلى إعلان الدولة إفلاسها.

وبما أن أيرلندا وإسبانيا، ومن ثم إيطاليا والبرتغال، قد أعلنت، خلال فترات زمنية قصيرة، بيانات اقتصادية ومالية تشير إلى وضع حرج جدا، فقد أدرك مسؤولو الترويكا، أن هذه الدول أمست قاب قوسين من اندلاع أزمة عظيمة الأبعاد والانعكاسات، أزمة لا تكفي لمكافحتها الإجراءات المقررة حتى الآن، وليس لدى الاتحاد النقدي [الفتي] - الساري المفعول منذ العام 2001 - دروس وعبر وتجارب عملية لكيفية السيطرة عليها. ما العمل إذن؟

بعد مشاورات مكثفة بين صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، جرى الاتفاق على قرار- بعيد المدى عظيم النتائج - يجعل من اليونان مختبرا تجرب فيه هذه الأطراف تصوراتها وإجراءاتها. فكأن الموضوع كان يدور حول تجربة اجتماعية المحتوى، تعين على البلد الصغير نسبيا، أن يكون وسيلة للعثور على الأجوبة التالية: إلى أي مدى يمكن التماذي عند فرض برنامج تقشف على دولة من دول منطقة الوحدة النقدية الأوروبية؟ ابتداء من أي مدى فصاعدا، ينفد صبر المواطنين، فيقاومون، وربما يثورون على تعرض الإنفاق الحكومي والأجور للتخفيض، ومدفوعات تحويلية معينة للشطب؟ ما هي أفضل السبل للالتفاف على المقاومة المدنية، وما هي الأساليب الناجعة لدرء اندلاع حرب أهلية؟

وللحيلولة دون تعرض البرنامج التجريبي للرفض من قبل مواطني البلدان الأخرى المنضوية تحت راية منطقة اليورو، اندلعت حملة إعلامية شرسة، تهدف

اليونان.. الترويكأ أعادت المجاعات إى أوروبا

إلى تحقيق أمر واحد لا غير: تشويه سمعة الجمهور اليوناني وتحريض مواطني دول الجوار للاستهانة بكفاءتهم، بزعم أن هذه البلاد «عاشت فوق مستواها، وبنحو لا يتناسب مع إمكانياتها المادية»، وبالتالي، فلا مندوحة من إخضاعها هي ومواطنيها إلى برنامج تقشف صارم، صلب. علاوة على هذا، لا مفر من تصفية اقتصاد ظل، يجري استخدامه، باستمرار، لتمرير عمليات التهرب الضريبي وتداول الرشاوى، ومزاولة صور الفساد الإداري الأخرى. بالإضافة إلى هذا وذاك، دأبت هذه الحملة الإعلامية على اتهام الشعب اليوناني، بممارسة الخداع، والتضليل، وتزوير البيانات وعرض ميزانيات حكومية مزوقة، عارية عن الصحة، وذلك بغية الإيحاء بالتوافر على شروط الانضمام إلى منطقة اليورو.

إن الاتهام الأول تلفيق عار عن الصحة جملة وتفصيلا. فمتوسط دخل الفرد من المواطنين اليونانيين احتل في العام 2009، ثاني أدنى مرتبة في سلم متوسط دخل الفرد في منطقة اليورو؛ المتوسط السائد في البرتغال فقط كان أدنى منه. على صعيد آخر، كان الحد الأدنى لأجر ساعة العمل الواحدة يبلغ 4.05 يورو؛ أضف إلى هذا أن 20 في المائة من المواطنين كانوا يحصلون على دخل، هو أدنى من خط الفقر، وأن 60 في المائة من المحالين إلى المعاش كانوا مكرهين على العيش بمعاش شهري أدنى من 600 يورو. من ناحية أخرى، كان متوسط رواتب العاملين لدى الحكومة لا يزيد على 1.200 يورو.

ومن حقائق الأمور أن تهمة التهرب الضريبي تنطبق على فئات ميسورة الحال من الشريحة الوسطى أو على شريحة أغنى الأغنياء، فهؤلاء هم الذين يخبئون ثرواتهم في الواحات الضريبية، بمساعدة مصارف دولية عملاقة، في أغلب الأحيان، وبنحو شرعي. على صعيد آخر، فإن الشركات الأجنبية العملاقة، هي، في المقام الأول، الطرف الذي كان يدفع الرشاوى، ليس إلى العاملين بأجر من المواطنين اليونانيين، بل إلى موظفين وسياسيين أو قادة شركات، وذلك إما بنحو مباشر أو من خلال ما لديهم من حسابات مصرفية خارج اليونان⁽¹⁾.

إن اتهام اليونان بأنها مارست الخداع والأباطيل لكي تحرز العضوية في منطقة اليورو، اتهام لا غبار عليه أبدا، ويستند إلى حقائق مثبتة بلا أدنى شك. بيد أن الأمر الذي تتعين ملاحظته، هو أن وزر هذا التزوير لا يقع على عاتق الجماهير

العمالية. إن القيادة السياسية في البلاد، هي التي اتصلت، قبل سنوات من الانضمام رسمياً إلى منطقة اليورو، بمصرف الاستثمار غولدمان ساكس، وذلك لأن البلاد ما كانت تلبي معايير الانضمام إلى مجموعة العملة الأوروبية الموحدة. وهكذا، أبدى غولدمان ساكس، وقتذاك، استعداداً لمساعدة اليونان من خلال إقراضها 2.8 مليار يورو، ولكن ليس وفق معدلات الفائدة الدارجة في أسواق المال، بل بهيئة عمليات مالية غاية في التعقيد وعظيمة المخاطر، عمليات مالية يُطلق عليها «مبادلة المشتقات» (Derivate-Swaps)، أي عمليات مبادلة قروض مصدرة بعملة معينة بقروض مصدرة بعملة أخرى، وذلك بغية التأمين ضد مخاطر ارتفاع معدل الفائدة أو سعر الصرف الأجنبي. وهكذا، ومن خلال الرهان على ارتفاع معدلات الفائدة، استطاع غولدمان ساكس أن يدبر لليونان سندات قروض بقيمة 15 مليار يورو، (مكنت غولدمان ساكس من زيادة أرباحه إلى مقادير مضاعفة). وبهذا الأسلوب، نجح المصرف الأمريكي ومعه حكومة أثينا في خفض مديونية الدولة، رسمياً، بنحو 2 في المائة.

بيد أن الرهان على ارتفاع معدلات الفوائد، باء بالفشل، وأسفر عن خسارة رهان آخر، جرى التعاقد عليه على عجل. وفي نهاية المطاف، فازت اليونان، بناء على بياناتها المزوقة، بالعضوية في منطقة اليورو، بيد أنها تكبدت، في المقابل، خسارة، زادت العجز في ميزانياتها بمقدار 5.1 مليار يورو. وفي حين تظاهر السياسيون المتورطون في هذه الصفقة بمظهر زاهد متقشف، بريء من كل ذنب، وضحية جاهلة تورطت بصفقات «ما كان لها علم بكنهها»، انسحب غولدمان ساكس، من الصفقة بمكافأة بلغت قيمتها 800 مليون دولار أمريكي، مولياً وجهه، ثانية، صوب مركز لندن المالي (علماً أن الرئيس السابق لهيئة إدارة المخاطر الأوروبية، في المصرف، ماريو دراغي، لا يزال، حتى اليوم الحاضر، ينفي علمه بالصفقة المبرمة مع اليونان). إن دافعي الضرائب هم، فقط، الخاسرون في هذه الصفقة، إذ إنهم صاروا مجبرين، إلى نهاية العام 2020، على تسديد ديون إضافية قيمتها 5.1 مليار يورو.

إن الزعم بأن الجماهير اليونانية «عاشت فوق مستواها، وبنحو لا يتناسب مع إمكانياتها المادية»، في الحقبة السابقة على اندلاع الأزمة، ليس ثرثرة واتهاماً باطلاً مخالفًا للحقائق فقط، بل هو، أيضاً، يقلب الحقيقة رأساً على عقب: فعلاوة على

اليونان.. الترويكأ أعادت المجاعات إلى أوروبا

ارتفاع أعباء الديون الخارجية على خلفية تكاتف سياسيين يونانيين مع مصرفيين يعملون لدى غولدمان ساكس، ساهمت العملة الموحدة، اليورو، في اندلاع تدهور كبير في الوضع الاقتصادي المخيم على بسطاء المواطنين. فبما أن متوسط دخل الفرد الواحد كان في اليونان، متدنيا، في المنظور النسبي، ولما كانت أسعار السلع الاستهلاكية، قد واصلت، بعد فترة وجيزة من اعتماد اليورو عملة البلاد الجديدة، الاقتراب من المستوى السائد في الدول الغنية، لذا ارتفعت التكاليف المعيشية إلى مستويات، أكرهت الجماهير اليونانية العاملة، على إخضاع أنفسها إلى زهد وتقشف، فاقت شدتهما ما كانت قد اعتادت عليه في أزمنة الدراخما.

ومع أن صندوق النقد الدولي والترويكأ، كانوا على علم وثيق بحقيقة الأمر، بناء على التقارير المقدمة من خبراء هذه الأطراف، فإنهم، وعلى رغم ذلك، بينوا لحكومة أثينا، أن الحصول على الدفعة الأولى من «قروض الإنقاذ»، يلزم اليونان بتنفيذ حزمتي تقشف، تتركز نتائجها على أصحاب المداخيل المتوسطة، والمتدنية أيضا، في المقام الأول. فحزمة التقشف العائدة إلى أبريل العام 2010، أوصت بضرورة تخفيض رواتب الموظفين، وبتعليق صرف الراتبين الشهرين الإضافيين الثالث عشر والرابع عشر، وتخفيض المصروفات الإدارية إلى أبعد حد ممكن، ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 21 في المائة. واشترطت حزمة التقشف الثانية، العائدة إلى مايو 2010، أمورا عديدة، كان من جملتها تجميد رواتب الموظفين البالغة أكثر من 2000 يورو، وتصفية أعمال أكثر من 600 دائرة في دوائر الإدارات المحلية، وتقليص استحداث فرص عمل جديدة في القطاع الحكومي بنسبة تبلغ 80 في المائة، ورفع سن التقاعد من 61.3 إلى 63.4 سنوات، ورفع معدل ضريبة القيمة المضافة، مرة أخرى، من 21 في المائة إلى 23 في المائة، وزيادة الضرائب المفروضة على التبغ والمشروبات الكحولية والمحروقات.

وفي مطلع العام 2011، تبين بجلاء أكثر، أن حاجة اليونان إلى المال، تزيد بكثير على ما كان متوقعا حتى ذلك الحين. وهكذا، اتفق وزراء المال في الاتحاد الأوروبي، في فبراير، على «حزمة إنقاذ» ثانية، تتضمن تعهدا بمنح قروض تبلغ قيمتها 130 مليار يورو، يدفع منها صندوق النقد الدولي 28 مليار يورو. ولكي يتم صرف هذا المبلغ، صارت الجماهير العاملة، في يونيو العام 2011، ملزمة

باحتمال أعباء حزمة تقشف الثالثة. وعلاوة على خصخصة ثروات حكومية تبلغ قيمتها 50 مليار يورو، تضمنت هذه الحزمة زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة مجددا بنقطتين مئويتين، واستحداث «ضريبة تضامن»، وفرضت تعليق تسهيلات ضريبية مختلفة، وتسريح 150 ألف مستخدم لدى الدولة حتى العام 2015. وبالإضافة إلى تقليص عدد المناحي والمجالات، المنتفعة من مدفوعات الرعاية الاجتماعية، اشتملت حزمة التقشف الثالثة، لأول مرة، على تقليص مصروفات القطاع الصحي بنحو عنيف. فقد تعين تخفيض هذه المصروفات بـ 1.43 مليار يورو حتى العام 2015.

ولفرض الرقابة على تخفيض النفقات والاقتصاد بالمصروفات، وعلى إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي بالنحو المتفق عليه، أنشأ الاتحاد الأوروبي ابتداء من سبتمبر العام 2011، «قوة المهمات» الخاصة باليونان (Task-Force). وتكونت هذه القوة من هيئة خبراء تضم ثلاثين عضوا يرأسها الخبير الاقتصادي الألماني، وعضو الحزب الاشتراكي الديمقراطي، هورست رايشنباخ. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن أعضاء هذه الهيئة، التي مُنحت صلاحيات واسعة، باتوا يتصرفون كأنهم كانوا من قناصل العهد الروماني، فهم يمارسون أعمالهم بلا أدنى حد من الشرعية، ولا يخضعون، لا هم ولا ممثلو الترويك، للقوانين الضريبية⁽²⁾.

وفي نوفمبر، أحاط المواطنون والمهتمون الدوليون علما، بعمق الضنى، ومدى الهوان الذي آلت إليه الديمقراطية البرلمانية. فحينما لاحظ رئيس الوزراء باباندرينو أن حزبه المسمى باسوك (PASOK)، صار يعاني تراجعا كبيرا في أعداد أعضائه، على خلفية تأييد الحزب لجميع حزم التقشف، وأن الحل الصائب يكمن في إجراء استفتاء شعبي، حول مدى تأييد الناخبين لتنفيذ إجراءات تقشفية في دور الإعداد، تدخلت الترويك، في الحال، للحيلولة دون إجراء الاستفتاء، متخذة جميع التدابير اللازمة لأن يتنحى باباندرينو عن الحكم، ولأن يحل مكانه في رئاسة الحكومة اليونانية، بلا تردد أو تأخير، لوكاس باباديموس، النائب الأسبق لرئيس المصرف المركزي الأوروبي ومحافظ المصرف المركزي اليوناني لاحقا، والذي لم تُكشف ملامسات دوره في فضيحة تزويق بيانات الميزانيات الحكومية بمساعدة مصرف الاستثمار غولدمان ساكس حتى الآن.

اليونان.. الترويكأ أعادت المجاعات إى أوروبا

ومن خلال حزمة التقشف الرابعة، واصل تقليص المكتسبات الاجتماعية مسيرته متخذاً أبعاداً لم يمر بها أي بلد أوروبى آخر فى أزمة السلام. فقد طُرد 15 ألف فرد من العاملين فى المرافق الحكومية على الفور، وخُفضت مداخيل المستخدمين، الذين واصلوا العمل لدى الحكومة، ابتداءً من العام 2012، أى خُفضت بأثر رجعى ونسبة بلغت 20 فى المائة تقريباً. كما خُفض الحد الأدنى للأجور إلى 586 يورو بالنسبة إلى الكبار وإلى 525 بالنسبة إلى اليافعين. كما قلصت المخصصات النقدية، التى تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعى فى حالة تعرض العامل للبطالة، إلى 322 يورو، وعلاوة على هذا وذاك، خُفضت المعاشات التقاعدية بنسبة تراوحت بين 10 و 15 فى المائة، ورُفعت نسبة المبلغ الذى يتعين على المريض المساهمة به عند حصوله على العقاقير الطبية، وتقلصت الخدمات الطبية المقدمة من قبل المستشفيات، وأُلغيت، جملة وتفصيلاً، المكافآت النقدية، التى يحصل عليها الطبيب تعويضاً عن ساعات العمل الإضافية.

وبما أن هذا الهجوم الكاسح على المستوى المعيشى للمواطنين العاديين، قد تزامن مع أنباء جديدة، تتحدث بنحو متواصل، عن المكافآت المالية، التى تصرف لذوى المناصب الرفيعة فى المصارف، وعن تهريب رؤوس أموال طائلة إلى خارج البلاد، وتزايد ثروات أغنى الأغنياء بمعدلات خيالية، لذا لا عجب أن تتفاقم نقمة المواطنين العاديين، وتتعالى صيحات غضبهم على هذا التفاوت فى توزيع المكاسب والأعباء. ففي سالونيك، وفى مدن أخرى كثيرة، اندلعت مظاهرات صاخبة، شارك فيها عشرات الألوف من مواطنين عاطلين عن العمل وأفراد محالين إلى المعاش وشبان يافعين. وجاء رد فعل السياسة فى الحال، إذ إنها تركت للأجهزة البوليسية أن تواجه عمليات الاحتجاج هذه بعنف لا يعرف الرحمة ولا التردد. وهرولت وسائل الإعلام لمساعدة أصحاب السلطة والسلطان، فراحت تتهم ضحايا سياسة التقشف، بأنهم مخربون، مشاغبون، أو إرهابيون. ولتشويه سمعة ضحايا سياسة التقشف، فى خارج البلاد أيضاً، وللقضاء على بذور التضامن فى مهدها، صعدت وسائل الإعلام الأوروبية أيضاً، من عنف لهجتها.

وقادت الصحف الألمانية الصفراء، حملة الهجوم على العمال اليونانيين، واصفة إياهم بأنهم كسالى، لا يريدون العمل، ويتهربون من دفع الضرائب، ويتطلعون للإحالة إلى المعاش قبل الأوان [التقاعد المبكر]، رغبة منهم فى الحصول، من ثم،

على معاشات تقاعدية مفرطة في الارتفاع. وأدلت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد بدلوها، في الحملة الموجهة ضد العمال اليونان، إذ إنها نصحتهم، بأن «يدفعوا الضرائب، التي عليهم دفعها»، متهمة إياهم، جميعاً، بممارسة عمليات التهرب الضريبي. (علماً أنها لم تتحدث قط، هاهنا، عن أنها هي شخصياً، وبصفتها تعمل لدى منظمة تابعة للأمم المتحدة، تحصل على دخل شهري مقداره 50 ألف دولار أمريكي - ما خلا بدل المصروفات وبدل التمثيل)^(*).

وكان سياسيون، قد تطوعوا، على اختلاف مشاربهم، بالمساهمة في حملة الافتراء على جماهير العمال اليونانيين. إن مَنْ يتطلع إلى الحصول على دعم مالي من ألمانيا، مطالب، في المقابل، أن يبذل جهداً مناسباً، وفق ما أعلنت عنه المستشار الألمانية أنجيلا ميركل. والأمر الواضح، هو أن ميركل تتهم اليونان هاهنا - ضمناً - بأن عقليتهم تدفعهم إلى السلوك الطفيلي، والكسل. وتتكامل الاتهامات من خلال الزعم، بأن دافعي الضرائب الأوروبيين يشجعون المواطنين اليونانيين على مواصلة تقاعسهم عن العمل، بما يقدمون لهم من «حزم إنقاذ» مالي.

وتبرهن النظرة الخاطفة على دفعة القروض، الممنوحة في إطار آلية الاستقرار الأوروبي، في يونيو العام 2012، على زيف هذه المقولة: فالقروض البالغة قيمتها 18 مليار يورو، حصلت عليها اليونان من مظلة الإنقاذ الأوروبية، ذهب 6.9 مليار يورو لناشونال بنك و5 مليارات لبنك بيريوس، و4.2 مليار إلى يورو بنك و1.9 مليار يورو إلى ألفا بنك. وبهذا المعنى، لم تحصل الجماهير العاملة في اليونان، على سنت واحد من «أموال الإنقاذ» هذه.

وعلى رغم تدهور الوضع الاقتصادي بنحو متواصل، لم تتراجع الترويكا، قيد أنملة، عن مطالبها وشروطها. ففيما أغلقت آلاف المشاريع الصغيرة أبوابها، وسُرح من العمل نحو 50 في المائة من العمال اليافعين، وتزايد تعاطي المخدرات بين المشردين، الذين لا مأوى يؤويهم، بنحو كبير، واصل كل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، تنفيذ سياستهم، بكل إصرار وعنف، وبكامل العون المقدم لهم من قبل وسائل الإعلام.

(*) بدل التمثيل مبلغ لا يرتبط بأداء العمل فعلاً، بل مرتبط بشغل الوظيفة. بناء على ذلك فإن العامل في مجال ما، يستحق هذا البدل حتى لو كان في إجازة مرضية أو سفر. [المترجم].

اليونان.. الترويكأ أعادت المجاعات إلى أوروبا

في مارس العام 2012، زعمت السياسة ووسائل الإعلام للرأي العام، أن «إطفاء الديون» دليل على استعداد المستثمرين على تقديم تضحيات كبيرة، وعلى اهتمام أسواق المال بتقديم مساعدات إنسانية عند الضرورة إلى بلد سقط أرضا. بيد أن الحقيقة تشهد أن تخفيض ما للمستثمرين الخواص من استحقاقات مالية بذمة اليونان بمقدار 107 مليارات دولار، قابلها، في الواقع، ارتفاع استحقاقات الممولين الحكوميين بمقدار بلغ 130 مليار يورو، أي ارتفع بمقدار المبلغ الذي تعهدت الترويكأ بصرفه في سياق «حزمة الإنقاذ» الثانية، والذي سيسدده دافعو الضرائب اليونانيون - هو والفوائد والفوائد المركبة المترتبة عليه - خلال السنوات المقبلة. بهذا المعنى، لم تسفر العملية المسماة زعما «إطفاء الديون» عن تراجع أعباء الديون، بل أسفرت عن زيادة هذا العبء.

وبالنسبة إلى تدخلات الصندوق والترويكأ المقبلة، كان الدرس المهم، المستقى من التدخل في اليونان، يدور حول موقف الجماهير العمالية من هذا التدخل. فعلى رغم التصعيد الذي طرأ على برامج التقشف، كانت مقاومة هذه الجماهير تبدأ بقوة شديدة وإصرار متصاعد، وتخفت وتنتهي مع مرور الأيام إلى غير نتيجة، مخلفة وراءها، في كثير من الأحيان، حالة تتسم تارة بالإحباط وتارة أخرى بالقنوط. وكان سبب هذا التطور يكمن، في المقام الأول، في إعراض كثير من المواطنين اليونانيين عن الأحزاب السياسية التقليدية، التي كانوا يأملون منها تبني مصالحهم والدفاع عنها، وفي خيبة أملهم من عقم احتجاجات القيادات النقابية.

وبالنسبة إلى خيبة أمل المواطنين اليونان من الأحزاب السياسية، نود التذكير بأن الحزب الاشتراكي باسوك (PASOK)، فاز بالانتخابات البرلمانية، العائدة إلى أكتوبر 2009، بالأغلبية المطلقة. ومع أن هذا الحزب، تنكر، فيما بعد، لجميع ما تعهد به خلال الحملة الانتخابية، وذلك لأنه لم يكن، بعدما شكل الحكومة، قادرا على تمويل هذه التعهدات، فإن كثيرين من أعضائه ومؤيديه قبلوا هذا التبرير بكثير من الحنق والغضب. بيد أن الموقف تغير كلية بعدما تحالفت الحكومة الاشتراكية، التي يقودها حزب باسوك، مع الترويكأ، وأخذت تساند تنفيذ جميع حزم التقشف. إن هذا التحول دفع الجزء الأعظم من الجماهير العمالية، إلى أن تعرض عن الحكومة وحزبها. وتسري هذه الحقيقة - ولو بشكل أقل شدة - على النقابتين المسميتين

الاتحاد العام لعمال اليونان (GSEE) والمجلس الإداري الأعلى للموظفين الحكوميين (ADEDY). فهاتان النقابتان كانتا تنظمان، في سياق تصاعد الأزمة، ما يزيد على دسنة من الإضرابات العامة، بيد أن تحركاتهم ومقاومتهم ظلت على الدوام محدودة زمنيا وبلا فاعلية كبيرة من حيث محصلتها النهائية.

ولم يغب عن وعي القاعدة النقابية، أن قيادتهم كانت، على رغم نقدها الإنشائي العنيف لهذا الجانب أو ذاك من جوانب سياسة التقشف المفروضة من قبل الترويكا، وافقت، من حيث المبدأ، على تنفيذ هذه السياسة، وأن استعدادها للكفاح، لم يزد شدة، على خلفية تعاظم الأزمة، بل تراخى وتخاذل. كما لم يغب عن وعي القاعدة النقابية، أن قادة النقابات العمالية كانوا، في اللحظات الحرجة، لا يناقشون مستجدات الأمور مع أعضاء نقاباتهم، إلا بعد أن يناقشوها مع القيادة السياسية بنحو مستفيض، وأنهم لا يدعون إلى الإضراب عن العمل إلا بعدما يدركون أن القاعدة النقابية باتت على وشك فقدان الصبر.

وحينما أحجمت النقابات عن الاعتراض، بأسلوب واضح وأكيد، على الحكومة وعلى استمرارها في تطبيق قوانين الطوارئ على سائقي الشاحنات والحافلات، والمستخدمين العاملين في المعديات والمراكب، وفي القطارات العاملة تحت سطح الأرض، توصلت أغلبية الجماهير العاملة إلى نتيجة مفادها: إن تكتيك وإستراتيجية قياداتها تهدف، في واقع الحال، إلى السيطرة على غضب الجماهير العمالية، وذلك من خلال التنفيس عن الفوران المعتمل في صدور العاملين بأجر، وتحويل احتجاجاتهم إلى أفعال عبثية، لا جدوى منها.

وكما كانت الحال في أيرلندا، تبلور في اليونان أيضا، تطور، بانته معاملته على مستوى العالم، في عقود الزمن المنصرمة: من خلال الضغط المتزايد، الذي تمارسه أسواق المال على النقابات العمالية عند تفاوضها مع أرباب العمل على الأجور، وحول الإضرابات العمالية، والتسريح الجماعي للعمال، كانت إمكانات النقابات على التصرف تزداد تقلصا باستمرار. من هنا، لا غرو أن تتخذ القيادات النقابية، في كثير من الأحيان، مواقف لا تخالف ما تطالب به القاعدة العمالية فقط، بل تساير رغبات الاقتصاد وتصورات السياسة، متحولة، سياسيا، صوب اليمين بنحو متزايد.

اليونان.. الترويكا أعادت المجاعات إلى أوروبا

وعلى خلفية يقينها بأن القيادة النقابية، لن تمارس، في المستقبل أيضا، مقاومة جادة لما تنتهج الحكومة من سياسة تقشف، تبنت الترويكا، في نوفمبر العام 2012، وفي مارس العام 2013، حزمتين جديدتين، تكادان تكونان إعلان حرب على دولة الرعاية الاجتماعية. فعلاوة على ما نُفذ من إجراءات غاية في القسوة، جرى رفع سن التقاعد، بنحو جماعي، إلى 67 عاما، وخُفضت المعاشات التقاعدية الزائدة على 1000 يورو بمعدل يتراوح بين 5 في المائة و15 في المائة، وأجور ورواتب العاملين لدى الدولة بمعدل يتراوح بين 6 في المائة و20 في المائة. وحُجبت عن المتقاعدين، المخصصات المدفوعة في أعياد الميلاد، وألغيت المخصصات المدفوعة للعاملين لدى الدولة في أيام العطل وأعياد الميلاد. على صعيد آخر، خُفضت بدلات التسريح عن العمل، وألغيت كلية، وبلا بديل، علاوات الأطفال بقدر تعلق الأمر بعائلات يزيد دخلها السنوي على 18 ألف يورو.

واستكملت برامج الإصلاح المنفذة سابقا في القطاع الصحي، بإجراءات جديدة، تفرض على المواطنين المساهمة في تكاليف العقاقير الطبية، ودفع رسم عن إحالة المريض منهم إلى المستشفيات⁽³⁾. بيد أن المواطنين الأكثر تضررا من هذه البرامج، هم بلا ريب الثلاثين في المائة من سكان اليونان، الذين ما كانوا يتمتعون بالضمان الاجتماعي، بفعل تعرضهم للبطالة بنحو مزمن أو في حالة إصابتهم بمرض معين. إن هذه الشريحة كانت مجبرة على دفع تكاليف الرعاية الصحية من قوتها اليومي. وفيما كان أصحاب المليارات اليونانيون، يذهبون إلى أرقى مستشفيات العالم للتطبب والعلاج، كانت الحوامل غير المشمولات بالتأمين الصحي، مجبرات على دفع أكثر من دخل ثلاثة شهور لقاء الولادة في المستشفى - أو الولادة في المنزل. وحتى اليوم الحاضر، لا يزال النظام الصحي اليوناني يفرض على العائلات دفع مبلغ من المال لقاء تطعيم أطفالهم ضد الأمراض. أضف إلى هذا أن آلاف المتقاعدين والعاطلين عن العمل والمشردين يستغنون عن تناول عقاقير طبية ذات ضرورة قصوى بالنسبة إليهم، لا شيء إلا لأنهم لا يمتلكون المبلغ الضروري لشرائها، قانعين، على مضض، بالسقم والعجز وبالوفاة المبكرة في أسوأ الحالات.

ومارست ألمانيا، على وجه الخصوص، دورا حاسما في برامج الإصلاح هذه. ففي سياق الأزمة، كلفت الترويكا كلا من «قوة المهمات» الخاصة باليونان (Task-Force)،

ووزارة الصحة الاتحادية في ألمانيا، بتحديد سبل تخفيض ميزانية القطاع الصحي اليوناني إلى نسبة تعادل 6 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أي تخفيض الميزانية بنحو 50 في المائة، إذ إن قيمتها كانت وقتذاك تعادل 11.3 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، علما أن هذه النسبة تساوي ما تنفقه ألمانيا نفسها على القطاع الصحي⁽⁴⁾. ومن خلال الاستعانة بخبرات شركات من قبيل KSB Klinikberatung وB & K Informatik und Consulting واختيار وزارة الصحة الاتحادية الألمانية المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبالنظر على فرض مبدأ الربحية على مجمل النظام الصحي اليوناني، جرى تقليص ميزانية القطاع الصحي في اليونان بنحو 4.5 مليار يورو، أي أن قيمتها خُفضت إلى 9.5 مليار يورو، أو لنقل إنها خُفضت بنحو الثلث، علما أن قيمتها كانت تبلغ 14 مليار يورو في العام 2012.

وأسفرت هذه السياسة عن إغلاق أبواب 46 مستشفى من أصل 130 مستشفى، وتقليص ميزانيات المستشفيات المتبقية بنحو 40 في المائة، وتسريح 26 ألفا من العاملين في القطاع الصحي، من بينهم 9100 طبيب. ويقف المرء على النتائج المأساوية، المترتبة على هذه الإجراءات من خلال الحقائق التالية: ارتفاع معدل عمليات الانتحار بنسبة بلغت 40 في المائة، وارتفاع عدد متعاطي المخدرات المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بأكثر من عشرين ضعفا خلال الفترة الواقعة بين العام 2008 والعام 2013، وانتشار مرض الملاريا والتدرن الرئوي، وفيروس غرب النيل، والحمى الدنجية. وغني عن البيان أن هذه الحقائق المفزعة تفسر أسباب ارتفاع نسبة نقص الوزن، بين العامين 2008 و2010، بمعدل بلغ 19 في المائة بين الأطفال حديثي الولادة، وارتفاع وفيات الأجنة بنسبة بلغت 21 في المائة بين العام 2008 والعام 2011، وارتفاع وفيات الأطفال بنحو 43 في المائة خلال الفترة الواقعة بين العام 2008 و2010.

وعلى الرغم من جميع ما خلفت السياسة وراءها من نتائج مأساوية وآثار بشعة، لم تفكر لا وزارة الصحة في برلين ولا الترويكا، بضرورة إعادة النظر في إستراتيجيتها. فعوضا عن الاهتمام بمصير أطفال يعانون نقصا في التغذية، أو على شفا الموت، فضل صناع القرار متابعة تطور ديون الدولة اليونانية على ضوء نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي. والملاحظ، هو أن هذه الديون واصلت ارتفاعها على

الرغم من جميع ما جرى تنفيذه من إجراءات تقشفية. ففي العام 2012 ارتفعت نسبة هذه الديون إلى 157 في المائة من قيمة الناتج القومي الإجمالي، وسترثفع، وفق أغلبية التوقع، إلى 176⁽⁵⁾ في العام 2013، وإلى 192 في المائة في العام 2014. وبهذا المعنى، أمنت سياسة التقشف قاب قوسين أو أدنى من أن تضل سبيلها وأن تفشل في بلوغ هدفها: خفض الدين الحكومي بنحو مستديم، وتمكين اليونان من تسديد ما اقترضته من صندوق النقد الدولي ودول ومصارف ومؤسسات مالية غربية. أما بالنسبة إلى الترويكا، فإن هذا الفشل يعني: أن الإجراءات المنفذة حتى الآن، لم تكن بالمستوى المطلوب، وبالتالي، لا مندوحة من تطوير أساليب جديدة، ذات فاعلية أكبر وتأثير أوسع، بغية زيادة إيرادات الدولة.

ولكن، ماذا عسى أن يفعل المرء لبلوغ ما تتطلع السياسة إلى تحقيقه؟ ماذا عساه أن يفعل في بلد انخفض فيه الأجر الحقيقي بنسبة زادت على 40 في المائة، في بلد سرح، بلا هواة، ثلثي شببته من العمل، وتركهم يعانون بطالة لا ترحم، في بلد دُمرت طاقاته الاقتصادية وقدراته الاستهلاكية على مدى سنوات كثيرة؟ لقد درس الخبراء خيارات عديدة وناقشوا صلاحية سيناريوهات مختلفة، من قبل أن تختمر في أذهانهم فكرة سبق لهم أن ناقشوها إبان الأزمة الآسيوية في تسعينيات القرن العشرين. لقد أرشدتهم هذه الفكرة، إلى ينبوع مالي، جديد حقا وحقيقة، إلى ينبوع مالي ذهب مدى أبعد من جميع الإجراءات، التي جرى تنفيذها حتى الآن، لكن هذه الفكرة انطوت، أيضا، على معضلة لا يستهان بها أبدا: فتنفيذ هذه الفكرة، في بلد لا يزيد عدد سكانه على أحد عشر مليون نسمة، يمكن أن يسفر عن زلزال مالي واجتماعي، قد تنتقل آثاره إلى البلدان الأوروبية الأخرى، يمكن أن يضرم النار في جميع ربوع القارة الأوروبية.

وفيما كانت قيادة الترويكا تناقش مخاطر مناورة من هذا القبيل، أسعفها القدر بأن نشرت الأزمة ظلالها على ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوسط: نشرت ظلالها في قبرص، البلد الخامس في قائمة الدول، التي هي في أمس الحاجة للعون المالي، في منطقة اليورو، أعني أيرلندا واليونان وإسبانيا والبرتغال. إذ تعرضت قبرص في مارس العام 2013، إلى مشاكل كانت تتزايد تعقيدا باستمرار وتتطلب حلا بأسرع وقت ممكن.

وبالنسبة إلى الخبراء الإستراتيجيين لدى صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي كانت صرخة الاستغاثة القادمة من قبرص هبة من هبات السماء. فهذا البلد، الذي يبلغ عدد سكانه أقل من مليون نسمة، وإجمالي إنتاجه يشكل 0.2 في المائة، فقط، من مجمل إجمالي الإنتاج في منطقة اليورو، وقطاعه المصرفي يتميز بحجم متواضع نسبيا، ويؤوي ودائع مصرفية تعود إلى مواطنين من خارج منطقة اليورو قيمتها 32 مليار يورو، نعم إن هذا البلد هو المختبر المثالي، الممكن استخدامه، مرحليا، إنه هو المختبر، الذي يعوض الخبراء المذكورين عن إجراء تجاربهم في اليونان، ويكتسب فيه مصطلح «العلاج بالصدمة» أبعادا جديدة بكل معنى الكلمة.

قبرص والصندوق.. بعد النهب تنطلق عمليات نزع الملكية

بناء على موقعها في الطرف الشرقي من البحر المتوسط، كانت قبرص، بصفاتها صلة وصل بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، دائما وأبدا، ذات أهمية جيواستراتيجية بامتياز، غير أن هذه البلاد لم تؤد أبدا - من الناحية الاقتصادية - دورا ذا شأن على المستوى الدولي. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين اتخذت الحكومة في نيقوسيا قرارا يرمي إلى تغيير الوضع، وتمكين البلاد من أداء دور ذي بال في الاقتصاد العالمي. وقامت، بادئ ذي بدء، بتخفيض الضرائب على الشركات إلى 10 في المائة، وألغت الضرائب على الهبات والأرباح المتحققة في البورصة، محاولة بذلك جذب المستثمرين الأجانب إلى قبرص. ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحت أساطيل

«لم يبق أمام القيادة السياسية في قبرص غير مد الجسور مع الترويكا، طالبة المساعدة، ومستسلمة لما ستعرض له البلاد من تدهور اقتصادي واجتماعي»

بعض شركات البواخر ترفع العلم القبرصي. كما بدأ كثير من الأغنياء اللبنانيين في فتح حسابات في مصارف قبرصية خلال العامين 1975 و1990، وذلك بسبب الحرب الأهلية في بلادهم. وفي المنظور العام، لا مندوحة من القول، إن الإجراءات المذكورة تمخضت عن نجاح متواضع في الواقع.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991 هو الحدث الذي أفرز تحولا كبيرا فعلا. فثلة الأوليغاركية التي أثرت ثراء فاحشا، من خلال نهبها وسلبها ثروة الشعب السوفييتي، كانت مجبرة على التفتيش عن مكان يمنحها الفرصة الآمنة لإيداع المليارات التي استولت عليها. وبناء على تدني الضرائب، ولأن الدوائر الحكومية كتومة إلى حد بعيد، ولأن مناخ قبرص معتدل جدا، ولما كان 50 ألف مواطن روسي يقطنون في قبرص أصلا، لذا وقع اختيار كثيرين من أفراد هذه الأوليغاركية على قبرص.

وفي الزمن اللاحق، بذلت الحكومة القبرصية كل ما في وسعها من أجل تلبية مطالب زبائنها أصحاب المليارات، ومن أجل تطوير قبرص إلى مركز مالي مرموق. فهي سهلت على المستثمرين الأجانب شراء العقارات، ومنحت حق الإقامة بكرم ملحوظ، لا بل وسهلت على الأثرياء منهم إمكان الحصول على الجنسية القبرصية، إن كانوا يرغبون في التجنس. وفي العام 1996 أسست في نيقوسيا بورصة للأوراق المالية، وابتداء من العام 1997 بات من حق الأجانب الاستحواذ 100 في المائة على شركات قبرصية.

ونتيجة عن هذه الإجراءات تدفق شلال كبير من رأس المال، شلال فعل فعلة في تطور القطاع المالي القبرصي، على نحو يكاد يكون انفجاريا؛ ففي الوقت الذي كان عدد الشركات القابضة لا يزيد على 1000 شركة في العام 1995، ارتفع هذا العدد، في العام 2000، إلى 40 ألف شركة⁽¹⁾. وعلى نحو متزامن تخلف الإنتاج الصناعي والزراعي الوطني بشكل شديد، وبصورة حتمت تخلف الصناعة والزراعة عن مسيرة التطور في دول العالم المختلفة، وأسفرت عن تعاظم تبعية البلاد للمستثمرين الأجانب.

وكان الاتحاد الأوروبي يراقب التطور في قبرص بارتياح وشكوك، وذلك لأن مصارف منطقة اليورو قد ضاعت عليها صفقات مربحة. ولكي لا يظل يؤدي دور المتفرج فقط، غير الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته في مطلع الألفية الثالثة، فعرض على القيادة السياسية في قبرص، العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الاتحاد النقدي، من

قبرص والصندوق.. بعد النهب تتطلق...

غير أن يشترط توحيد شطري البلاد، المقسمة منذ العام 1974⁽²⁾. ووافقت حكومة نيقوسيا في العام 2004 على العرض المقدم لها، فأمست قبرص، بلا الشطر الشمالي المحتل من قبل تركيا، عضوا في الاتحاد الأوروبي، وتبنت في العام 2008 العملة الأوروبية الموحدة، اليورو.

وحينما عصفت أزمة اليورو باليونان، في العام 2009، لم يدم الأمر طويلا حتى انعكست آثار هذه المشكلات على قبرص أيضا؛ فالكساد الذي عم أكبر شريك تجاري، الذي عم الدولة التي تستورد ما يزيد على 20 في المائة من الصادرات القبرصية، تسبب، في العام 2009، في انخفاض الناتج القومي الإجمالي في قبرص بنسبة بلغت 1.9 في المائة. من ناحية أخرى صعدت السياسة التقشفية التي أكرهت الترويكا أثينا على تنفيذها، من شدة التدهور الاقتصادي، وتسبب في ارتفاع البطالة ومديونية القطاع العائلي، والمشروعات صغيرة الحجم، ليس في اليونان فقط، بل وفي قبرص أيضا. غير أن التشابك المتين بين مصارف البلدين كان، في الواقع، هو العامل الأشد وبالا؛ فكبرى المصارف القبرصية التي أمست قيمة ميزانياتها تزيد على قيمة الناتج القومي الإجمالي بأضعاف مضاعفة، في تلك الأثناء، كانت قد منحت أطرافا يونانية مختلفة حوالي 40 في المائة من إجمالي ما منحت من قروض. وهكذا تعين على المصارف القبرصية مواجهة موجة قروض معدومة، أي مشكوك في تحصيلها، تعين عليها مواجهة موجة تتسع دائرتها بلا انقطاع.

ولكي تكون قادرة على مواصلة منح زبائنها فوائد مجزية على ودائعهم المصرفية، اشترت المصارف القبرصية، على نحو محموم، في العامين 2010 و2011، سندات دين يونانية - من المصرف الألماني دويتشه بنك في المقام الأول. ولحين من الزمن، بدا هذا الإجراء حلا ناجحا للحد من وخامة المشكلات، فاليونان أمست تدفع فوائد مرتفعة على نحو غير عادي، على خلفية خفض وكالات التصنيف الائتماني جدارتها الائتمانية. ولكن، وكما تبين لاحقا، كان دويتشه بنك، هو، وليس غيره، الطرف المنتفع من هذه الصفقات في المنظور الطويل.

وفي يونيو تعرضت قاعدة بحرية تقع في جنوب قبرص لانفجار هائل، دمر أهم معمل للطاقة في الجزيرة. وكانت تكاليف ترميم المعمل قد زادت من شدة عجز الموازنة الحكومية بحوالي مليار يورو. ومن خلال تكاتف الاتحاد الأوروبي مع

الحكومة القبرصية، تم إعداد برنامج تقشف يرمي إلى تخفيض العجز بمقدار 750 مليون يورو. وكانت فقرات هذا البرنامج تتضمن تجميد أجور العاملين في القطاع العام على مدى سنتين، وتقليص مدفوعات الرعاية الاجتماعية، التي يحصل عليها المستخدمون، وزيادة الضرائب المفروضة على عائد رأس المال، ورفع المعدل الضريبي الذي يخضع له الأفراد الذين يزيد دخلهم السنوي على 60 ألف يورو، ورفع ضريبة القيمة المضافة من 15 إلى 17 في المائة. وكان الإعلان عن هذه الإجراءات، في حد ذاته، قد أسفر عن موجة احتجاجات بلغت من الشدة مقدارا دفع الحكومة إلى تعليق زيادة ضريبة القيمة المضافة للوهلة الأولى.

وفي أكتوبر من العام 2011، ازداد الوضع سوءا على نحو لم يكن في الحسبان؛ فقد اتفقت اليونان مع الترويكا على شطب الديون بنسبة تبلغ 53.5 في المائة. وهكذا، وفيما كان المسؤولون في دويتشه بنك يرقصون طربا لبيعهم سندات الدين الحكومي اليونانية في الوقت المناسب، كان هذا الاتفاق طامة كبرى بالنسبة إلى قبرص، فعلاوة على الخسائر المالية التي ستتحملها المصارف القبرصية الأخرى، ستبلغ خسائر اثنين، فقط، من أكبر مصارف البلاد 4.2 مليار يورو. وبالنظر إلى تفاقم شدة الاحتجاجات في البلاد، وهما أن تكاتف السياسيين مع الترويكا أمسى يتصدر النقد ويثير التذمر، حاولت القيادة السياسية في البلاد، النأي بنفسها عن الترويكا، من خلال تصريحات سلبية بشأنها، ومن خلال تنصلها من بعض الإجراءات التي جرى الاتفاق بشأنها بين الطرفين سابقا.

ولفت هذا التطور أنظار القيادة السياسية في موسكو، وبالنسبة إليها كان، وقتذاك، سببان مناسبان لتحسين علاقاتها بالحكومة القبرصية؛ فمن ناحية كان مستقبل القاعدة البحرية الروسية الوحيدة، في البحر المتوسط، أعني القاعدة الروسية في مدينة طرطوس السورية، تهددها مختلف المخاطر بناء على الوضع المتوتر في سورية، ويدفع القيادة في موسكو إلى تسليط أنظارها على موانئ بديلة تقع في ليماسول أو لارنكا في قبرص. ومن ناحية ثانية، استرعت انتباه شركات الطاقة الروسية الموارد البترولية التي اكتشفت في البحر المتوسط قبل فترة وجيزة. وللاحتفاظ بكل الخيارات المتاحة، انتهزت موسكو الظروف المواتية، فمنحت نيقوسيا في ديسمبر 2011 قرضا ثنائيا بقيمة تبلغ 2.5 مليار يورو، وبفوائد ميسرة تبلغ 4.5 في المائة.

قبرص والصندوق.. بعد النهب تنطلق...

وبالنسبة إلى الترويكا كان الاتفاق بين قبرص وروسيا استفزازا ليس بعده استفزاز. وعلى الرغم من هذا اتسم رد فعل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الألماني بالهدوء والرزانة وبالأناة والتمهل. وفي الواقع لم يكن تحلي الأطراف الثلاثة بالصبر والتأني بلا سبب؛ فالثلاثة كانوا على بينة من أن إمكانيات روسيا المالية لا تكفي، في الأمد الطويل، لإنقاذ بلد أمست ميزانية قطاعه المالي المتعثّر تزيد على 150 مليار يورو. أضف إلى هذا أن صناع القرار في الصندوق، وفي الاتحاد والمصرف المركزي الأوروبيين، كانوا على اقتناع تام بأن لديهم الآليات الضرورية لتركيع القيادة المتمرّدة الحاكمة في أصغر بلد في منطقة اليورو، عند الضرورة.

وبعد مرور فترة وجيزة من الزمن، تبين بجلاء أن الترويكا كانت محقة في تقديرها الأمور؛ ففيما كان الوضع المالي في قبرص يزداد وخامة، اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا يلزم المصارف القبرصية برفع الحدود الدنيا لرأسمالها الخاص إلى 9 في المائة، متسببا في تصعيد حاجة البنك الشعبي القبرصي، بمفرده، إلى 1.8 مليار يورو، ومؤكدا ضرورة تغطية هذه الفجوة المالية حتى منتصف العام 2012. وحينما اتصلت الحكومة القبرصية بموسكو، طالبة منها مدها بقرض جديد، تدخل المصرف المركزي الأوروبي، الذي ساند، منذ أبريل من العام 2012، الجهاز المصرفي القبرصي من خلال منحه إياه العديد من مليارات اليورو، وذلك في إطار «مساعدة نقدية طارئة» (ELA) Emergency Liquidity Assistance، تدخل معلنا أن سندات الديون السيادية القبرصية ما عادت سندات مضمونة، تحظى بالقبول في نظام اليورو، وذلك لأن وكالة التصنيف الائتماني فيتش قد خفضت جدارة قبرص الائتمانية، وغني عن البيان أننا هاهنا إزاء إجراء لم يُطبّق ولا حتى على اليونان.

وبهذا النحو فقدت قبرص قدرتها على الاقتراض من أسواق المال الدولية، وانهارت قدرة حكومة نيقوسيا على المقاومة. وهكذا لم يبق أمام القيادة السياسية في قبرص غير مد الجسور مع الترويكا، طالبة المساعدة، ومستسلمة لما ستعرض له البلاد من تدهور اقتصادي واجتماعي. ومرة أخرى تركت وسائل الإعلام الدولية انطبعا يخالف الحقيقة جملة وتفصيلا، فعلى الرغم من أن الترويكا نفسها كانت قد اتخذت التدابير الضرورية لإكراه قبرص على اللجوء إلى مظلة الإنقاذ، أذاعت هذه الوسائل على الملأ أن الترويكا «تدخلت للمساعدة» ليس إلا، وأنها تفاوض الحكومة، الآن، على مساعدة قبرص ماليا لتمكين الجزيرة من الوقوف على قدميها.

ومن خلال جرد الخزينة فيما بعد، تبين بجلاء أن الوضع المالي في قبرص أكثر وخامة مما كان متوقعا. إذ ارتفعت قيمة ميزانية الجهاز المصرفي، في هذه الأثناء، إلى حوالي ثمانية أضعاف الناتج القومي الإجمالي، وغما إجمالي ديون الدولة فبلغ ما نسبته 87 في المائة. أضف إلى هذا أن المصارف القبرصية كانت لاتزال تحتفظ في دفاتها بقروض قيمتها 22 مليار يورو، سبق لها أن منحتها إلى المشاريع والأهالي في اليونان. وحتى إن انطلقنا من تقديرات حذرة فإن قيمة التمويل الإضافي المطلوب تظل تتعدى 15 مليار يورو.

وكانت هذه البيانات قد أقنعت كل ذوي الشأن بأن جميع برامج الإنقاذ المنفذة، إلى الآن، قد بلغت حدودها القصوى: زيادة الضرائب وتخفيض الأجور، وتقليص المصروفات، وتسريح كثير من العاملين في الخدمات العامة، في بلد لا يزيد عدد سكانه على مليون نسمة، وأنها لم تكن إجراءات كافية لتغطية حاجة البلاد إلى التمويل. وبالإضافة إلى أيرلندا والبرتغال واليونان وإسبانيا، كانت قبرص خامس دولة من دول اليورو السبع عشرة، غير القادرة، على تحرير نفسها، بقواها الذاتية، من مستنقع المديونية الخارجية. إن القيمة الكلية لتكاليف عمليات الإنقاذ المنفذة حتى ذلك الزمن، وبالغة 1.6 بليون يورو^(*)، فاقت كل ما توقعه المرء عند اندلاع الأزمة. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن آلية الاستقرار الأوروبي (ESM)، التي بدأت عملها في منتصف العام 2012، لتحل مكان صندوق أو تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)، ابتداء من منتصف العام 2013، كانت قد مكنت الاتحاد الأوروبي من تأسيس أكبر مصرف في العالم، بناء على رأسماله الأساسي البالغ 700 مليار يورو^(**). من هنا، فإذا كانت مديونية اليونان وإسبانيا، بمفردهما، قد بلغت معا، وقتذاك، 1.4 بليون يورو، أي أنها بلغت ضعف الرأسمال الأساسي الخاص بآلية الاستقرار الأوروبي، فما ذلك إلا دليل على سعة الفجوة الناشئة بين مقدار الحاجة إلى المال ومقدار الموارد المالية المتاحة لتغطية هذه الحاجة.

وفي الواقع، كان عالم المال على وشك التعرض لمرحلة ثالثة من مراحل الأزمة العالمية التي اندلعت على خلفية انهيار السوق الأمريكية للرهن العقاري مرتفعة المخاطر،

(*) أي 1.6 تريليون يورو، وفق المصطلح المستخدم في الولايات المتحدة وفرنسا. [المترجم].

(**) أي بناء على الرأسمال الأساسي الخاص بآلية الاستقرار الأوروبي (ESM). [المترجم].

قبرص والصندوق.. بعد النهب تنطلق...

فكما هو معروف، ففي المرحلة الأولى وُظفت أموال دافعي الضرائب، لردع الانهيار التام. على صعيد آخر، في المرحلة الثانية، جرت محاولة تخفيض مقادير العجوزات الناشئة في الميزانيات الحكومية، من خلال فرض برامج تقشفية صارمة على الجماهير العاملة. أما في المرحلة الثالثة، فلن صناع القرار تعين عليهم الاعتراف بأن برامج التقشف، بمفردها، لم تكن كافية لتعبئة الأموال الضرورية لترقيع الفجوات الناشئة في موازنات الدولة. وهكذا، ولتحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي، تعين استخدام منابع نقدية جديدة.

وقبل فترة من الزمن، ناقش الفاعلون الدوليون المختصون بالشؤون المالية ماهية هذه المنابع. وفي العام 2010 عرض بنك التسويات الدولية للنقاش كتاباً أبيض ينطوي، لأول مرة، على نموذج مخصص «للأزمات المصرفية المستقبلية»، ابتكر البنك له اسم: Bail-In. وخلافاً لما يسمى Bail-Out، أي إنقاذ المصارف المتعثرة من خلال أموال دافعي الضرائب، فإن المقصود بمصطلح Bail-In هو إشراك المساهمين في رأسمال المصرف المعني والأطراف الممولة له، في الخسائر التي يتعرض لها المصرف المعني. أي، وبعبارة أخرى: لا يجوز إنقاذ المصارف المتعثرة من خلال تدخل الدولة على نحو غير مباشر، بل من خلال ثروة صغار المساهمين والمدخرين.

استرعت فكرة بنك التسويات الدولية، في الحال، انتباه مجلس الاستقرار المالي (FSB)، المكلف من قبل مجموعة الدول العشرين (G20)، منذ العام 2009، بمراقبة النظام المالي العالمي، وكان هذا المجلس الذي يحظى صندوق النقد الدولي بعضويته، قد نشر، حينما كان ماريو دراغي أول رئيس له، أي قبل أن يصبح رئيساً للمصرف المركزي الإيطالي، قد نشر، في يوليو 2011، ورقة استشارية تتناول مسألة الـ Bail-In تحت عنوان «التفكيك الفعال لمؤسسات مالية ذات أهمية بالنسبة إلى النظام المالي»، وتقدم باقتراحات عملية لتحميل صغار المساهمين وأصحاب حسابات التوفير أعباء إنقاذ المصارف المتعثرة. ومن جملة هذه الاقتراحات، كان هناك اقتراح يشير إلى «إصدار أسهم جديدة بأسرع وقت ممكن، ومن غير طلب موافقة قدماء المساهمين»، و«إبطال القاعدة الملزمة بأن يكون المساهمون أولى من غيرهم بشراء المصرف، المزمع تفكيكه» (إبطال الشفعة).

والأمر الذي تتعين الإشارة إليه هو أن سويسرا، الدولة القيادية على المستوى الأوروبي في مسائل التوجيه الحكومي، تحركت في الحال؛ ففي الأول من سبتمبر من العام 2011، نشرت مؤسسة الرقابة المصرفية السويسرية (Finma) «مراجعة للقواعد» الدارجة في قانون المصارف السويسري، والمتعلقة «بتحويل الودائع المصرفية إلى أسهم جديدة... وذلك بغية المحافظة على عمل المؤسسات ذات الأهمية بالنسبة إلى النظام، حتى في حالة اندلاع الأزمات». في هذا القانون، صيغت قواعد قانونية تضمن أن المصارف المتعثرة لن تُنقذ من قبل الدولة، بل من خلال ثروة صغار المساهمين وحسابات التوفير.

وشارك صندوق النقد الدولي أيضا في الموضوع، فنشر في تاريخ 24 أبريل من العام 2012 دراسة عنوانها «From Bail-out to Bail-in». وبنفاق بين، وبزعم أن المطلوب حماية «دافعي الضرائب من تحمل أعباء خسائر المصارف»، صاغ خبراءه العاملون في دائرته القانونية، وفي قسم سوق النقد ورأس المال، خطة متكاملة تفضي إلى سلب أموال المودعين وصغار المساهمين وحملة سندات الدين المصرفية.

إن العبارات الصريحة التي استخدمتها الورقة الدراسية، في سياق حديثها عن وضع الاقتصاد المالي العالمي، تجلب الانتباه فعلا؛ ففيما تذيع قيادة الصندوق، في كل المناسبات الرسمية، أسطورة تزعم «أن الوضع الاقتصادي بات يتعافى»، تقول الورقة التي أعدها خبراء الصندوق، بصريح العبارة: «إن المخاطر المحتملة التي تتهدد المؤسسات المالية ذات الأهمية بالنسبة إلى الاستقرار المالي، قد أخذت تتزايد»، وإن «درجة التركيز في القطاع المالي الأوروبي والأمريكي بلغت مستويات ما كان لها مثل في كل العصور السابقة، مستنتجة أن هذا التركيز زاد من وخامة مشكلة «مصارف أكبر من أن يُسمح لها بالفشل (Too-big-to-fail)». علاوة على هذا، أشارت الورقة المذكورة إلى «أن نظام مصارف الظل الذي ساهم بصورة حاسمة في انتشار مخاطر نظامية مختلفة لا يزال يعمل بلا ضوابط، وبلا توجيه حكومي».

وقمضي الورقة في حديثها مشيرة، على نحو مسهب وتفصيلي، ليس إلى كيفية إشراك المساهمين والأطراف الممولة في الخسائر التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-Ins) فقط، بل وإلى تصورات الصندوق بشأن التعامل مع القضاء أيضا: «ثمة أسباب لا محيص عنها لتنفيذ إجراء يقلص دور القضاء، فعلى خلفية الوضع الذي أوجب التعامل السريع،

قبرص والصندوق... بعد النهب تنطلق...

وحتم ترك قرارات إعادة الهيكلة في عهدة مسؤولين يمتلكون الخبرة العملية، نرى أن من الأفضل أن يوكل موضوع اتخاذ القرارات إلى سلطات الرقابة المصرفية».

وكان المطلوب من هذه الورقة، بالذات، هو أن تكون مرشداً لإستراتيجية الترويكا حيال قبرص، فحتى مطلع العام 2013، أعدت قائمة إجراءات تتضمن: منح حكومة نيقوسيا قرضا قيمته 10 مليارات يورو. وأن تسعة مليارات يورو من هذا القرض تدفعها آلية الاستقرار الأوروبي، وأن المليار المتبقي يدفعه صندوق النقد الدولي، لقاء فائدة مقدارها 2.5 في المائة، وبشرط أن يُسدّد القرض بين العامين 2023 و2035. وفي المقابل، كان على الحكومة القبرصية أن تقوم بتفكيك ثاني أكبر مصارف البلاد، ونقل ما في ذمته من ديون لدى المصرف المركزي الأوروبي، إلى أكبر مصرف في البلاد، والتكفل بتنفيذ برنامج تقشف عنيف، والالتزام بإشراك المساهمين في رأسمال المصارف القبرصية والأطراف الممولة لهذه المصارف، بتحمل ما مقداره 5.8 مليار دولار (Bail-In).

وكان البرنامج القاضي بتنفيذ تقشف يوفر 351 مليون يورو يتضمن تخفيض أجور العاملين في الخدمات الحكومية بنسبة تتراوح بين 6.5 و12.5 في المائة، وتقليص المعاشات التقاعدية بنسبة 3 في المائة، واستحداث ضرائب جديدة على العقارات تدر أكثر من 70 مليون يورو على خزينة الدولة، ورفع الضريبة على الشركات من 10 إلى 12.5 في المائة، وزيادة الضرائب المفروضة على السجائر والمشروبات الروحية والمحروقات، ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 17 في المائة في العام الراهن [العام 2013] إلى 18 في المائة في العام التالي، ورفع الضريبة على العوائد، التي تدرها الفوائد من 15 في المائة إلى 30 في المائة، وخصخصة العديد من مشاريع الدولة. وتضمن برنامج إشراك المساهمين والممولين في خسائر المصرف المعني (Bail-In) فقرة تشير إلى أنه يتعين على المدخرين الذين تزيد ودائعهم المصرفية على 100 ألف يورو أن يدفعوا، مرة واحدة، رسوماً إجبارية نسبتها 6.75 في المائة، وأن المستثمرين الذين تزيد ودائعهم المصرفية على 100 ألف يورو يتعين عليهم دفع رسم إجباري قيمته 9.9 في المائة. ويجب أن يتزامن إعلان هذه الإجراءات مع ما يسمى «عطلة المصارف» Bank Holiday، أي أن تُعلق الأعمال المصرفية مؤقتاً.

إن هذا البرنامج لم يكن، في داخل الاتحاد الأوروبي فقط، بل وعلى المستوى العالمي أيضاً، أعنف ضربة توجه إلى الجماهير العاملة في بلد ما. من هنا، لا غرو

أن تؤجل الحكومة في نيقوسيا، المرة تلو المرة، الموافقة على تنفيذ هذا البرنامج بتبريرات مختلفة.

ولمنح المصارف الغربية الفرصة المواتية لكي يسحبوا ودائعهم لأجل، تركت الترويكات الحكومة تفعل ما يحلو لها حتى مارس 2013. ولكن، ومن ثم، تركت الترويكات الحكومة القبرصية تحيط علماً بماهية الطرف صاحب السلطان في البلاد. فمن خلال التهديد بتعليق المساعدات النقدية الطارئة المخصصة للبنك الشعبي القبرصي، أي ومن الناحية العملية، من خلال التهديد بإكراه قبرص على إعلان إفلاس غير مدروس، وغير منتظم، مارست الترويكات ضغوطاً قوية على القيادة السياسية في قبرص.

وبعد مرور بضعة أيام، أذاعت حكومة نيقوسيا، على الملأ، تفاصيل برنامج التقشف المزمع تنفيذه، متخذة، في غضون ذلك، وبمساعدة المصرف المركزي الأوروبي، الإجراءات الضرورية للحيلولة دون قيام المودعين بسحب مبالغ كبيرة من خلال ماكينات الصرف الآلي، أي للحيلولة دون قيام المودعين بسحب مبلغ يزيد على 400 يورو من هذه الماكينات. وأسفر هذا الإجراء عن اندلاع موجة تدمير شعبي لم تشهد البلاد مثيلاً له منذ سنوات كثيرة. وفي الخامس عشر من مارس نزلت إلى الشوارع آلاف مؤلفة لمحاصرة مبانٍ عامة مختلفة. وكانت الاحتجاجات قد بلغت درجة من الشدة، بحيث أجبر الوضع الأمني المتأزم الحكومة على تأجيل الجلسة البرلمانية المزمع عقدها في السابع عشر من مارس إلى موعد آخر.

وفي الثامن عشر من مارس، تعاضم عنف الاحتجاجات إلى مستوى أجبر الحكومة على تهدئة الشارع والجماهير المتظاهرة، بتعهد يقضي باستثناء صغار المودعين، أي من لا تزيد حساباته المصرفية على 20 ألف يورو من الإجراء المذكور. وفي ليلة التاسع عشر من مارس استطاع البرلمان، أخيراً، عقد جلسته المخصصة للاقتراع على حزمة الإنقاذ. وكانت النتيجة صفقة في وجه الترويكات: ففيما لم يصوت، ولا حتى نائب واحد من نواب الشعب، لمصلحة الحزمة، صوت 36 نائباً ضد الحزمة، وامتنع عن التصويت 19 نائباً.

وانتاب المسؤولين في صندوق النقد الدولي، وفي الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، غضب عارم حقاً وحقيقة، وراحوا يناقشون، علانية، احتمال طرد قبرص من منطقة اليورو. وخشية تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف في الحال، قررت الحكومة القبرصية تمديد ما يسمى «عطلة المصارف» Bank Holiday حتى

قبرص والصندوق... بعد النهب تنطلق...

نهاية الأسبوع، وتحديد المبلغ الممكن سحبه من ماكينات الصرف الآلي بمائة يورو فقط. وجربت، من ثم، محاولة أخيرة، للالتفاف على إشراك المساهمين في رأس مال المصارف القبرصية والأطراف الممولة لهذه المصارف، بالخسائر التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-In)، إذ أخذت تناقش إمكان تأسيس صندوق إنقاذ، يُمول من خلال الاحتياطي الذهبي، ورأس مال الكنيسة والأموال العائدة إلى صندوق المعاشات التقاعدية، ويمنح حق إصدار سندات دين سيادية. ولم تنتظر الترويكا طويلا، فقد ردت في الحال معلنة أنها ستعلق حق سحب القرض الطارئ المخصص للمصارف القبرصية، ابتداء من يوم الاثنين، الموافق 25 مارس، إذا ما واصلت الحكومة القبرصية امتناعها عن تلبية مطالبها.

وفي يوم الجمعة، 22 مارس، تدخلت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل، منذرة قبرص، بنبرة صارمة، بأن صبر دول اليورو له حدود، وأنه لا يجوز لقبرص الاستمرار في خلق متاعب لا جدوى منها لهذه الدول. وأعطى إنذارها ثماره، ففي مساء اليوم نفس وافق البرلمان القبرصي على معظم الفقرات الواردة في خطة الإنقاذ. وبعد مرور يومين، سافر الرئيس القبرصي إلى بروكسل لحضور جلسة استثنائية لوزراء المالية في دول اليورو. وفي ليلة الاثنين، الموافق 25 مارس - وقبل أن تفتح البورصات الأوروبية أبوابها - أعلن، رسميا، التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية. وكان هذا الاتفاق يلبي، إلى حد بعيد، مطالب الترويكا، أو لنقل، طلبا للدقة، إن الأمر الوحيد، الذي كان لا يزال غير متفق عليه هو الشروط المتعلقة بتنفيذ إشراك المساهمين في رأس مال المصارف القبرصية والأطراف الممولة لهذه المصارف، بالخسائر، التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-In). عوضا عن ذلك أعلن إعفاء المبالغ المودعة لدى مصرف قبرص (بنك أوف سايبروس) مادامت قيمة الوديعة الواحدة لا تزيد على 100 ألف يورو، وتجميد الودائع التي تزيد قيمتها على 100 ألف يورو، وإشراكها في وقت لاحق في المساهمة في تكاليف الإنقاذ بنسبة تبلغ 40 في المائة تقريبا.

ولتضليل الرأي العام الأوروبي، ولكي يمنح مواطنو أوروبا الترويكا تأييدهم، وللتموهية على حقيقة Bail-In، انطلقت حملة إعلامية، توحى بأن قبرص تحتضن الأموال المهربة من روسيا، وأن تطبيق الإجراء المسمى Bail-In على الودائع الزائدة قيمتها على 100 ألف يورو إجراء أخلاقي يرمي إلى فرض ضريبة على أموال شلة أوليغاركية

عظيمة الثراء. بيد أن المواطنين القبرصيين، استطاعوا، بيسر، في الثامن والعشرين من مارس، الإحاطة علما بأن هذه المزاعم بعيدة كل البعد عن الحقيقة، حينما فتحت مصارف الجزيرة، المحمية من قبل الشركة الأمنية البريطانية G4S، أبوابها مجددا بعد مرور اثني عشر يوما على توقفها عن العمل. فمن ناحية، حظرت التعليمات الخاصة بحركة رؤوس الأموال على المواطنين القبرصيين فورا، سحب أكثر من 300 يورو في اليوم الواحد من حساباتهم المصرفية، وفرضت عليهم ألا يزيد المبلغ المحول إلى خارج البلاد على 2000 يورو شهريا. كما تم حظر التعامل بالـصكوك في الحال.

ومن ناحية أخرى، اختلف الأمر جملة وتفصيلا بالنسبة إلى الأوليغاركية الروسية، فهذه التعليمات لم يسر مفعولها عليهم أبدا، فكما تبين للرأي العام لاحقا، استطاعت هذه الشلة الأوليغاركية، طوال «عطلة المصارف»، أن تحول ما تشاء من أموال إلى العالم الخارجي، وذلك عبر ما في لندن من فروع تابعة لأكبر مصرفين قبرصيين - بلا قيد يحدد مقدار الأموال المراد تحويلها إلى خارج قبرص. ولما كان مصرف قبرص (بنك أوف سايبروس) يمتلك 80 في المائة من رأسمال المصرف الروسي Uniastum، لذا كان في مستطاع الأوليغاركية، من هنا أيضا، تحويل ما تشاء إلى خارج قبرص، بلا قيد أو شرط. وكيفما اتفق، فإن إعلان الحكومة الروسية، عقب المصادقة، بنحو نهائي، على خطة الإنقاذ، عن دعمها الكامل للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، لإعادة هيكلة المصارف القبرصية، يوحي بأن موسكو وبروكسل قد اتفقتا من خلف الكواليس. من ناحية أخرى، يمكن اعتبار تحذير المصرف المركزي الأوروبي لجمهورية لاتفيا [الواقعة في بحر البلطيق]، من أنها ستجاذف بتطلعها إلى الانضمام إلى منطقة اليورو، إن هي منحت الأموال الهاربة من روسيا، مخبا أمنا، مجرد محاولة لتحويل الأنظار عن التدفقات النقدية إلى لندن وموسكو.

وبالمناسبة، فإن الأوليغاركية الروسية لم تكن الطرف الوحيد الذي استطاع سحب ثرواته وتهريبها إلى مكان آمن في الوقت المناسب؛ فأغنياء بريطانيون انتهزوا، أيضا، كل الفرص المتاحة لتحويل أموالهم إلى لندن، أي أنهم نفذوا ما سبق أن نفذه أصحاب الشركات الملاحية اليونانية، قبل بضعة شهور، إذ إنهم حولوا ثرواتهم إلى حساباتهم لدى المصرف النرويجي العملاق DNB. وكما اعترف محافظ سلطة الإصدار النقدي، في وقت لاحق، نجح بعض المستثمرين - «المطلعين على بواطن الأمور بصورة أفضل» (قاصدا

قبرص والصندوق... بعد النهب تنطلق...

في المقام الأول مصارف عملاقة ألمانية وفرنسية) - في تهريب ما يزيد على 10 مليارات يورو من الجزيرة، في وقت مبكر نسبيا، في العام 2012.

إن الخاسر الأكيد، والوحيد، من هذا الإجراء (Bail-In)، الذي تم تبنيه على نحو نهائي في آخر أبريل، والذي حدد مقدار المساهمة بخسارة المصرف المعني بنسبة مقدارها 80 في المائة وليس 40 في المائة، كما قيل عند الإعلان عنه، نعم إن الخاسر الوحيد من هذا الإجراء هم، بلا ريب، المودعون الذين يزيد عددهم على 60 ألفا، أعني أولئك الذين اشتروا بمدخراتهم سندات المصرفين، فخسروا، بالتالي، الجزء الأعظم من مدخراتهم. ومن بين هؤلاء كان هناك كثير من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الذين ما عاد في وسعهم التصرف في ودائعهم التي يحتاجون إليها لكي تستطيع مشروعاتهم مواصلة عملها. غير أن الجماهير القبرصية العاملة هي التي تحملت أَوْخَم الأعباء، فهذه الجماهير عانت من تردي مستوياتها المعيشية على نحو شنيع فعلا بفعل مجمل حزمة الإنقاذ، وتعين عليها أن تتحمل، على مدى عقود كثيرة من الزمن، أعباء الضرائب المتزايدة، والمداخيل المتراجعة، وتعرض نظام الرعاية الاجتماعية إلى خلخلة وتفكيك واسعين.

وكانت المصارف الأوروبية العملاقة من جملة كبار الرابحين من الأزمة القبرصية؛ فمصارف ألمانية وفرنسية، على نحو مخصوص، دأبت على مدى سنوات كثيرة على الاقتراض من المصرف المركزي الأوروبي بأسعار فائدة لا تزيد على الصفر إلا قليلا، وإيداع هذه المبالغ، من ثم، في قبرص لقاء معدلات فائدة تتراوح بين 2.8 في المائة و4.9 في المائة. على صعيد آخر، فبعد اندلاع الأزمة، سايرت الترويكا، في الفترة الواقعة بين العامين 2012 و2013 أسلوب التسويق المنتهج من قبل الحكومة القبرصية، وذلك لأن هذا التسويق منح المصارف الزمن الكافي لأن تهرب الجزء الأكبر من أموالها وأرباحها إلى مكان آمن، لا تتعرض فيه لإجراءات الـ Bail-In. من ناحية أخرى، دفعت شحة الاحتياطيات لدى الجهاز المصرفي القبرصي الكثير من المشاريع والشركات إلى نقل معاملاتها المصرفية إلى بلدان أكبر في أوروبا الغربية. علاوة على هذا وذاك، نقل مستثمرون روس، في المقام الأول، العديد من مليارات اليورو إلى مصارف غربية؛ وذلك لأن هذه المصارف كانت في حاجة ماسة إلى سيولة نقدية، تغطي حاجتها المتزايدة إلى الودائع النقدية. وبقدر تعلق الأمر بمراكز مالية

مهمة من قبيل نيويورك ولندن وزيورخ، كان تقويض أركان القطاع المالي القبرصي، يعني تخلصها من منافس، وتعزيز أكيد لهيمنتها عالمية الأبعاد.

والشركات الغربية العملاقة، كانت أيضا، من جملة الرابحين. فمن ناحية استطاعت هذه الشركات الاستحواذ بأثمان بخسة على مشاريع متوسط الحجم تمر بضائقة مالية وخيمة، وانتهزت حتى مطلع العام 2014 فرصة ارتفاع نسبة البطالة إلى 15 في المائة، لتخفيض الأجور وتكاليف الإنتاج إلى مستويات أدنى، بزعم أن هذه الإجراءات تجعل المشروع أكثر قدرة على «المنافسة في السوق الدولية».

على صعيد آخر، كان، ولا يزال، برنامج الخصخصة يمنح الشركات الغربية العملاقة فرصا استثمارية جديدة، وذلك لأنه يجبر الحكومة على بيع ثروة الدولة، أي يجبرها على خصخصة شركات من قبيل شركة الطاقة AHK وشركات الاتصالات القبرصية (تليكوم)، وأهم ميناءين بحريين في البلاد، أعني ميناء ليماسول وميناء لارنكا حتى العام 2018، وذلك على أمل أن يسهم المردود المالي من هذه الخصخصة في تغطية 1.4 مليار يورو من دين البلاد الخارجي.

أضف إلى هذا، أن ما لدى قبرص من موارد بترولية وغازية في بحر إيجه قد أمست تتسلط عليها، في الوقت الحاضر، أنظار شركات غربية عملاقة؛ فحتى مطلع العام 2014 تقدمت 15 شركة عملاقة تتبع 14 دولة، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وأستراليا وروسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا، عروضاً رسمية للحصول على حق استخراج الموارد المذكورة. وغني عن البيان، أن حيازة الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، على هذه الموارد، في إطار عملية الخصخصة، ستؤدي، في الأمد الطويل، إلى ألا تحصل جماهير العاملين الفقيرة ولا على سنت واحد من الستمائة مليار يورو، المتوقع الحصول عليها من الموارد الكامنة في البحر المتوسط. إن كل الدلائل تشير إلى أن حصة الأسد من هذه الأرباح ستكون من نصيب جماعات المستثمرين الدوليين، الرافلين في ثروات فاحشة حقا وحقيقية.

أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص.. الصندوق يطالب باستحداث أطر مؤسسية لعمليات النهب

إن فاعلية الإجراء المسمى Bail-In يسيرة الفهم من ناحية وعظيمة النتائج من حيث إساءتها إلى أطراف معينة من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال، تواصل مجموعة مستثمرين مساهمين في رأسمال مصرف معين كسب الأرباح إلى حين تعثر المصرف في الوفاء بالتزاماته النقدية، وذلك لأن المشرفين على إدارة صفقاته المالية قد ورطوه في صفقات مضاربة فاشلة. وهكذا، فمن أجل تعبئة رأس المال الضروري لإصلاح حال المصرف المتعثر لا يُطلب من المستثمرين تخصيص جزء من الأرباح العظيمة التي كسبوها خلال السنوات الماضية من أجل إصلاح حال المصرف، كما أنه لا يُطلب من المديرين المسؤولين عن المضاربات الفاشلة

«بات واضحاً أن إنقاذ النظام من انهيار مستقبلي سيتطلب تعبئة مبالغ مالية لا قدرة للدول ولا لأصحاب الودائع المصرفية على تعبئتها بأي حال من الأحوال»

المساهمة في تعويض الخسائر الناجمة. عوضا عن هذا وذاك، يُجبر المودعون وأصحاب الحسابات الجارية وصغار المساهمين في رأسمال المصرف، أي يُجبر أولئك الذين لا ناقة لهم ولا جمل فيما ينفذ المصرف من صفقات مالية يومية، على تقديم جزء من ودائعهم وأسهمهم المصرفية لإنقاذ المصرف من تعثره، أي يُجبرون على التضحية بجزء من المال الذي كانوا حتى ذلك الحين يعتقدون أنه في مأمن من المخاطر، والذي انتقل إلى مستثمرين لا معرفة لهم بهم، ومن دون علمهم. على صعيد آخر، لا تكتفي الدولة، في هذا السياق، بممارسة دور اللص، بل إنها تقوم أيضا بنقل الثروة التي حصل عليها العاملون بعرق جبينهم إلى أيدي أولئك الذين خلقوا المشكلات، بفعل دخولهم في مضاربات عظيمة المخاطر. وغني عن البيان، أن الدولة تساهم في أن يبقى دولاب المضاربة في حركة متواصلة حتى بعد إفلاس المصارف.

ومن خلال التمعن في الحالة القبرصية يحيط المراقب علما بالتسامح الكبير الذي أبداه صندوق النقد الدولي حيال هذه السياسة، ففي حين لم يطالب الصندوق في وقت من الأوقات بضرورة استثناء أصحاب الودائع التي هي أدنى من 100.000 يورو من المساهمة في خسائر المصرف المعني (Bail-In)، نراه يطالب، حال الترويك، بكل قوة وإصرار بضرورة مساهمة هذه الودائع في خسائر المصرف المعني بنسبة قدرها 6.75 في المائة. وإذا لم يجر العمل بهذا الإجراء فما ذلك إلا لأن الترويك قد ارتعدت فرائصها بفعل الاحتجاجات الصاخبة التي قادتتها الجماهير الشعبية، ولأن أسبابا تكتيكية صرفة دفعتها إلى التخلي عن الإصرار على تنفيذ مطلبها.

وعلى الرغم من هذا كله كانت الصناعة المالية الدولية راضية بنحو كبير عما جرى تحقيقه في قبرص، فما إن نُفذ الإجراء المسمى Bail-In، حتى أذاع معهد التمويل الدولي (Institute of International Finance, IIF) - المعروف عنه أنه أعظم لوبي مكلف بالدفاع عن مصالح الصناعة المالية - على الملأ تصريحاً يفيد بـ«أن النهج المطبق في قبرص... يمكن أن يكون نموذجاً صالحاً للتطبيق على الانهيارات الناشئة في مناطق أخرى من أوروبا» وأن «المستثمرين يفعلون حسناً فيما لو رأوا في النهاية التي آلت إليها الأحداث في قبرص صورة تبين كيفية التغلب على الضغوط المستقبلية».

وسرعان ما حذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا حذو المثل السويسري، إذ نفذت هذه الدول أيضا كل الترتيبات

أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص...

الضرورة لضم مبدأ Bail-In إلى القواعد الدارجة في أنظمتها القانونية. وفي ورقة مشتركة عنوانها «إنقاذ مؤسسات مالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى النظام المالي العالمي»، ذهب المصرف المركزي البريطاني والصندوق الأمريكي الضامن للمدخرات والحسابات الجارية (FDIC) إلى مدى أبعد، فاقترحا تحويل جزء من المبالغ، التي تستحوذ عليها الحكومة قسرا في إطار البرنامج المسمى Bail-In، إلى سندات دين مصرفية، أي تحويل نسبة محددة من المودعين إلى مساهمين في رأسمال المصرف، غير أن ما يبدو للوهلة الأولى تسهيلا يحايي المودعين لم يكن في الواقع سوى استدراج مدروس يراد منه سلب المودعين حقهم في الاعتراض، أعني يراد منه سلبهم حقا مثبتا في التشريع الأنجلوسكسوني.

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فجسد التنفيذ القبرصي لبرنامج Bail-In بداية حقبة جديدة في التغلب على أزمة اليورو، فبما أن حقائق الأمور كانت تشير إلى أن المال المتاح لآلية الاستقرار الأوروبي لا يكفي دوما لإنقاذ المصارف من الانهيار، لذا بذلت اللجان ذات العلاقة في بروكسل في الحال جهدا كبيرا لتثبيت مبدأ Bail-In في اللوائح التشريعية المصادق عليها في إطار الاتحاد الأوروبي.

كانت الأنباء المتداولة بهذا الموضوع قد أثارت مطلع صيف العام 2013 زوبعة اضطرابات واسعة في أسواق المال، فالكثير من المصارف ساورتها المخاوف من أن يسحب صغار المودعين أموالهم قبل أن يصبح المبدأ المذكور قاعدة قانونية سارية المفعول، أو أن يتهافت أو يهجم المودعون على المصارف ليسحبوا منها ودائعهم (Bank run). وعلى خلفية هذه التطورات، توجه رئيس مجموعة اليورو يورين ديسلبليم (أي رئيس الهيئة المكلفة بتنسيق السياسات الضريبية والاقتصادية) إلى الرأي العام، نافيا وجود هذه الخطط، ومعلنا أن قبرص «حالة استثنائية نشأت في ظل شروط غير مألوفة»، بيد أن تصريحاته لم تمنع الخبراء الحقوقيين العاملين لدى الاتحاد الأوروبي من أن يموهوا على الرأي العام ويمضوا قدما في اتخاذ التدابير الأولية لصياغة قاعدة قانونية مناسبة.

وفي اليوم الأول من شهر أغسطس العام 2013 حان أوان هذه الخطط، فمن دون نقاش أو تصويت في البرلمان الأوروبي صادق الاتحاد الأوروبي، مدعوما من قبل ممثلي المصارف لدى الجمعية [أو الهيئة] الدولية للمبادلات والمشتقات (ISDA)،

على تعليمات تشير إلى أنه «يتعين على المصارف ذات الملاءة المتدنية»^(*) أن تتخذ التدابير الضرورية لإشراك المساهمين وحملة سندات الدَّين الثانوية في تحمل قسط من العبء الضروري لتغطية رأس المال المطلوب قَبْلَ أن تعيد الدولة رسملتها، أو قَبْلَ أن تطلب من الحكومة تنفيذ الإجراءات الضرورية لحمايتها من التدهور الحاصل في قيمة ثروتها»⁽¹⁾.

وحدث الاتحاد الأوروبي الخطى حقا وحقيقة، فبعد مرور أقل من ستة شهور على العمل بموجب خطة Bail-In في قبرص بات إشراك المودعين إجراء يتسم بالشرعية على المستوى الأوروبي، وبدا الأمر كما لو أن المشكلة الرئيسية المخيمة على الاقتصاد المالي الأوروبي قد حلت، إذ إن ما لدى مصارف الدول السبع عشرة، المنضوية تحت راية منطقة اليورو من ودائع غير مضمونة تبلغ قيمتها الإجمالية 860 مليار يورو بات بالإمكان الآن إخضاعها، أعني هذه الودائع، إلى الإجراءات المقررة في Bail-Ins السائدة في الدول المختلفة. وبعد مضي أيام معدودة على المصادقة على التعليمات تلبدت سماء بروكسل وفرانكفورت بغيوم تنذر بقرب اندلاع عاصفة هوجاء. فبعد زمن قصير اختمرت نواة نزاع كان قبل أن يطفو على السطح بنحو مكشوف يدور بين المصرف المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي بشكل كامن من خلف الكواليس.

كان سبب هذا النزاع يعود إلى «اختبارات الضغط المصرفي» التي تزمع هيئة الرقابة المصرفية الأوروبية EBA إجرائها على مصارف أوروبية معينة، فاحتمالات كثيرة كانت تشير إلى أن بعض هذه المصارف لن تجتاز هذه الاختبارات بنجاح، وأنه سيتعين عليها بالتالي أن تتخذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأسمالها الخاص. وبما أن التعليمات العائدة إلى الأول من أغسطس كانت تفرض في هذا الخصوص إشراك المدخرين والدائنين من ذوي العلاقة بالمصرف المعني بادئ ذي بدء، لذا خشي المصرف المركزي الأوروبي من أن يتهافت أو يهجم المودعون على المصارف ليسحبوا منها ودائعهم (Bank run)، عند أول تطبيق لهذه التعليمات.

بيد أن الاتحاد كان ينظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة كلية، فبالنسبة إليه كان Bail-In يعني بالدرجة الأولى رفع عبء ثقل عن كاهل آلية الاستقرار الأوروبي

(*) أي المصارف التي يكون مجموع أصولها أدنى من مجموع خصومها. [المترجم].

أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص...

(ESM). وأصرت ألمانيا على وجه الخصوص، وهي التي تعتبر اقتصاديا أقوى دولة في منطقة اليورو، والتي تساهم بأعلى كفالات [ضمانات] في آلية الاستقرار الأوروبي، على أن يتحمل الدائنون والمودعون أولا، ومن ثم آلية الاستقرار الأوروبي، وبألمانيا أيضا، أعباء زيادة رأس المال الخاص بالمصرف المعني.

وغني عن البيان أن اختلاف الآراء بين الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي عكس معضلة خيمت على الاقتصاد المالي الأوروبي، ففي خريف العام 2013: مجموع ميزانيات القطاع المصرفي ارتفع في غضون ذلك إلى 66 بليون يورو^(*)، أي إن هذه الميزانيات باتت تبلغ أربعة أضعاف الناتج الإجمالي المتحقق في مجمل القارة الأوروبية. وبهذا المعنى بات واضحا أن إنقاذ النظام من انهيار مستقبلي سيتطلب تعبئة مبالغ مالية لا قدرة للدول ولا لأصحاب الودائع المصرفية على تعبئتها بأي حال من الأحوال. ومن هذا كله يتبين أن كلا الإجراءين - أعني Bail-In و Bail-Out لم يكونا في المنظور طويل المدى سوى إجراء غير متكامل^(**) سوى إجراء مرقع تشوبه الشوائب فعلا، سوى إجراء يصلح في أفضل الأحوال لإضفاء الاستقرار على النظام مرحليا فقط، فالمشكلة الرئيسية كانت تكمن في أن المسؤولين لم تكن لديهم - ما خلا الإجراءين المذكورين - خيارات أخرى مطروحة على طاولة النقاش، أو لنقل إنهم لم تكن لديهم خيارات أخرى قبل أن يعلن صندوق النقد الدولي في التاسع من أكتوبر العام 2013 عن اقتراح كاد أن يكون خبطة قوية أخذت المسؤولين في الاتحاد الأوروبي على حين غرة.

ففي ورقة تتكون من مائة صفحة منشورة بعنوان «Taxing Times» (حان أوان الضرائب) في الراصد المالي Fiscal Monitor، الذي يصدر منذ العام 2009، سلطت إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي الضوء على السياسة الضريبية العالمية في سياق تحليل اتسم بكثير من الدقة. وانطلاقا من عشرات البيانات الإحصائية قدمت الورقة عرضا شاملا لتطور الإيرادات الضريبية الدولية منذ أزمة العام 2007، وبيانات اقتصادية مخيبة للآمال، فقد توصلت إلى أن

(*) 66 تريليون يورو بحسب المصطلح المستخدم في الولايات المتحدة وفرنسا. [المترجم].

(**) هذا اللبس في معنى البليون والتريليون يحتاج إلى توضيح مرة أخرى، فالبليون (وهو نفسه التريليون في الولايات المتحدة وفرنسا) يعني الواحد الصحيح مع 12 صفرا. وفي بعض الكتابات يقال بليون بمعنى مليار أي 1000000000. [المحرر].

مديونية دول اليورو ارتفعت إلى 8.6 بليون يورو، وأن حصة الدين العام قد ارتفعت في المتوسط إلى ذروة تاريخية، إذ إنها بلغت 110 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المتحقق في دول اليورو، وبهذا المعنى كانت أوروبا قاب قوسين من تخطي مستوى الدين العام، الذي ساد في العام 2007 بمقدار 35 نقطة مئوية. وفي منتصف الصفحة رقم 49 وردت فقرة من 15 سطرا تحت عنوان «ضريبة على الثروة لمرة واحدة؟» جاء فيها: «إن تفاقم التدهور الذي ترزح تحت وطأته المالية العامة في كثير من البلدان عزز الاهتمام بالضريبة على الثروة- وبفرض ضريبة على الثروات الخاصة لمرة واحدة- وذلك باعتبار أن هذه الضريبة تشكل إجراء استثنائيا لإحياء القدرة على الاقتراض. ويكمن الحافز في أن ضريبة من هذا القبيل- إذا ما جرى فرضها من قبل أن يكون بالمستطاع التهرب منها وإذا ما تأكد للجميع أنها لن تتكرر مرة أخرى أبدا- لا تؤدي إلى تشوهات سلوكية (وأن الكثيرين يرون فيها إجراء منصفا)».

وإذا ما استخرج الجوهر من هذه العبارات المطاطة فسيظهر بكل تأكيد أن العبارة المذكورة قد أشارت إلى أن الضريبة على الثروة الخاصة تتصف بالخصائص التالية: أولا، لا يمكن للمعنيين بها التهرب منها. ثانيا، أنهم يعتقدون أنها ستفرض لمرة واحدة فقط. وثالثا، أنهم لن يحاولوا- بعد العمل بها- سحب ثرواتهم أو نقلها إلى خارج البلاد. وفي سياق العرض اللاحق استشهدت الورقة بشخصيات مشهورة في التاريخ الاقتصادي كانت قد أيدت هذه الفكرة وأشارت إلى أنها تتمتع بفرص نجاح «قوية».

وبعد الإشارة إلى أن الإجراء يجب أن يُقارن بمخاطر الخيارات المتاحة، شطب الديون جزئيا أو كليا من قبل الدول الدائنة أو التضخم، جرى الحديث عن «كنز التجارب الكبير»، الذي من الممكن الاستعانة به في هذا المضمار. وتتناول الفقرة الأخيرة هذا الموضوع بكل موضوعية وعلى حقيقته، قائلة: ومن أجل خفض نسبة المديونية إلى مستوى العام 2007 يتعين (على بعض دول منطقة اليورو الخمس عشرة) فرض معدل ضريبي من نحو 10 في المائة على كل العائلات التي تمتلك ثروات رأسمالية».

لقد خلف هذا التقرير وراءه دويا عظيما انتاب العالم أجمع، الأمر الذي دفع المتحدثة الرسمية باسم الصندوق إلى أن تتنصل علانية مما جاء في التقرير بعد

أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص...

مضي بضعة أيام على نشره، زاعمة «أن الأمر ليس سوى مناقشة علنية لأفكار نظرية بحتة»، ومشيرة إلى أن الفقرة الثانية قد انتقدت الضريبة نقدا شديدا، غير أن الأمر ليس على هذا النحو، فمن نظرة خاطفة على الفقرة الثانية يتبين بجلاء أن ما قالته المتحدثة باسم الصندوق يجافي الحقيقة كلية، فالورقة المعنية توصلت، صراحة، إلى أن سبب فشل الضريبة في الماضي كان يعود في المقام الأول إلى أن التأخر في تنفيذها قد أتاح مساحة واسعة للتهرب (الضريبي) وهروب رؤوس الأموال. وبعبارات أخرى: لا يجري هنا نقد الضريبة بحد ذاتها، بل جرت الإشارة إلى نقاط الضعف التي رافقت عملية تنفيذها حتى الآن.

إن «Taxing Times»، (حان أوان الضرائب)، لم يكن يعكس بأي حال من الأحوال نزعات فكرية، كما هو مبين من العبارة المشيرة إلى «كنز التجارب الكبير»، الذي يمكن الاستعانة به في هذا الشأن، فالإشارة إلى هذا الكنز تمنح موضوع الضريبة على الثروة خلفية تاريخية. كما يعيد المؤلفون إلى الأذهان القول إن فرض ضرائب من هذا القبيل كان أمرا مألوفا، وكثير التطبيق في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وفي ألمانيا واليابان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية»، مؤكدين بذلك أنهم لا يتحركون هنا في رحاب عالم الخيال، بل يقفون على أرضية سياسية واقعية.

إن اقتراح صندوق النقد الدولي بشأن فرض ضريبة على الثروات لم يكن إذن مجرد دعوى واهية لا أصل لها ولا سند، دعوى ذاع صيتها مصادفة ليس إلا. فكما كان الحال مع مقترح Bail-In، العائد إلى أبريل العام 2012، دار الأمر هنا أيضا حول عمل مدروس رُسمت خطوطه العريضة بعناية كبيرة، وأريد منه توجيه النقاشات في صفوف الرأي العام صوب الاتجاه الذي أراده صندوق النقد الدولي. وإذا كانت قد اندلعت ردود فعل غاضبة، فليس ثمة شك في أن المسؤولين كانوا قد حسبوا حساب ردود الفعل هذه مسبقا، باعتبار أنها تنفس عن خاطر البعض، وتهيئ الرأي العام للتعايش مع فكرة الضريبة على الثروات.

تجدر الإشارة إلى أن الورقة قد أشارت في هامش صغير إلى ورقة نشرها «المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية» (Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, DIW)، في العام 2012 أثبت فيها الاقتصادي شتيفان باخ أن فرض ضريبة بمقدار 10 في المائة ولمرة واحدة لا غير في ألمانيا يمكن أن

يحقق إيرادات تبلغ قيمتها 230 مليار يورو تقريبا. غير أن واقع الحال يشهد على أن ثمة اختلافات جذرية بين مقترح المعهد الألماني ومقترح الصندوق: فباخ استثنى في ورقته الثروات التي هي أدنى من 250.000 يورو، واستهدف أغنى الأغنياء فقط، أي أولئك الذين يشكلون 8 في المائة فقط من سكان ألمانيا. واللافت للنظر أن ورقة الصندوق لا تشير إلى هذه الحقيقة لا من قريب ولا من بعيد. والملاحظ أيضا أن ورقة الـ«Taxing Times»، (حان أوان الضرائب)، تشير إلى أن الهدف المنشود هو «تخفيض حجم المديونية إلى المستوى الذي ساد قبل اندلاع الأزمة». وهكذا، لم تجر الإشارة، لا تمويها ولا ذرا للرماد في العيون، إلى الرغبة في حل مشكلة معينة، من قبيل الأزمة التي يرزح تحت وطأتها النظامان الصحي والتعليمي أو البطالة في صفوف الشبيبة. إن مقترح فرض ضريبة على الثروات كان يدور حول أمر واحد فقط، هو الرغبة في إعادة عقارب الساعة ستة أعوام إلى الوراء، وإعادة عقارب الساعة إلى وضع مالي ساد وقتذاك.

تراكم الديون وتزايد التفاوت الاجتماعي واختتمار الثورة.. أهذه هي التطورات التي ستقضي على وجود الصندوق؟

بحسب ما تذيّعه وسائل الإعلام الدولية، بات العالم منذ العام 2011 على أدنى تقدير يسترد قوته ويتمثل للشفاء اقتصاديا وماليا، من الانهيار الذي عصّف به في العام 2007. أضف إلى هذا أن صحفيين من كل أرجاء المعمورة لا يدخرون جهدا في التأكيد على أنهم يكتشفون بلا انقطاع مؤشرات جديدة تشير إلى وجود بوادر تطور ملموس، عارضين هذه المؤشرات على الرأي العام كدليل على وجود تعاف «مستديم».

ويوجد، في الوقت ذاته، سيل جارف من أنباء، تشير إلى أن النظام المالي الدولي بات قاب قوسين من الانهيار وأنه آيل إلى السقوط في الهاوية خلال بضعة أيام أو أسابيع قادمة. على صعيد آخر،

«الكثير من الانتفاضات والثورات أبانت بصورة جلية حقيقة تقول: كلما كانت اللامساواة في مجتمع ما أكبر كان احتمال نشأة توترات اجتماعية واندلاع انقلابات وثورات أكبر»

انتشرت في سوق الكتب، أطراف تصنع «الانهيار» بكل معنى الكلمة، أطراف تجعل من «الانهيار» صناعة يسيطر عليها كتبة، لا شغل لهم غير التنبؤ بموعد السقوط في الهاوية، ولا هم لهم غير إشباع نهم ملايين القراء للتنبؤات المشيرة إلى نهاية العالم.

وما من شك، في أن تعايش كلا الاتجاهين جنبا إلى جنب، يعود إلى أن الوضع الراهن يتسم بخاصية فريدة حقا وحقيقة، خاصية هي في الواقع حصيلة نتجت عن تطور لم ير العالم مثيلا له حتى الآن، وبالتالي، لا يمكن تفسيره ببسر. وعلى الرغم من هذا، فإن من الخطأ الاعتقاد أن الاقتصاد العالمي في طريقه للتعافي. إن العكس هو الصحيح: فكل الإجراءات التي جرى تنفيذها منذ اندلاع الأزمة المالية في العام 2007، بهدف بث الاستقرار في النظام أسهمت بلا استثناء في إضعاف هذا النظام بنحو مستديم وفي جعله أكثر تعرضا للاختلالات وأشد استسلاما للاضطرابات.

فالمديونية العالمية التي كانت في العام 2007 لا تزيد على 70 بليون دولار أمريكي، ارتفعت حتى منتصف العام 2013 إلى 100 بليون دولار. من ناحية أخرى، فحيثما اصطدمت المصارف بقيود قانونية، فإنها دأبت على نقل نشاطاتها في الحال إلى تنظيم غامض لا يلتزم بأي شفافية، أعني أنها دأبت في مثل هذه الأحوال على نقل نشاطاتها إلى مصارف الظل. فوفق التقديرات الحذرة، يخفي هذا النظام الغامض في أوروبا فقط 21 بليون يورو. وعلاوة على المضاربة الهوجاء، أدى الفرع من التضخم أيضا إلى اندلاع طلب كبير على القيم العينية، وبالتالي إلى خلق ضغوط شديدة في أسواق العقارات الدولية ونشأة فقاعات كبيرة في الأسواق المختلفة. وكما تبين لاحقا، انطوى التوسع الكبير في منح القروض إلى الدول الصاعدة، على تطور غاية في الخطورة. وعلى الرغم من كل التجارب المستقاة من أزمة أمريكا اللاتينية وأزمة آسيا في القرن المنصرم فإن القروض التي منحها المصارف الدولية العملاقة إلى هذه البلدان، ارتفعت قيمتها إلى الضعف، بين العامين 2008 و2013. وفي مطلع العام 2014، بلغت مديونية الدول الصاعدة مستوى مثيرا للفرع: لقد وصلت إلى 9.1 بليون دولار أمريكي.

إن هذه الأرقام لا تترك مجالا للشك: المخاطر الحافة بالاقتصاد المالي العالمي لم تخف شدتها أبدا، بل ازدادت شدة واتساعا بنحو كبير. كما أنها تبين، أعني الأرقام المشار إليها آنفا، أن الصناعة المالية لم تصبح أكثر حذرا أو أكثر حيطة على

تراكم الديون وتزايد التفاوت الاجتماعي...

خلفية الأزمة. إن العكس هو الصحيح: فالمؤسسات المالية الكبيرة ما عادت منذ العام 2007 تتفادى المخاطر، بل أمست تدخل بصفقات ليست خطيرة فحسب، بل شديدة المخاطر أيضا مقارنة بالسنوات السابقة للعام المذكور. ولا غرو في هذا، فإسباغ صفة «مهم بالنسبة إلى النظام» وtoo big to fail منح المصارف الدولية العملاقة وضعًا خاصًا لا مثيل له في التاريخ الاقتصادي. حقا جرى في سابق الزمن إنقاذ مشروع ما من التعرض إلى انهيار كلي، غير أن اعتبار فرع ما من الفروع الاقتصادية جزءا لا يمكن للاقتصاد العالمي الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال، والنظر إليه بالتالي على أنه مصون دائما وأبدا - إن هذا كان ولا يزال حتى اليوم الحاضر أمرا فريدا حقا وحقيقة.

وحتى بالنسبة إلى أكثر مصارف الاستثمار إقبالا على المخاطر، فالملاحظ هو أن الحقبة السابقة للعام 2007 كان يوجد فيها خط أحمر يحدد لهذه المصارف مستوى المخاطر المسموح بها - الخوف من الإفلاس. وغني عن البيان أن هذا الخط الأحمر لا وجود له بالنسبة إلى المصارف، التي صارت من الأهمية بمكان، بحيث ما عاد يجوز تركها تعلن الإفلاس too big to fail. إن هذه المصارف تستطيع الإقدام على أي خطر يحلو لها، بلا خوف من أن تخسر وجودها بهذه المجازفة أو تلك. بيد أن هذا هو ليس كل ما في الأمر: إن هذه المصارف مسموح لها بأن تضع نفسها فوق القانون، كما تشهد على ذلك السنوات المنصرمة، وأن تتصرف كما لو كانت فوق القانون من غير أن يتعرض المسؤولون فيها للمحاسبة. إن المصارف تمارس أعمالا جنائية بكل تأكيد، فهي تقوم في وقت واحد بتصريف البضائع المالية التي تقوم هي نفسها بالمراهنة عليها، وتضارب بنحو مخالف للقوانين على العملات الأجنبية وتتورط في فضيحة الليبور الذائعة الصيت^(*)، وتعرض مكاتب قياداتها إلى الكثير من الحملات البوليسية التفتيشية، ويلاحق القضاء في فرانكفورت ولندن وزيورخ ونيويورك كبار موظفيها، ويعلق تقديمهم للقضاء لقاء فرضه عقوبات نقدية عليهم⁽¹⁾. ولا مندوحة عن التذكير بأن هذه الأعمال الجنائية هي قمة جبل جليد عائم. لقد أسبغت السياسة على هذه الجماعة من البشر امتيازًا صار بموجبه مسموحا لهم بأن يمارسوا عمليا كل ما يحلو لهم من سلوكيات شائنة، بلا ضمير يؤنبهم⁽²⁾.

(*) أي معدل الفائدة السائد بين المصارف في سوق لندن النقدي. [المترجم].

وكانت النتيجة التي تمخضت عن هذا كله هي أن أهم التطورات الثلاثة التي جرى رصدها في السنوات الماضية لم تواصل تقدمها بلا حاجز يقف في طريقها فحسب، بل أخذت تتسارع أيضا بوتائر متصاعدة: تركز القوة الاقتصادية والمالية بأيدي مشاريع يتناقص عددها من يوم إلى آخر، وتركز الثروات المتزايدة بنحو دؤوب بأيدي ثلة صغيرة مكونة من أغنى الأغنياء، وتراجع حقوق الأكثرية لمصلحة تزايد امتيازات أقلية صغيرة بكل معنى الكلمة.

فوفق دراسة نشرتها الجامعة التكنولوجية في زيورخ، أمسى 80 في المائة من حجم المبيعات العالمية بأيدي 1.7 في المائة من المشاريع العابرة للجنسيات، وأن 147 شركة عملاقة تسيطر بمفردها على 40 في المائة من هذه المبيعات. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة إلى الثروة الخاصة: فنحو 5 إلى 10 في المائة من الأغنياء يستحوذون على 80 في المائة من ثروة العالم. غير أن هذه الأرقام ليست الأمر الوحيد الذي يثير الرهبة، إن تزايد سرعة هذا التركيز في السنوات الأخيرة هو في المقام الأول الأمر الأكثر إثارة للقلق. فعلى المستوى العالي، ارتفع عدد المليارديرات خلال الفترة الواقعة بين العامين 2006 و2013 من 793 إلى 2170. وخلال الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2013، انضم إلى هذه المجموعة 880 مليارديرا، ومن المتوقع أن يتزايد عدد هذه المجموعة بنحو 250 مليارديرا في كل عام. والملاحظ هو أن ثروة أغنى الأغنياء ارتفعت من 3.1 بليون دولار إلى 6.5 بليون دولار بين العامين 2009 و2013، أي أنها ارتفعت إلى أكثر من الضعف.

وكانت حصيلة هذا التطور المتسارع هو ارتفاع الهوة بين أكثر المعايير أهمية في المجتمعات البشرية - ارتفاع التفاوت الاجتماعي إلى مستوى لا مثيل له في التاريخ. فلم يحدث في التاريخ أبدا، أن يصل مستوى التفاوت الاجتماعي إلى ما وصل إليه في اليوم الحاضر. ففي العام 2013، استحوذ 85 فردا من أغنى أغنياء العالم على ثروة مقدارها 1.7 بليون دولار أمريكي، أي أنهم استحوذوا على ثروة تعادل الثروة التي يمتلكها 3.5 مليار من بني البشر، أي استحوذوا على الثروة، التي يمتلكها نصف البشرية⁽³⁾. وفي بريطانيا على سبيل المثال، استحوذت في العام 2013 خمس عائلات على ثروات تعادل قيمتها 20 في المائة من مجمل ثروة مواطني البلاد. وفي نفس العام، امتلكت في الهند 56 عائلة ثروة إجمالية تعادل قيمتها

تراكم الديون وتزايد التفاوت الاجتماعي...

قيمة الثروة التي يمتلكها 500 مليون من أبناء الهند. وفي العام 2013، أحرز أغنى شخص في العالم، أعني عملاق صناعة الاتصالات كارلوس سليم - فقط من خلال ما لديه من رأسمال - على فوائد كانت قيمتها تسمح له بأن يدفع الأجر السنوي لنحو 440 ألف مواطن مكسيكي. غير أن التفاوت يتضح على أنصع ما يكون في الولايات المتحدة الأمريكية، فالمليارديرات البالغ عددهم في الولايات المتحدة نحو 500 شخص، يقف قبالتهم 50 مليون مواطن أمريكي يسدون حاجتهم للبقاء على قيد الحياة من خلال بطاقة التمويل التي يحصلون عليها من المكاتب والمنظمات الخيرية المعنية بالرعاية الاجتماعية.

وفيما يقف ملايين من بني البشر في أدنى السلم الاجتماعي، بفعل برامج التقشف القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، التي فرضت عليهم أن يعيشوا في نكد وتعاسة وفقير مدقع، كان الواقفون في أعلى السلم الاجتماعي منهمكين بجنون ومجون في زيادة ثرواتهم إلى مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية. وفيما يتضور في العالم الراهن 840 مليوناً من شدة الجوع، ويعيش 770 مليوناً بلا مياه صالحة للشرب، وعدد مماثل أميون لا يقرأون ولا يكتبون، و80 مليون طفل لم يذهبوا إلى المدرسة قط، يمتلك في هذا العالم أيضاً أفراد تكفي ثروة الواحد منهم لإصلاح حال الأنظمة التعليمية والصحية في بلدان بأكملها.

إن هذا الوضع المفزع ليس النتيجة المنطقية لطريقة عمل النظام السائد فقط، هذا النظام الذي يجعل من كسب الربح أسماً أهدافه، بل هو أيضاً مؤشر واضح على المستقبل الذي ينتظر العالم في السنوات المقبلة. وفي العصر القديم، في القرن الثالث ميلادي، كتب أرسطو قائلاً: «إن التفاوت الحقيقي أو المزعوم، كان دائماً وأبداً، سبباً يدفع المواطنين إلى القيام باضطرابات وثورات»، وبعد قرنين من ذلك، أعلن الفيلسوف والمؤرخ اليوناني بلوتارك أن «عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء هو أقدم وأفظع المآسي، التي عصفت بجميع الجمهوريات». إن الألفي سنة من تاريخ البشرية أثبتت بصورة لا تقبل الجدل صدقية ما أشار إليه اليونانيون. فالكثير من الانتفاضات والثورات أبانت بصورة جلية حقيقة تقول: كلما كانت اللامساواة في مجتمع ما أكبر، كان احتمال نشأة توترات اجتماعية واندلاع انقلابات وثورات أكبر. إن السياسة الليبرالية الحديثة المتبناة من قبل صندوق النقد الدولي هي التي

حتمت علينا في عقود الزمن الماضية أن نعيش في عالم بَرَّ فيه مستوى اللامساواة كل المستويات التي سادت في العوالم التي عرفناها حتى الآن. بيد أن هذا ليس كل ما في الأمر. فعلاوة على ما قلناه، فإن الملاحظ أيضا هو أن التوترات الاجتماعية تتزايد بسرعة لا قرينة لها في التاريخ، وأن الإجراءات التي نُفِذَتْ في السنوات المنفرطة، بغية التغلب على الأزمة، لم يسفر إجراء واحد منها عن تحسن في الوضع، أو عن إضفاء الاستقرار على هذا الوضع على أدنى تقدير. إن الـ Bail-Out (*) وبرامج التقشف والتوسع في طبع الأوراق النقدية بلا قيود وحدود، ووصول معدل الفائدة إلى قيمة تبلغ صفرا بفعل السياسة النقدية المنتهجة من قبل المصرف المركزي الأوروبي، نعم إن هذا كله كان تأثيره تأثير جرعة هيروين يتناولها مدمن على المخدرات - توهي ظاهريا بتحقيق انتعاش مرحلي، لكنها تزيد من وهن وضعف الجسم في الأجل الطويل. من ناحية أخرى، ليس ثمة شك في أن الـ Bail-In (***) والضريبة (***)، والإجراءات الأخرى الهادفة إلى تقليص المكاسب الاجتماعية، سيحين أوانها في قريب الزمن بكل تأكيد، وعلى رغم أن تأثيرها لا يختلف عن تأثير جرعة الهيروين لدى الشخص المدمن على تعاطي المخدرات، فهو يتلاشى تلاشي جرعة الهيروين عند المدمن، بسرعة إن عاجلا أو آجلا، غير أنها تنخر في أسس النظام بمثابة وإصرار، وتقوض أركانه في نهاية المطاف.

ويمكن تلخيص نتائج هذه التطورات على النحو التالي: إن الجماهير العمالية تسيطر عليها حركة لولبية تتجه بها إلى المنحدر بصورة حتمية وبلا حاجز يقف في وجهها أو يستطيع قلبها رأسا على عقب، نعم إن هذه الجماهير تسيطر عليها حركة لولبية تخفض مستواها المعيشي دوما، وتحتم أن يكون كل إجراء مستقبلي أكثر وبالا عليها من الإجراء السابق عليه. بيد أن هذا كله لن يكون بلا نتائج. فالتاريخ يبين بجلاء أن المعاشيات الاجتماعية المهلكة للأعصاب تتمخض عادة عن غضب عارم له ديناميته الخاصة وله طاقة كامنة فيه. حقا تنشأ هذه الدينامية خلال حقبة زمنية طويلة، وأنها قد تطفو على السطح من حين إلى آخر، وتخف من ثم فتبدو

(*) إنقاذ المصارف المتعثرة من خلال المساعدات المالية الحكومية، أي من خلال أموال دافعي الضرائب. [المترجم].

(**) أي إشراك المساهمين برأسمال المصرف المعني والأطراف الممولة لهذا المصرف بالخسائر التي تتعرض لها

المصارف المعنية. [المترجم].

(***) على الثروة، المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي. [المترجم].

تراكم الديون وتزايد التفاوت الاجتماعي...

كأنها على وشك الاختفاء نهائيا، بيد أنها تظل في الواقع مهيأة للانفجار في أي لحظة والتحول بالتالي إلى ثورة عارمة لا تبقي ولا تذر.

وليس بوسع أحد من بني البشر التنبؤ بزمان اندلاع هذه التحولات الاجتماعية. بيد أن من حقائق الأمر أيضا أن هذه التحولات ستندلع حتما في يوم من الأيام، فما من شك في أن المياة تتحول إلى بخار إذا ما بلغت درجة الغليان. إن الأحداث الأخيرة في مصر وتونس ليست سوى النذر المؤذنة بهذه التحولات. إن هذه الأحداث أبانت أن قوة الغضب الاجتماعي الكامن في أعماق الجماهير المحبطة تستطيع إذا ما اختمرت أن تهدم كل السدود. كما أبانت أيضا أن الثورات قد تندلع في أماكن ما كان أحد يتوقع منها أن تكون حاضنة للثورة، وأنها يمكن أن تنتقل إلى أماكن أخرى بفعل دينامييتها.

وفي اليونان وإسبانيا والبرتغال، ودول أخرى واقعة في جنوب أوروبا، اندلعت أيضا احتجاجات عارمة. وكان قد كُتب على بعض اللافتات عبارات من قبيل «لتسقط الترويك» و«ليذهب صندوق النقد الدولي إلى الجحيم». وكما هي الحال مع الثورات في تونس ومصر، قُمعت هذه الاحتجاجات أيضا. بيد أن استخدام القوة لقمع هذه الاحتجاجات لا يعني بأي حال من الأحوال أن هذه الاحتجاجات قد انطفأت جذوتها بنحو نهائي. إن العكس هو الصحيح: إن استخدام القوة يذكي بلا أدنى شك الغليان الشعبي، ويمنح الاحتجاجات الفرصة لأن تختمر من قبل أن تتحول في اللحظة المواتية إلى ثورة لا سد يستطيع وقفها.

وكيفما كانت الحال، فالأمر الأكيد هو أنه لا يمكن أبدا التكهّن بالصورة التي سيتخذها التمرد والصيغة التي ستتحول إليها الثورة في عصر شبكات التواصل الاجتماعي وفي زمن الفرص الهائلة التي تتيحها وسائل الاتصالات الحديثة. ولكن، وعلى خلفية التجارب التاريخية، من حق المرء أن يؤكد أن: الجهود المبذولة من قبل منظمات من قبيل صندوق النقد الدولي للمحافظة على النظام السائد تدفع الحكومات لأن تستخدم أساليب بوليسية أعنف وأشد قسوة عند قمع الاحتجاجات الشعبية. وحينما لا تنفع هذه الأساليب في فض الاحتجاجات، فلن يكون أمام الحكومات سوى منفذين - إما فرض الديكتاتورية أو البدء في شن الحروب.

إن عصور الظلام التي خيمت على القرن العشرين شاهد موثوق به على المساعي التي بذلها الحكم النازي بنحو منتظم ليذكي بصورة منظمة العداء للآخر وليخلق عدوا وهميا ليحول أنظار أناس يعيشون في أزمنة المشاكل الاقتصادية الكبيرة عن المسببين الحقيقيين لشقائهم، وليستثمر غضبهم في صراعات عسكرية دامية. وبهذا المعنى، فإن تزايد عدد التنظيمات اليمينية في أوروبا، وتعالى صليل سيوف الجيوش، وتنامي استعداد العسكريين للمشاركة في التدخلات العسكرية في جميع ربوع المعمورة، ليست سوى نذر شؤم.

ولو نجحت الجماهير العاملة، على الرغم من كل الظروف المعاكسة، في اكتشاف أكاذيب وسائل الإعلام والسياسيين، ولو أفلحوا في تحرير أنفسهم من فخ الأحزاب والمنظمات التقليدية، وطوروا تنظيمات وأساليب كفاح حديثة تتماشى مع متطلبات الزمن الحاضر، فلا مرأى في أن هذه الجماهير ستكون لديها فرصة تاريخية: إذ سيكون بوسعها - انطلاقاً من المستويات التقنية والعلمية المتحققة في العصر الراهن - إقامة مجتمع، لا يسيطر عليه جشع أقلية لا يُشَبَّع نهمها للربح وتراكم الثروات أبداً، بل تسيطر عليه الرغبة في تلبية الحاجات الاجتماعية المهمة بالنسبة إلى أكثرية أبناء الشعب. وفي أرجح الظن، ليس بالمستطاع التنبؤ حالياً بالهيئة التي سيكون عليها هذا المجتمع مستقبلاً، بيد أن ثمة أمراً لن يشط المرء في التنبؤ به أبداً: مستقبلاً، لن يكون فيه دور لمنظمات من قبيل صندوق النقد الدولي.

ألمانيا والصندوق .. شؤم يلوح في الأفق

بصفتها دولة انهزمت في الحرب العالمية الثانية، لم توجه إلى ألمانيا دعوة للمشاركة في مؤتمر بريتون وودز، ولم تساهم، في الاجتماعات التالية المخصصة لاستحداث نظام اقتصادي عالمي جديد، في أربعينيات القرن العشرين. وبعد مضي سبعة أعوام على نهاية الحرب، في الرابع عشر من أغسطس العام 1952، انضمت ألمانيا إلى صندوق النقد الدولي، بصفتها العضو الثامن والخمسين. وطوال عضويتها (حتى بعد توحيد شطريها الغربي والشرقي)، لم يحصل أن طلبت ألمانيا قرضا من الصندوق قط.

وبفضل حصتها البالغة 5.98 في المائة، أمست ألمانيا، حاليا - بعد الولايات المتحدة

«بالنسبة إلى ألمانيا صارت العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الترويكا أيضا، شراكة إجبارية مرهقة، بوجدها أن تتخلص منها في الحال، لو لم يكن هناك هذا التداخل الكبير في كثير من العلاقات الاقتصادية والمالية»

واليابان - ثالث أكبر الدول المساهمة في رأسمال الصندوق. أضيف إلى هذا، أن رئيس المصرف المركزي الألماني (البندسبانك) يتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس المحافظين التابع للصندوق، وبين مايو من العام 2000 ومارس من العام 2004، تولى هورست كولر، المواطن الألماني، الذي سيصبح رئيس جمهورية ألمانيا لاحقاً، منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي. على صعيد آخر، فإن الطرفين، أعني ألمانيا (في إطار الاتحاد الأوروبي) وصندوق النقد الدولي، أمسيا، منذ بضع سنوات، يشكلان جزءاً من الترويكا، المكلفة بالتغلب على أزمة اليورو.

إن الاعتقاد بأننا، هاهنا، إزاء قوتين وحد بينهما هدف مشترك، يبدو، عند إمعان النظر، أنهما ليسا سوى جماعة تطغى عليها حسابات دقيقة لممارسة الهيمنة وتسود بينها صراعات مختلفة. وللإحاطة علماً بهذه الحسابات والصراعات، لا مندوحة من تسليط الضوء على التطور المختلف، الذي مرت به كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. وكما هو معروف، اندلعت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين، وأن ألمانيا كانت، في هذه الحرب الباردة، دولة، تقع في الخط الأمامي من خطوط المواجهة بين القطبين المتناحرين. وهكذا، فحينما طرحت الولايات المتحدة على ألمانيا العام 1952 فكرة العضوية في صندوق النقد الدولي، كان الهدف من ذلك هو تعزيز قوة ألمانيا اقتصادياً، وتوظيف هذه القوة لمصلحة ما لدى الولايات المتحدة من نظام هيمنة عالمي الأبعاد. ورحبت ألمانيا بالعرض الأمريكي أيما ترحيب. فهي كانت قد خسرت أسواقها في الشرق عقب اعتماد نظام التخطيط الاقتصادي في الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفييتي. من هنا، فإن العضوية في الصندوق، تفتح أمامها أسواقاً رحبة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، نشأت بين ألمانيا والولايات المتحدة رابطة تخدم مصلحة الطرفين.

وإبان حكم الرئيس رونالد ريغان، انطلق في ثمانينيات القرن العشرين عصر جديد، مشبع بأفكار الليبرالية الحديثة، انطلق عصر جديد منح الرأسمال المالي

ألمانيا والصندوق.. شؤم يلوح في الأفق

فرصا استثمارية مربحة بنحو أفضل ومتزايدة باطراد، وشهد تخفيض الضرائب المفروضة على الأغنياء والشركات، وتزايد انتقال فرص العمل إلى الدول ذات الأجور المتدنية. وفي هذه الحقبة من الزمن، كثفت ألمانيا علاقاتها ببقية الدول الأوروبية المنضوية تحت راية الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وعلاوة على الدول المؤسسة ألمانيا ولوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا وفرنسا وإيطاليا، انضمت إلى الجماعة الاقتصادية، في الثمانينيات كل من أيرلندا وإسبانيا والبرتغال واليونان. ولم تمتنع الولايات المتحدة من اندلاع هذا التطور، فحتى ذلك الزمن، لم تشكل الجماعة الاقتصادية الأوروبية تهديدا لمصالحها قط.

وعقب انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 وإعادة توحيد ألمانيا العام 1990، تغير ميزان القوى في داخل أوروبا بخبطة واحدة. وإذا لم تنشأ عن هذه التحولات، صراعات مع مصالح الولايات المتحدة، فما ذلك إلا لأن تفكك ألمانيا الشرقية قد دق ناقوس تفكك الاتحاد السوفيتي والدول السائرة في ركابه أيضا. وفيما استحوذ الرأسمال الألماني [الغربي] على ثروات ألمانيا الشرقية، سابقا، بمساعدة قدمتها له المؤسسة المؤمّنة على إدارة تلك الثروات (Treuhnananstalt)، هجمت المصارف العملاقة والشركات متعددة الجنسيات الأمريكية على ربوع الاتحاد السوفيتي (سابقا) وبلدان الكتلة الشرقية، محققة أرباحا خيالية.

وعلى خلفية اتفاقية ماستريخت العائدة إلى العام 1992 وتأسيس الاتحاد الأوروبي ليحل مكان الجماعة الأوروبية، تطورت أوروبا إلى قوة اقتصادية عالمية، مستقلة بذاتها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى هذه التطورات بحذر شديد، فإنها كانت وقتذاك مشغولة، هي نفسها، بإصلاح حال هيكل اقتصادها الوطني. وفي الواقع، كانت الحرب على يوغسلافيا، في نهاية التسعينيات، والتي شاركت فيها من ناحية ألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي ومن ناحية أخرى الولايات المتحدة بصفتها القوى العظمى في حلف الأطلسي (الناتو)، آخر عمليات يشترك فيها البلدان على المسرح العالمي.

وشهد مطلع الألفية الثالثة تزايد الاختلافات بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فإنشاء منطقة اليورو، أسفر عن منطقة نقدية، أخذت تظهر على

المسرح العالمي بصفاتها منافسا اقتصاديا عنيدا للولايات المتحدة. وعزز استحداث اليورو قوة ألمانيا التنافسية بنحو كبير، لاسيما أن ألمانيا تتميز بقوتها التصديرية، فبفضل اليورو ما عادت ألمانيا تخشى لا ارتفاع قيمة عملتها الوطنية المارك الألماني، ولا انخفاض قيمة عملات بقية الدول الأوروبية، التي هي أهم مستورد للبضائع الألمانية.

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لأن تتنازل للمنافس الجديد ولا حتى عن سوق واحدة بلا مقاومة. وتجسد رد فعل الأمريكيين في أنهم منحوا العملة الأوروبية الموحدة، عبر أسواقهم المالية، فرصا مربحة إلى درجة شجعت على تسرب كميات كبيرة من اليورو، الأمر الذي أضعف أهمية وقيمة اليورو، بصورة كبيرة. وبنحو مواز، وفي أبريل العام 2000، تقلد هورست كولر، منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وفي الواقع، فإن اختيار هذا الرجل، الذي عمل، في سابق الزمن، مديرا لأحد أقسام وزارة الاقتصاد الاتحادية، لم يكن تثمينا لتزايد أهمية ألمانيا، بل كان، في المقام الأول، محاولة لإشراك ألمانيا، الدولة الرائدة في الاتحاد الأوروبي، في التصورات الإستراتيجية الدائرة في خلد الولايات المتحدة الأمريكية.

وكسب كولر ود الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ليس بسبب دوره في تعبئة المساعدات المالية الألمانية لتمويل حرب الخليج العائدة إلى العام 1990 فقط، بل وبفعل دوره في تحقيق الوحدة الألمانية في المقام الأول. فبصفته مستشار رئيس الحكومة الألمانية هلموت كول للشؤون الاقتصادية والمالية، كان كولر يشرف على إدارة العلاقات المالية مع الجماعة الأوروبية وعلى مؤسسة الأمان (Truhandanstalt)، ومهد هو وموظف آخر اسمه تيلو سارازين لصياغة الخطوط العريضة للاتحاد الاقتصادي والنقدي مع ألمانيا الشرقية. وبفضل اقتراح كولر تحويل العمليتين الألمانيتين بنسبة واحد إلى واحد، حققت المشاريع الألمانية الغربية أرباحا طائلة، وانهارت المشاريع الشرقية كلية، وغدت ألمانيا الشرقية بلا صناعة تذكر.

ولكن، وبقدر تعلق الأمر بصندوق النقد الدولي، كان دور كولر الأهم، هو أنه عبّد الطريق أمام نجاح المصارف في تحقيق زيادة ثرواتها بنحو لم يكن له

ألمانيا والصندوق.. نشؤم يلوح في الأفق

مثيل في أوروبا. فبعد اختفاء ألمانيا الشرقية من الوجود، أجاز كولر للمؤسسات المالية الألمانية الغربية أن تستحوذ على المصارف الحكومية في ألمانيا الشرقية بأثمان بخسة، وأن تحوز لنفسها على ما لهذه المصارف من استحقاقات مالية تعود إلى حقبة ألمانيا الشرقية. وبما أن هذه الاستحقاقات لم تكن سوى دعم مالي مضمون بحكم الاتفاقيات المبرمة رسمياً، لذا حققت المصارف صفقات ما كان في وسعها أن تحلم بها أبداً. فعلى سبيل المثال، استحوذ المصرف البرليني (Berliner Bank) (الغربي) على مصرف مدينة برلين (Berliner Stadtbank) (التابع لألمانيا الشرقية)، لقاء دفعه مبلغاً قدره 49 مليون مارك ألماني، وعلى استحقاقات مالية لهذا المصرف قيمتها 11.5 مليار مارك ألماني، أي أنه حقق - على حساب الدولة - ربحاً قدره 11.451 مليار مارك، أي ما يزيد على سعر الشراء بنحو 235 مرة⁽¹⁾. وحقق المصرف الألماني الدويتشة بنك Deutsche Bank أرباحاً لم تدر في خلد قياداته ولا حتى في المنام في الحقبة السابقة على توحيد ألمانيا. فبفضل اقتراح قدمه كولر، استحوذ الدويتشة بنك على مصرف الدولة في ألمانيا الشرقية وعلى 49 في المائة من حصص البنك المؤسس حديثاً باسم بنك الائتمان الألماني، وعلى 122 فرعاً من فروع هذه المصارف، الواقعة في أرقى الأماكن، وعلى جميع الخبرات الفنية والعملية - مجاناً!

وخلال الأربع سنوات، التي تولى فيها منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، تميز كولر من خلال ازدواجية المعايير، التي يفصح عنها من حين إلى آخر: فعلى خلفية الاحتجاجات الدولية ضد السياسة التي نفذتها منظمته في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة، انتهز كولر أغلبية الفرص السانحة للظهور بمظهر المدافع عن حقوق الفقراء. بيد أنه أزاح الستار عن حقيقة شخصيته، حينما دفع الأرجنتين على إعلان الإفلاس، بلا مراعاة لمصالح الفقراء ولحياتهم في ظل فقر مدقع حقاً وحقيقة، وحينما استحدث «المبادرة الثانية المعززة للبلدان الفقيرة»، (هيبك 2)، التي كانت الحجة المناسبة لتعزيز خضوع دول العالم الفقيرة إلى ديكتاتورية الصندوق وإرادة حكومات فاسدة.

وفي سياق الحرب على العراق في العام 2003، طفت التوترات بين الولايات المتحدة وألمانيا على السطح لأول مرة. ففي مؤتمر صحفي، تهاجم وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد على ألمانيا وفرنسا، متهما إياهما بأنهما تجسدا «أوروبا القديمة»، وزاعما أن أعضاء حلف الأطلسي في الشرق، هم الذين يجسدون «أوروبا الحديثة». وكان سبب التوترات يعود إلى أن ألمانيا، ومعها فرنسا، قد رفضت على لسان مستشارها غيرهارد شرودر، المشاركة في «حلف الراغبين» في الحرب على العراق.

إن رفض ألمانيا المشاركة في الحرب، ليس سببه هو أن روح السلام قد خيمت بين ليلة وضحاها على شرودر أو وزير خارجيته من حزب الخضر. فالاثنان كانا قد أبانا استعدادهما لخوض الحروب، قبل أربع سنوات فقط، أعني حينما وافقا على مشاركة القوات الألمانية في أعنى هجمات جوية إبان حرب كوسوفو. إن سبب الرفض الألماني كان يكمن من ناحية في الاستنكار الشعبي للحرب على العراق، ومن ناحية أخرى، احتراما لمصالح شريكين اقتصاديين تزداد أهميتهما باطراد: روسيا، الدولة التي تزود الاقتصاد الألماني بالغاز والبترو، والصين، البلاد التي تزداد أهميتها كشريك تجاري يحقق أسرع معدلات نمو اقتصادي.

وللحد من تسرب كميات كبيرة من اليورو إلى منطقة الدولار، نفذت الحكومة الألمانية الائتلافية بقيادة شرودر بين العامين 2003 و2005 ما يسمى أجندة 2010، علما أن هذه الأجندة اشتملت على أعنف ما عرفت ألمانيا من إصلاحات تنفذ في سوق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية. فمن خلال التخفيف من أحكام فسخ عقود العمل وإلغاء المعوقات القانونية الخاصة بتأجير العمال واستحداث قطاع للعاملين بأدنى الأجور، جذبت الحكومة رأس المال الأجنبي وساعدت المشاريع الألمانية، في السنوات التالية، أي في ظل حكومة ميركل أيضا، على كسب قوة تنافسية دولية أكبر وعلى التوسع في فائض الميزان التجاري - بلا اعتبار لغضب الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت، حتى ذلك الزمن، تعاني ضغطا شديدا، وذلك لأن السماء باتت، في نهاية العام 2006، ملبدة بغيوم أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر.

ألمانيا والصندوق.. شؤم يلوح في الأفق

وبعدما أنفقت الحكومة في واشنطن في الفترة الواقعة بين العام 2007 و2008 مليارات الدولارات لإنقاذ مصارف عملاقة وشركات تأمين مختلفة، ملحقه بذلك أفدح الأضرار بالمال العام، بدأ، من ثم، المصرف المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) التوسع بالمعروض النقدي من خلال سياسة التسهيل الكمي (Quantitative Easing)، أي بدأ بتنفيذ سياسة كادت تكون بمنزلة إعلان الحرب على اليورو وما سواه من عملات مختلفة. وكان كفاح أوروبا ضد انعكاسات أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر، قد أسفر عن تورط المنطقة النقدية الموحدة، في أزمة اليورو، وجعل حكومة برلين تواجه مشكلات عظيمة.

وإذا كانت ألمانيا، حتى ذلك الحين، هي المنتفع الأكبر من اليورو، فإن العملة الموحدة باتت الآن بمنزلة قيد على ألمانيا. ففي الزمن السابق على استحداث اليورو، كانت ألمانيا بفضل عملتها الوطنية المارك، قادرة على الخروج بسلام من عجز بعض البلدان الأوروبية عن خدمة ديونها. وبهذا المعنى، فإن النأي بالنفس عن مشاكل الدول الأوروبية الأخرى، ما عاد ممكنا على خلفية العملة المشتركة. من هنا، لا عجب أن تقترح ألمانيا في الحال إمكانية تعليق عضوية الدول العاجزة عن خدمة ديونها في الاتحاد النقدي الأوروبي، واستحداث نظام يرتب إعلان إفلاس الدول.

واستند هذا الاقتراح على حسابات دقيقة. حقا تكبدت مؤسسات مالية ألمانية مختلفة خسائر مالية بعشرات المليارات، بيد أنها استطاعت تحمل هذه الخسائر بيسر، بفضل ما قامت به في اليونان، مثلا وليس حصرا، من مضاربات على الصرف الأجنبي انطلاقا من احتمال عودة اليونان إلى عملتها السابقة (الدراخما)، ومن احتمال تخفيض سعر صرف الدراخما. كما عوض عن هذه الخسائر، جزئيا على أدنى تقدير، الاستحواذ على المشاريع والمساهمة في المشاريع المختلفة.

بيد أن برلين لم تحسب للآخرين حسابا يذكر، لا لبقية دول الاتحاد الأوروبي ولا للولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، فالأخيرة كانت في حالة تأهب قصوى على خلفية إعادة تأمين كثير من المصارف الأوروبية لدى شركات التأمين الأمريكية. ومهما كانت الحال، فالحقيقة التي لا خلاف عليها، هي أن هؤلاء

جميعا تكاتفوا وتعاهدوا على إكراه ألمانيا، ليس فقط للإعلان بصريح العبارة عن التزامها بالبقاء في حظيرة اليورو بلا قيد أو شرط، بل، بصفتها أكبر قوة اقتصادية ومالية أوروبية، أن تساهم، أيضا، بأكبر قسط مالي لتمويل صندوق تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)، لتمويل آلية الاستقرار الأوروبي (ESM)، التي حلت مكانها.

أضف إلى هذا أن الحاجة الكبيرة إلى الاقتراض، قد حثت على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي بات من الآن فصاعدا، يشكل هو والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي والترويكا، أي السلطة المعنية بسلامة اليورو وبحمائية المصارف بلا قيد أو شرط، ونقل الأعباء الناجمة عن الأزمات على كاهل الجماهير العاملة.

وبالنسبة إلى ألمانيا صارت العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الترويكا أيضا، شراكة إجبارية مرهقة، بודהا أن تتخلص منها في الحال، لو لم يكن هناك هذا التداخل الكبير في كثير من العلاقات الاقتصادية والمالية. وبما أن التوترات السائدة بين الدول الأعضاء وتلك التوترات السائدة في داخل هذه الدول، تزداد تصاعدا من يوم إلى آخر، لذا تتراكم هاهنا طاقات هائلة لصراعات، قد تسفر، مستقبلا، عن تصعيد كبير لنزاعات مختلفة بين هذه الأطراف جميعا.

وفي العام 2001، صاغ الكاتب والسمسار المالي نسيم نقولا طالب مصطلح «البجعة السوداء». ويعبر هذا المصطلح عن حدث لا هو عادي ولا هو متوقع، يطفو على السطح فجأة، ويمكن فهم كنهه ببسر لاحقا. وثمة حالات يزداد فيها احتمال تحقق حدث من هذا القبيل بنحو كبير جدا. وليس ثمة شك في أن الحالة الراهنة، المتميزة بالمدىونية الحكومية وتدفق كميات نقدية هائلة على أسواق المال، بفضل السياسات النقدية المنتهجة من قبل المصارف المركزية المختلفة، ومعدلات البطالة واتساع هوة اللامساواة الاجتماعية إلى مستويات تاريخية، هي واحدة من هذه الحالات.

في هذا المحيط العالمي، فإن ألمانيا، التي تعتبر قوة الدفع الأساسية في الاتحاد الأوروبي، لن تبقى، دائما وأبدا، بمنأى عن هذه النتائج المدمرة.

ألمانيا والصندوق.. شؤم يلوح في الأفق

إن العامل الاجتماعي الحاسم، بالنسبة إلى التطور المستقبلي⁽²⁾ - أعني اللامساواة الاجتماعية - قد بلغ مستواه في بلادنا، الآن، أعلى مستوى في داخل منطقة اليورو. فوفق دراسة أعدها المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, DIW)، في مارس 2014، كانت اللامساواة في ألمانيا، العام 2012، أكثر تفاقمًا من اللامساواة السائدة في إيطاليا واليونان.

وفيما ارتفع عدد المليونيرات الألمان إلى أكثر من مليون، أمست الآن عائلة واحدة من سبع عائلات ألمانية تدرج في قائمة الفقراء أو أمست على حافة الفقر. وفي العام 2012، كان 20 في المائة من السكان لا يمتلكون أي احتياطات نقدية، و7 في المائة كانت مديونيتهم أعلى من مدخراتهم. على صعيد آخر، تراجعت ثروة العاطلين عن العمل بين العامين 2002 و2012 بنحو 40 في المائة. وفي العام 2003، كان 258 ألف متقاعد يزيد عمرهم على 65 عامًا، بحاجة ماسة إلى احتياطات نقدية توفر لهم سبل العيش، أما في العام 2012، فإن هذا الرقم ارتفع إلى 435 ألف متقاعد. من ناحية أخرى، بلغ عدد عقود العمل المؤقت في العام 2013 نحو 2.7 مليون، وبهذا فإن هذا العدد ارتفع إلى ما يساوي 42 في المائة من جميع عقود العمل الجديدة. وكانت رابطة الاتحادات الخيرية في برلين قد أعلنت في تقريرها الثالث العائد إلى العام 2013، أن 17.6 في المائة من جميع أطفال الشطر الغربي و25.7 في المائة من جميع أطفال الشطر الشرقي من ألمانيا صاروا قاب قوسين من العيش في ظل الفقر.

إن ثمن نجاح ألمانيا في تبوؤ مركز «القاطرة الاقتصادية» في الاتحاد الأوروبي، دفعه الملايين من أصحاب الأجور المنخفضة، والعاملين بالإعارة، والعاطلين المدرجين في قوائم الرعاية الاجتماعية، والمتقاعدين الذي ينزلون باطراد في فخ الفقر، وأطفال لم يعدل في معاملتهم قط. فبالنسبة إلى هؤلاء جميعًا تظل عبارة «المساواة في الفرص» كلمة غريبة، لا معنى لها، فمحيطهم ما عادت له علاقة بما جرت صياغته في ألمانيا، في الحقبة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية: أعني الشراكة بين العاملين وأرباب العمل والوفاق الاجتماعي. إنهم يعيشون في

مجتمع يتميز باللامساواة ويفتقر إلى أبسط سبل التكافل الاجتماعي، مجتمع لا مستقبل لهم فيه، مجتمع بات مصيره، بفعل تبعية الاقتصاد الألماني للصادرات، معلقا بمصير دول أخرى.

وبما أن هذا المجتمع بات، بسبب الركود المستمر في الاقتصاد الحقيقي وهيمنة المضاربين على القطاع المالي، أكثر هشاشة من قبل، لذا ما عاد ظهور البجعة السوداء أمرا محتمل التحقق من حين إلى آخر فقط. ومهما كانت الحال، أمست للبجعة السوداء، انعكاسات كبيرة على الاقتصاد والمجتمع، لسنا قادرين على تصورها حاليا، وذلك لأننا لانزال نتمتع بصدى الهدوء النسبي، الذي ساد في السنوات المنصرمة.

الهوامش

مقدمة المترجم

(1) على سبيل المثال: حصل جون باولسين John Paulsen، مدير أحد صناديق الاحتياط، على دخل بلغ 5 مليارات دولار أمريكي في العام 2010، وكان هذا المبلغ يعادل دخلا يوميا يبلغ 2.91 مليون دولار، أي أنه كان يعادل عشرة ملايين ضعف «الدولارين» اللذين كان مكتوبا على 5.2 مليار من بني البشر، أن يسدوا بهما رمقهم اليومي وقتذاك.

الفصل الأول

(1) Richard Peet: "Unholy Trinity", ZED Books, London, 2009.

(2) بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، كان مؤتمر بريتون وودز قد ارتأى تأسيس البنك الدولي، الذي كان اسمه وقتذاك هو البنك الدولي للتعمير والتنمية

(The International Bank for Reconstruction and Development, IBRD).

وفي بادئ الأمر، كانت وظيفة هذه المنظمة تكمن في منح القروض لإعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

(3) بعد تقسيم ألمانيا بين الحلفاء إلى مناطق احتلال مختلفة، جرى «تفكيك» الغالبية العظمى من الطاقات الإنتاجية الألمانية. ففي خلال الفترة الواقعة بين العام 1945 والعام 1948، استولى الاتحاد السوفييتي، على سبيل المثال وليس حصرا، على أربعة أخماس الطاقة الإنتاجية في صناعة السيارات وعلى ثلاثة أرباع الطاقة الإنتاجية في صناعة الصلب والحديد في المنطقة التي كان يحتلها والتي ستسمى بعد العام 1949 جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

الفصل الثاني

(1) الذي هو عمليا مظلة المصارف المركزية.

(2) إثر تأميم مصر قناة السويس هاجمت الجيوش البريطانية والفرنسية، بالاشتراك مع إسرائيل، مصر، لكن هجومهم باء بالفشل، وأجبروا على وقف العمليات الحربية وإعلان الهدنة نزولا على ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

(3) تُسمى سنة 1960 «العام الأفريقي»، وذلك لأنه في هذا العام، فقط، أعلنت 18 دولة استقلالها، بعد أن كانت من جملة المستعمرات الأوروبية في أفريقيا (41)

مستعمرة فرنسية، ومستعمرتان بريطانيتان، ومستعمرة واحدة كانت تخضع لبلجيكا، ومستعمرة أخرى كانت تحت الهيمنة الإيطالية).

الفصل الثالث

(1) ازدادت كمية الدولارات المتداولة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية من 5 مليارات دولار في العام 1951 إلى 38.5 مليار في العام 1968، أي أنها كانت قد بلغت أضعاف احتياطي الذهب الأمريكي، وتجاوزته بمقدار بلغ 32 مليار دولار أمريكي.

(2) جرى إعلام بيري باول شفايتزر، رئيس صندوق النقد الدولي وقتذاك، قبل بضعة دقائق فقط من الخطاب المتلفز، الذي وجهه نيكسون إلى الأمة معلنا فيه فك ارتباط الدولار بالذهب.

(3) الديكتاتور جوزيف موبوتو ورط بلاده، خلال فترة حكمه، بديون بلغت 12 مليار دولار أمريكي، واستحوذ على 4 ملايين دولار، وحصل صدام حسين على قروض بلغت قيمتها 162 مليار دولار أمريكي، أنفق قسما منها على إنشاء قصور فخمة وشراء معدات تزيد الأجهزة الأمنية منعة، وعلى تمويل حروب خاضها ضد إيران والكويت.

(4) وفق تصورات «الليبرالية المحدثّة» التي أمست منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي الأيديولوجية المتبناة من قبل الرأسمالية المالية الدولية، يتعين على الدولة أن تمتنع عن التدخل في شؤون الاقتصاد، وأن تترك توجيه النشاطات الاقتصادية، بأكبر قدر ممكن، إلى قوى السوق، وتقف الكينزية في هذا الشأن في الطرف المقابل، فهي تطالب الدولة بضرورة التدخل في النشاطات الاقتصادية في الحالات التي يتعرض فيها الاقتصاد الوطني للأزمات.

الفصل الرابع

(1) فلو افترضنا أن المضارب قد أخذ قرضا من منطقة الدولار قبل خفض قيمة عملة البلد النامي، فإنه سيتمكن، بعد تنفيذ عملية خفض قيمة العملة، من أن يسدد الدين بمبلغ يعادل 50 بالمائة من مبلغ القرض، وأن يحتفظ لنفسه بمجمل الخمسين بالمائة المتبقية كربح.

الفصل الخامس

- (1) من العام 1982 وحتى العام 1986 انخفضت الأجور الحقيقية في المكسيك بنسبة بلغت 38 في المائة.
- (2) على سبيل المثال، ففيما كانت ديون الدولة في البرازيل لا تزيد في العام 1982 على 70 مليار دولار، ارتفعت هذه الديون في غضون عامين، فقط، إلى 91 مليار دولار.

الفصل السابع

- (1) في 13 يناير من العام 1991، أي في اليوم الذي دخل التاريخ باسم «يوم مجزرة فيلينوس» فتحت الدبابات السوفيتية النار على متظاهرين عزل من السلاح، خرجوا في العاصمة الليتوانية، يطالبون باستقلال بلادهم من الاتحاد السوفيتي، فقتلت 14 شخصا منهم. وكان عدد الإصابات قد زاد على ألف شخص.
- (2) في يوليو العام 1992 وافق الصندوق على منح قرض مساندة قيمته مليار دولار، وكان المتفق عليه هو أن يكون هذا القرض تحت التصرف ابتداء من العام 1993. وخلال العامين 1993 و1994 تم منح قرض في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» (Systemic Transformation Facility) قيمته 1.5 مليار دولار.

الفصل الثامن

- (1) تفصيل هذه المحادثات، مثبت في العديد من المقابلات، التي أجرتها وسائل الإعلام مع مدير جهاز الاستخبارات برنارد في السنوات التالية.
- (2) لقد خُفضت ضريبة الشركات على مراحل، وذلك من 48 في المائة العام 1994 إلى 30 في المائة العام 1999.

الفصل التاسع

- (1) ففيما لم يزد معدل البطالة في سلوفينيا في ثمانينيات القرن العشرين على معدل يبلغ خمسة بالمائة، كان هذا المعدل يبلغ في كوسوفو نحو 60 في المائة.

(2) في مؤتمر القمة الخاص بالاتحاد الأوروبي، المنعقد في مدينة كولونيا، مثلاً، كانت «هيكلية الصناعة الأوروبية المختصة بإنتاج المعدات الدفاعية»، من جملة المسائل، التي ناقشها وزراء الخارجية والدفاع، سعياً منهم إلى تأمين وتصعيد فاعلية انسياب الأوامر والاتصالات عند وجوب التدخل عسكرياً في إحدى الأزمات.

(3) فالأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن اكتشاف الأهداف واختيار الأهداف والتخطيط لتحقيق الأهداف المنتقاة، وتزويد الطائرات بالوقود جواً واستخدام القنابل الذكية، أي القنابل الموجهة بالليزر والقادرة على إصابة الهدف بدقة كبيرة جداً، خضعت، طوال فترة الحرب، لقرارات وسيطرة القوات الأمريكية فقط.

الفصل العاشر

(22) فبعدما نجحت في جذب 92.8 مليار دولار أمريكي في العام 1996، هربت من إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند والفلبين رؤوس أموال بلغت قيمتها 12.1 مليار دولار أمريكي في العام 1997.

(32) ويشهد المثال التالي على مدى الانخفاض الذي طرأ على أسعار شركات كوريا الجنوبية: فالقيمة السوقية لشركة سامسونغ إلكترونيكس انخفضت في غضون نصف عام فقط من 6.75 مليار دولار في أكتوبر 1997 إلى 2.4 مليار دولار.

الفصل الثاني عشر

(1) كان صندوق النقد الدولي على علاقة مباشرة بهذه التحولات. فدانتى سيموني، أحد كبار موظفي الصندوق، كان يعمل، في حقبة الدكتاتورية العسكرية، مستشاراً للمصرف المركزي الأرجنتيني، ودأب على الإعراب عن رضاه وسروره بالصفقات التي تتم بين هذه الأطراف.

(2) الشركة الإسبانية العملاقة Repsol هي التي اشترت شركة البترول YPT، وكانت هذه الشركة قد حققت، فيما بعد، نصف أرباحها في الأرجنتين. على صعيد آخر، اشترت شركة عملاقة فرنسية معظم نظام الإسالة في الأرجنتين. ورفعت الشركة الفرنسية، من بعد، أسعار المياه في المحافظات والأرياف إلى نحو 400 في المائة.

(3) في يناير من العام 1995، حصلت المكسيك على قرض بلغت قيمته 47.8 مليار دولار أمريكي (كان 20 مليارا منه قرضا مقدما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية). ومن خلال هذا القرض جرى إنقاذ المصارف العملاقة وصناديق الاستثمار، وبذلك بلغت مديونية البلاد إلى رقم قياسي جديد.

(4) في منطقة اليورو، فقط، استثمر المدخرون 20 مليار يورو في سندات دين صادرة عن الدولة الأرجنتينية.

الفصل الثالث عشر

(1) وتنطبق هذه الحقيقة على الدعاوى التي أعلنها رئيس فنزويلا هوغو تشافيز خلال الفترة الواقعة بين العامين 2007 و2012، فهذه الدعاوى لم تكن سوى تبجح أريد منه كسب ود الجماهير - فنزويلا ظلت حتى بعد وفاة تشافيز عضوا عاملا في صفوف الصندوق، وواظبت على خدمة ديونها.

(2) فرض هذا القانون الفصل بين المصارف التجارية المختصة بعمليات الادخار والتمويل التقليدية، ومصارف الاستثمار، التي سُمح لها بمواصلة الدخول في صفقات تنطوي على مخاطر كبيرة.

(3) المشتقات عبارة عن معاملات آجلة، كان الهدف منها في أول الأمر التأمين ضد المخاطر، لكنها تحولت في سياق تعاظم أهمية الرأسمالية المالية إلى وسائل للمضاربة تزداد أهميتها على نحو متواصل.

(4) للتدليل على ما نقول، نسوق مثالا واحدا فقط: في العام 1992 ضارب الملياردير جورج سوروس وآخرون معه على الجنيه الاسترليني، فأجبر بريطانيا على خفض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 25 في المائة، وعرض النظام النقدي الأوروبي لمخاطر كادت تقضي عليه بالكامل، وحقق ربحا زادت قيمته على مليار دولار أمريكي.

الفصل الرابع عشر

(1) من خلال عمليات التأمين على مخاطر عدم تسديد القروض، تستطيع المؤسسات المالية ليس التأمين على المخاطر الكامنة في القروض الممنوحة فحسب، بل وتستطيع، أيضا، تنحية المخاطر من ميزانياتها.

- (2) بحسب تقرير أعده بنك التسويات الدولية، بلغت، قيمة المتاجرة بالعملات الأجنبية على مستوى العالم، في ديسمبر العام 2007، نحو 680 تريليون دولار أمريكي.
- (3) فحركة Occupy Wall Street (احتلوا وول ستريت)، نظمت نفسها، لأول مرة، في أكتوبر من العام 2011.

الفصل الخامس عشر

- (1) في العام 2007، بلغ متوسط دخل الفرد في أيسلندا 70 ألف دولار أمريكي، أي ما يعادل 6.1 ضعف متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية.
- (2) في العام 2006 كانت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى احتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية - وهي نسبة يقدر مستواها الحرج بواحد إلى واحد (1:1) - قد بلغت في أيسلندا ثمانية إلى واحد (8:1).
- (3) في تقريره الصادر في الثالث عشر من يوليو 2008، أشار الصندوق إلى أن تسارع نمو النظام المصرفي الأيسلندي «يعرض الجهاز المصرفي إلى مختلف المخاطر ويقوض سلامته» أيضا.
- (4) وافقت الحكومة الأيسلندية على حل يقضي بتسديد الديون خلال 35 عاما وبسعر فائدة يبلغ 3 في المائة.

الفصل السادس عشر

- (1) وفقا لما أعلنته منظمة الأمم المتحدة، كان التفاوت الاجتماعي العام 2004 في أيرلندا أكبر تفاوت بعد الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة الأمم الغربية.
- (2) إن الخدع الضريبية، التي انتهجتها الشركات العالمية لخفض عبئها الضريبي من خلال الانتفاع بالتسهيلات المقدمة في أيرلندا وهولندا، خفضت، على نحو قانوني، الأعباء الضريبية قرابة 80 في المائة إلى 90 في المائة.
- (3) القروض المخصصة للعقارات بنحو أو آخر، سجلت بين العام 2002 والعام 2008 قرابة 80 في المائة من إجمالي النمو الذي سجلته القروض الممنوحة في أيرلندا.

الفصل السابع عشر

(1) إن ألمانيا، التي طالبت في بداية النقاشات، بضرورة الاتفاق على نظام إفلاس للدول المتعثرة، لم تتابع طلبها هذا بعزيمة وإصرار، وذلك لأنها تعرضت لضغوط هائلة مارستها عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبقيّة الدول المنضوية تحت راية منطقة دول اليورو.

الفصل الثامن عشر

- (1) خلال حملة انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي العام 1999، دفعت، مثلاً، الشركة الألمانية العملاقة سيمنز مليون مارك ألماني إلى حزب باسوك، دعماً لسياسته المتعلقة بالقطاع الصناعي، وتعزيداً لعمليات الخصخصة، المنفذة من قبل هذا الحزب.
- (2) فلا ممثلو الترويك، ولا أعضاء قوة المهمات الخاصة يخضعون لما يخضع له دافعو الضرائب العاديون من المواطنين اليونانيين، فهم ليسوا بحاجة إلى تقديم وثائق حول مصدر الثروات التي ينفقونها على شراء العقارات والسيارات الخاصة وسفن النزهة، وسندات الديون وما سوى ذلك من أصول.
- (3) بسبب الاحتجاجات الصاخبة، ألغيت هذه الرسوم، بعد شهر واحد من فرضها، أي وعلى وجه التحديد في يناير العام 2014.
- (4) إن تخفيض تكاليف القطاع الصحي في ألمانيا إلى 6 في المائة من قيمة الناتج القومي الإجمالي، يعني تقليص هذه النفقات بنحو 160 مليار يورو.
- (5) في العام 2013 بلغت النسبة الفعلية لمديونية الدول اليونانية 1.175 في المائة.

الفصل التاسع عشر

- (1) الشركة القابضة هي الشركة أو المؤسسة، التي تمتلك الأسهم المتداولة لشركات أخرى. وغالباً ما يشير المصطلح إلى الشركة المركزية التي لا تنتج السلع أو الخدمات بنفسها، وإنما تشرف على تمويل وتخطيط وتطوير كل الشركات التابعة.
- (2) في العام 1974 قادت بعض الوحدات العسكرية انقلاباً، كان الهدف منه توحيد قبرص مع اليونان، وعلى خلفية هذا التوجه احتلت وحدات عسكرية تركية شمال الجزيرة. وفي العام 1983 أعلن القسم الشمالي استقلاله فأسس جمهورية شمال قبرص التركية التي لا يزال يعسكر فيها عشرة آلاف جندي تركي.

الفصل العشرون

(1) إن صغار المودعين والمساهمين هم في المقام الأول المقصودون بعبارة «في المرتبة الثانوية». وبهذا المعنى فإن الدائنين «من أصحاب الأولوية» هم مؤسسات رسمية من قبيل المصارف والدوائر الحكومية أو المنظمات المالية التي يراد لها أن تظل معفاة من تبعات Bail-In.

الفصل الحادي والعشرون

(1) بسبب قيامها بأنشطة غير قانونية، فرضت السلطات الرقابية الأمريكية بمفردها على مصارف عملاقة أمريكية وأجنبية عقوبات نقدية بلغت حتى العام 2014 أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، علما أن نصف هذه العقوبات كانت تعود إلى العام 2013.

(2) فكما لو شاء القدر أن يؤكد صواب ما ذكرناه ها هنا، أنقذ في أغسطس 2014 المصرف البرتغالي «إسبيريتو» (اسمه الجديد هو نوفو بانكو) من التعرض إلى الإفلاس، من خلال مساعدات مالية بلغت قيمتها 4.9 مليار يورو، هذا في حين كان صاحب هذا المصرف يواجه في الوقت ذاته إجراءات قضائية بسبب اتهامه بسوء استخدام الثقة والتزوير وغسل الأموال.

(3) هذه الأرقام مستقاة من التقرير الذي نشرته المنظمة المعنية بحقوق الإنسان «أو كسفام» Oxfam في يناير 2014.

الفصل الثاني والعشرون

(1) بلغ إجمالي الاستحقاقات المالية القديمة، التي انتقلت ملكيتها إلى مصارف ألمانيا الغربية نحو 43 مليار مارك ألماني، علما أن هذه المصارف استحوذت على مصارف ألمانيا الشرقية واستحقاقات هذه المصارف لقاء دفعها نحو 900 مليون مارك ألماني.

(2) وفق تصنيفات الاتحاد الأوروبي، فإن الفقير هو ذلك الشخص الذي لا يزيد دخله على 60 في المائة من متوسط دخل الفرد الواحد.

المراجع

“Manias, Panics and Crashes”

Charles P. Kindleberger, Robert Z. Aliber
Palgrave MacMillan, 2011

“A Financial History of Western Europe”

Charles P. Kindleberger
Taylor & Francis, 2007

“The World in Depression, 1929-1939”

Charles P. Kindleberger
University of California Press, 2013

“Capitalizing on Crisis”

Greta R. Krippner
Harvard University Press, 2011

“A Brief History of Neoliberalism”

David Harvey
Oxford University Press, 2011

“The Enigma of Capital”

David Harvey
Oxford University Press, 2011

“Global Slump”

David McNally
PM Press, 2010

“John Maynard Keynes: 1883-1946 Economist, Philosopher, Statesman”

Robert Skidelsky
Penguin Books 2012
Robert and Edward Skidelsky

**“The Age of Inequality” in “Institutional Racism and the Police:
Fact or Fiction”**

Robert Skidelsky, Herausgeber: David G. Green
The Cromwell Press, 2000

“Five Years of Economic Crisis”

Robert Skidelsky
Centre of Global Studies, 2014

“Globalizing Capital : A History of the International Monetary System”

Barry Eichengreen
Princeton University, 2009

“Global Imbalances and the Lessons of Bretton Woods”

Barry Eichengreen
MIT Press, 2007

“Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System”

Barry Eichengreen
Oxford University Press, 2012

“Thirteen Bankers, The Wall Street Takeover and the Next Financial Meltdown”

Simon Johnson and James Kwak
Vintage, 2011

“White House Burning”

Simon Johnson and James Kwak
Vintage, 2013

“Pricing Theory, Financing of International Organizations and Monetary History”

Lawrence H. Officer
Routledge, 2007

“It takes a Pillage: An Epic Tale of Power, Deceit, and Untold Trillions”

Nomi Prins
SWN Books, 2013

“The Alchemists: Three Central Bankers and A World On Fire”

Neil Irwin
Penguin Press HC , 2013

“The Great American Stickup”

Robert Scheer
National Books, 2010

“Perfectly Legal: The Covert Campaign to Rig Our Tax System”

David Cay Johnston
Portfolio Trade, 2015

“Financialized Capitalism: Expansion and Crisis”

Costas Lapavistas
Maia Ediciones, 2009

“Web of Debt”

Ellen Hodgson Brown
Third Millennium Press, 2010

“Superclass. The Global Power Elite and the World They are Making”

David Rothkopf

Farrar, Straus and Giroux, 2008

“Hirten und Wölfe: Wie Geld- und Machteliten sich die Welt aneignen“

Hans J. Krysmanski

Verlag Westfälisches Dampfboot, 2010

“La Banque: Comment Goldman Sachs Dirige le Monde“

Marc Roche

Albin Michel, 2010

“Tatort Zürich: Einblick in die Schattenwelt der internationalen Finanzkriminalität!”

Leo Müller

Econ, 2006

“Geheime Geldpolitik: Warum die Zentralbanken den Goldpreis steuern“

Dimitri Speck

Finanzbuch Verlag , 2013

“Debtors Prison“

Robert Kuttner

Knopf, 2013

“The Body Economic. Why Austerity Kills“

David Stuckler and Sanjay Basu

Basic Books, 2013

“Global Brutal”

Michel Chossudovsky

Zweitausendundeins, 2002

“Globalization of Poverty and The New World Order“

Michael Chossudovsky

Global Research, 2010

“Africa’s Odious Debts”

Leonce Ndikumana and James K. Boyce

Zed Books, 2011

“Globalization and its Discontents”

Joseph Stiglitz
W.W.Norton & Company, 2002

“The Price of Inequality”

Joseph Stiglitz
Penguin Books, 2012

“Balkankrieg: Die Zerstörung Jugoslawiens”

Hannes Hofbauer (H2g)
Promedia Verlagsgesellschaft, 2001

“The Shock Doctrine”

Naomi Klein
Henry Holt, 2007

“A Demon of Our Own Design: Markets, Hedge Funds, and the Perils Of Financial Innovation”

Richard Bookstaber
Wiley, 2009

“The Great Risk Shift”

Jacob S. Hacker
Oxford University Press, 2008

“Plutocrats: The Rise of the New Global Super-Rich”

Chrystia Freeland
Penguin Books, 2012

“The Big Short. Inside the Doomsday Machine”

Michael Lewis
Norton, 2011

“The IMF and Economic Development”

James Raymond Vreeland
Cambridge University Press, 2003

“Rating-Agenturen – Einblick in die Kapitalmacht der Gegenwart”

Werner Rügemer
Transcript Verlag, 2012

“The Summit: The Biggest Battle of the Second World War – Fought behind closed Doors”

Ed Conway
Little,

المؤلف في سطور

أرنست فولف

- مواطن ألماني من مواليد العام 1950.
- أستاذ الفلسفة في جامعة بريتوريا (جنوب أفريقيا).
- ترعرع في جنوب شرق آسيا.
- درس في الجامعات الأمريكية.
- عمل صحافيا ومترجما.
- اهتم بخصائص العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة.
- ركز منظوره على الأزمة المالية العائدة إلى العام 2008 وأزمة اليورو.
- اهتم بدور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات.

المترجم في سطور

عدنان عباس علي

- من مواليد 1942 - العراق.
- دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة فرانكفورت وجامعة دارمشتاد العام 1975.
- عمل بدرجة أستاذ في العديد من الجامعات العربية.
- له مجموعة كتب ودراسات منشورة منها: «تاريخ الفكر الاقتصادي»، «السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق»، «التحليل الاقتصادي بين الكينزيين والنقديين»، «وجهة نظر نقدية في التضخم الاقتصادي»، «المنهج النقدي في القوى المتحركة في سعر الصرف الأجنبي»، «دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي (نموذج برانسون)»، «الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي»، و«مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان النامية».
- نشرت له في سلسلة عالم المعرفة الترجمات التالية: «غوته والعالم العربي» العدد 194، فبراير 1995، «فخ العوامة» العدد 238، أكتوبر 1998، «نهاية عصر البترول» العدد

307، سبتمبر 2004، «اقتصاد يغدق فقرا» العدد 335، يناير 2007، «انهيار الرأسمالية»
العدد 371، يناير 2010.

■ نُشرت له ضمن إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الترجمات
التالية: «الإمبراطوريات - منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة
الأمريكية»، «الرخاء المفقر»، «التدخل العسكري والأسلحة النووية - حول المبدأ الأمريكي
الجديد بشأن استخدام السلاح النووي»، «العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية»،
«الدولار واليورو»، «اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا - المحيط الهادي»،
و«النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية».

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

- 1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ - فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.
 - 2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبلات.
 - 3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .
 - 4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية .
 - 5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) - الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية .
- أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية - المترجمة أو المؤلفة - من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي .

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر . وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته . وفي حالة الترجمة ترسل نسخة

مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدون أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع - المؤلف أو المترجم - تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلساً عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين ديناراً كويتياً مقابل تقديم المخطوطة - المؤلفة والمترجمة - من نسختين مطبوعتين.

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية
الاشتراكات	
دولة الكويت	

للأفراد 15 د . ك

للمؤسسات 25 د . ك

دول الخليج

للأفراد 17 د . ك

للمؤسسات 30 د . ك

الدول العربية

للأفراد 25 دولارا أمريكيا

للمؤسسات 50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد 50 دولارا أمريكيا

للمؤسسات 100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ
في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196 / 1195 / 1194 / 1193 / 1153 / 1152

تنويه

للاطلاع على قائمة كتب السلسلة انظر عدد
ديسمبر (كانون الأول) من كل سنة، حيث توجد
قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة
في السلسلة منذ يناير 1978.

كشف بأسماء وأرقام وكلاء التوزيع - أولاً: التوزيع المحلي - دولة الكويت

البريد الإلكتروني	رقم الفاكس	رقم الهاتف	وكيل التوزيع	الدولة	م
im_gps50@yahoo.com	00965 24826823	00965 24826820/1/2	 المجموعة الإعلامية المالية	الكويت	1
ثانياً: التوزيع الخارجي					
bander.shareef@saudidistribution.com	009661 12121766 - 1212774	00966 /14419933 - 14418972	الشركة السعودية للتوزيع	السعودية	2
babiker.khalil@saudidistribution.com					
cir@alayam.com	00973 17617744	00973 /17617733 - 36616168	مؤسسة الأيام للنشر	البحرين	3
rudaina.ahmed@alayam.com					
eppdc@emirates.net.ae	00971 43918354 - 43918019	00971 43916501/2/3	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	الإمارات	4
info@eppdco.com					
essam.ali@eppdco.com					
alattadist@yahoo.com	00968 24493200	00968 24492936 - 24496748 - 24491399	مؤسسة المطاء للتوزيع	سلطنة عُمان	5
thaqafadist@qair.net.qa	00974 44621800	00974 44621942 / 44622182	شركة دار الثقافة	قطر	6
ahmed_issac2008@hotmail.com	00202 25782540	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	مؤسسة أخبار اليوم	مصر	7
topspeed1@hotmail.com	00961 1653259 00961 1653260	00961 1666314/5	مؤسسة نفع الصحيفة للتوزيع	لبنان	8
setupress@setup.com.jl	00216 71323004	00216 71322499	الشركة التونسية	تونس	9
s.wardi@express.ma	00212 522249214	00212 522249200	الشركة المغربية الأفريقية	المغرب	10
alshafiei.ankousha@aramex.com	00962 65337733	00962 6535885 - 797204095	وكالة التوزيع الأردنية	الأردن	11
basem.abuhameds@aramex.com					
wael.kassess@rdp.ps	00970 22964133	00970 22980800	شركة رام الله للتوزيع والنشر	فلسطين	12
alkaidpd@yahoo.com	00967 1240883	00967 1240883	القائد للنشر والتوزيع	اليمن	13
daralryan_cup22@hotmail.com	002491 83242703	002491 83242702	دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع	السودان	14
daralryan_12@hotmail.com					

هذا الكتاب...

من الناحية الرسمية، تكمن وظيفة الصندوق الأساسية في العمل على استقرار النظام المالي، وفي مساعدة البلدان المأزومة، على تلافي ما تعاني من مشكلات. غير أن تدخلاته تبدو، في الواقع، أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة. فقد كان، في كل تدخلاته، ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى من المواطنين، وتخلّف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي. وفي كل هذه التدخلات، لم يستخدم الصندوق، أسلحة أو جنودا، بل كان يستعين، بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل. وبالنظر إلى كونه، على مستوى العالم أجمع، «الملاذ الأخير للتزود بالسيولة»، لذا ليس أمام حكومات البلدان المأزومة، في الأحوال العامة، غير قبول عرض الصندوق، وتنفيذ شروطه - وإن ترتب على ذلك السقوط، أكثر فأكثر، في فخ مديونية لا فرار منه. وبالنسبة إلى البسطاء من مواطني الدول المعنية ها هنا، أعني الدول المتدنية الدخل أصلا، تترك هذه السياسة، في الحالات العامة، نتائج وخيمة جدا؛ فجميع حكومات هذه البلدان تتصرف وفق نهج لا اختلاف فيه: إنها تُحمّل الجماهير العاملة وفقراء المواطنين تبعات برامج التقشف المالي.

وعلى هذا النحو، تسببت برامج صندوق النقد الدولي في خسارة ملايين العمال فرص عملهم، وبناتوا محرومين من رعاية صحية فعالة، ونظام تعليمي مناسب، ومسكن يراعي كرامة الإنسان.

وفي المقابل، وإذا ما أمعنا النظر في ناتج هذه البرامج بالنسبة إلى الطرف الآخر من السلم الاجتماعي، فإن الحقيقة التي لا خلاف عليها هي أن سياسة الصندوق جعلت بمستطاع حفنة من أغنياء، يعجز المرء عن وصف رخائهم، أن تراكم ثرواتها بلا انقطاع، حتى في أزمنة الأزمات. إن الإجراءات المدعومة من قبل الصندوق كانت عاملا جوهريا في بلوغ اللاعدالة الاجتماعية، في العالم أجمع، مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية أبدا. كيف كان هذا؟ وبأيّ وجه يحق لمؤسسة أن تتسبب في تعريض بني البشر لمصائب لا توصف، ورزايا لا نهاية لها، أن تواصل نشاطها بلا عقوبة، وأن تحظى، مستقبلا أيضا، بمساندة القوى صاحبة السلطان في زمننا الراهن؟ ولمصلحة مَنْ، يا ترى، يعمل صندوق النقد الدولي؟ ومن هو الطرف المستفيد من إجراءاته؟

إن إعطاء الجواب الشافي عن هذه الأسئلة هو الهدف الذي يسعى هذا الكتاب إلى تحقيقه.